الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في الصّوتيّات العربيّة ومستويات الدّرس اللّغوي بعنوان:

التّحاور الصّوتيّ في البنية اللّغويّة العربيّة

دراسة وصفيّة وظيفيّة –

إعداد الطالبة:
فاطمة حاج عبد القادر

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. عبد الحكيم والي دادة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د. عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقرّرا
أ. د. هشام خالدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د. فرح ديدوح	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تلمسان	عضوا
د. أحمد دوّاح	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي مغنية	عضوا
د. إيمان بلقاسم	أستاذة محاضرة (أ)	المركز الجامعي النعامة	عضوا

العام الجامعي: 1439 /1440هـ - 2018 /2019م

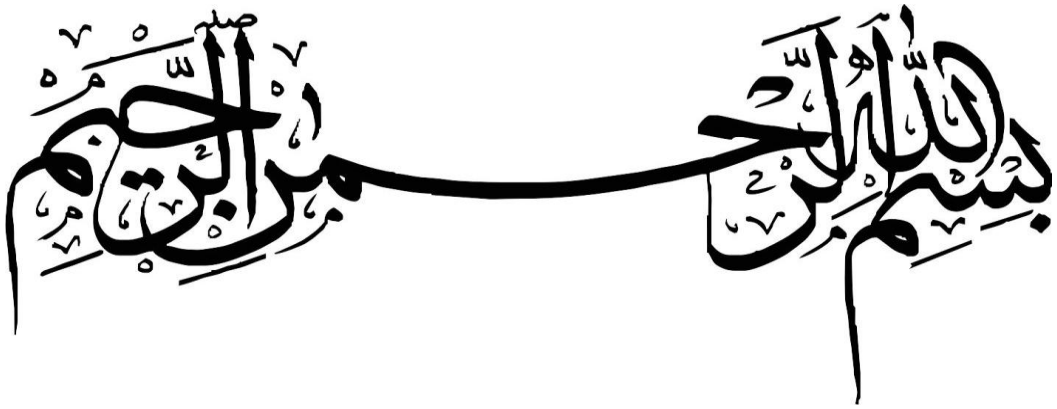
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والشّكر لله بدءا وختما، سبحانه وهب الإنسان عقلا، وجعل له في دروب الحياة علما، وفضّله على كثير ممّن خلقه تفضيلا، له الشّكر الكبير والحمد الكثير إله الملك والملكوت، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

ثمّ الشّكر الخاص والجزيل إلى أحد أكبر رموز قسم اللّغة العربيّة وآدابها بجامعة تلمسان، الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض على قبوله دعوة الإشراف وعلى التّوجيه والإرشاد في سبيل تنوير هذا البحث، فالله نسأل أن يجزيه عنّا خير الجزاء.

وشكر موصول إلى كل أساتذتي الأفاضل من الابتدائي إلى الجامعة، وإلى كل من مدّ لنا يد العون في سبيل إتمام هذا العمل وإخراجه إلى الوجود.

ونتقدم بوافر شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء قراءة هذا العمل قصد تقويمه وتصويبه، وإثرائه بالنّصائح الرّشيدة.

الطالبة: فـــــاطمة حاج عبد القادر

إهـداء

إلى رمز الحنان والعطاء الدائم ... أمي وأبي حفظهما الله.

إلى رموز المحبة والتعاون والاحترام... أخواي وأخواتي، وكافة أفراد العائلة.

إلى كل شمعة تحترق من أجل إنارة درب طلاب العلم.

إلى كل طالب علم.

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد وفاءً.

فـــاطمة

مقدّمـــــــــة

بـــسم الله الرّحمـن الرّحيـــم

الحمد لله ذي الجلال والإكرام الذي فضّل العربيّة بأن اِ ختارها لغة القرآن، وزيّن الإنسان بالكلام والبلاغة والبيان، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين سيّد الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد.

إنّ موضوع التّجاور الصّوتي في البنية ال لّغويّة موضوع تجسّد في الواقع العملي للّغة نطقاً وكتابة، فاللّغة بناء منظّم محكم، لا بدّ له من سرّ يخفي وراءه عبقريّة هذا النّظام، والذي ينبغي أن نكشف عنه ليكون مدخلا أساسيّاً لفهم اللّغة.

لقد كان القدماء على وعي بعلم الأصوات، وما يطرأ على الأصوات من ظواهر، حيث إنّنا نجد في مصنّفاتهم بعض الإشارات والتّلميحات المتناثرة هنا وهناك، أو لاحقة على الدّراسات الصّرفيّة أو النّحويّة، والتي تدلّ على حسّهم المرهف وإدراكهم القيمة الصّوتيّة للأصوات اللّغويّة. وقد خطت الدّراسات الصّوتيّة في العصر الحديث خطوات واسعة، وحظيت باهتمام العلماء والباحثين، في كل ما له علاقة بالصّوت وما ينجم عنه من تغيّرات أو تبدّلات.

كما اِهتمّ علماء اللّغة قديما وحديثا بتتبّع ودراسة الظّ واهر الصوتيّة للّغة، نظرا لما يعتري الأصوات من تغيّر وتطوّر وتبدّل، وحاولوا تفسيرها وتحديد أسبابها وأهم مظاهرها؛ ذلك أنّ الدّ راسة الصوّتية هي الركيزة الأساس في البناء اللّغوي. والتّجاور الصّوتي هو أساس كلّ لغة ، فبفضله يكون الكلام الّذي يبدأ بالصّوت الإفرادي ثمّ التّركيبي، وصولا إلى التّنغيم الدّلالي.

وإنطلاقا من هذ ا المعطى، جعلنا موضوع بحثنا "التجاور الصّوتي في البنية اللّغويّة العربية "، لأسباب راودتنا كثيرا، منها الموضوعيّة والذّاتيّة . أمّا الموضوعية فتمثلت في شغفنا بمعرفة الوسيلة أو الآليّة التي تحدث الطّرز اللّغوي بين الأصوات في السّلسلة الكلاميّة، تطبيقا لقوانين تفرضها ظواهر لغويّة معيّنة، واللّغة العربيّة أصدق مثال على ذلك لتوفّرها على معظم النّماذج التي تنضوي تحتها هذه القوانين. ومن بين الأسباب الذّاتية نذكر إعجابنا بالنّسق اللّغويّ المحكم البناء، المتراصّ الأركان الذي يعكس نظاما في هذا الكون ذا حكمة إلهيّة.

وغايتنا من وراء دراسة هذا الموضوع ، بيانُ سمات التّجاور الصّوتيّ في البنية اللّغويّة، والكشف عن العوامل المساعدة على هذا التّجاور، ومن ثمّة بيان أثر التّجاور الصّوتيّ في البنى اللّغويّة، ودوره الفعّال في عملية التّبليغ.

ومن بين الدّراسات السّابقة التي قاربت الموضوع، وقد استفدنا منها كثيراً، نذكر:

- أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغويّة في القرآن الكريم: لهدى محمّد حسان.
- أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة: لفوزي الشّايب.
- ظواهر التّشكيل الصّوتيّ عند النّحاة واللّغويّين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري : لمهدي بوروبة.

ومنطلق التّفكير في موضوع هذا البحث هو التّأمل في المستعمل من الكلم، ذلك أنّ ثمّة سؤالاً جديراً بالملاحظة لدى الدّارس المتخصّص، وعلى غير الدّارس من كلّ عاشق لهذه اللّغة الشّريفة: وهو ما الّذي حمل العرب على الإقبال على تجاور صوتي بعينه والإعراض عن تركيب صوتي غيره؟ وهل ثمّة وراء هذا السّلوك اللّغوي التّلقائي نموذج أو نظام ضمني يفعل فعله في تحديد النّماذج المقبولة أو غير المقبولة على نحو يحدّد ما هو جدير منها با لقبول أو الإعراض؟ ثمّ تولد عن ذلك تساؤلات أخرى: هل يمكن التّعرّف على جوهر العلائق الفاعلة في أصوات العربيّة التي منها نتبيّن ما يمكن أن يتآلف معاً، وتلك التي ينافر بعضها بعضا؟ وما هي التّعليلات الصّوتيّة التي تمكّننا من استخلاص مختلف التّعاملات الصّوتيّة؟ وما تأثيرها على تشكيل المباني الإفراديّة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اِرتأينا اِعتماد المنهج الذي يتناسب مع هذا النّوع من الدّراسات المتمثل في المنهج الوصفي، حيث اِعتمدنا وصف مجموعة من الظواهر التي تنتج عن تجاور الأصوات مع بعضها بعض، وتجلى هذا المنهج بخاصّة في الفصل الثالث.

وبناءً على ما سبق قسّمنا بحثنا إلى أربعة فصول اِستهللناه بمقدّمة وذيّلناه بخاتمة.

عالجنا في الفصل الأوّل بنية الأصوات اللّغويّة العربيّة وفيه تناولنا الأصوات في حالة الإ فراد، وما يندرج تحتها من تعريف للصّوت اللّغويّ وكيفيّة حدوثه، وكذا تصنيفها من حيث كونها صامتة أو مصوّتة وما يتفرع عنهما من مفاهيم ومخارج وصفات . كان هذا في المبحث الأوّل، أما المبحث الثّاني فقد درسنا فيه الأصوات في حالة التّركيب ، وهذا عند القدامى والمحدثين ، منوّهين إلى البنية الصّرفيّة المستعملة والبنية الصّرفيّة المستكرهة.

أمّا الفصل الثّاني تناولنا فيه التّجاور لسانيًّا؛ عرّفنا التّجاور لغة واِ صطلاحا، ثم قمنا بدراسة مظاهر التّجاور الصّوتيّ عند علماء اللّغة القدامى، بداية بالنّحاة، ثمّ علماء البلاغة، فعلماء التّجويد، وبعدها اِ نتقلنا إلى علماء الأصوات المحدثين، وهنا درسنا التّجاور من منظور اللّسانيات

العربيّة، ثمّ التّجاور من منظور اللّسانيات الغربيّة وما يتفرّع عنها من فونتيك وفون ولوجيا وقواعد فونولوجية، مشيرين إلى دور المصوّتات من كل هذا؛ إذ هناك مجاورة مباشرة وأخرى غير مباشرة.

بعد ذلك تطرّقنا إلى الظّواهر التّعامليّة بين المصوّتات مع التّمثيل لكلّ ظاهرة من الظّواهر، ثمّ أشرنا إلى حدود توالي المصوّتات. وفي مبحث آخر تناولنا المصطلحات الدّالة على التّجاور الصّوتيّ، من ذلك: التّركيب، البناء، الرّبط والدّمج والتّفريع، وبعد هذا تطرّقنا إلى ضروريات التّجاور الصّوتيّ، مشيرين بعدها إلى مراحل الإنجاز اللّغويّ الذي يعتمد في أساسه على اِنتظام السيرورات الذّهنيّة التي تنتُج السّلوك اللّغويّ والتي تنحصر في ثلاث مراحل : الأولى: مرحلة الصّياغة المفهوماتيّة، والثانية : مرحلة الصّياغة المعجميّة، والثالثة: مرحلة النّطق. وبعد هذا قمنا بدراسة وتحليل كلٌّ مرحلة على حدة.

ومن ثمّة تناولنا بعض المصطلحات الدالّة على النّسج والصياغة في البنية اللّغويّة من نحو: التأليف- الترتيب- التعليق، وبما أنّ بحثنا يخصّ البنية اللّغويّة وما يطرأ عليها من تغيّرات عن طريق المعاملة التّجاوريّة، اِرتأينا تسليط الضّوء على رأي عبد القاهر الجرجاني.

أمّا الفصل الثّالث وهو فصل يغلب عليه التّطبيق ، فتناولنا فيه أثر التّجاور الصّوتي في عمليّة التّبليغ، تطرّقنا فيه إلى قانون المماثلة (Assimilation) فعرّفناها لغة واصطلاحا عند كلّ من القدامى والمحدثين، مبرزين في ذلك تأثّر المحدثين بعلماء الغرب . ثمّ تطرقنا في مطلب آخر إلى ألوان التّأثر الصّوتي، حيث تناولنا التّأثير بالمخرج ثمّ التّأثير بالصّفة ثمّ التّأثير بهما معًا، وأشرنا بعدها إلى الإدغام الذي يكون نتيجة تجاور صوتين متجانسين أو م تقاربين مما يؤدي إلى فناء أحدهما في الآخر، فهو جزء لا يتجزأ من المماثلة . تطرّقنا بعدها إلى أنواع المماثلة مع التّمثيل، ثمّ درسنا بعد ذلك قانون المخالفة وما يترتّب عنه، فعرّفناها هي الأخرى، وذكرنا أنواعها مع التمثيل، منوّهين بعد ذلك إلى مجيء المخالفة إعلالاً، ثمّ مجيئها إبدالاً، موضّحين في كل مرّة بمخطّطات أو جداول تلخص ما أشرنا إليه مسبقًا.

أمّا المبحث الأخير من هذا الفصل فخصّصناه للحديث عن ظاهرة الإقلاب، تناولنا فيه الإقلاب عند اللّغويين بعد أن عرّفناه ثمّ أشرنا بعدها إلى أصوات الإقلاب، وصوره وأمثلته، وأنواعه. بعدها تطرقنا إلى الإقلاب عند القرّاء مبرزين ما اُختُلف فيه من خلال ما أدلى به عبد الرحمن حاج

صالح في هذه المسألة، ثمّ بعد ذلك عرّجنا على الإخفاء الشّفوي، بما أنّه جزء لا يتجزأ من عمليّة الإقلاب. وختمنا الفصل بتحليل صوتي للظّاهرة.

أمّا الفصل الرّابع فقد خصّصناه للأصوات الفومقيّة، تناولنا فيه المقطع، والنّبر، والتّنغيم، وما لهذه الظواهر من خصائص ووظائف تربطها بالبناء اللّغوي.

وأنهينا هذا البحث بخاتمة تضمنت أهمّ النتائج المتوصّل إليها.

ومن أهم المصادر و المراجع التي اعتمدنا ها، نذكر: الكتاب لسيبويه، وكل من سر صناعة الإعراب- والخصائص لابن جني. وأيضا الأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، إضافة إلى علم الأصوات لكمال بشر، والمدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي لرمضان عبد التواب، ثمّ دراسة الصّوت اللّغوي لأحمد مختار عمر ، وكلّ من مناهج البحث في اللّغة- واللّغة العربيّة معناها ومبناها لتمّ ام حسّان. كما أنّنا اِعتمدنا جملة من كتب القراءات، نذكر منها : نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: للشيخ مُحَمَّد مكي نصر الجريسي ، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري : لعبد الفتاح المرصفي، إضافة إلى القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث لعبد الصبور شاهين.

وقد واجهتنا في إنجاز هذا البحث بعض الصعاب، ما كُنّا لنذكرها لولا وفرة المادة في هذا المجال، ولكثرة المؤلفات فيه قديما وحديثا . إضافة إلى كون التجاور يرتبط اِرتباطا وثيقاً بالسياق، وهذا الأخير يصعب وضع حدود له.

وفي الأخير نتوجّه بالشّكر الجزيل للأستاذ المشرف عبد الجليل مرتاض على توجيهاته التي أفادتنا بحقّ في تصويب كثير من الزلاّت، كما نشكر كلّ من مدّ لنا يد العون في سبيل إخراج هذا العمل إلى الوجود. والله نسأل التّوفيق والسّداد والحمد لله ربّ العالمين.

الطّالبة: فاطمة حاج عبد القادر

تلمسان في: 23 ربيع الأول 1440

1 ديسمبر 2018

الفصل الأول
بنية الأصوات اللّغويّ العربيّ

أولا: الأصوات في حالة الإفراد:

لا شكّ أنّ عملية الكلام تتم باتصال الأصوات بعضها إلى بعض في شكل منسجم وفق نظام خاص، وهذا لم يغب عن علماء اللغة والباحثين عندما أشاروا إلى أنّ "حد الكلام حروف منظومة وأصوات متقطعة، وحقيقة ذلك أنّ مادة الكلمة، هي الحروف والحروف أصوات متقطعة على وجه مخصوص، وه و ما يقود إلى التحديد الاستقرائي المتصاعد من الجزء إلى الكل، ومن المفرد إلى المركب، فالحروف أصوات مفردة إذا صيغت متآلفة صارت مقاطع والمقاطع إذا ألفت صارت ألفاظا، والألفاظ إذا ركبت في تراكيب، وضمنت المعاني اللائقة بتراكيبها صارت كلاما، والكلام إذا تضامت أجزاؤه صار أقاويل، فتتكامل على هذا النمط من التأليف والتركيب والانتظام شروط بناء الخطاب"[1].

لعلّ هذا النص وغيره دليل قاطع على أنّ الصوت هو اللّبنة الأساسية من أصل كل بناء لغوي، والذي تحدد هويته بالاستناد إلى تحديد مخرجه وصفاته التي تميزه عن غيره من الأصوات. وقد تفطّن علماء العربيّة القدامى إلى هذه المسألة، وتناولوها بالبحث والتّفصيل الدّقيق، وهي حقائق أكّدتها الدّراسات الصّوتية الحديثة، غير أنّ دراسة الأصوات اللّغويّة منفردة بمعزل عن مدرج الكلام تبقى قاصرة؛ لأنّ عمليّة التّبليغ إنّما تتمّ باتصال الأصوات مع بعضها بعض في تسلسل كلامي وفق نظام خاص، ولم يغفل علماء اللّغة هذه المسألة أيضا، بل راحوا يتتبّعون خصائصها مفردة وأثناء السّياق الكلاميّ بالاستناد على القراءات القرآنية وشواهد اللّغة من كلام العرب، وهذا واضح في مؤلفاتهم الغنيّة بالمباحث الصّوتيّة في هذا المجال.

فعندما ينطق المرء بلغته نطقا طبيعيّ ا لا تكلف فيه؛ إنما هو يؤدي معاني لغويّة يحسن السكوت عليها. فالكلام البشريّ ما هو إلاّ سلاسل متتابعة من الأصوات، ومن تمّ فإنّ دراسة هذه العناصر الصوتيّة مركّبة في مدرج الكلام، إنّما هو ضرورة تمليها علينا الحاجة إلى اكتشاف أسرار وحقائق لا تظهر عندما تكون العناصر الصّوتيّة بمعزل عن بعضها بعض ، والثّبت أنّ لهذا التّركيب قوانينه ومعاييره التي تتحدّد من خلال الاستعمال اللّغوي بمستوياته المختلفة، ولعلّ لكل إنجاز لغويّ

[1] التّقنين الفونولوجي والمسارات المعرفيّة للإنجاز اللّغوي العربي: د. مصطفى بوعناني، مجلة الطفولة العربية، مجلة علمية بحثية فصلية محكمة تصدرها الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، المجلد5، العدد 19، يونيو 2004م، ص44.

سليم، خطوات مقرّرة ومشروطة، مبنيّة على سلامة المعرفة الصرفيّة الصوتيّة الخاصة بكل لغة يتحقق بواسطتها فعل الكلام، وقد خاض علماء اللغة لهذا أيضا والذي سنأتي عليه لاحقا.

أما ونحن في بداية البحث سنتدرج من الصوّت خارج مدرج الكلام أي في حالة الإفراد ، إلى تركيبه أي أثناء بنائه في سياق الكلام ؛ لنميّز ما يأتلف وما لا يأتلف من الأصوات أثناء تجاورها، وتأثير القوانين والمعايير على الأصوات، ومراحل الإنجاز اللغويّ.

أ – تعريف الصوّت اللغويّ:

الصوّت لغة: الجرس، والجمع أصوات : قال ابن السكّيت : الصوّت صوت الإنسان وغيره، والصائت: الصوّائح، ورجل صيّت: أي شديد الصوّت[1].

واصطلاحا: هو " الأثر السمعيّ الذي تحدثه موجات ناشئة من اهتزاز جسم ما "[2].

وعلى العموم تعريف الصوّت مرتبط بأبعاده وموارده ومتعيّن بتقييده بمراده، وقد أعطه الرّاغب الأصفهاني (ت 502هـ) تعريفا دقيقا شاملا إذ عدّ "الصوّت هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين، وذلك ضربان: صوت مجرد عن تنفس بشيء كالصوّت الممتد، وتنفّس بصوت ما. والمتنفِّس ضربان: غير اِختياري كما يكون من : الجمادات ومن الحيوانات، واِختياري كما يكون من الإنسان، وذلك ضربان: ضرب باليد كصوت العود وما يجري مجراه. وضرب بالفم، والذي بالفم ضربان: نطق وغير نطق، وغير النُّطق كصوت النّاي، والنّطق منه إما مفرد من الكلام وإمّا مركب كأحد الأنواع من الكلام"[3].

كما أنّه ليس كل صوت صادر عن جهاز النّطق الإنسانيّ يعدّ صوتا لغويًّا ، فمن الممكن أن يصدر عنه صوت الفرح أو الخوف أو الألم . وعلى العموم يعدّ الصوّت ظاهرة فيزيائيّة منتشرة في الطبيعة. فهو أثر سمعيّ ينشأ من اِصطدام جسم بآخر، كما نسمع في أثناء الضّرب على طاولة، أو من أثر اِ حتكاك أقدامنا بالأرض . وهو ما يسمى بالقرع . ينشأ أيضا من تفريق الأجسام عن بعضها بعض كتمزيق قطعة من قماش أو ورق وهذا ما يسمى بالقلع.

---

[1] لسان العرب : ابن منظور (ت711هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، ط3، 1419هـ-1999م، (مادة صوت)، 7/ 435.

[2] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 1425هـ-2004م، ص527.

[3] المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني (502هـ)، تحقيق: محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ص288.

هذا ما أكّده ابن سينا (ت 428 هـ) بقوله: " أنّه ليس يحدث يعني الصوّت إلا عن قلع أو قرع مثل قرع صخرة أو خشبة فيحدث صوتا "[1] ويذكر في نقطة أخرى في سبب حدوث الصّوت "فيقول في القرع قرب جرم من جرم مقاوم له قربا تابعا له تاليا مماسة عنيفة بسرعة حركة التّ قريب وقوته ومقابل هذا تبعيد جرم ما عن جرم آخر مماس له منطبق أحدهما على الآخر، تبعيدا ينقلع عن مماسّته انقلاعا عنيفا لسرعة حركة التبعيد. وهذا ما يتبعه صوت من غير أن يكون هناك قرع " [2]

وهذا يوضح بصفة عامة كيفية حدوث الصّوت الذي يقوم في أساسه على حركة الهواء . فمتى تصادمت الأجسام بشدّة وسرعة؛ ذلك لأن الهواء يندفع فجأة ويتموّج بحركته بسرعة فيحدث الصوّت ويُسمع.

فالصوّت إذًا هواء يتقلّب بين جسمين مهتزّ ين متصادمين بقوة وعنف . ينتقل إلى الآلة السّامعة أي للأذن ليتمّ إدراكه لاحقا. إذ نلتمس أصواتاً تستلطف بها الأذن، وأصواتاً أخرى تنفر منها الأذن. ما شدّ انتباه علماءنا القدامى [3] وجعلهم يهتمون بخواص الأصوات ، وعوامل نشأتها ، معتمدين في ذلك على ذوقهم، وحسّهم المرهف ، بالإضافة إلى الملاحظة الذاتيّة بعيدا عن الأجهزة والصوتيّات المعمليّة، ومع ذلك توصّلوا لنتائج دقيقة في علم الأصوات أبهرت المحدثين عربا كانوا أم غربيّين، وبذلك كانت الدّراسة القديمة في علم الأصوات أرضيّة جاهزة افترشها المحدثون وبنوا عليها قواعدهم.

ومما قد أثبته العلماء المحدثون بتجارب لا يتطرق إليها الشّك أن كل صوت مسموع يستلزم وجود جسم يهتز[4] أي أنه يستلزم ما يلي:[5]

- جسم يهتز لينتج الذّبذبات الهوائيّة.
- وسط ناقل لهذه الذّبذبات (الهواء – سائل – صلب).
- جسم يتلقى هذه الذّبذبات.

---

[1] رسالة أسباب حدوث الحروف : ابن سينا (ت428هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حسان الطيان – يحي مير علم ، تقديم ومراجعة: د. شاكر الفحام– أ.أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق، 1403هـ، 1982م، ص57 .

[2] المرجع نفسه: ص 103.

[3] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، ط 4 ، 1971م ، ص10– 11.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 6.

[5] مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي ، دار القصبة ، الجزائر، ط2 ، 2000 م ، ص 43.

أي أن الصوّت له ثلاثة جوانب: مصدر الصوّت، الوسط الناّقل، جهاز اِستقبال الصوّت.

ولم يقتصر العلماء – القدامى والمحدثون– على معالجة الصّوت العام و الصوّت الإنسانيّ بل اِمتدت فكرتهم إلى دراسة الصوّت اللغويّ.

لقد عرّف الجاحظ (ت255هـ) الصوّت اللغويّ بقوله:"هو آلة اللّفظ والجوهر الذي يقوم به التقّطيع، وبه يوجد التأّليف. ولن تكون حركات اللّسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلاّ بظهور الصوّت، ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتقّطيع والتأّليف"[1] ما يبرز أن الكلام سلسلة من الأصوات التي تخضع بدورها لقواعد وضوابط وكأنها سنفونيّة.

أمّا ابن جني (ت392هـ) فقد عرّفه بقوله: " هو عرض يخرج مع النفّس مستطيلا متّصلا حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّ فتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمّ ى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"[2].

ويعرّفه كمال بشر بقوله:" هو أثر سمعيّ يصدر طواعيّة واختياراً عن تلك الأعضاء المسمّ اة تجاوزاً أعضاء النطّق والملاحظ أن هذا الأثر يظهر في صورة ذبذبات معدلة وموّائمة لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة ويتطلب الصوت اللغوي وضع أعضاء النطق في أوضاع معيّ نة محدّدة، أو تحريك هذه الأعضاء بطرق معيّ نة محدّدة أيضا ومعنى ذلك أن المتكلّم لابد أن يبذل مجهوداً ما كي يحصل على الأصوات اللغويّة".[3]

وقد ميّز ماريو باي بين الصوّت الإنسانيّ والصوّت اللغويّ عندما قال: "ليكون الصوّت لغويًّا – بالمعنى العام – فإنّ الأصوات الصّادرة عن الجهاز النّ طقي يجب أن تكون ذات معنى؛ وتنقل رسالة محدّدة معيّنة من عقل إنسان إلى آخر"[4].

وهذا لا يبتعد كثيرا عمّا أقرّه ابن جني في تعريفه للّ غة:"أمّا حدّها فإنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم "[5]

---

[1] البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل– بيروت، د. ط، د. ت، 1/ 79.

[2] سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392 هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط2، 1993 م، 1/ 19.

[3] علم الأصوات: د.كمال بشر، دار غريب – القاهرة، ط 16، 2000 م، ص 119.

[4] أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، علم الكتب– القاهرة، ط 8، 1419هـ– 1998م، ص 38.

[5] الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، 1/ 33.

فرغم أنّ هذا التّعريف يبدو بسيطا إلاّ أنّه يحمل معنى كبيراً؛ لأنّه يوضح لنا أمرين أساسيين هما: بيان طبيعة اللّغة فهي عبارة عن أصوات، كما يبيّن وظيفة هذه اللّغة في عمليّة التّبليغ في الوسط الاجتماعي.

ممّا سبق يتّضح أنّه ليس كل صوت صادر عن جهاز النّطق الإنساني يعدّ صوتا لغويًّا ، بل من الممكن أن يصدر عنه أصوات أخرى غير لغويّة، كصوت الفرح أو الخوف أو الألم، وهذه الأصوات تعدّ غير لغويّة، فهي عبارة عن ضجيج يصدره جهاز النّطق كرد فعل لمثير ما . أما الصّوت اللّغوي فهو صوت إنساني يتم تعديله بما يصاحبه من حركات الفم، ليصبح مفهوما عند اِتصاله بآخر فتتكوّن كلمة ذات مدلول خاص، تتّصل هي الأخرى بغيرها فتكوّن جملة ذات معنى يحسن السكوت عليها ورسالة محدّدة.

فاللّغة أصوات تنتظم في سياق تركيبي، ونسق تجاوري محدّد، تؤدي رسالة في وسط اِجتماعي معيّن، وليس كل صوت صادر عن جهاز النّطق يعدّ لغة، إنما الصّوت اللّغوي هو الذي يحمل معنى معيّنا يعبّر به الإنسان عن أفكاره ، وهذا يدعونا إلى التّفرقة بين الصّوت والحرف، فالحرف له صلة بالكتابة، إذ هو الرّمز الكتابي للصّوت اللّغوي، والصّوت قد يكون لغويّا وغير لغويّ، وفي العموم "الصّوت البشريّ هو مادة اللّغة ومظهرها الواقعي الذي يسمى بالكلام "[1]، وهو في الأساس قرع يحدث في الهواء من تصادم الأجسام، أو هو طاقة يحسّ بها الإنسان نتيجة اِهتزاز الأجسام المحدثة له، واِنتقال هذا الاهتزاز عبر الوسط النّاقل إلى أذن السّامع، ومنها إلى جهازه الإدراكي في المخ، والصّوت البشري ضرب من هذه الطّاقة، يحدث نتيجة لاهتزاز أعضاء النّطق.

ب –كيفيّة حدوث الصّوت اللّغويّ:

لا يتم نطق الصّوت اللّغويّ –سواء في حالة الإفراد أو في حالة التّركيب– إلاّ بواسطة أعضاء النّطق. ولذا نجد إخوان الصفا يشيرون إلى أعضاء النّطق التي تصدر الأصوات اللّغويّة وفي ذلك يقولون: "والحروف اللّفظيّة إنّما هي أصوات تحدث في الحلقوم والحنك وبين اللّسان والشّفتين، عند خروج النّفس من الرّئة، بعد ترويحها الحرارة الغريزية التي في القلب".[2]

[1] البحث اللغوي عند إخوان الصّفاء : د. أبو السّعود أحمد الفخراني، مطبعة الأمانة، مصر، ط 1، 1411هـ- 1991م، ص111.

[2] البحث اللغوي عند إخوان الصّفاء: د. أبو السعود أحمد الفخراني، ص 118-119.

معنى ذلك أنّ الصّوت يقطع مساراً معيناً عند حدوثه وقد تبت أنّ الصّوت أثناء حدوثه يمر بمراحل ثلاث، أو بعبارة أخرى هناك ثلاثة عوامل يعتمدها الصوّت في تكوينه[1]:

1. مصدر للطّاقة وهو هنا الهواء القادم من الرّئتين في عمليّة التّنفس المسماة بالزّفير.
2. جسم يتذبذب ليكوّن الأصوات، والجسم هنا هو الوتران الصّوتيان الموجودان في حنجرة الإنسان.
3. حجرة رنين، وهي هنا التّجويفات الحلقية والفموية والأنفية.

فعندما يستعدّ الإنسان للكلام العادي، يستنشق الهواء فيمتلئ صدره به قليلا، وإذا أخذ في التّكلم فإن عضلات البطن تتقلّص قبل النّطق بأول مقطع صوتيّ ، ثم تتقلص عضلات القفص الصّدريّ بحركات سريعة تدفع الهواء إلى أعلى عبر الأعضاء المنتجة للأصوات . وتواصل عضلات البطن تقلصها في حركة بطيئة مضبوطة إلى أن ينتهي الإنسان من الجملة الأولى، فإذا فرغ منها فإن عمليّة الشّهيق تملأ الصّدر ثانية وبسرعة استعداداً للنّطق بالجملة التاليّة وهكذا[2].

والصوّت الإنسانيّ ينشأ عادة من ذبذبات مصدرها في الغالب الحنجرة لدى الإنسان . فعند اندفاع النّفس من الرئتين يمرّ بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم أو الأنف، تنتقل خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى الأذن[3].

معنى ذلك أن العمليّة الكلاميّة تتمّ في شكلها الأساسي عن طريق التّحكم في هواء الزّفير الصّادر من الرّئتين.

وتختلف العمليّة الكلاميّة عن التّنفس العادي في أنّ الثّاني يتمّ بصورة صامتة في العادة لتحرّك تيار الهواء دون عوائق . أما العمليّة النّطقيّة فلا يمرّ الهواء معها حرا طليقا – كما يحدث في حالة التّنفس – وإنما يصادف الهواء في اندفاعه إلى الخارج أنواعا من الضّغط والكبح والتّعويق، والهواء حين يكبح يولد صوتا[4].

يوضح رمضان عبد التواب عمليّة إنتاج الصوّت اللّغوي بقوله: "إن الهواء الخارج من الرئتين، إما أن يصادف مجراه مسدودا سدا تاما، عند أية نقطة في الجهاز النّطقي ما بين الحنجرة والشّفتين،

---

[1] دروس في النظام الصوتي للغة العربية: عبد الرحمان بن براهيم الفوزان. 1428 هـ – ص 8.

[2] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة، 1418هـ- 1997م، ص 111.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص8.

[4] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 112.

وإما أن يصادف في طريقه تضييقا في المجرى، لا سدا فيه، بحيث يسمح هذا التّضييق للهواء بالمرور، ولكنّ هذا الهواء يحتك بنقطة التضييق هذه"[1].

ما يبرز أنّ الصوّت اللّغويّ يحدث أثناء عمليّة الزّفير، وذلك عند خروج الهواء من الرئتين مروراً بالقصبة الهوائية، سواء أحدث اهتزاز الوترين الصّ وتيين أم لم يحدث، حيث سيصادفه اِعتراض إما كليّ أو جزئيّ في أيّ نقطة من جهاز النّطق ما بين الحنجرة والشّفتين، ومع التقاء عضوا النطق هذه العمليّة العضويّة التي تحدث اضطراباً للهواء الخارج من الفم من شأنها إحداث الأصوات اللّغويّة.

فحينما تدفع الرئتان تيار الهواء في عمليّ ة الزّفير يكتسب الصّوت خصوصية الحركة، وتتذبذب موجاته، وتعمل القصبة الهوائية على تفخيمه فيكتسب خصوصية الصّ وت، ثم يخترق فتحة المزمار صاعدا إلى الفم[2].

ويمكن تشبيه الرئتين عند الزّ فير، في أثناء الكلام بالبالونة التي تنتهي بزمارة، يرطلق الهواء منه ا بحكم ضغط جسمها المطاط، فإذا ما فرض أن جعل الطّفل الذي يلعب بها، يضغط على جدارها، ضغطات متوالية لخروج الهواء منها على دفعات، لا توقف بين إحداها والأخرى، لسمعنا للزمارة صوتاً شبيهاً بالصوّت المتقطع، بالرغم من عدم توقفه، و هذه العملية شبيهة كلّ الشّبه بعمليّة إنتاج المقاطع في أثناء الكلام، لكل مقطع دفعة هوائيّ ة تنتج من اِ نقباضات متواليّة، يقوم بها الحجاب الحاجز، فيؤثر الضّغط على الهواء الخارج من الرئتين، دون أن يتوقف خروجه [3]. وهذا المثال يوضح لنا تماما مراحل عمليّة إنتاج الكلام الذي هو في الأصل عبارة عن ارتباط مقاطع صوتيّة فيما بينها ناجمة عن دفعات هوائية زفيريّة . كما أنّ هناك من شبّه الحنجرة بصندوق مفرغ عندما يتحرك فيها الهواء تتحول حركته إلى ما يشبه الرّنين[4].

فعمليّة النّطق عمليّة مركّبة بمعنى أنّ الصوّت لا يتكوّن إلاّ بعدّة عمليّات متكاملة، فلا تكفي استدارة الشّفتين لنطق الصوّت، أو وضع اللّسان في أيّ موضع من الفم، بل لا بدّ من مساهمة كل

---

[1] المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 28.

[2] الأصوات ووظائفها: مُحَمَّد منصف القماطي، دار الوليد- طرابلس، ط2، 2003م، ص 62.

[3] المدخل إلى علم اللغة: رمضان عبد التواب، ص 28.

[4] مدخل إلى علم اللغة: إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، ط1، 1430هـ - 2010 م، ص 147، نقلا عن محاضرات في اللسانيات لفوزي الشايب، ص 151.

عضو من أعضاء النّطق في أداء مهامه، انطلاقاً من اندفاع الهواء، إذ هناك مقوّمات أساسيّة لنطق الأصوات اللّغويّة فإذا كانت عمليّة الزّفير تمدّ عمليّة النّطق بتيار الهواء فإنّ الأعضاء النّطقيّة من الحنجرة إلى الشّفتين والأنف تكوّن هذا الممر الضيق، أمّا الأعضاء النطقيّة المتحركة وأهمها اللّسان، اللّهاة، الوتران الصّوتيان فتقوم باعتراض تيار الهواء الخارج بكيفيات مختلفة فتتميز الأصوات اللّغويّة فلكل صوت خصائصه النّطقيّة وفق أوضاع معيّنة تتّخذها أعضاء النّطق[1].

وكيفية خروج الهواء أثناء عمليّة الكلام تحدّد لنا صفات الأصوات الخارجة من مواضعها، كما أنّ لأنواع الكبح التي يمرّ بها الهواء أثناء خروجه دور في تحديد المخرج والصّفة، والتي سنتعرّف إليها لاحقا بشيء من التّفصيل.

ت –تصنيف الأصوات اللّغويّة العربيّة:

يصنّف العلماء المحدثون الأصوات في اللّغة العربيّة إلى قسمين رئيسيّين، هما[2]:

1 – الأصوات الصّامتة Consonants.

2 – الأصوات المصوّتة* Vowels

وهناك من العلماء من يسمّي الأصوات الصّامتة بالأصوات السّاكنة وهي الحروف الهجائية، والأصوات المصوّتة بالأصوات الصّائتة أو أصوات العلّة أو المد أو اللّين، وهي الحركات بنوعيها القصيرة والطويلة والفرق بينها فرق في الكميّة، وهي التي تحدّد لنا الهيئة النّطقية للصّوت الصّامت.

يقول فخر الدّين الرّازي: " الحروف إما **مصوّتة**، وهي التي تسمّى في النّحو حروف المد واللين، ولا يمكن الابتداء بها أو **صامتة** وهي ما عداها، أمّا المصوّتة فلا شكّ أنّها الهيئات العارضة للصّوت، وأمّا الصّوامت فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتّاء والدّال والطّاء، وهي لا توجد إلاّ في "الآن"

---

[1] ينظر: مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، 1998م، ص 35.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ص 26، وعلم الأصوات: كمال بشر، ص 149. والمدخل إلى علم اللغة: د. رمضان عبد التواب، ص 42. وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران، دار النهضة العربية– بيروت، د. ط، د. ت،ص 148.

* وظف الفارابي مصطلح المصوتة للدلالة على المصوتات الطويلة والقصيرة، يقول: "والحروف منها مصوت ومنها غير مصوت، والمصوتات منها قصيرة، ومنها طويلة، والمصوتات القصيرة هي التي تسميها العرب: الحركات". ينظر:كتاب الموسيقى الكبير: أبو نصر الفارابي، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي، القاهرة، د. ط، د. ت، ص 1072.

الذي هو آخر زمان حبس النّفس وأول زمان إرساله، وهي بالنّسبة إلى الصوّت كالنّقطة بالنّسبة إلى الخط والآن بالنّسبة إلى الزمان، وهذه الحروف ليست بأصوات ولا عوارض أصوات، وإنّما هي أمور تحدث في مبدأ حدوث الأصوات، وتسميتها بالحروف حسنة لأنّ الحرف هو الطّرف، وهذه الحروف أطراف الأصوات ومباديها"[1].

وأساس هذا التقسيم قائم على معيارين مهمّين هما[2]:

- وضع الوترين الصوّتين عند النّطق.
- طريقة مرور الهواء من الحلق والفم أو الأنف.

أي أنّ هذا التّقسيم قائم على الطّبيعة الصوّتية لكلٍّ من القسمين، وهذا إبراهيم أنيس يوضّح لنا الفرق بين الأصوات الصّامتة والأصوات المصوّتة فيقول: "فالصّفة التي تجمع بين كل أصوات اللّين (vowels) هي أنّه عند النّطق بها يندفع الهواء من الرّئتين مارًّا بالحنجرة، ثم يتّخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيق مجراه كما يحدث مع الأصوات الرّخوة، أو تحبس النفس ولا تسمح له بالمرور كما يحدث مع الأصوات الشّديدة. فالصّفة التي تختصّ بها أصوات اللّين هي كيفية مرور الهواء في الحلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع"[3].

إنّ هذا الاندفاع في الهواء عند نطق الأصوات المصوّتة دون أن يعترضها عارض في الحلق أو الفم هو الذي أكسبها قوة الوضوح السمعي بالمقارنة مع الأصوات الصّامتة، وهذه الصّفة- الوضوح السمعي- هي التي بنيُت عليها التفرقة بين الصوامت والصوائت[4].

يقول بسام بركة: "إنّ الصوائت تخرج كلّها من الآلة المصوّتة دون أن يعترض الهواء المزفور أيُّ عائق أو حاجز، فالتّغيير الذي يطرأ عليه يقع على مستوى ش كل وحجم حجرات الرّنين التي يمرّ بها. أمّا الصوامت، فإنّها على العكس من ذلك، تنتج عن عقبات تعترض مرور الهواء المزفور في الآلة المصوّتة، إمّا عن طريق تضييق الممرّ الصوتي، أو عن طريق إغلاقه إغلاقًا تامًا، ولكنّه مؤقت"[5].

---

[1] تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب : الرازي فخر الدين (604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط1، 1401هـ، 1981م، ص 37.

[2] علم الأصوات: كمال بشر، ص 149، 150.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص26.

[4] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 28.

[5] علم الأصوات العام: د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، بيروت، 1988م، ص 86.

يتّضح من هذا التّعريف أنّ الأصوات الصّامتة هي عكس الأصوات المصوّتة من حيث العمل، وتتمثّل الخاصيّة التي تتميّز بها الأصوات الصّامتة في كيفيّة خروجها من الجهاز الصّوتيّ في الاحتكاك أثناء خروجها منه بأحد حواجزه العضويّة وتسمى هذه الحواجز بالمخارج الصّوتيّة. أمّا المصوّتات التي يعنى بها الحركات قصيرة كانت أم طويلة، لا يمكن الابتداء بها، لكن هي التي تعطي للصّوت هيئة في البنية اللّغويّة وأثناء خروجها لا يحدث أيّ احتكاك بين عضوي النّطق.

يقول الدكتور محمود السّعران: "يحدّد الصوت الصائت (في الكلام الطبيعي) بأنّه الصوت "المجهور" الذي يحدث في تكوينه أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معهما أحيانا، دون أن يكون ثمة عائق (يعترض مجرى الهواء اِعتراضًا تامًا) أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا"[1].

أما عن الصّوت الصّامت، فيقول: "وأي صوت (في الكلام الطّبيعي) لا يصدق عليه هذا التّعريف يعدّ صوتاً صامتاً؛ أي أنّ الصّامت هو الصّوت المجهور أو المهموس الّذي يحدث في نطقه أن يعترض مجرى الهواء اِعتراضًا كاملاً (كما في حالة الباء)، أو اِعتراضًا جزئيًا من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون اِحتكاك مسموع (كما في حالة الثّاء أو الفاء مثلاً)"[2].

يمكننا مما سبق اِستنتاج ما يلي[3]:

أ – المصوّتات كلها مجهورة في الكلام العادي، أما الأصوات الصّامتة فمنها ما هو مجهور ومنها ما هو مهموس، أي أنّ كلّ صوت غير مجهور(مهموس) يعدّ صوتاً صامتاً.

ب – كلّ صوت حصل اِعتراض تام في مجرى الهواء حال النّطق به فهو صوت صامت، مثل : الباء، والدال، والتاء. كما يعدّ صوتا صامتا كل صوت حصل اِعتراض جزئي في مجرى هوائه محدثا اِحتكاكا من أيّ نوع حال النّطق به، مثل: السّين، والشّين، والصّاد.

ت – كلّ صوت لا يمرّ الهواء حال النّطق به من الفم فهو صوت صامت، مثل: الميم، والنون. كما أنّ كلّ صوت ينحرف هواؤه فيخرج من جانبيّ الفم أو من أحدهما فهو صوت صامت كاللاّم.

[1] علم اللغة: د.محمود السعران، ص 148.

[2] المرجع السابق: ص 149.

[3] ينظر: علم الأصوات: د. كمال بشر، ص 152.

3 – علاقة الصوّامت بالمصوتات:

يقول فخر الدين الرّ ازي: "والصوّامت سابق على المصوت المقصور الذي يسمّ ى بالحركة، بدليل أنّ التّكلم بهذه الحركات موقوف ع لى التّكلم بالصوّامت، فلو كانت هذه الحركات، سابقة على هذه الصوّامت لزم الدور وهذا محال"[1].

ولعلّ أفضل ما يصوّر علاقة الصوّامت بالحركات في بنية الكلمة أن نقول إنّ الصوّامت وهي مادة الكلمة الثّابتة، تحمل المعنى الأصلي، الّذي تدلّ عليه بمجموعها، وأنّ الحركات تشخّ ص المعنى، حين تبرزه في وضع معيّن، فهي التي تستقلّ بتوجيه الدّلالة إلى حيث يريد المتكلّم، فإذا أراد وصفًا للفاعل استخدم من الحركات ما يؤدي معناه، وإذا أراد اسم مفعول فإنّ له حركاته الخاصة، وهكذا... .[2]

وهذا هو معنى الاشتقاق عند القدماء والذي يعنى به أخذ كلمة من أخرى بنوع من التّغيير مع التّناسب في المعنى، وهذا الكلام يدلّ على اِ ستحالة نطق الأصوات وحدها في الكلمة الواحدة بدون حركات مجاورة لها.

من خلال ما أوردناه سابقا من تعريفات يتضح أنّ الأصوات الصّ امتة هي ما اِ صطلح العلماء القدماء على تسميتها بالحروف، وهي: أ، ب، ت، ث ، ج، ح، خ ... أما الأصوات المصوّتة فهي الحركات القصيرة (الفتحة، والكسرة، والضّمة)، والطّويلة (الألف التي تكون بعد الفتحة، والواو التي تكون بعد الضمة، والياء التي تكون بعد الكسرة).

4 – مخارج الأصوات الصّامتة

لغةً المخارج جمع مخرج والمخرج موضع الخ روج، يقال: خرج مخرجا حَسَنًا، وهذا مَخْرَجُهُ.[3] وهو: " محل خروج الحرف وتمييزه عن غيره"[4].

---

[1] تفسير الفخر الرازي: الرازي فخر الدين، ص 38.

[2] المنهج الصوتي للبنية العربية : د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1400هـ، 1980م، ص 48.

[3] لسان العرب: ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط3، 1419هـ، 1999م، مادة (خ ر ج)، ج4، ص 52.

[4] أحكام التلاوة والتجويد الميسرة: عماد علي جمعة، دار النفاس، الأردن، ط 1، 2004م، ص 9.

وفي الاصطلاح هو : "النّقطة التي يتمّ عندها الاعتراض في مجرى الهواء والتي يصدر الصّوت فيها"[1].

"وهو اسم لموضع الخروج، فهو عبارة عن الحيز المولّد للحرف، والحروف جمع حرف والحرف يطلق على أشياء منها: طرف الشّيء.... ويقال لها أيضا حروف الهجاء و هو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركّبت منها، وسمّيت بذلك لأنّه لا يتوصّل لمعرفتها عادة إلاّ به، وحرف الهجاء هو صوت معتمد على مقطع محقّ ق؛ بأن يكون اعتماده على جزء معيّن من أجزاء الحلق واللّ سان والشّفتين ... والصّوت هواء يتموّج بتصادم جسمين، كما ذكره الجعبري وجزم به ابن الناظم وهذا عند الحكماء..."[2].

والحرف صورة للصّوت، والصّوت يتحقّق بالتقاء عضوين من أعضاء النّطق تحت تأثير عامل الهواء، وما يدعم هذا الرّأي ما ذهب إليه القمّ اطي في تعريفه للمخرج بأنّه: "موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه، عند النّطق بالصّوت، مثل : الشّفتين ينحبس الهواء بانطباقهما عند النّطق بالباء [ب] ومثل : طرف اللّسان يلتقي بأصول الثّنايا، فيضيق مجرى الهواء عند النّطق بالسّين [س]، والزّاي [ز] ونحوهما "[3].

أي متى اتّصل عُضوا النّطق، المتحرّك والثّابت، وحَبَسَا تيار الهواء كليًّا أو جزئيًّا. كان ذلك مخرج الصّوت.

وقد قسّم المحدثون الأصوات بالنّسبة إلى جهاز النّطق ابتداءً من الشّفتين نزولا إلى أقصى الحلق، وهي كالآتي:[4]

1. **الشّفتان** : ويُطلق على الصّوت الخارج منهما "الصّوت الشّفوي" وعند النّطق تقفل الشّفتان أو تستديران، والأصوات الصّادرة عن هذا المخرج هي : الباء، والميم، والواو.

---

[1] المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر- دمشق، ط2، 1427هـ، 2007م، ص 50.

[2] الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة: مُحَمَّد بن يالوشة الشريف، ناشر ومصحح الشرح حفيد المؤلف عبد الواحد بن إبراهيم، المطبعة التونسية بسوق البلاط – تونس، عدد 58، ط 4، 1357 هـ - 1938 م، ص 10.

[3] الأصوات ووظائفها: مُحَمَّد منصف القماطي، ص 56، نقلا عن مصطلحات في علم الأصوات واللغة: مجلة مجمع اللغة العربية، ج 18 ، 1965م ، ص 255 .

[4] ينظر: المدخل إلى علم ا للغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص30- وينظر: أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم: فدوى مُحَمَّد حسان، عالم الكتب الحديث- إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م، ص 31.

ومن المسلم به في الدراسات الحديثة أنّ إنتاج الواو يتمّ بتحرك أقصى اللسان ناحية ما يحاذيه من الحنك الأعلى، بمعنى أنّه صوت قصي شفوي، أي شارك في إنتاجه عضوان، هما: أقصى اللسان إضافة إلى الشفتين؛ ولأنّ الشفتين هما العضوان الذين يمكن مشاهدة حركتهما، وصفت الواو بأنّها صوت شفوي[1].

2. **الشّفة السّفلى مع الأسنان العليا** : ويسمّى الصوّت الخارج منهما " شفويّ أسنانيّ"، ويطلق بتضييق مجرى الهواء عن اتصال الشّفة السّفلى بالأسنان العليا، والصوّت الصّادر من التقاء هذين العضوين الفاء.

3. **الأسنان** : ويُطلق على الصوّت الخارج من هذا الموضع، الصوّت "الأسنانيّ"، ويُنطق عند التقاء طرف اللّسان بالأسنان العليا، والأصوات الصّادرة منه هي : الذّال، والظّاء، والثّاء.

4. **الأسنان مع اللّثّة**: ويُطلق على الصوّت الخارج منهما، الصوّت "الأسنانيّ اللثويّ". ويحقّق هذا المخرج عند اِلتقاء طرف اللّسان مع أصول الثّنايا العليا؛ حيث تنتج الأصوات الأسنانيّة اللّثويّة الآتية : الدّال، والضّاد، والتّاء، والطّاء، والزّاي، والسّين، والصّاد.

وتجدر الإشارة إلى أن إبراهيم أنيس، قد جمع في كتابه "الأصوات اللّغويّة"، بين أصوات المخرج الثّالث و الرّابع والخامس في عنوان واحد، المو سوم " بالمجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج".[12]

ثم قسمناها إلى أربع مجموعات فرعية هـ ي:{(الذّال، التّاء، الظّاء)[23]، (الدّال، والضّاد، والتّاء، والطّاء)[34]، (اللاّم، والرّاء، والنّون)[45]، (السّين، والزّاي، والصّاد) }[56].

5. **اللّثة** : ويسمّى الصوّت الخارج منها لثويًّا، ويحدث هذا الصوّت عند اتصال طرف اللّسان باللّثّة والأصوات الصّادرة منها هي : اللاّم ، والرّاء ، والنّون.

---

[1] ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، ص 180.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 46.

[3] نفسه: ص 47.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 48.

[5] المرجع السابق: ص 64.

[6] نفسه : ص 75.

ونظراً لقرب المخرجين الرابع والخامس من بعضها بعضاً، عدّ كمال بشر اللاّم والرّاء من الأصوات الأسنانيّة اللثويّة، والزّاي والسّين والصّاد من الأصوات اللثويّة.[1]

6. **الغار (الحنك الصّلب)**: ويُطلق على الصّوت الصّادر منه "غاريًّا" أو الصّوت "الحنكي الصّلب" ويخرج الصّوت عند اِتصال مقدّمة اللّسان بالجزء الصّلب الّذي يلي اللّهاة وهو ما يُعرف بالمنطقة الشجرية، والأصوات الصّادرة منه هي: الشين، والجيم، والياء . وقد قسّم كمال بشر هذا المخرج إلى مخرجين الأول أسماه لثويًّا حنكيًّا، ويخرج منه الجيم والشّ ين والثاني أسماه وسط حنكي ويخرج منه الياء، وبذلك تكون مخارج الأصوات عنده أحد عشر مخرجاً.[2]

7. **الطبق (الحنك اللّين)**: ويسمّى الصّوت الخارج منه "طبقيًّا"، ويحدث الصّوت عند اِتصال مؤخرة اللّسان بالطبق (وهو الجزء الرّخو من مؤخر سقف الحنك) والأصوات الصّادرة منه هي : الكاف، والغين، والخاء.

8. **اللّهاة**: ويُطلق على الصّوت الخارج منها الصّوت "اللّهويّ"، ويخرج الصّوت عند اِتصال مؤخرة اللّسان باللّهاة، والصّوت الصّادر هو القاف.

9. **الحلق**: ويسمّى الصّوت الخارج منه حلقيًّا ، ويخرج الصّوت عند تضيق منطقة الحلق ويخرج منه صوتان هما:العين والحاء.

10. **الحنجرة**: ويُطلق على الصّوت الخارج منها الصّوت "الحنجري" ويخرج الصّوت عند إقفال الوترين الصّوتيّين أو تضيقهما في قاعدة الحنجرة، والأصوات الصّادرة من هذا المخرج صوتان هما : الهمزة، والهاء. بينما نجد إبراهيم أنيس يجمع كلاًّ من القاف والكاف في مخرج واحد يسمّيه أصوات أقصى الحنك، ويجمع الغين، والخاء ، والعين، والحاء، والهاء، والهمزة في مخرج واحد يسميه الأصوات الحلقيّة.[3]

وهذه الأشكال توضح أعضاء النطق من الجهاز الصوتي:

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص: 183 -184.

[2] علم الأصوات: كمال بشر، ص 184 – 185

[3] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس ، ص 84 – 88.

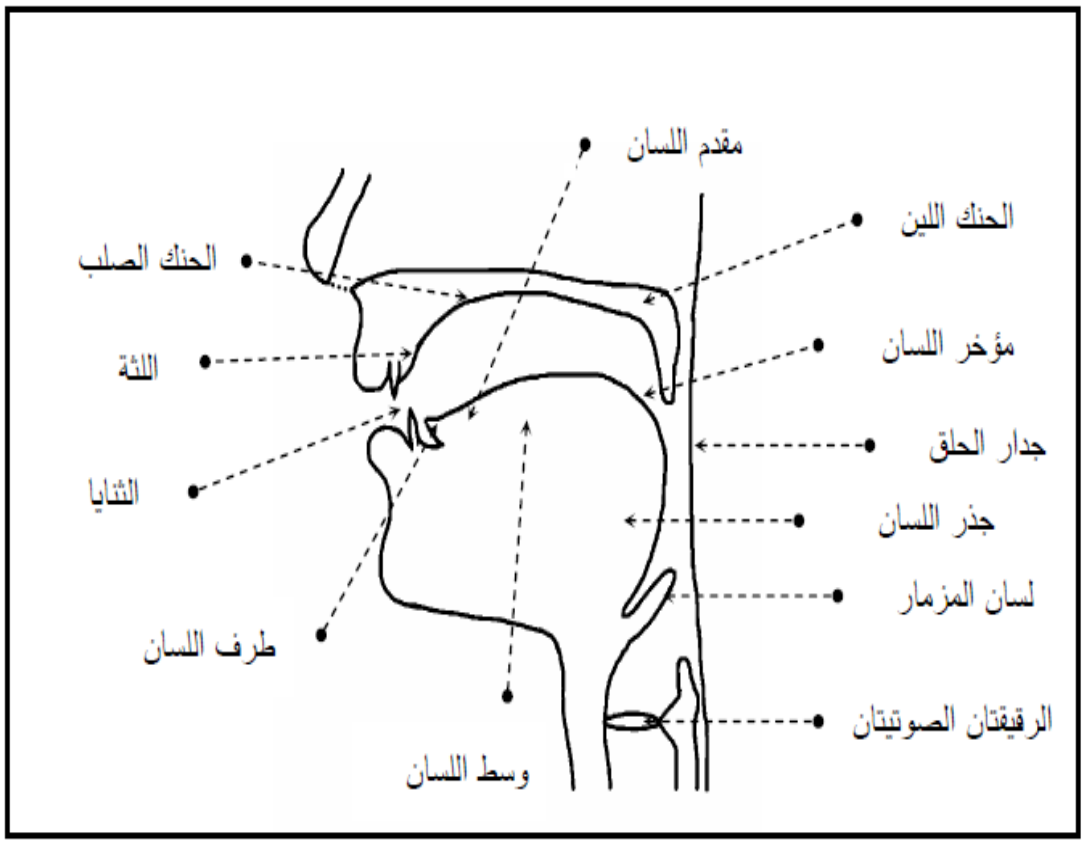
مقدم اللسان
الحنك اللين
الحنك الصلب
مؤخر اللسان
اللثة
جدار الحلق
الثنايا
جذر اللسان
لسان المزمار
طرف اللسان
الرقيقتان الصوتيتان
وسط اللسان

الشكل -01-

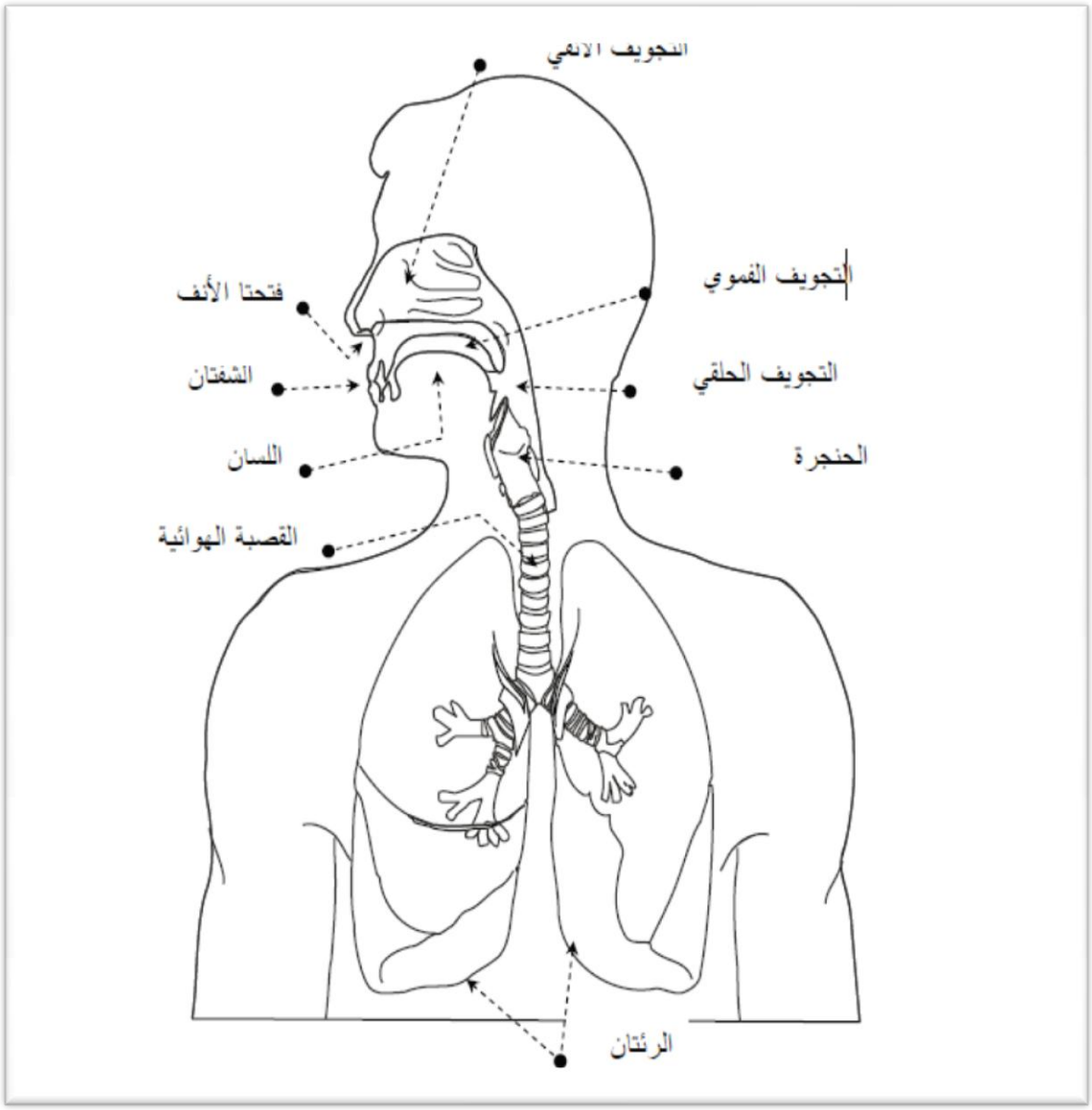
التجويف الأنفي
فتحتا الأنف
الشفتان
اللسان
القصبة الهوائية
التجويف الفموي
التجويف الحلقي
الحنجرة
الرئتان

الشكل-02-

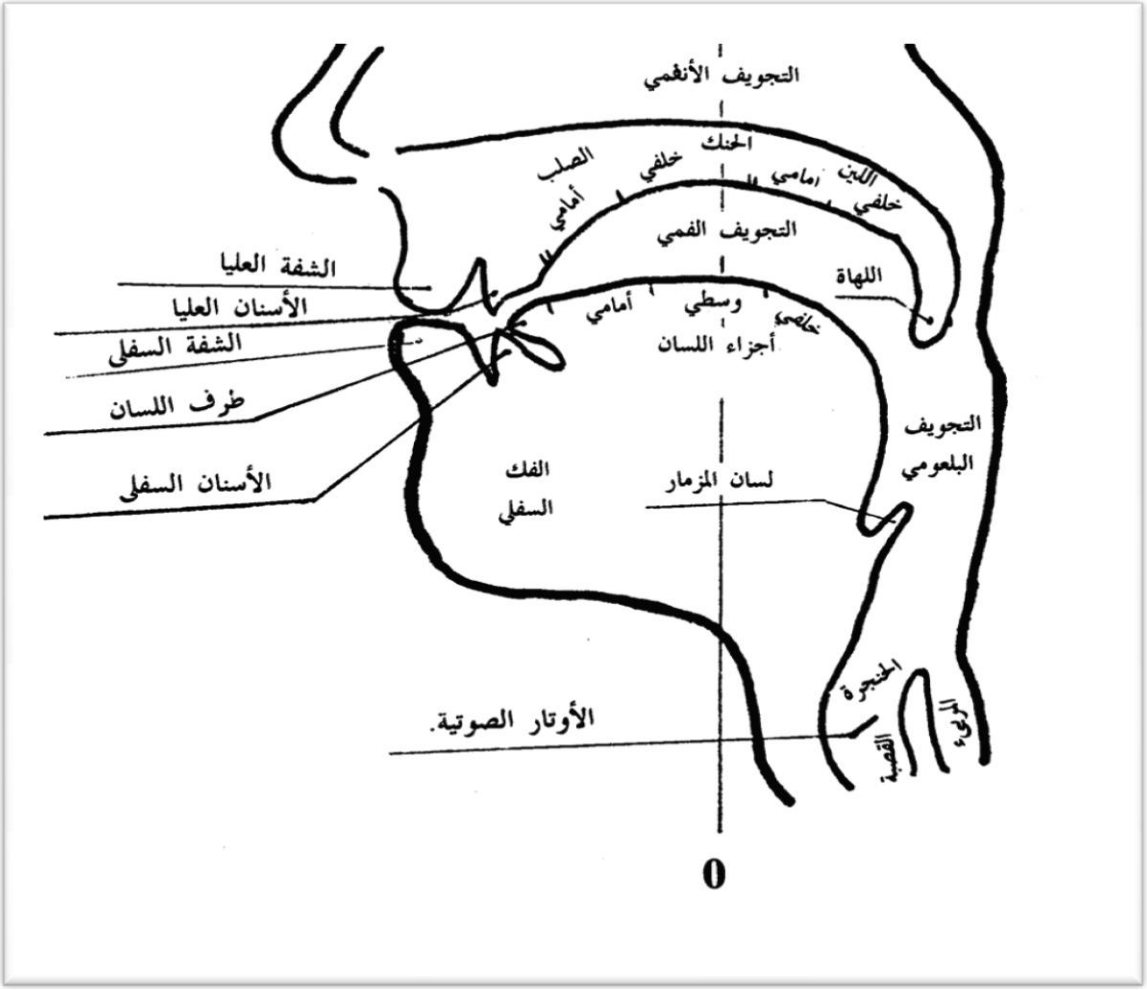

الشكل- 3-

فهذه الأشكال توضح أعضاء النطق من الجهاز الصوتي كما أشرنا إليها في التقسيم المخرجي، وعلى ما يبدو أنّ الشكل الثالث أكثر دقة من سابقيه لما يتضمنه من تفصيل.

وخلاصة لما سبق نوجز مخارج الأصوات عند المحدثين في الجدول الآتي:

المخرج	الأصوات الصّادرة عنها
الشّفتان	ب – م – و
الشّفة السّفلى مع الأسنان العليا	ف
الأسنان	ذ – ظ – ث
الأسنان مع اللثة	د – ض – ت – ط – ز – س – ص
اللّثة	ل – ر – ن
الغار (الحنك الصّلب)	ش – ج– ي
الطّبق (الحنك اللّين)	ك – غ – خ
اللّهاة	ق
الحلق	ع – ح
الحنجرة	ء – هـ

ولعلّ أقوى الأسباب التي جعلت المحدثين يتصدّرون دراسة المخارج بالأصوات الشّفويّة نزولاً إلى أقصى الحلق، الأصوات الأولى التي ينطق بها الطّفل الصّغير في بداية نموّه، فأول ما يبدأ به في عمليّة النّطق تلك الأصوات ذات المخرج الشّفويّ كالباء، الميم، ثم يتدرّج إلى النون، الدّال فالتّاء[1]...أي أنّه يبدأ بما يسهل عليه من الأصوات.

وسنعالج فيما يلي المخارج الصّوتيّة وكيفية تقسيمها عند علماء العرب القدامى على أنّ أوّل من خاض في هذا المجال، العالم و المفكر الكبير، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، حيث تصدّر معجمه العين بمقدمة صوتيّة منظّمة، حيث رتّب مادته وفق مخارج الأصوات، وكان هذا الترتيب على النحو الآتي[2]: ع ح هـ خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ث ذ، ر ل ن، ف ب م، و ا ي، همزة.

[1] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 217 – 229.

[2] معجم العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق:د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، طبعة دار الهجرة– إيران، ج1، ط2، 1409هـ، ص 9..

ليأتي بعد الخليل تلميذه سيبويه (ت 180هـ) والذي رتّب مخارج الأصوات الصّامتة على النّحو الآتي[1]: ء هـ ا / ع ح/ غ خ/ ق/ ك / ج ش ي/ ض / ط د ت/ ز س ص/ ظ ذ ث/ف/ ب م و.

وقد تأثر بسيبويه كل من جاء بعده من علماء الأصوات، فأخذوا يردّدون عباراته ومصطلحاته. دون تغيير أو تبديل كما سنرى في تعريف الصوّت المجهور والمهموس .[2]

أما ابن جني (ت392هـ) فقد أفرد كتاباً مستقلاً في علم الأصوات هو "سر صناعة الإعراب" ونظراً لرهافة حسّه، ودقة ذوقه، كانت دراسته متميزة عن غيره، لذا سنعرض جانباً من دراسته في هذا المجال لعقد مقارنة موجزة بينه وبين ما توصّل إليه المحدثون من علماء الأصوات.

ففي دراسة ما نحن بصدَدِه مخارج الأصوات، يشبّه ابن جني مجرى النّفس أثناء عملية النّطق: بالمزمار، كما يشبّه مدارج الأصوات الصّامتة ومخارجها بفتحات هذا المزمار، التي يضع الزامر أصابعه عليها فتخرج أصوات مختلفة.

كما يشبّه مجرى النّفس بوتر العود، و أثر الأصابع على الأوتار وما ينتج جرّاء ذلك من أصوات مختلفة، فيقول: "شبّه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإنّ الصوّت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصوّت في الألف غُفْلا بغير صنعة، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة، وراوح بين عمله، اختلفت الأصوات، وسُمِع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوّت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة. ونظير ذلك أيضا وَتَر العود، فإن الضّارب إذا ضربه وهو مُرسل سمعت له صوتاً ، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتاً آخر. فإن أدناها قليلا سمعتَ غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة ... فالوتر في هذا التّمثيل كالحلق، والخَفْقَة بالمضراب عليه كأول من أقصى الحلق، وجريان الصوّت فيه غفلاً غير محصور كجريان الصوّت في الألف السّاكنة، وما يعترضه من الضّغط والحصر بالأصابع كالّذي يعرض

[1] الكتاب: سيبويه ، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط2، 1402هـ- 1982م، ج4، ص 433 – وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص16

[2] ينظر: الأصوات اللّغوية: إبراهيم أنيس، ص 124.

للصوّت في مخرج الحروف* من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا، وإنّما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب.[1]

حقًا لقد أصاب ابن جني في هذا التمثيل حيث أنّه لم يدع مجالاً للشكّ أو الخلط، معتمداً في ذلك على إحْسَاسِه المرهف وتركيزه الدّقيق.

ثمّ في تحديده لمخارج الأصوات الصّامتة يقول: "اعلم أن مخارج هذه الحروف سبعةعشر مخرجاً: ثلاثة منها في الحلق"[2]:

1. فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء.
2. ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء.
3. ومما فوق ذلك من أول الفم مخرج الغين والخاء.
4. ومما فوق ذلك من أقصى اللّسان مخرج القاف.
5. ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدّم الفم مخرج الكاف.
6. ومن وسط اللّسان. بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشّين والياء.
7. ومن أوّل حافة اللّسان .وما يليها من الأضراس مخرج الضّاد. إلاّ أنّك إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر أو كليهما معًا.
8. من حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، فما فوق الضّاحك والنّاب والرّباعية والثّنية، مخرج اللاّم.
9. من طرف اللّسان بينه وبين ما فويق الثّنايا مخرج النّون.
10. ومن مخرج النّون، غير أنّهأدخل في ظهر اللّسان قليلا لانحرافه إلى اللاّم مخرج الرّاء.
11. ومما بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا مخرج الطّاء والدّال والتّاء.
12. ومما بين الثنايا وطرف اللّسان مخرج الصّاد والزّاي والسّين.
13. ومما بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا مخرج الظّاء والذّال والثّاء.
14. ومن باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا مخرج الفاء.

---

* يلاحظ هنا أن ابن جني يستخدم مصطلح "الحروف" بدلاً من "الأصوات" وهذا مغاير لاستخدام المحدثين له.

[1] سر صناعة الإعراب: 21/1- وينظر: علم اللغة: محمود السعران، ص 106- وينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 162.

[2] سر صناعة الإعراب: 54/1- 56، وينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 185.

15. وملمّ بين الشّفتين مخرج الباء والميم والواو.

16. ومن الخياشيم مخرج الرّنين الخفيفة ،كما تسمّى الخفيّ[1].

حيث يمكن الاستغناء عن هذا المخرج والاكتفاء بالمخرج التّاسع كونه مخرج الرّنين الرّئيسي.

نلاحظ أنّ ابن جني تأثّر بطريقة الخليل بن أحمد فرتّب الأصوات والمخارج ترتيبا يخالف المألوف الآن . أي أنّه اتّبع التّرتيب التّصاعدي من أقصى الحلق إلى الشّفتين. وحتّى تسهل علينا المقارنة مع ترتيب المحدثين، سوف نعكس هذا التّرتيب على النحو الآتي:

ب م و/ ف/ ظ ذ ث / ص ز س/ ط د ت / ر / ن/ ل/ ض/ ج ش ي/ك/ ق/غ خ/ ع ح/ ء ا هـ.

وللتّذكير بترتيب المحدثين ندرجه مرةً أخرى:

ب م و/ ف/ ذ ظ ث / د ض ت ط ز س ص / ل ر ن / ش ج ي / ك غ خ /ق/ ع ح/ ء هـ

فما يظهر جليًّا من خلال هذين الترتيبين ما يأتي:

1. نسبة الاتفاق تطغى على نسبة الاختلاف بين المحدثين وابن جني على الرّغم من خلوّ عصره من تلك الأجهزة والأدوات التي اِستعان بها المحدثون من علماء الأصوات.

2. كثير من نقاط الاختلاف عائدة إلى شدّة التّقارب والتّداخل بين المخارج، فمثلا نجد علماءَ الأصوات المحدثين قد جمعوا بين الأصوات الرّنينيّة (ط، د، ت)، والأسليّة (ص، س،ز) في مخرج واحد ، في حين أنّ القدماء أجمعوا على التّفريق بينهما منذ عصر الخليل ومن تابعه، لذلك يمكن أن نغضّ الطّرف عنها، ونهمل الخوض فيها، خصوصا أنّ هناك من المحدثين والقدماء من اِختلط عليهم الأمر في بعض المخارج المتقاربة ولكلّ وجهة نظره الصّائبة في ذلك.

3. ميّز الدّرس الحديث بين المخرج الحلقي [2]، والمخرج الحنجري، أما ابن جني فقد جعل للحلق ثلاثة مخارج متدرّجة من أقصى الحلق (ء، ا، هـ) ووسطه (ع، ح) إلى أدناه (غ، خ)، في حين أنّ المحدثين خصَّصوا المخرج الحلقي للعين والحاء، وجعلوا للهمزة والهاء مخرجا جديدا سُمّيَ المخرج الحنجري، علمًا أن ابن سينا (ت 428هـ) ذكر أنّ هذين الصّوتين يصدران عن الحنجرة.[3]

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر ، ص 188.

[2] المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 222 – 223

[3] ينظر: رسالة أسباب حدوث الحروف: ص 114.

4. أكثر الأصوات الصّامتة وضوحًا في اختلاف مخارجها عند المحدثين عنها عن ابن جني هي : الضّاد، والقاف، والألف. فالألف موقعها مع الهمزة والهاء خطأ واضح، لأنها من الأصوات المصوّتة الطّويلة، والمصوتات الطّويلة مخرجها من الجوف حيث يسمح بخروج الهواء في أثناء النّطق بها من دون عائق يسدّ مجراه.

أمّا عن الاختلاف في تحديد مخرجي الضّاد، والقاف فهذا راجع إلى أحد الاحتمالين:

- **الاحتمال الأول**: لعلّ ابن جني أخفق في تحديد الموضع الدّقيق للضّاد والقاف، وهذا الأمر مستبعد إذ تتناقضه الشّواهد الكثيرة الواردة عنه وغيره من علماء عصره، خصوصا إذا علمنا أنّ هناك يوجد ما يماثل ضاد ابن جني وقافه في بعض اللّهجات العاميّة كما في العراق والكويت، ومصر والسودان.[1]
- **الاحتمال الثاني**: أن تكون الضّاد القديمة تختلف عن الضّاد الحديثة بسبب التّطور الّذي أصاب بعض الأصوات من جرّاء التّأثير والتّأثّر، وأنّ ابن جني قد وصف ضادًا وقافًا غير الّتي ننطق بهما اليوم، وما يؤيد هذا الرّأي بالرّسبة للضاد، أنّ ابن جني في كتابه "سرّ صناعة الإعراب" وصفها بأوصاف تختلف عن ضادنا اليوم، حيث يقول : "ومن أوّل حافة اللّسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلاّ أنّك إن شِئت تكلّفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر أو من كليهما.[2] أي أنّ الهواء يخرج من أحد جانبيّ الفم أو كليهما، فهي إذًا تشبه اللاّم. ولو حاولنا أن ننطق الضّاد بهذه المواصفات لا التقينا صعوبة في ذلك، وقد ورد أنّ نبيّنا ﷺ كان يخرجها من الحافتين وكذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[3]

ويقال أن هذه الضّاد تميزت بها العربيّة حتّى أواخر القرن الثّاني من الهجرة.[4]

كما أنّ ابن جني يقول في موضع آخر عن هذه الضّاد الصّعبة النّطق:" ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالاً ، والصّاد سيناً، والظّاء ذالاً، ولخرجت الضّاد من الكلام، لأنّه ليس من موضعها شيء

---

[1] ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص 375.

[2] سر صناعة الإعراب: 56/1 – وينظر: الكتاب: سيبويه، 4/ 432.

[3] الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة: الحاج مُحَمَّد بن يالوشة الشريف ، ناشر ومصحح الشرح حفيد المؤلف عبد الواحد بن إبراهيم المارغني، المطبعة التونسية بسوق البلاط– تونس، عدد 58، ط 4، 1357 هـ– 1938م ، ص :10.

[4] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص58.

غيرها"[1]. تزول الضّاد إذا عدمت الإطباق إليه . نرى أنّ ابن جني ومن قبله سيبويه قد نسب الضّاد إلى موضع لا يشترك معها غيرها فيه، وهذا يخالف رأي المحدثين الّذين أشركوا معها في المخرج كلاً من الأصوات النّطعيّة (ط، ت، د)، والأسليّة (ز، س، ص) كما أنّ ابن جني جعل النّظير المفخم للدّال هو الطّاء، بينما المحدثون يرون أنّ الضّاد هو النّظير المفخم للدّال، والطّاء هو النّظير المفخم للتّاء[2]. والنّظير المجهور للطّاء هو الضّاد.[3]

أمّا القاف التي تحدّ ث عنها ابن جني، فلعلّ أقرب احتمال، أنّها كانت تشبه الجيم القاهريّة، وما يدعّ م هذا الرّ أي، نطق معظم البدو وصعيد مصر للقاف على هذا النحو .[4] وقد تعرّض ابن خلدون في مقدمته لنطق القاف بين البدو في عصره، ووصفه وصفا غامضا بقوله : "إنّها بين القاف والكاف".[5] ويظهر أن ابن خلدون أراد بذلك الصّوت الذي يشبه الجيم القاهريّة.

أما ترتيب بقية الأصوات عند ابن جني، فهو ترتيب معقول ومقبول، بل إن بعضها . كما في حالة الفاء والباء والميم – مثلا: قد بلغ غاية في الدّقة . كما يدلّ وصفه للمخارج بالصّورة التي سجلها في كتابه، على قوّة ملاحظته وذكائه النّادر. والحق أنّ النّتائج التي توصّل إليها هذا العالم في ذلك الوقت، لتعدّ مفخرةً له ولمفكري العرب في هذا الموضوع . وممّا يؤكّد براعته وبراعة العلماء الآخرين كالخليل وسيبويه وغيرهم من العلماء ونبوغهم في دراسة الأصوات؛ أنّهم قد توصّلوا إلى ما توصّلوا إليه من حقائق دون الاستعانة بأيّة أجهزة أو آلات تعينهم على البحث والدّ راسة كما هو الحال اليوم.

5 - صفات الأصوات الصامتة

بعد تعريفنا لمخرج الصّوت الصّامت بأنّه نقطة الالتقاء أو التّقارب بين عضويّ النّطق، وهو ما يعبّر عن الموضع الذي يصدر منه الصّوت.

---

[1] سر صناعة الإعراب: 68/1 - وينظر: الكتاب: سيبويه 436/4- وينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 63- وعلم الأصوات: كمال بشر، ص 255.

[2] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر ، ص 255.

[3] ينظر: المرجع نفسه: ص 253.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص86.

[5] ينظر: المرجع نفسه: ص86.

سنعرّج عن الكيفيّة أو الهيئة التي يخرج بها الصّوت وهذا ما نسمّيه الصّفة، وهي التي تميّز صوتاً عن صوت آخر حتّى وإن كانا هذين الصّوتين يصدران من مخرج واحد، فلكلّ صوت صفات تميّزه عن غيره من الأصوات، والتي يمكن إدراكها من خلال ثلاثة اعتبارات:

أوّلا: كيفيّة خروج الهواء والعوائق التي تواجهه أثناء النّطق.

ثانيا: اهتزاز الوترين الصّوتيّين أو عدم اهتزازهما أثناء النّطق.

ثالثا: ارتفاع مؤخرة اللّسان أو انخفاضها أثناء النّطق.

أوّلا: كيفيّة خروج الهواء:

أثناء النّطق بالصّوت يتحفّظ على الهواء* أن يسلك سلوكاً معيّناً يتّضح من خلال الحالات الآتية:[1]

1. **حالة قفل تام ثم فتح:**

وهي تعبّر عن حالة وجود عائق ، قد يعترض تيار الهواء الخارج من الرّئتين حاجزاً يمنعه من المرور عند أيّ مخرج من المخارج . ثمّ يزول هذا الحاجز فجأة فيندفع الهواء بشدّة محدثاً انفجارًا، وتسمى الأصوات المنتجة بهذه الطّريقة شديدة أو انفجاريّة أو وقفيّة، وهي: الباء، والتّاء، والدّال، والضّاد، والطّاء، والكاف، والقاف، والهمزة.

2. **حالة تضييق نقطة في المجرى:**

قد يصادف تيار الهواء الخارج من الرّئتين تضييقا وهو ما يؤدّي إلى تسرّب الهواء بشكل جزئيّ أثناء حدوث الصّوت. وتسمّى الأصوات الصّادرة بهذه الكيفيّة رخوة أو احتكاكيّة أو استمراريّة. وهي: الفاء، والثّاء، والذّال، والظّاء، والزّاي، والسّين، والصّاد، والشّين، والخاء، والغين، والحاء، والعين، والهاء.

---

* فالهواء الخارج من الرئتين يشبه الهواء الخارج من البالون، حيث لا يحدث خروج الهواء بحرية صوتا؛ ولكن عند التضييق على الهواء الخارج من البالون فإنه يصدر صوتا. والذي يحدث في الجهاز الصوتي أثناء الكلام هو عملية مشابهة لتلك الموضحة حيث يتم التضييق على الهواء الخارج بطرق مختلفة مما يسبب في صدور أصوات مختلفة أيضا حسب طريقة التضييق ومكانه في الجهاز الصوتي، ينظر: الصوتيات العربية: منصور بن مُحَمَّد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض- السعودية، ط 1، 1431هـ، 2001م، ص 29.

[1] ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : رمضان عبد التوا ب، ص34-35، ينظر أيضا : دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 117-118.

3. حالة قفل ثم تضييق:

قد يصادف تيار الهواء عائق لا يزول بسرعة أثناء إنتاج الصّ وت، أيّ أنّ العضوين المشّلين في إصدار ذلك الصّوت لا ينفصلان انفصالا سريعا، كما في الأصوات الشّديدة الانفجاريّة، وإنّما انفصالهما يكون ببطء، وفي الانفصال البطيء مرحلة تكون مابين الانسداد والانفتاح . وهي شبيهة إلى حدٍّ ما بالضّييق الذي مَيَّزنا به الأصوات الرّ خوة الاحتكاكيّة، ففي هذه المرحلة يُسمح للهواء أن يحتكّ بالعضوين المتباعدين ببطء، والصوّت المنتج يجمع بين الشّدّة والرّخاوة؛ لأنّه يبدأ شديدا انفجاريًّا، وينتهي رخوًا احتكاكيًّ* ويسمّى بالصوّت المركب أو المزدوج أو المزجيّ أو نصف الوقفيّ أو المعطّش وهو صوت الجيم، والجيم في أصلها تنطق مسبوقة بحرف الدّ ال ساكن وهو أوضح في اللغة الفرنسيّة [dj] ،ومن صوّره: الجيم الفصيحة، كما ينطقها المتخصّصون ومُجِيدُو قراءة القرآن الكريم.

4. حالة إقفال جزئيّ:

قد يترك مجرى الهواء كما هو دون إقفال أو تضييق، فلا يحدث احتكاك أو انحباس في موضع النّطق، بل يحدث انحراف، وذلك لأنّ تيار الهواء يتجنّب المرور بنقطة السدّ أو الضّييق، كما هو الحال في نطق صوت اللاّ م الّذي يسمّ ى صوتاً جانبيًّا، أو أنّ يكون موضع الضّييق غير مستقرٍّ ، كما هو الحال عند نطق صوت الرّاء الذي يسمّى مكرّرًا، أو لأنّ الهواء يتعثّر بانسداد محكم فيلجأ إلى مخرج آخر وهو الأنف، كما في صوت الميم والنّون، والتي تسمّى بالأصوات الأنفيّة. ويطلق على أصوات هذه الحالة بالأصوات المتوسطة؛ لأنّها ليست بالشّديدة ولا بالرّخوة ويسميها علماء الغرب بالأصوات المائعة أو السّائلة[1].

وقد أضاف د .تمام حسّان عليها الواو والياء الصّ امتين لتصبح بذلك ستّة أصوات: اللاّم، والرّاء، والميم والنّون، والواو، والياء .[2] تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الواو والياء تشبه الواو والياء المدّيتان في الجوهر لكن تختلف عنها من حيث النّسيج اللّغوي.

---

* تتميز هذه المرحلة بالإغلاق الذي لا يستمر إحكامه.

[1] المدخل إلى علم اللغة: د.رمضان عبد التواب، ص36.

[2] مناهج البحث في اللغة: تمام حسّان، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الدار البيضاء- المغرب، 1407هـ- 1986م، ص 113.

فأنواع الأصوات الصّامتة* إذن من حيث طريقة النّطق باعتبار حركة الهواء، أربع حالات، يمكن أن نلخصها في الجدول الآتي:

حركة الهواء عند المخرج / الأصوات بحسب هيئة النّطق		قفل تام ثمّ فتح (حالة وجود عائق)	تضييق	قفل ثمّ تضييق	إقفال جزئي
الأصوات الشّديدة أو الوقفيّة أو الإنفجاريّة		ب، ت، د، ض، ط، ك، ق، الهمزة			
الأصوات الرّخوة أو الاحتكاكيّة أو المستمرّة			ف، ث، ذ، ظ، ز، س، ص، ش، خ، غ، ح، ع، ه		
الصّوت المزدوج أو المركّب أو المزجي أو نصف الوقفي				ج	
صوت جانبي	الأصوات المتوسطة				ل
صوت تكراري					ر
الأصوات الأنفيّة					م، ن، و، ي

جدول – 01–

* الصامت مصطلح لغوي معاصر، يقابله في اللغة الإنجليزية مصطلح (consonant) وفي الفرنسية مصطلح (consonne) وقد أطلق نحاة العربية على الصوامت مصطلح الحروف تمييزا لها عن الحركات كما أطلقوا عليها مصطلح الصحاح تمييزا لها عن العلل . ويعرف الصامت بأنه : "صوت لغوي، أنتج بسد أو إعاقة مجرى الهواء في أحد المخارج بجهاز النطق، أعلى المزمار" – ينظر: الأصوات ووظائفها: مُحَمَّد منصف القماطي، ص49.

وكما توقفنا سابقا عند ابن جني للتّعرف على تحديده لمخارج الأصوات نتوقّ ف الآن لنتعرّف إلى تقسيماته للأصوات الصّامتة من حيث الشّدّة والرّخاوة فنجده يقول: "ومعنى الشّديد: أنّه الحرف الّذي يُمنع الصّوت من أن يجري فيه؛ ألا ترى أنّك لو قلت : الحقّ، والشّط، ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطّ اء لكان ذلك ممتنعاً . والرّخو: هو الذي يجري فيه صوت، ألا ترى أنّ ك تقول: المسّ، والرشّ، والشحّ، ونحو ذلك فتمدّ الصوّت جارياً مع السيّن والشيّن والحاء".[1]

نجد أن تعريف ابن جني للصّ وت الشّديد والصّوت الرّخو، لا يختلف عن تعريف المحدثين لهما، "فمنع الصوّت من أن يجري فيه" هو نفسه الانحباس المؤقت الّذي نحسّ به في مخرج الصّوت لحظة قصيرة بسبب التقاء عضوين التقاءً محكما فإذا انفصلا فجأة، سُمع صوت انفجاري (وهو ما يعبّر عن تدفّق الهواء بعد انحباسه) وهو الّذي نسمّيه بالشّديد.

أمّا في حالة الرّخاوة فعلى الرّغم من التقاء العضوين أيضا، فإنّ الالتقاء يكون غير محكم، بل بينهما ممرّ ضيق يسمح بتسرّب الهواء، وتسرّ ب الهواء هذا هو الّ ذي عبّر عنه ابن جني بجريان الصوّت.

وبهذا يكون ابن جني قد أحسّ مع الشّديد والرّخو بما أقرّه دارسو الأصوات المحدثون.

وقد قسّم ابن جني الأصوات الصّامتة من حيث الشدّة والرّخاوة إلى ثلاثة أقسام هي:

1. **الأصوات الشّديدة**، وعددها ثمانية، وهي : الهمزة، ق، ك، ج، ط، د، ت، ب (ويجمعها قولك أجدت طبقك، أو أجد قط بكت).
2. **الأصوات الرّخوة**، وعددها ثلاثة عشر وهي: ف، ث، ذ، ظ، ز، س، ش،ص، ض، خ، غ، ح، هـ.
3. **الأصوات التي بين الشّ ديدة والرّخوة**، وعددها ثمانية وهي : و، م، ن، ر، ل، ي، ع، ا (ويجمعها قولك: " لم يرعونا").

عند مقارنة تقسيم ابن جني بتقسيم المحدثين للأصوات الصّامتة باعتبار طريقة مرور الهواء، نلاحظ الاختلاف في النقاط الآتية:

1. عدّ ابن جني الجيم من الأصوات الشّديدة، بينما عدّها المحدثون من الأصوات المركّبة.
2. عدّ ابن جني الضّاد من الأصوات الرّخوة، بينما عدّها المحدثون من الأصوات الشّديدة.

[1] سر صناعة الإعراب: 68/1 – ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 136.

3. عدّ ابن جني العين من الأصوات المتوسّطة، أو بين الشّديدة والرّخوة، بينما عدّها المحدثون من الأصوات الرّخوة.

4. عدّ ابن جني الألف من الأصوات التي بين الشّ ديدة والرّ خوة، بينما لم يدخلها المحدثون في الحسبان.

وفيما يلي توضيح لهذا الاختلاف.

- **الألف** : وتعدُّ الألف من الأصوات المصوّتة الطّويلة وليست من الأصوات الصّ امتة، فهي تصرّف كحركات مد، والحركة طويلة كانت أم قصيرة لا يمكن أن تكون صوتا صامتا.

- **الضّاد**: قد أشرنا سابقا أنّ الضّاد القديمة تختلف عن الضّ اد الحديثة، ولهذا السّبب فليس من الغريب أن يصفها المحدثون بالرّخوة.

- **الجيم**: هناك ثلاثةاحتمالات:

- **الاحتمال الأول**: يزعم بعضهم أنّ القدامى ومن بينهم ابن جني قد خانهم التّوفيق في الحكم على الجيم في عدّها صوتا شديدًا. وهذا الرّأي مستبعد ولا نميل إليه.[1]
- **الاحتمال الثاني**: لعلّ ابن جني وغيره من علماء ذلك العصر كانوا يشرون إلى الصّ ورة الثّنية من نطق الجيم وهي تلك التي تشبه "الجيم القاهريّة"، ولكن يعكّر الصّفو على هذا الاحتمال أنّ سيبويه عند إشارته إلى هذه الصّ ورة، عدّها من الحروف غير المستحسنة وفي ذلك يقول :" من الحروف غير المستحسنة ... والجيم التي كالكاف ...". أيّ أنّها مستقبحة، الأمر الّذي ينفي أنّه ا الجيم في " أجدت طبقك ".
- **الاحتمال الثّالث**: أنّ الجيم الشّديد هو نفسه الجيم المركّ ب [dj] إلاّ أنّه من المحتمل أنّ ابن جني قد نظر إلى الجزء الأوّ ل الّذي ينحبس فيه الهواء عند بداية النّ طق وأهمل – لم يلتفت– إلى الجزء الثاني وهو الانتقال من الانحباس إلى الاحتكاك.[2]

- **العين**: تمثّل العين مشكلة واضحة المعالم في الكشف عن مكوّناتها الصّ وتيّة والخصائصيّة التي لم تزل يحيطها الغموض و الإبهام، ولذا فهي مشكلة لغير النّ اطقين باللّغة العربيّة، لذلك نجد الأجنبي يميل إلى نطقها همزة. فهذا الصّوت، عدّه المحدثون أقلّ الأصوات الاحتكاكيّة احتكاكًا.

[1] علم الأصوات: كمال بشر ، ص 312.

[2] نفسه: ص 314 – وينظر: أثر الانسجام الصوتي : د . فدوى محمّد حسان، ص 43.

بينما عدّه علماء العربيّة ومنهم ابن جني من الأصوات المتوسّطة، إلاّ أنّها تختلف عن الأصوات المتوسّطة، فالأصوات المتوسّطة تشترك جميعها في خصائص ليست موجودة في نطق العين، وأوضح هذه الخصائص: حرّية مرور الهواء في التّجويف الأنفي أو التّجويف الفموي، وعند النّطق بصوت العين يضيق المجرى عند لسان المزمار . وقد اِتّضح بصورة الأشعّة أنّ في نطق العين تضييقًا كبيرًا للحلق.[1] وبذلك يحدث الاحتكاك ولذا تعدُّ العين من الأصوات الرّخوة (الاحتكاكية) لا المتوسّطة.

ثانيا : وضع الوترين الصّوتين.

إنّ المقياس المعياري لحالتي الجهر والهمس للأصوات اللّغوية يقوم على طبيعة هاتين الوترين، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الأصوات الصّامتة إلى قسمين:

- **القسم الأول**: قد ينفرج الوتران الصوتيان بعضهما عن بعض أثناء مرور الهواء من الرئتين بحيث يسمحان له بالخروج دون أن يحدث تذبذب لهذين الوترين، واِندفاعه دون أيّ اِعتراض، فتسمّى حينئذٍ الأصوات المنتجة بهذه الطّريقة بالأصوات المهموسة . فالصّوت المهموس إذن، هو الصّوت الذي لا يحدث ذبذبة في الوترين الصّوتيّين، نتيجة تباعدهما، وقد حُدّدت هذه الأصوات كالآتي : التّاء، والسّين، والحاء، والخاء، والسّين، والشّين، والصّاد، والطّاء، والفاء، والقاف، والكاف، والهاء، والهمزة*.

- **القسم الثاني** : قد ينقبض الوتران الصّوتيان وذلك باقتراب أحدهما من الآخر، حيث تضيق فتحة المزمار–الفراغ بين الوترين– فيحدث اهتزاز وتذبذب في الوترين الصّوتين نتيجة اِحتكاك الهواء المندفع من الرّئتين بهما، وتسمّى الأصوات المنتجة بهذه الطّريقة، الأصوات المجهورة، والّتي تَمَّ تحديدها كالآتي : الباء، الجيم، والدّال، والذّال، والرّاء، والزّاي، والضّاد، والظّاء، والعين، والغين، واللاّم، والميم، والنّون، والواو، (كما في ولد، حوض)، والياء (كما في يترك، بيت).[2]

أي أنّ الأصوات الصّامتة من حيث وضع الأوتار الصّوتية يمكن تقسيمها قسمين وفق الجدول الآتي:

---

[1] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 130.

* وقع الاختلاف في وصف الهمزة بالهمس والجهر، فعلماء التجويد يعدّونها مجهورة وعلماء الأصوات منهم من يعدّها مهموسة، ومنهم من يعدّها محايدة لا مهموسة ولا مجهورة – ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص91 – علم الأصوات: كمال بشر، ص 175.

[2] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر ، ص 174.

الأصوات المجهورة	**ب، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، م، ن، و، ي**
الأصوات المهموسة	**ء، ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ط، ف، ق، ك، هـ**

جدول – 02–

أمّا علماء الأصوات القدامى، لم يشيروا إلى وضع الوترين الصوتيّين، حينما بسطوا القول عن المجهور والمهموس، فقد عرّفوا الجهر والهمس، وتحدّ ثوا عن الأصوات المجهورة والمهموسة، مكتفين ببيان مرور التيّار الهوائي عبر جهاز النّطق.

يقول ابن جنّي في الصّوت المجهور: "أنّه حرف أشبع الاعتماد من موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت، غير أنّ الميم والنّون من جملة المجهورة قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غُنَّةٌ"[1].

وهو التّعريف نفسه الّذي ورد عن سيبويه في تعريف الصّوت المجهور فنجد د .إبراهيم أنيس يوضّح المقصود "بإشباع الاعتماد" الّذي ذكره سيبويه في تعريفه فيقول: "أراد به أن يصف المجهور بأنّه صوت متمكّن مشبع فيه وضوح وفيه قوّ ة، وتلك هي الصفة الّتي يشير إليها الأوربيّون بقولهم "Sonority "، فالمجهور أوضح في السّمع من نظيره المهموس، لا نزاع في هذا، وليس للاعتماد معنى في كلام سيبويه سوى عمليّة إصدار الصّوت، تلك العمليّة الّتي تلازم النّفس منذ خروجه من الرّئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي".[2]

ممّا يتبيّن أنّ المقصود بإشباع الاعتماد هو قوّة تأثير الهواء المندفع من الرّئتين محدثاً ضغطا قويًّا في موضع النّطق بالصّوت المجهور.

ويقول ابن جني في الصّوت المهموس بأنّه صوت: "أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى مع النَّفَس"[3]. فالصّوت المهموس اِعتماد أيضا لكنّه ضعيف؛ ذلك لأنّ الهواء الّذي يصحب هذا الصّوت ضغطه ضعيف لا يؤثر تأثيرا قويًّا أثناء سيره في مجراه. كذلك نجد طريق النّفس معه مفتوح بحيث يسمح بانسيابه حرًّ ا طليقا، وتلك هي الحا ل التي عبّر عنها المحدثون بقولهم : "إنّ الوترين

[1] سر صناعة الإعراب: 67/1 – وينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس ، ص 135.

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 124- 125.

[3] سر صناعة الإعراب: 67/1.

الصوّتيّين مع المهموس يبتعد أحدهما عن الآخر فينطلق النّفس من بينهما دون حاجة إلى تحريكهما وإحداث ذبذبات بهما"[1].

هذا هو معنى جريان النّفس مع المهموس، ومنع جريانه مع المجهور في ذلك قالوا : إنّه مع المجهور يقترب الوتران الصوّتيان أحدهما من الآخر، ممّا يضطر هواء النّفس إلى الاندفاع من بينهما في قوّ ة تحرّك الوترين الصّوتيّين، وتجعلهما يتذبذبان، ويظلاّ ن يتذبذبان حتّى ينقضي الاعتماد؛ أي حتّى تنتهي العمليّة العضويّة المطلوبة في إصدار الصوّت"[2]. وهذا ما يوضّح منع النَّفس مع المجهور.

وقد أعاد الدكتور تمّام حسّان تعبير سيبويه بصياغة أخرى، محاولا شرحه بمصطلحات حديثة، وذلك في قوله : "فالمجهور صوت شدّد الضّغط في الحجاب الحاجز معه، ولم يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتّى ينتهي الضّغط عليه، ولكن يجري الصّ وت أثناء نطقه، فهذه حال الأصوات المجهورة في الحلق والفم، إلاّ الرّوّن والميم فقد يتمّ الاعتماد فيهما على مخرجهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غُنَّةٌ، أي أثر صوتي أنفي مجهور"[3].

وقد ذكر الحجاب الحاجز؛ لأنّه منشأ الاعتماد، وموضع الضّغط على الرّئتين لإفراغ ما فيهما من هواء.

ويتمم شرحه في الصوّت المهموس فيقول : "وأمّا المهموس فهو صوت أضعف الضّ غط في موضع الضّغط أثناء نطقه حتّى جرى الهواء المهموس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّ دت الصوّت بنطقه مع جري النفس فإنّك لا تسمع له جهرا "[4].

ممّا يؤكّد جريان النّفس مع المهموس ومنعه مع المجهور حتّى ينقضي الاعتماد . كما يظهر جليًّا أنّ النفس يرتبط بالهمس، والصوّت يرتبط بالجهر. وهذا ما يعبّر عن الضّعف والقوّة.

وفي اختبار همس الصوّت من جهره، ذلك أنّ الصوّت المهموس يمكنه التّكرير يقول فيه ابن جني: "قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو : سسس ككك ههه ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك".[5]

---

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس ، ص 126.

[2] نفسه: ص 125- 126.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها: تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط 4 ، 1425 هـ- 2004م، ص 62.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها: تمّام حسّان، ص 62.

[5] سر صناعة الإعراب: 67/1 – الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 135.

ثمّ حدّد الأصوات المهموسة [1]، وهي : الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشّ ين، والصّاد، والتّاء، والسّين، والثّاء، والفاء.

يجمعها قولك (سكت فحثه شخص)، وباقي الأصوات مجهورة.

وبذلك تتوزع الأصوات العربيّة الصّامتة عند القدماء بين صفتي الجهر والهمس وفق الجدول الآتي:

الأصوات المجهورة	**ء، ا، ب، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ط، ظ، ع، غ، ق، ل، م، ن، و، ي.**
الأصوات المهموسة	**ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ف، ك، ه**

جدول – 03–

وبالمقارنة مع تقسيمات المحدثين، يتّضح أن الاختلاف في الهمزة والقاف والطّاء، إذ أنّها عند القدماء مجهورة، وعند المحدثين مهموسة.

ولعلّ مردّ ذلك، على رأي الدكتور رمضان عبد التواب : "إلى أحد الأمرين، أولهما: أن نطق العربيّة الفصحى أصابه التّطور فاختلف نطق بعض الأصوات في زماننا على مستوى النّطق الفصيح عنه في زمان أولئك القدماء، الذين وصفوا ما سمعوه، وأصابوا في هذا الوصف.

والثّاني أن يكون نطق الفصحى في زماننا، هو بعينه نطق العرب القدماء، لم يصبه تطور، ولم يحدث فيه تغيير، غير أنّ القدماء وهموا في وصف هذا الصّ وت".[2] الّذي يقصد به الهمزة أو القاف أو الطّاء.

وعلى الأرجح الأمر الأوّ ل هو الصّائب؛ لأنّ الصّوت اللّغوي كالكائن الحي يؤثّر ويتأثّ بغيره من الأصوات، كما أنّ ه قد يموت ويَحُلّ محلّه صوت يشبهه كما يُزعم أنّ ه حدث مع الضّاد (الضّاد القديمة جانبيّة، والحديثة أسنانيّة لثويّة) وهذا ما يُعبّر عنه بالتّطور.

وبالعودة إلى الحديث عن سبب الاختلاف، أولا الألف هي فعلا مجهورة ولكنّ ها من الأصوات المصوّتة الطّويلة، وليست من الصّوامت وهذا ليس موضع الحديث عنها.

أمّا تفسير الهمزة والقاف والطّاء، فهو على الشكل الآتي:

[1] ينظر: سر صناعة الإعراب: 1 /67.

[2] المدخل إلى علم اللغة: رمضان عبد التواب، ص62.

- أنّ الهمزة قد وصفها القدماء بأنّها مجهورة، بينما أغلب المحدثين وصفوها بالهمس، و بعض قالوا عنها أنّها محايدة (لا مجهورة ولا مهموسة وتفسيرهم في ذلك انطباق الوترين الصوتيّين عند النّطق بها ممّا لا يسمح بمرور الهواء).

ولعلّ السّبب في هذا اللُّبس، أنّ القدماء ممثلين بابن جني كانوا يصفون الهمزة متلوّة بحركة، ومعروف أنّ الحركة مجهورة، ما أدّى إلى تأثيرها على الهمزة.[1]

- **الطّاء**: الطّاء القديمة كانت دون شكّ تخالف النّطق الحديث للطّاء، فالطّاء المجهورة عند القدماء هي الّتي قال عنها ابن جني في سرّ الصّ ناعة نقلا عن سيبويه في كتابه : " ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالا".[2]

وهو ما يوضّح أنّها النّظير المفخم للدّال. ولمّا كانت الدّ ال مجهورة، كانت الطّاء كذلك، طالما أنّ الفرق الوحيد بينهما هو التّفخيم أو الإطباق على حدّ تعبير ابن جني وغيره من اللّغويّين في ذلك العصر. أما المحدثون، فيعدُّون الطّاء النّظير المفخم للتّاء، ولما كانت التّاء مهموسة كانت الطّ اء كذلك، وقد فسّر كمال بشر هذا الأمر بأنّ الطّاء الّتي تحدّث عنها القدماء هو الصّوت المقابل للضّاد في نطقنا الحالي (وهو مجهور).[3]

أمّا القاف فنفس الشّيء كالطّاء، إذ كان ابن جني وغيره من القدماء يعني في وصفه لنطق القاف نطقاً يخالف النّطق المعروف اليوم. فالقاف في كل العصور العربيّة تنطق بأكثر من صورة. كما ينطقها عامّة المصريين وغيرهم من العرب في كلامهم اليومي الدّ ارج. وهذه الصّورة كان لها وجود في القديم. فلا غرابة إذاً من وصفهم للقاف بأنّها مجهورة.

وهكذا اختلف فهم سيبويه وابن جني وغيرهم من علماء ذلك العصر عن فهم المحدثين.

ثالثا : وضع مؤخّرة اللّسان.

النّظرة الثّالثة الّتي يمكن من خلالها أن نتعرّ ف إلى صفات الأصوات الصّامتة، تتّجه نحو مؤخرة اللّسان، أو انخفاضها.

---

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر ، ص 180.

[2] ينظر: الكتاب: سيبويه، 436/4 – سر صناعة الإعراب: 68/1 – الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص63- علم الأصوات: كمال بشر، ص255.

[3] علم الأصوات: كمال بشر ، ص 180.

فأثناء ارتفاع مؤخرة اللّسان اتّجاه الطّبق، تصدر الأصوات المفخمة أو المطبقة، وهي: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء. حيث أنّ اللّسان ينسحب إلى الخلف، ويرتفع طرفه وأقصاه اتّجاه أقصى الحنك (الطّبق اللّين) مع تقعّر وسطه. ويسمّي بعض الباحثين هذه الحالة بالتّحليق، بالنّظر للحركة الخلفيّة للّسان صوب الجدار الخلفي للحلق.[1]

وهناك فرق بين الطّبقيّة والإطباق، إذ يقول د.تمّام حسّان في هذا الشّأن: " وليحذر القارئ من الخلط بين اصطلاحين يختلفان أكبر اختلاف، وإن اتّحدا في كثير ممّا يخلق صلة بينهما؛ ذلك هما: الطّبقيّة أو النّطق في مخرج الطّبق Velar-Articulation والإطباق أو يسمّى في علم الأصوات vélarisation فالطّبقيّة ارتفاع مؤخرة اللّسان، حتّى يتّصل بالطّبق فيسدّ المجرى، أو يضيّقه تضييقا، يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما، فهي إذن حركة عضويّة مقصودة لذاتها، يبقى طرف اللّسان معها في وضع محايد. أمّا الإطباق فارتفاع مؤخرة اللّسان في اتّجاه الطّبق، بحيث لا يتّصل به، على حين يجري النّطق في مخرج آخر غير الطّبق يغلب أن يكون طرف اللّسان أحد الأعضاء العاملة فيه ".[2]

فالطّبقيّة حركة يتمّ فيها ارتفاع مؤخرة اللّسان حتى يتّصل بالطّبق فينتج الأصوات الطّبقيّة، وهي: القاف، والغين، والخاء، أمّا الإطباق فهي حركة مصاحبة للنّطق في مخرج آخر غير الطّبق تلوّن الصّوت المنطوق برنين خاص مفخّم، وهذه الأصوات هي: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء.

أي أنّ اللّسان حين يرتفع إلى الحنك الأعلى يكون لهذه الأصوات موضعان من اللّسان أحدهما موضع المخرج وهو طرف اللّسان وثانيهما موضع التّفخيم وهو مؤخر اللّسان المرتفع إلى الحنك الأعلى. فحالة اللّسان في الموضع الأوّل تسمّى بالطّبقيّة، والأصوات النّاجمة عنها هي: ق، غ، خ. وحالة اللّسان في الموضع الثّاني تسمّى الإطباق، والأصوات الصّادرة عنها، هي: ص، ض، ط، ظ.

وقد عرّف ابن جني الإطباق بقوله: " أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له، ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالاً، والصّاد سينًا، والظّاء دالا، ولخرجت الضّاد من الكلام؛ لأنّه ليس من موضعها شيء غيرها تزول الضّاد، إذا عدمت الإطباق إليه".[3]

---

[1] مناهج البحث في اللغة: تمّام حسّان، ص116.

[2] نفسه: ص115.

[3] سر صناعة الإعراب: 61/1.

وما دون الأصوات المطبقة الأصوات المنفتحة.

وأصوات الطّبقيّة والإطباق هي الأصوات المستعليّة عند ابن جني وغيره من القدماء . وفي ذلك يقول: " فالاستعلاء: أن تتصعّد في الحنك الأعلى فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وأمّا الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها ".[1]

والأصوات التي لا إطباق فيها هي التي تسمّى عند المحدثين بالطّبقيّة، وتنحصر في القاف والغين والخاء.

والتّفخيم يلازم الإطباق كما في: ص، ض، ط، ظ، ولكنّه لا يتوقّف عليه كما في خ، غ، ق.[2] إذ أنّ هذه الأصوات الأخيرة تشارك أصوات الإطباق في الاستعلاء. ويدعم هذا الرّأي ما ذهب إليه الدكتور تمّام حسّان: أنّ الإطباق ليس السّبب الأوّل والأخير في ظاهرة التّفخيم، بل هو أحد عنصري هذه الظّاهرة، وأمّا العنصر الآخر فهو التّحليق، وهو قرب مؤخرة اللّسان من الجدار الخلفي للحلق، نتيجة لتراجع اللّسان بصفة عامة.[3]

الحالة الثّانية، كما ذكرنا سابقا قد تنخفض مؤخرة اللّسان أثناء النّطق بالصّوت بعيدا عن الطّبق، وتسمّى الأصوات الصّادرة بهذه الصّورة بالأصوات المرقّقة أو غير المطبقة، وهي بقيّة الأصوات الصّامتة عدا الأصوات المفخمة.

وتلخيصاً لما سبق أنّ الأصوات الصّامتة من حيث التّفخيم والتّرقيق تقسّم إلى:

1. **الأصوات المفخمة:** وهي: ص، ض، ط، ظ، والأصوات الأقل تفخيما هي: ق، غ، خ.
2. **الأصوات المرقّقة:** وهي: ء، ب، ت، ث، ج، ح، د، ذ، ر، ز، س،ش،ع، ف، ك، ل، م، ن، هـ، و،ي.

وتجدر الإشارة إلى أن صوتي الرّاء واللاّم من الأصوات المرقّقة؛ ولكن في بعض الحالات تفخمان.

---

[1] سر صناعة الإعراب: 1/ 68.

[2] اللغة العربية معناها وبناها: تمّام حسّان ، ص 63.

[3] مناهج البحث في اللغة: ص 116.

فالرّاء تفخم إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، نحو : رَبّي، إشراق، رُبّ، شروق، كما تفخم الراء السّاكنة إذا سُبقت بالفتح أو الضّم، نحو : شرْق، ترْبة، أو جاورها صوت استعلاء، نحو : رقاب، مرضى، قربى.[1]

أمّا اللاّم تفخم مع لفظ الجلالة (الله) إذا لم يسبقه صوت الكسرة.[2]

كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص:1-2]

كما أنّه يجوز تفخيمها إذا تلاها صوت الفتحة وسُبقت بأحد أصوات الإطباق، مثل : الصّلاة، والطّلاق، والظّلام، والظّلال، وقد عدّ بعض المحدثين صوت اللاّم المفخمة فونيما* مستقلاًّ مختلفاً عن اللاّم المرقّقة.[3]

فصفات الأصوات الصّامتة من حيث التّفخيم والتّرقيق عند القدامى تتّفق اتفاقاً تامًا من وجهة النّظر الحديثة في العمليّة النّطقيّة الحركيّة.[4] ما يثبت عبقريّة اللّغويّين القدامى لما توصّلوا إليه من نتائج دقيقة في ذلك العصر.

وفيما يلي جدول يوضّح مخارج الأصوات الصّامتة وصفاتها.

[1] علم الأصوات: كمال بشر، ص 407.

[2] المرجع نفسه: ص 408.

* الفونيم أصغر وحدة صوتية غير دالّة.

[3] دراسة الصوت اللّغوي: أحمد مختار عمر، ص 314.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها: ص 63.

المخارج	الصّفات												
	الأصوات الشّدّيدة				الأصوات الرّخوة				مركّبة	الأصوات المتوسّطة			
										جانبي	تكراري	أنفي	نصف حركة
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور	مجهـور			
	مفخّم	مرقّق	مفخّم	مرقّق	مفخّم	مرقّق	مفخّم	مرقّق	مرقّق	مـرقّق			
شفوي		**ب**										**م**	**و**
شفوي أسناني								**ف**					
أسناني					**ظ**	**ذ**		**ث**					
أسناني لثوي	**ض**	**د**	**ط**	**ت**		**ز**	**ص**	**س**					
لثوي										**ل**	**ر**	**ن**	
غاري								**ش**	**ج**				**ي**
طبقي				**ك**		**غ**		**خ**					
لهوي				**ق**									
حلقي						**ع**		**ح**					
حنجري				**ء**				**ه**					

جدول– 4–

6 – خصائص المصوّتات:

لقد تحدّثنا فيما سبق، عن الأصوات الصّامتة، فعرفنا مخارجها وصفاتها وكيفيّة حدوثها، وعرفنا ما أصابه التّطور من هذه الأصوات، ونتحدّث الآن عن الأصوات المصوّتة أو الحركات بنوعيها القصيرة والطّويلة، وقد سبق لنا أن عرّفناها من قبل، فقلنا: إنّها أصوات مجهورة، يحدث في

تكوينها أن يندفع الهواء في مجرى مستمر، خلال الحلق والفم، دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً أو تضييق لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً، وهذا ما أثبته دانيال جونز عندما قا ل في تعريفه لـلأصوات المصوّتة بأنّها: "أصوات مجهورة يخرج الهواء عند الرّطق بها، على شكل مستمرّ من البلعوم والفم، دون أن يتعرّض لتدخل الأعضاء الصّوتيّة، تدخلا يمنع خروجه، أو يسبّب فيه احتكاكاً مسموعاً"[1].

ويبيّن ماريو باي طريقة إنتاج الأصوات الصّ ائتة بقوله : "تُنتج بحد أقصى من الاستمرار والإسماع، وبحدّ أدنى من التّوتر والاحتكاك. (لاحظ احتمال مد الصّوت لا نهائيًّا، وتردّ د الجرس الصّوتيّ، والانفتاح الرّسبيّ لمجرى الصّوت في مثل آه- أوه)"[2].

فأثناء الرّطق بالمصوّتات يندفع الهواء من الرّئتين مارًا بالحنجرة فيتذبذب الوتران الصّوتيّان، ثمّ يتّخذ مجراه في الحلق والفم بصورة مستمرّة، بدون عوائق تعترضه بالتّضييق عليه أو بانحباسه كما يحدث في الصّوامت، مع التّفاوت بين هذه وتلك في نسبة الوضوح السّ معي، فالمصوّ تات أكثر وضوحاً في السّمع من الصّوامت، وهذا التّفاوت يكون حتّى بين المصوّتات نفسها، فالفتحة أوضح في السّمع من الكسرة والضّ مة لاتّساع مخرجها يقول إبراهيم أنيس : "أصوات اللّين ليست على درجة واحدة من الوضوح، فأصوات اللّ ين المتّسعة أوضح من الضّيقة، أي أنّ الفتحة أوضح من الضّمّة والكسرة "[3]، "لذلك يعدّ الخطأ في نطق الأصو ات المصوّتة أوضح في السّمع من الأصوات الصّامتة"[4]، الأمر الّذي جعل المصوّ تات من أصعب الأصوات نطقاً على المتكلّم الّذي يتعلّم اللّغة الأجنبيّة، في حين أنّ تعلّمه الصّوامت لا يشهد مثل هذه الصّعوبة، ولعلّ السّبب يرجع إلى سهولة وصف الصّوامت لاشتراك اللّغات في كثير منها.

وخلاصة القول أنّ الأصوات المصوّتة تتميّز بما يلي:

- تعدّ الأصوات المصوّتة أصواتاً مجهورة.
- عدم وجود حوائل أثناء الرّطق بالأصوات المصوّتة، فيخرج الهواء بحريّة تامة من الحلق والفم.

[1] المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 91.

[2] أسس علم اللغة: ص 78.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص27.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 31. وينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 223.

– يخرج الهواء بصورة مستمرّة عند النّطق بالأصوات المصوّتة، ممّا يكسبها صفة الوضوح السّمعي، لذلك يعدّ الخطاء في نطق الأصوات المصوّتة أوضح منه في نطق الأصوات الصّامتة.

وقد تنبّه علماء العربيّة القدماء للأصوات المصوّتة لكن لم يولوها ذلك الاهتمام الّذي أولوه للأصوات الصّامتة، يقول إبراهيم أنيس: "فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحيّة، لا على أنّها من بنية الكلمات، بل كعرض يعرض لها، ولا يكوّن منها إلا شطراً فرعياً ...ثمّ جاء عهد عليها أحسّ الكتاب فيه بأهميّة أصوات اللّين الطّويلة، كالواو والياء الممدودتين؛ فكتبوهما في بعض النّقوش والنّصوص القديمة. وظلّت الحال هكذا، حتّى وضعت أصوات اللّين القصيرة التي اِصطلح القدماء على تسميتها بالحركات في العصور الإسلاميّة"[1].

يتّضح من نصّ إبراهيم أنيس أنّ القدماء لم يهتمّوا في بادئ الأمر بالمصوّتات القصيرة ولم يضعوا لها رموزاً خاصّة بها في صلب الكلمة مقارنة بالمصوّتات الطّويلة، وربّما هذا يرجع إلى أنّ المصوّتات الطّويلة هي جزء من جسم الكلمة، أمّا القصيرة فلها رموز مستقلّة عن حروف الكلمة، حيث بإمكانها أن تكتب بدونها؛ لكن هذا لا يعني أنّهم كانوا يجهلون عددها أو وظائفها.

فقد كان أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) أوّل من أشار إلى رموز المصوّتات القصيرة في شكل نقاط مصاحبة للأصوات الصّامتة، معتمداً في ذلك على وضع الشّفاه عند النّطق بالفتحة والكسرة والضّمّة[2].

ثمّ جاء الخليل بن أحمد (ت 175هـ) واستغنى عن تلك الرّموز (نقاط الشّكل) واستبدلها بالرّموز الّتي نستخدمها حتّى زماننا هذا وهي: (ـَـِـُـ) للدّلالة على الفتحة والكسرة والضّمّة[3]، وقد أدرك بتذوّقه الدّقيق وإحساسه المرهف أنّ هناك علاقة الجزئيّة والكليّة بين المصوّتات القصيرة والطّويلة أو ما يعرف بالحركات القصار وحروف المد (الحركات الطّوال)، وهذا ما أثبته الدّرس اللّغويّ الحديث أنّه لا فرق بينهما إلاّ في الكميّة[4] (الزّمن المستغرق في النّطق بهما).

وكان ابن جني من العلماء القدامى الّذين أدركوا هذه العلاقة عندما قال: "اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص37.

[2] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص421.

[3] ينظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 38- 39.

ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضّمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضّمة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النّحويّين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة والكسرة الياء الصّغيرة والضّمّة الواو الصّغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة "[1]. فهذا النّص دليل على أنّ المصوّتات القصيرة (الفتحة والكسرة والضّمة)، والمصوّتات الطّويلة (حروف المدّ) تربطهما علاقة الجزئيّة بالكليّة والاختلاف بينهما يكون فقط في الكميّة الّتي تعنى بالطّول والقصر.

والّذي تجدر إليه الإشارة أنّ ابن جني كان يدرك القيمة الوظيفيّة لهذه المصوّتات في البنية اللّغويّة عندما قال: " وإنّما سميت هذه الأصوات النّاقصة حركات لأنّها تُقْلق الحرف الّذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف الّتي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضّمّة تجتذبه نحو الواو"[2].

رغم أنّ ابن جني يبدو من خلال هذا التّعريف أنّه كان يريد أن يوضّح لنا سبب تسمية هذه الأصوات بالحركات، إلاّ أنّه قد نبّهنا إلى نقطة مهمّة وهي القيمة الوظيفيّة الّتي تربطها بالأصوات الصّامتة، فهي تحقّق نطق الصوّت الصّامت وتظهره، وتشكله على حسب الصّوت المصوّت المقترن به.

وهنا نريد أن نشير إلى بعض النّقاط الّتي توصّل إليها القدماء، نلخصها فيما يلي:

1. الأصوات المصوّتة في اللّغة العربيّة ثلاثة، وهي: الفتحة، والكسرة، والضّمّة.
2. هذه الأصوات المصوّتة تكون قصيرة، كما تكون طويلة، فالقصيرة هي: الفتحة، والكسرة، والضّمّة، أمّا الطّويلة فهي: الألف، والياء، والواو.
3. الرموز التي تدلّ على الأصوات المصوّتة القصيرة هي: ـَـِـُ، أمّا الأصوات المصوّتة الطّويلة فيرمز لها بـ ا، ي، و.
4. طريقة نطق الأصوات المصوّتة القصيرة هي الطّريقة نفسها في نطق الأصوات المصوّتة الطّويلة ولكن بزيّادة الكميّة في الطّويلة، وهذا يوافق رأي المحدثين، إذ يقول د. إبراهيم أنيس: "الفرق بين الفتحة وما يسمى بالألف اللّيّنة لا يعدو أن يكون فرقاً في الكميّة. وكذلك الفرق بين الياء والواو اللّيّنتين إذا قورنتا على التّرتيب بالكسرة والضّمّة، ليس إلاّ فرقاً في الكميّة. فما يسمّى بالألف اللّيّنة

[1] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ج1، ص 17.

[2] نفسه: ص 26- 27.

هي في الحقيقة فتحة طويلة، وما يسمّى بالياء اللّينة ليست إلا كسرة طويلة، وكذلك الواو اللّينة تعدّ من النّاحية الصّوتيّة ضمة طويلة . فكيفيّة النّطق بالفتحة وموضع اللّسان معها يماثل كلّ المماثلة كيفيّة النّطق بما يسمّى الألف اللّينة، مع ملاحظة فرق الكميّة بينهما"[1]. وهذا يوضح فرق في الكم لا الكيف.

ويحدّد علماء الأصوات المحدثون المدى الّذي يستغرقه طول صوت المصوّ ت الطّويل، وفي ذلك يقول جان كانتينو : "يطلق اسم حركات طويلة، على الحركات التي يمتدّ فيها إخراج النّفس امتداداً، يصير معه مدى النّطق بها، مساوياً لمدى النّطق بحركتين بسيطتين، وقد يتعدّ ى ذلك"[2]، معنى ذلك أنّ زمن النّطق بالمصوّت الطّويل يضاهي زمن النّطق بالمصوتين القصيرين، وهذا طبعا يرجع إلى إشباع الحركة القصيرة، يقول إبراهيم أنيس: "ويدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف أنّك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه"[3].

وطول الحركة وقصرها، ليس محدوداً بزمن معيّن في أيّة لغة من اللّغات، وإنّما هو أمر نسبيّ مرهون بسرعة الأداء وبطئه ، يقول إبراهيم أنيس : "ليس من الضّروري أن يعرف المرء مقدار الزّ من الّذي يستغرقه نطق كل صوت ليصح نطقه؛ بل إنّ المران السّمعي يكفي عادة في ضبط هذا الطّول دون حاجة إلى المقاييس الآليّة"[4].

وطول الصّوت قد يكون طبيعي وقد يكون مكتسب من تأث ير النّبر أو نغمة الكلام، فالصّوت المنبور في الكلمة الواحدة (نحو كلمة كتاب) أطول منه حين يكون غير منبور أو عند مجاورة كلمة أخرى من مثل: كتاب تلميذ. وهذا ما سنوضّحه في الفصول اللاّحقة.

7 – صفات الأصوات المصوّتة:

ذكرنا أنّ المصوّتات الرئيسة في اللّغة العربيّة هي: الفتحة، والكسرة، والضّمّة. وإذا أخذنا في الاعتبار مسألة الكميّة، فإنّ الفتحة والكسرة والضّ مة تتّصف بالقصر، والألف والياء والواو، مصوّتات تتّصف بالطول، بحيث تسمّ ى الألف الفتحة الطّ ويلة، والياء الكسرة الطّ ويلة، والواو الضمّة الطّويلة، طبعا هذا من حيث الزّمن المستغرق في النّطق.

---

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص38.

[2] دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، ص 145- 146.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص38.

[4] المرجع السابق: ص155.

ولقد عرفنا أنّ صفة الجهر هي الّتي تميّز إنتاج هذه المصوّتات بصنفيها.

ويوضّح الدكتور عبد الصّبور شاهين بعض التّنوعات الصّوتية الأخرى التي تتّصف بها الحركات الرئيسة في اللّغة العربيّة نذكرها كالآتي[1]:

1. **الفتحة المفخمة** (بعد الأصوات المفخمة : الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والقاف، والغين، والخاء، والرّاء، ولام لفظ الجلالة، إن سبقت بفتح أو ضم).

2. **الفتحة المرقّقة** مع بقيّة الصّوامت.

3. **الكسرة الضّيّقة الأماميّة**، وقد تتّسع قليلا فتنطق كالفتحة الممالة في المقطع المقفل مثل : طِر، وبِع- أمرين من طار وباع.

4. **الضّمّة الضّيّقة الخلفيّة** وقد تتّسع قليلا فتنطق مثل (o) في الإنجليزية، في المقطع المقفل مثل : قُم، وصُم- أمرين من قام وصام.

وهذا دليل على أنّ اللّغة العربيّة غنيّة بمصوّتاتها الّتي تتمظهر في ثلاث، والّذي يثبت كلامنا هذا كلام ابن جني الّذي كان قد عرض له في كتابه الخصائص في باب أسماه "باب في كمّ ية الحركات" قائلا: "أمّا ما في أيدي النّاس في ظاهر الأمر فثلاث، وهي الضّمّة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ستّ، وذلك أنّ بين كل حركتين حركة . فالّتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة؛ نحو فتحة عين عالم، وكاف كاتب، فهذه حركة بين الفتحة والكسرة؛ كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف والياء، والّتي بين الفتحة والضّمّة هي الّتي قبل ألف التّفخيم؛ نحو فتحة لام صلاة (والزّكاة) والحياة. وكذلك ألف قام وعاد . والّتي بين الكسرة والضّمّة، ككسرة قاف قبل و (سين سير) فهذه الكسرة المشمّة ضمّا، ومثلها الضمّة المشمّة كسرا؛ كضمّ ة قاف المنقُر، وضمة عين مذعور، و(باء ابن بور) فهذه ضمة أشربت كسرا؛ كما أنّه ا في قيل وسير كسرة أشربت ضمًّا، فهما لذلك كالصّوت الواحد؛ لكن ليس في كلامهم ضمّ ة مشربة فتحة، ولا كسرة مشربة فتحة، فاعرف ذلك. ويدلّ على أنّ هذه الحركات معتدّات اعتدادُ سيبويه بألف الإمالة وألف التّفخيم حرفين غير الألف (المفتوح ما قبلها)"[2].

---

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: د.عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 1400هـ- 1980م، ص 29.

[2] الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ج3، ص 120- 121.

نريد أن ننوّه هنا إلى أنّنا قد عمدنا إلى إدراج هذا النّص كاملا نظرا لأهميّته الكبيرة في عرض التنوّعات الصوّتية للمصوّتات، والّتي قد تفيدنا في استخراج بعض الصّفات فضلا عن عددها الّذي قد يتغيّر من عالم لآخر. وفيما يلي نذكر بعض ما استخلصناه من صفات في هذا النص:

1. **صفة الإمالة**: التي تكون بين الفتحة والكسرة، نحو: عالم، وكاتب، كما أنّ ابن جني أشار هنا إلى إشارة مهمّة، وهي أنّ الألف الّذي بعد الفتحة هنا يكون هو الآخر بين الألف والياء؛ لأنّ الفتحة بعض الألف وما يطلق على الجزء يطلق على الكل.

2. **صفة التفخيم**: والتي تكون بين الفتحة والضمّة وبالضبط قبل الألف، نحو: الصلاة، الزكاة، الحياة، قام، وعاد.

3. **صفة الإشمام**: وهي الّتي بين الكسرة والضمّة، نحو: قيل، سير، فهذه كسرة مشمّة ضمّاً، ومثلها الضمّة المشمّة كسرا، مثل: المنقُرِ(البئر الكثيرة الماء)، مذعور، ابن بور.

4. **صفة التّرقيق**: والّتي تستنتج من الأمثلة السّابقة، نحو: اللاّم في عالم.

وقد استثنى ابن جني في نصّه هذا ما لم يثبت في كلام العرب من مصوّتات، وهي:

- الضمّة المشربة فتحة.
- والكسرة المشربة فتحة.

ولعلّ هذا الاستثناء يرجع إلى الطّبيعة المخرجية للمصوّتات، ويتّضح هذا من قوله: "الفتحة أوّل الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمّة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة، وتصعدت تطلب صدر الفم والشّفتين، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تشمّها شيئا من الكسرة، أو الضمّة لتطرقها إيّاهما. ولو تكلّفت أن تشمّ الكسرة أو الضمّة رائحة من الفتحة لاحتاجت إلى الرّجوع إلى أوّل الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادة الصّوت بتراجعه إلى ورائه، وتركه التّقدّم إلى صدر الفم والنفوذ بين الشّفتين؛ فلمّا كان في إشمام الكسرة أو الضمّة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والرّفض تُرك ذلك؛ فلم يُتكلف البتّة"[1].

فهذا النصّ كفيل بتبرير الاستثناء الّذي أشار إليه ابن جني في النصّ الأوّل، وهو كما يظهر أنّ الفتحة أدخل المصوّتات مخرجا تليها الكسرة ثمّ الضمّة، وهذا ما يجعل النّاطق يجد صعوبة بالرجوع

[1] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ج1، ص 53- 54.

من الأمام إلى الخلف عندما يتكلّف نطق كلمة تتضمّن إشمام الكسر للفتح، أو إشمام الضمّ للفتح لما في ذلك من مشقّة وثقل على اللّسان، وممّا هو معلوم أنّ العربيّة تميل نحو الاستخفاف في النّطق.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : "والواقع أنّ اللّغة تستثقل دائما أن تتوالى في النّطق ضمّة وكسرة، أو كسرة وضمّة؛ والسّبب في ذلك واضح من النّاحية العضويّة، لأنّ الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدّما، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعا، والنّاطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معيّن إلى نقيضه تماما، مع التزام السّرعة العادية في الأداء. ولذلك تجرّب العربي أن يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثّلاثة"[1].

ويؤكّد الدكتور كمال بشر قيمة هذه المصوّتات ووظيفتها في الكلام قائلا: "نحن لا ننكر أنّ هذه الحركات السّت قد تتعدّد صوّرها وأمثلتها في النّطق الفعلي للكلام، بسبب ما يجاورها من الأصوات الصّامتة، فالفتحة مثلا قد تكون مرقّقة، أو مفخّمة أو بين بين كما في نحو : دل- ضل- قل، بهذا الترتيب ، وذلك بسبب وجود الدّال في الكلمة الأولى والضّاد (المفخمة) في الثّانية والقاف (التي بين التّرقيق والتّفخيم) في الثّالثة، ولكن هذه السّمات الثلاث التي لحقت الفتحة في هذه الأمثلة ذات قيمة نطقيّة فقط، وليست ذات قيمة في الدّلالة، أي في التّفريق بين المعاني"[2]، موضحا سبب ذلك بقوله : "والفرق في المعاني بين هذه الكلمات الثّلاث إنّما سببه الدّال والضّاد والقاف ، وليس الفتحة أو تفخيمها أو نطقها بين الحالتين . ومن ثم يقع الخطأ في المعنى والنّطق أو اللّبس فيهما إذا حدث خطأ في نطق هذه الأصوات الثّلاثة (الدّال والضّاد والقاف) أي بالإتيان بها على وجه مخالف لطبيعتها النّطقيّة المقرّرة من ترقيق أو تفخيم أو وسطيّة"[3].

معنى ذلك أنّ أصل المصوّتات في اللّغة العربيّة ثلاث : الفتحة، والكسرة، والضمّة، وستّ إذا أخذنا الطّول والقصر في الحسبان، والصفات التي تتميز بها هذه المصوّتات من ترقيق وتفخيم وبين بين ترجع إلى الصوّت المجاور لها بفاصل أو من دون فاصل في البنية اللّغويّة.

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي: د: عبد الصبور شاهين، ص 53.

[2] دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص 199- 200.

[3] المرجع السابق: ص 200.

8 - مخارج الأصوات المصوتة:

بالنّظر إلى ما أثار عن علماء اللّغة القدامى من مخارج عرفنا أنّ الفتحة أدخل المصوّتات في الحلق تليها الكسر ثمّ الضمّة من خلال ما أورده ابن جني ، وكنّا قد عرفنا أنّ الشّفتين لهما دور في نطق هذه الأصوات، من خلال ما صدر عن أبي الأسود الدؤلي، عندما أمر أن يؤتى له برجل لقن، يفعل ما يأمره به أثناء وضعه تلك الرموز الدّالة على الحركات الإعرابيّة، حفاظا على القرآن الكريم من اللّحن، قائلا: "إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط النقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النّقطة تحت الحرف"[1]. فهو هنا يشير فقط إلى دور الشّفاه ويُغيّب دور اللّسان.

وكان للفيلسوف ابن سينا جانب من الدّراسة في هذا الشّأن حيث عُدّ أوّل من بادر إلى تسمية هذا النّوع من الأصوات بالمصوّتات[2]، وفي حديثه عن مخارجها نجده يفصل لنا في مخرج كلّ واحدة من الثّلاثة، فيقول: "أما الألف المصوّتة وأختها الفتحة فأظن أنّ مخرجها مع إطلاق الهواء سلسا غير متزاحم ، وأما الواو المصوتة وأختها الضمّة فأظن أنّ مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى فوق ، وأما الياء المصوّتة وأختها الكسرة فأظن أنّ مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل "[3]. وبعد تحديده لهذه المخارج يقول: "ثمَّ أمر هذه الثّلاثة عليَّ مشكل، ولكنّي أعلم يقيناً أنّ الألف الممدودة المصوّتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة وأنّ الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصحُّ فيها الانتقال من حرف إلى حرف. وكذلك نسبة الواو المصوّتة إلى الضّمّة، والياء المصوّتة إلى الكسرة"[4]، فلقد فطن ابن سينا إلى الزّمن الّذي يستغرقه نطق المصوّت القصير بالنّسبة إلى المصوّت الطّويل، أمّا حديثه عن المخارج فعلى ما يبدو أنّه لم يشر إلى دور اللّسان والشّفتين من كل هذا.

ونظراً لافتقار المصوّتات العربيّة إلى مخارج دقيقة ثابتة كما هي الحال عليه في الأصوات الصّامتة عند علمائنا القدماء، اضطرّ المحدثون إلى استنباط مقاييس عامّة للأصوات المصوّتة تقاس

---

[1] المحكم في نقط المصاحف: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان- دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1418هـ، 1997م، ص 4.

[2] ينظر: رسالة أسباب حدوث الحروف: ابن سينا، ص 124.

[3] المصدر نفسه: ص 84- 85.

[4] السابق: ص 85.

عليها في كلّ لغة وتنسب إليها، حيث وضع اللّغويّ الإنجليزيّ (دانيال جونز) ما أسماه "النّظام المعياري للحركات" أو "الحركات المعياريّة"[1]، إذ ركّز على حركة اللّسان والشّفتين مع كلّ حركة من الحركات باستعمال الأجهزة الحديثة، وقد حدّد الدّارسون المختصون ثلاثة صوائت رئيسيّة تستعمل في اللّغات كافة[2]: (i) الكسرة، و(u) الضمّة، و(a) الفتحة.

وكانوا غالبا ما يكررون رمز المصوّت القصير للتّعبير عن المصوّت الطّويل بهذا الشّكل: رمز الياء (ii)، والألف (aa)، والواو (uu)[3].

والمصوّتات كما أوردنا سابقا هي الهيئة العارضة للصّوت، يقول هنري فليش: "بأنّ الحركة لا تقوم بنفسها فكيف نتصوّر وجودها قبل أن يوجد ما يساعد على هذا الوجود "[4]؛ أي أنّها ليست مستقلة عن الصّوت، بل هي تالية له، لكن بفضل الوسائل الحديثة أمكن للعلماء أن يحددوا وضع اللّسان من حيث الارتفاع والانخفاض عند النّطق بأيّ حركة من الحركات مع ملاحظة حركة الشّفتين المرافقة لها، وقد تجلّت النّتائج فيما يلي:

الفتحة: (a)

حين النّطق بها يكون اللّسان مستوياً في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك، فيمرّ الهواء القادم من الرّئتين، وتهتز الأوتار الصوتيّة لينتج صوت الفتحة (a)، ومن هنا نقول: إنّ الفتحة: صوت أماميّ، منخفض، متّسع، غير مدوّر، مجهور.[5]

الكسرة: (i)

حين النّطق بها ترتفع مقدّمة اللّسان نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافيا لمرور الهواء من دون أن يحدث أي احتكاك أو حفيف، وتهتزّ الأوتار الصّوتيّة فينتج صوت الكسرة الخالصة (i).

---

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 225.

[2] ينظر: علم الأصوات بين القدماء والمحدثين : علي حسن مزبان، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية، ط 1، 2003م، ص 73، نقلا عن مدخل إلى الألسنية: ص 129.

[3] مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م، ص 109.

[4] التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني : د. هنري فليش، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مقال منشور بمجلة مجمع اللغة العربية– القاهرة، العدد 23، 1968م، ص 81.

[5] علم الأصوات بين القدماء والمحدثين: د. علي حسن مزبان، ص 73.

ومن هنا نقول: إنّ الكسرة صوت أماميّ، مرتفع، ضيق، غير مدوّر، مجهور.[1]

الضمّة: (u)

حين الرّطق بها يرتفع أقصى اللّسان نحو سقف الحنك بحيث لا يحدث للهواء المارّ بهذه المنطقة، أيّ نوع من الحفيف، وتهتزّ الأوتار الصّوتية فينتج صوت الضمّ ة الخالصة (u)، ومن هنا نقول: إنّ الضمّة صوت خلفي، مرتفع، ضيّق، مدوّر، مجهور.[2]

أمّا الألف فهي من مخرج الفتحة، والياء من مخرج الكسرة، والواو من مخرج الضمّة، والفرق بينهما في كمية الهواء وزمن الرّطق فقط[3].

يتّضح من ذلك أنّ اللّسان له دور كبير في إنتاج المصوّ تات، لما يقوم به من وظائف، تتجلّى في الارتفاع تارة وفي الانخفاض تارة أخرى، فضلاً عن أثر الشّفتين حين تنفرجان مع بعض الحركات وتستديران مع أخرى، مع تفاوت في درجة الانفراج والاستدارة بحسب الكميّة؛ وهذا يتوقف على الزمن المستغرق في الرّطق بالصّوت حسب قصر وطول المصوّت.

يقول محمود السّعران: "وللشّفتان دخل كبير في تكوين الأصوات الصّ ائتة بالإضافة إلى اللّسان. قد "تنضمّ" الشّفتان، أو "تكسران"، أو "تتّخذان وضعا محايدا ". تنضمّ الشّفتان كما يحدث في نطق الضّ مّة والضمّ ة الطّويلة، وتكسران في نطق الكسرة والكسرة الطّ ويلة، وتفتحان بصورة محايدة في نطق الفتحتين، ولكل من الضمّ والفتح والكسر درجات كثيرة"[4].

فحين نظر علماء الأصوات المحدثون إلى صعود اللّ سان نحو الحنك، أمكنهم أن يقسموا المصوّتات إلى مجموعتين:[5]

المجموعة الأولى: تشمل المصوّ تات الضّيقة، وتضمّ كلّ من الكسرة والضمّ ة وما قرب منها ؛ لأنّ اللّسان مع كلّ منهما يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من صعود نحو الحنك، والفراغ بينهما يكون أضيق ما يمكن للرّطق بالصّوت.

---

[1] علم الأصوات بين القدماء والمحدثين: علي حسن مزبان، ص 73.

[2] نفسه: ص 74.

[3] ينظر: رسالة أسباب حدوث الحروف: ابن سينا (ت 428هـ)، تحقيق: محمّد حسّان الطيّان، يحي مير علم، تقديم ومراجعة : د.شاكر الفحّام، أ. أحمد راتب النّفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403هـ- 1982م، ص 84- 85.

[4] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران، ص 184.

[5] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 36.

المجموعة الثانية: تشمل المصوّتات المتّسعة وأفردها الفتحة وما قرب م نها؛ لأنّ اللّسان معها يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من هبوط في قاع الفم، والفراغ بينهما يكون أوسع ما يمكن في هذا الموضع.

وقد أشار كمال بشر إلى مواقع الحركات الثّلاث قائلاً أنّها "تمثل أقصى درجات ارتفاع اللّسان وانخفاضه، فالحركة [i] تحتلّ أقصى درجات ارتفاع اللّسان من جزئه الأمامي، و الحركة [u] تقع في أقصى درجات الار تفاع من جزئه الخلفي، أما موقع الحركة [a] فإنّه يمثل أقصى درجات الارتفاع والانخفاض (النّسبيّ) بين الجانبين: الخلفيّ والأماميّ من اللّسان"[1].

فالمصوّتات الأماميّة هي الأصوات التي يرتفع معها الجزء الأماميّ من اللّسان اتّجاه مقدّ م الحنك الصّلب، والمصوّ تات الخلفيّة هي الأصوات الّتي يرتفع معها الجزء الخلفيّ من اللّسان اتجاه الحنك اللّين. يقول رمضان عبد التّواب: "تتحّد أنواع الحركات، بحركة مقدّ مة اللّسان نحو سقف الحنك، أو حركة مؤخرة اللّسان نحو سقف الحنك كذلك؛ فإن كان اللّ سان مستوياً في قاع الفم، مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك، وتركت الهواء ينطلق من الرّ ئتين، ويهزّ الأوتار الصوتيّة وهو مارّ بها، نتج عن ذلك صوت الفتحة ، فإذا تركت مقدّ مة اللّسان تصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون ا لفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء، دون أن يحدث في مروره بهذا الموضع أيّ نوع من الاحتكاك والحفيف، وجعلت الأوتار الصوتيّ ة تهتزّ مع ذلك، نتج صوت الكسرة الخالصة "[2]. وفي موضع آخر يقول: "أما إذا ارتفع أقصى اللّسان نحو سقف الحنك، بحيث لا يحدث للهواء المارّ بهذه المنطقة، أيّ نوع من الحفيف، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتيّة، فإن الصّوت الّذي ينتج عن ذلك هو صوت الضمّة الخالصة"[3].

وفي رأينا أنّ المصوّ تات ليس لها مخارج بمعزل عن الصّ وامت وهذا ما يراه هنري فليش أنّ الحركات "ليست سوى تكيُّف في مخرج الصّامت مع المصوّت التّالي له والّذي سوف ينطلق معه "[4] معنى ذلك أنّ مخارج المصوّتات في اللّغة العربيّة تكون من مخرج الصّامت نفسه الّذي تليه، فلو نطقنا

[1] علم الأصوات: كمال بشر، ص 236.

[2] المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 92.

[3] نفسه: ص 93.

[4] دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د .عبد المقصود محمّد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات ، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م، ص 240، نقلا عن التفكير الصوتي عند العرب ص 66.

مثلا: القاف، والدّال، والميم، المتلوّة كلّ منها بفتحة، لوجدنا أنّ مخرج الفتحة يختلف من صامت لأخر، فهو يتناسب مع مخرج الصّامت المرافق له في بنية الكلمة ، وهذا المثال ينطبق على مخرج الكسرة والضمّة سواء كانت قصيرة أم طويلة . فمخرج المصوّتات الثّلاث سواء تعلق الأمر بالطّول أو بالقصر، تكون من مخرج الصوامت المجاورة لها مجاورة مباشرة تحت سقف بنية الكلمة ، فلو أخذنا مثلا: كلمة كَتَبَ، وحا ولنا أن ننظر إلى مخرج الفتحة من كل صوت، فإنّ نا نجد أنّ مخرج الفتحة الموالية للكاف مخرجها من أقصى اللّسان، أين يرتفع مؤخر اللّسان نحو الحنك اللّين، ومخرج الفتحة الموّالية للتّ يكون من مقدّ مة اللّسان عند اِ نطباقه مع الحنك الصّلب، أمّا مخرج فتحة الباء تكون عند انطباق الشّفتين، وهي المخارج نفسها عند هذه الصّوامت. يقول ابن جني: "فأمّا ما اتّصلت أجزاؤه وتتابعت وتوالت شيئاً فشيئاً، ولم يمكن قطعها ثمّ العود إلى تمامها، فقد جرى لذلك مجرى الجزء الواحد الّذي لا يسوغ تجزؤه، فمحال أن يكون له حكم إلاّ وهو مشتمل عليه، وذلك حكم حرف المد الّذي يحدث عن تمكين الحركة ومَطلِها واِستطالتها، هو من هذا الوجه في حكم الحركة، والحركة في حكمه، لأنّه لا يمكن فصل الحركة منه والعود إلى اِ ستتمامه؛ لأنّ هذه المدّة المستطيلة إنّما تسمّى حرفاً ليّناً ما دامت متّصلة، فمتى عُقْتَها عن الاستطالة بفصل ما فقد أخرجتها عن اللّ ين والامتداد الّذي في شرطها، وإذاً كانت الحركة لاتصالها بالحرف في حكمه "[1]. معنى ذلك أنّ المصوّت يأخذ حكم الصّامت سواء تعلق الأمر بمخرج أو صفة أو ما شابه ذلك.

صفوة القول أنّه لا يمكننا أن نّ تصور مخارج لمصوّ تات دون صوامت، فلا غنى لتلك عن هذه، ومواضعها تتغيّر بتغيّر الصّامت المجاور له مجاورة مباشرة في البنية اللّغويّة "فلا فائدة في امتزاج عالم الحركات بعالم الحروف إلاّ بعد نظام الحروف وضمّ بعضها إلى بعض، فتكون كلمة عند ذلك من الكلم"[2].

[1] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 32.

[2] الفتوحات المكية: أبو بكر محي الدين مُحَمَّد "المعروف بابن عربي" (ت 638هـ)، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج 1، ص 132.

9 – أهميّة المصوّتات في بنية الكلمة:

في واقع الأمر المصوّتات لا تقلّ أهميّة عن الصوّامت، فلا غنى لهذه عن تلك في تشكيل أيّ بنية لغويّة، يقول أبو العلاء المعري: "الحركة قوّة الحرف وحياته"[1]، فالمصوّت يحرك الحرف ويخرجه من سكونه وثباته، فتعرف هويّته وهيئته؛ لأنّ "الحرف مجهول ما لم يحرّك، فإذا حُرِك مُيِّز بالحركة التي تتعلق به من رفع ونصب وخفض"[2]، ولولا المصوّتات لما أمكن تأليف الكلام، يقول ابن عربي: "إنّ كلّ حرف يصطحب مع جميع الحروف كلّها، من جهة رفعه، ونصبه، وخفضه، وسكونه، وذاته، وحروف العلّة الثّلاث"[3].

وفي العربيّة لا يمكن أن تتوالى الصوامت متتابعة دون حركات، فالحركة هي التي تجعل الصّامت يصوّت[4]. وقد أصاب ابن جني عندما قال: " إنّ الحرف كالمحلّ للحركة وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه"[5].

فالمصوّتات هي القسم الثّاني من الفونيمات التّركيبيّة أو الأصوات اللّغويّة الّتي تشكل بنية اللّغة العربيّة، إذ تتألف الكلمات بضمّ الأصوات بعضها إلى بعض، والأصوات هي صامتة ساكنة تكون خلواً من المعاني، بل لا يستطاع النّطق بها حتّى يتوصّل إلى ذلك بالأصوات المصوّتة، قال الخليل: "إنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد، وهنّ ما يلحق الحروف ليوصل إلى التّكلّم بها"[6]، فهي بمثابة أدوات الرّبط الّتي تربط الأصوات فيما بينها في السّلسلة الكلاميّة، وهي الّتي تعطي الكلم صبغة نغميّة بالتّعاون مع الصوامت، ومن ذلك تتشكّل البنية اللّغويّة.

ثانيا: الأصوات في حالة التركيب

وهنا حديث عن البنية اللّغويّة.

---

[1] رسالة الصّاهل والشّاحج لأبي العلاء المعري (363- 449هـ)، د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1404هـ، 1984م، ص 440.

[2] الفتوحات المكيّة: 1/ 100.

[3] نفسه: 1/ 121.

[4] ينظر: الصوائت والمعنى في العربية: د. مُحَمَّد مُحَمَّد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص 16.

[5] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 28.

[6] الكتاب: سيبويه، 4/ 241- 242.

1 – مفهوم البنية اللّغويّة

أ – البنية لغة:

تشتق البنية في اللّغة من فعل بنى يبني بناء، بمعنى التّشييد والبناء والتّركيب "فالبني نقيض الهدم... يقال بناه يبنيه بنياً"[1].

والبِنية جمع بُنى وبِنى، يقال: فلان صحيح البُنية، أي الجسم...بَنى يبني الكلمة ألزمها البناء، أعطاها بِنيتها أي صيغتها، البنية في الكلمة صيغتها والمادة التي تبنى منها.[2]

وما دامت البنية تفيد معنى الجسم، أمكننا القول بأنّ بنية الكلمة تعني جسمها وهيئتها التي تظهر عليها نطقاً وكتابةً.

ب – البنية اصطلاحاً:

أما البنية من حيث الاصطلاح فهي "ترجمة لمجموعة من العلاقات الموجودة بين عناصر مختلفة وعمليات أوليّة، تتميز فيما بينها بالتّنظيم والتّواصل بين عناصرها المختلفة"[3]، وهي "كل مكوّن من ظواهر متماسكة يتوقّف حضور وعمل كلّ منها على ما عداه، ولا يمكنه أن يكون ما هو إلاّ بفضل علاقته بما عداه، انطلاقاً من تعدّد المعنى والمرونة وتوقّفه على السّيّاق"[4].

معنى ذلك أنّ البنية تتوقف على مجموعة من الخصائص، تتطلّب حضور وعمل العناصر المجاورة في السّلسلة انطلاقاً من علاقات تجمع بينها، فلا يمكن لعنصر من العناصر أن تكون له دلالة، إلاّ ضمن البنية التي ينتمي إليها وتربطه بالبقيّة. فللبنية لا توجد مستقلةً عن سياقها المباشر الّذي تحدّد في إطاره.

وقد ارتبط مفهوم البنية انطلاقاً من مفهوم النّظام، يقول الدكتور زكريا إبراهيم: "البنية عندهم جميعا...هي ذلك النّظام المتّسق الّذي تتحدّد كلّ أجزائه بمقتضى رابطة تماسك وتوقف، تجعل من اللّغة مجموعة منتظمة من الوحدات– أو العلامات المنطوقة– الّتي تتفاضل ويحدّد بعضها بعضاً على

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس : مُحَمَّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: د. نواف الجرّاح، دار الأبحاث، ط 1، 2011م، ص 721.

[2] لسان العرب: ابن منظور، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ج1، ط 1413هـ/ 1993م، مادة (بني)، ص 510.

[3] ينظر: النظرية البنائية في النقد الأدبي: د. صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1419هـ- 1998م، ص 122.

[4] ينظر: النظرية البنائية في النقد الأدبي: صلاح فضل، ص 121.

سبيل التبّدل"[1]، فالبنية هي ذلك التّماسك النّسقي بنظام من العلاقات اللّغوية الّتي قد يطرأ عليها بعض من التّغيير والتّحويل بسبب ترتيب عناصرها، سواء أ كانت أصواتاً تؤلف لفظة، أم ألفاظاً تؤلف جملة أو جملاً.

وفي السّياق ذاته ذكر لنا زكريا إبراهيم عمّا صدر عن عالم النّفس السويسري جان بياجيه "أنّ البنية هي نسق من التّحولات، له قوانينه الخاصة باعتباره نسقاً (في مقابل الخصائص المميّزة للعناصر)، علماً بأنّ من شأن هذا النّسق أنّ يظل قائماً ويزداد ثراء بفضل الدّور الّذي تقوم به تلك التّحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التّحولات أن تخرج عن حدود ذلك النّسق، أو أن تهيب بأية عناصر أخرى تكون خارجة عنه"[2].

وبهذا يكون جان بياجيه قد جعل **للبنية** ثلاث خصائص لابدّ أن تتسم بها : هي**الشّموليّة**: فتتكون البنية من عناصر داخلية خاضعة لقوانين النّسق، **والتّحول**: وهو سلسلة من التّغيرات الباطنة تحدث داخل النّسق، **والتّنظيم الذّاتي**: فتنظم البنية نفسها لتحفظ لها وحدتها، وتساهم في طول بقائها[3]. وهذا ما يحقّق لها ضرباً من الانغلاق الذّاتي، إلاّ أنّ هذا الانغلاق لا يمنع البنية الواحدة من أن تندرج تحت بنية أخرى أوسع[4].

والبنية في حدّ ذاتها هي بنية صورية، هي صورة وهيئة يمكن أن تنطبق على أيّة مادّة أو ظاهرة، فكلّ شيء مبني بصورة ما، جاء على لسان عبد الرحمن الحاج صالح "أنّ البنية وسيلة من الوسائل لحصر الجزئيات ولولا البنية لما استطاع الإنسان أن يفكر بل لما استطاع أن يدرك الإدراك الحسّي للظّواهر والأمور الّتي حوله"[5]، بمعنى أنّ البنية هي: الكلمة، الجملة، الطّاولة، الحائط... ، و"البحث عن بنية الشّيء هو البحث عن العناصر الّتي يتركب منها وعن المقياس الّذي رُكّبت هذه العناصر على أساسه"[6].

---

[1] مشكلات فلسفية 8، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية: د.زكريا إبراهيم، مكتبة مصر- الفجالة، د.ط، د.ت، ص 70.

[2] مشكلات فلسفية 8، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية: د. زكريا إبراهيم: ص 30.

[3] ينظر: الإبستمولوجيا التكوينية: جان بياجيه، ترجمة وتقديم: د. السيد نفادي، مراجعه وتقديم: أ.د محمّد علي أبو ريان، دار التكوين- دمشق، دار العالم الثالث- القاهرة، بيروت، 2004، ص 54.

[4] ينظر: الإبستمولوجيا التكوينية: جان بياجيه، ص 31.

[5] مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، ص 16.

[6] المرجع نفسه: ص16.

وقد أحصت الدّراسات الحديثة أنّ كلمة بنية "كلمة واسعة فضفاضة، لا تكاد تعني شيئاً؛ لأنّها تعني كلّ شيء"[1]، ويدّل اتساعها هذا على أنّها مرتبطة بكلّ العلوم، وما يهمنا نحن هنا ما له علاقة بميدان علم اللّغة، من ذلك أنّ دراسة الصّرف تعنى بتناول البنية ، يقول الدكتور عبد المقصود : "والدّرس الصرّفي الحديث- وهو فرع من فروع اللّسانيات ومستوى من مستويات التّحليل اللّغويّ- يعنى بتناول البنية (structure) الّتي تمثّلها الصّيغ والمقاطع والعناصر الصّوتية الّتي تؤدّي معاني صرفيّة أو نحويّة، ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدّرس مصطلح المورفولوجي (morphology)"[2].

يتّضح من ذلك أنّ الجزئيات والعناصر التي تتركّب منها البنية اللّغويّة في إطارها السّياقي المحدّد تكمن في الصّيغ والمقاطع والعناصر الصّوتيّة، شرط التئام وانسجام الأصوات فيما بينها ؛ "لأنّ التّحليل اللّساني يبدأ بالأصوات باعتبارها العناصر الأولى الّتي تتشكّل منها الكلمات أو الوحدات الدّالة، ثمّ ينظر في بناء الكلمة من حيث الشّكل والوظيفة، ثمّ ينتقل إلى التراكيب، ثمّ ينتقل إلى المعنى المعجمي أو السّياقي"[3]. وبفضل اِتّصال واِجتماع هذه الوحدات فيما بينها شكلاً ومضموناً تتشكّل البنية اللّغويّة الّتي قد تكون كلمة أو جملة أو تركيب من عدّة جمل.

فالبنية هي في ركنها الأوّل أصوات، والأصوات علامات دالّة يطلق عليها مصطلح الصّواتم (الفونيمات)، وهي تترابط منسجمة في تكامل بحيث تشكّل بنية هي "البنية الصّوتيّة"، وكذلك الألفاظ إذ تولّد "البنية المعجميّة"، والجمل إذ تفضي إلى "البنية التّركيبيّة"، ومن كلّ ذلك تنبع "البنية الدّلاليّة".[4] فالبنية إذا تعدّدت وصارت بنى يتماسك بعضها إلى بعض تماسكا كلّيّا منظّم خاضع لقوانين النّسق.

وممّا سبق التّطرق إليه من تعريفات حول البنية وعن مكوّناتها وعن طبيعة العلاقات الّتي تنشأ فيما بينها، والأنظمة الّتي تحكمها، نلاحظ أنّ هناك تقارب يجمع بينها وبين مفهوم اللّغة، يقول عبد السّلام المسدي : "أمّا اللّغة فهي- في مكوّناتها المبدئيّة- مجموعة من العلامات تترابط فيما

---

[1] مشكلات فلسفية 8، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية: زكريا إبراهيم، ص 7.

[2] دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود، ص 206- 207.

[3] ينظر: مدخل إلى علم اللغة: د. محمود فهمي حجازي، ص 18- 19.

[4] اللسانيات وأسسها المعرفية: د. عبد السلام المسدي، الدّار التونسية للنشر- تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، د. ط، 1986م، ص 33.

بينها ترابطاً عضويًّا، ومعنى الارتباط في هذا السّياق أنّ العلامات تحكمها علاقات من التّوافق أو التّطابق، ومن الاختلاف أو التّضاد، ومن التّناظر أو التّباين ؛ ممّا ينشىء بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع؛ فتتحوّل الروابط إلى نظام من العلاقات تتجاور أفقيًّا وتتراكب عموديًّا فإذا هي نسيج متكتّل الأبعاد "[1]. وفي موضع آخر يقول عن حدّ اللّغة "بأنّها علامات منتظمة قد حتّم إرساء مفهوم البنية من حيث هي كلّ يقوم على ظواهر مترابطة العناصر، ماهية كل عنصر ووظيفته وقفٌ على بقيّة العناصر فلا يتعيّن أحدها إلاّ بعلاقته بالعناصر الأخرى"[2].

هذا فيما يتعلق بالبُنى والعلاقات الموجودة بينها، تجاوبًا مع قوانين النّسق، والّذي يحيلنا بالضّرورة إلى التّجاور الصّوتي الّذي ينتهي في نهاية المطاف إلى ما نتلفظ به من كلام.

وبالرجوع إلى البحوث الصّوتية عند العرب، نلاحظ أنّ علماءنا القدامى قد عرفوا ما ينتهي إليه التّجاور الصّوتي من أفعال حين درسوا العربيّة في أصواتها المفردة والمركّبة، بتحديد مخارجها، وصفاتها، ومواقعها في الأبنية والتراكيب وكان حديثهم في ذلك نابعا من دراساتهم الوصفيّة لها، بعرض النّماذج والشّواهد اللّغويّة معتمدين في ذلك على الذّوق السّليم، وحسّهم المرهف.

فكلّ ائتلاف بين صوتين أو أكثر في بنية من البنى اللّغويّة الناجم عن عمليّة التّجاور هو انسجام بين هذه الأصوات، وإذا انعدم الائتلاف لأدنى علّة امتنع الانسجام، وكلّ تعامل صوتي مهما كان نوعه بين الأصوات كالإدغام مثلاً، فهو كذلك انسجام.

2 – البنية اللّغويّة المستكرهة:

يقول الخليل: "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما"[3]، ويقول في موضع آخر "فإنّ العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات"[4].

وتحدّث ابن جني عن الكلمات المهملة في اللّغة العربيّة فقال: "أمّا إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التّركيب في بعض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيّته ملحقة به، ومقفّاة على إثره . فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشض،؛ وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقّة على النّفس لتكلفه. وكذلك

[1] اللسانيات وأسسها المعرفية: د. عبد السلام المسدي، ص 30.

[2] المرجع السابق: ص 31.

[3] العين: 1/ 60.

[4] السابق: 1/ 61.

نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم"[1].

معنى ذلك أنّ العربيّة تعزف عن بعض التّركيبات التي تعدّ مستكرهة في النّطق والّتي يصعب اجتماع أصواتها، إمّا لتقارب مخارجها، أو لنفور الحسّ عنها بسبب التّكلفة والمشقّة عند النّطق بها.

وقد أيّد اللّغويّون المحدثون العلماء القدامى فيما ذهبوا إليه من أنّ تقارب مخارج الأصوات مستكره في بنية الكلمة العربيّة، فقد ذكر إبراهيم أنيس أنّ اللّغة العربيّة تنتهج مسلكًا معينا في تركيب كلماتها، لخصها في النقاط الآتية[2]:

1 - ندرة تلاقي أصوات الحلق بعضها مع بعض، بل لا يكاد يلتقي فيها إلا العين والهاء، ونرى العين أسبق دائما مثل (يعهد)، فإذا اتّصل بالكلمة ضمير الغائب المتصل نرى كلا من حروف الحلق يمكن أن يجاور هذه الهاء مثل: يمدحْه، ويبلغْه، ويسلخْه.

2 - ندرة تلاقي الحروف القريبة المخرج أو الصّفة:

أ) فتلاقي اللاّم والرّاء والنّون بعضها ببعض لا يكاد يوجد في اللّغة العربيّة.

ب) وكذلك تلاقي الميم والفاء والباء بعضها ببعض غير معروف في تراكيب الكلمة العربيّة.

ج) ندرة التقاء صوتين من أصوات الصّفير، أو بعبارة أدق: صوتين من تلك الأصوات الشّديدة الرخاوة، مثل: الزّاي، والسّين، والذّال، والثّاء، والشّين.

د) ندرة التقاء حرفين من أحرف الإطباق، أو التقاء حرف واحد منها مع نظيره غير المطبق.

هـ) التقاء أصوات أقصى الحنك بعضها مع بعض نادر أيضًا في اللّغة العربيّة، وتلك هي: القاف، والكاف، والجيم القاهرية.

و) التقاء أحرف وسط اللّسان نادر أيضًا، مثل: الجيم (المعطّشة) والشّين.

يتّضح من ذلك أنّ الأصوات إذا تقاربت مخارجها أثناء التّركيب كانت أثقل على اللّسان منها إذا تباعدت، وأثقلها الأصوات الحلقيّة إذ لا نكاد نجد البتّة كلمة تتألف من هذه الأصوات إلاّ ما اجتمع منها اثنان، وناذرًا ما نجد كلمة تتألف من ثلاثة أصوات يجمعه ا مخرج واحد، أمّا ما زاد على ثلاثة فأكثره متروك.

---

[1] الخصائص: 1/ 54.

[2] موسيقى الشعر: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط2، 1952م، ص 28.

وقد أجرت الدكتورة وفاء كامل دراسة إحصائيّة عن الأصوات الّتي يتنافر بعضها مع بعض في الفعل الثلاثي الصّحيح، من خلال اعتمادها على القاموس المحيط للفيروز آبادي، وتوصّلت إلى أسباب تنافر الأصوات في جميع حالات الجوار، لخصتها فيما يلي[1]:

1 -وحدة مخرج الصوّتين.

2 -قرب المخرج في الصّوتين باستثناء صوتي السّين ونظيره المطبق الصّاد حين يتجاور مع صوتي الدّال ونظيره المطبق الطّاء، ويمكن أن يكون القرب وحده سببًا في تنافرهما، كما يمكن أن يضاف إليه اتفاقهما في الإطباق أو الانفتاح، أو تضادهما في الصفّتين.

3 -وحدة المخرج وتطابق الصفّات: (حالة تجاور الصوّت مع نفسه)*.

4 -اختلاف مخرج الصّوتين مع تضادهما من حيث الإطباق باستثناء أصوات الإطباق إذا تجاورت مع أصوات مجموعة (غ ق ك ج).

5 -بعد مخرج الصوّتين واتفاق الصفّات فيهما.

وهي نتائج لا تكاد تختلف عمّا توصّل إليه د. إبراهيم أنيس، إلاّ في نقطة واحدة نجد د. وفاء كامل قد اختلفت معه في النّقطة الأخيرة الّتي مفادها: أنّ التقاء أحرف وسط اللّسان نادر، مثل: الجيم المعطّشة مع الشّين. وقد أيّدت اختلافها هذا بذكر بعض الأفعال الثّلاثيّة الصّحيحة التي تتجاور فيها الجيم مع الشّين إمّا مجاورة مباشرة أو غير مباشرة، من ذلك نذكر[2]: جشع، جشب، شجر، شجع، جهش، جحش... .

---

[1] تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح دراسة استقصائية في القاموس المحيط، د. وفاء كامل فايد، عالم الكتب- القاهرة، د.ط، 1991م، ص 167- 168.

* وقد أبدت د. وفاء كامل ملاحظتها هنا أنّ هناك صفات أساسية مؤثرة في التنافر الصوتي، وهي : الإطباق، الانفتاح، والرخاوة، وصفات ثانوية غير مؤثرة في التنافر الصوتي، وهي: الهمس، والجهر، والشدّة. نحو ما يحدث حين يتجاور (ث، ذ) مع ما يتفق معهما في الصفات من أصوات أدنى الحلق (غ، خ): فيتنافر كل من الثاء والخاء- وكلاهما مهموس رخو منفتح- حين يتبادل مع الآخر موقعي عين الفعل ولامه. ويحدث التنافر بين صوتي ما بين الأسنان (ث، ذ) مع صوتي الحلق (هـ، خ) حين يتنافر كل من الذال والخاء معا، وكذلك الثاء مع الهاء تنافرا جزئيا: وهي أصوات تشترك في الرخاوة والانفتاح. ويتنافر أيضا كل من السين مع الهاء والشين مع الهاء، تنافرا جزئيا، وتشترك كلها في الرخاوة والانفتاح . ينظر تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح: د. وفاء كامل، ص 167-168.

[2] ينظر: تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح: وفاء كامل، ص 164.

3 – البنية اللغويّة المستعملة:

لاحظ اللغويّون منذ القدم عند النّظر في تأليف الكلمة العربيّة من أصولها الثّلاثة (الفاء، والعين، واللام)، أنّ هذه الأصول يجري تأليفها حسب أساس ذوقيّ وعضوي خاص ، يفصّل بتجاور مخارج الحروف الأصول الّتي تتألف منها الكلمة ، أو تباعدها بالنّسبة إلى أماكنها في الجهاز النّطقي. وممّا أقرّه الأقدمون أنّ الكلمة العربيّة إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة؛ فإنّها تتطلّب في مخارج أصواتها أن تكون متناسقة، ولا تتسامح اللّغة فتتخلّى عن هذا المطلب إلاّ في أضيق الحدود، في حالات الزّيادة والإلصاق ونحوها [1]. كما هو الحال في النّحت، وليس معنى هذا أنّ تأليف الكلمة هو اختياري بل هو افتراضي لكن للذّوق العضوي دور في هذه المسألة.

يحدّد الخليل بن أحمد بعض البنيات المستحسنة، فيقول : "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذّلق أو الشّفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب ؛ لأنّك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسية إلاّ وفيها من حروف الذّلق والشّفويّة واحد أو اثنان أو أكثر"[2].

معنى ذلك أنّ الأصوات الذّلقية (اللاّم، والرّاء، والنّون)، والشّفويّة (الباء، والميم، والواو) يستحسن وجودها في البنيات الرّباعية والخماسية، بسبب سهولة النّطق بها إذا ما قرنّاها بالأصوات الحلقيّة.

وفي موضع آخر يذكر الخليل أنّ "العين والقاف لا تدخلان في بناء إلاّ حسّنتاه؛ لأنّهما أطلق الحروف وأضخمها جرسًا، فإذا اِجتمعا أو أحدهما في بناء حسُن البناء لنصاعتهما"[3].

وعند النّظر في البنية الصّرفية التي اِستعملها العرب نجد أنّها تنقسم إلى قسمين هما:[4]

أ – منها ما جاء على الأصل واُستعمل دون تبديل أو تعديل؛ وذلك لأنّها منسجمة في أصواتها، متآلفة في نظمها، نحو : كتب، وقرأ، وجلس، بالإضافة إلى تقلّباتها إلى المضارع، والأمر، والمصدر، واِسم الفاعل، واِسم المفعول، واِسمي الزمان والمكان... .

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمّام حسّان، ص 265.

[2] العين: 1/ 52.

[3] نفسه: 53/1.

[4] أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم: د. فدوى مُحَمَّد حسان، ص 92.

ب -ومنها ما أصابه تغيير وتعديل لوجود ثقل فيها، وذلك ليتحقّ ق الانسجام بين أصواتها، والتآلف في نظمها، نحو: قال أصلها قول، وباع أصلها بيع.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ العدول عن الأصل ضرورة لابدّ منها لما ينطوي عليه من اقتصاد في الجهد، نحو ما يحدث في الإدغام والإخفاء والإظهار والإقلاب...، وها هو د. تمّام حسان يحدّد هذه الفائدة بقوله: "الأصل معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزّيادة الخ"[1].

وإن بحثنا عن أسباب العدول عن الأصل، لوجدنا أنّ السبب الرّئيس في ذلك هو الثقل والمشقة في النطق، يقول تمّام حسّان: " فإذا استثقل النطق في التتابع الصوتي لكلمة ما عدل بالكلمة عن الأصل إلى الفرع بحسب قاعدة تصريفية معيّنة"[2].

ويرى الدكتور عبد الحميد مصطفى السّيد هو الآخر أنّ الثقل هو السّبب الرّئيس في العدول عن الأصل، فيقول: " إنّ أهم أسباب التحول عن الأصل في بنية الكلمة تكمن في العناصر المكوّنة لها، وفي طبيعة العلاقات أو الرّوابط الّتي تربط بين الأصوات الّتي تتشكل منها بنية الكلمة، فالأصوات حين تتجاور داخل الكلام يؤثر بعضها في بعض وفق قوانين صوتيّة؛ فإن حدثت أن جاءت بعض الأصوات المتنافرة في صفاتها متتالية في كلمة ما فإنّ اللّغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل؛ فرارًا من الثقل الحادث بسبب تلك الأصوات في الكلمة"[3].

معنى ذلك أنّه "إذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليهما ومن ثمّ عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب إلخ"[4]. فهنا إنّما نحن ننزح من الأصل إلى الفرع، وما ننطقه فروع وليس أصول.

فقد قسّم النحاة أصوات العربية على هذا الأساس إلى أصول وفروع، ورأوا أنّ الأصل هو منطلق التحليل الّذي تنسب إليه الفروع، وكأنّهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعاً من الحدس الرئيسي في سليقة

---

[1] الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ط1411هـ- 1991م، ص 133.

[2] الأصول: تمام حسان، ص 146.

[3] المغني في علم الصرف: د. عبد الحميد مصطفى السيد، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط 1، 1998م، ص 82.

[4] الأصول: تمام حسان، ص 144.

المتكلّم العربي يجعله يسعى عند النّطق إلى تحقيق الأصل فتحوّ ل مطالب الموقع والجوار (من إدغام وإخفاء إلخ) دون تحقيق الأصل، فيتحقق الفرع آليا دون وعي من المتكلم[1].

وحين رأى النّحاة أنّ الحرف الواحد تتعدّ د صوره بحسب موقعه ممّا جاوره من الحروف كان عليهم أن يجرّدوا أصلاً لهذه الصوّر وأن يجعلوا الصوّر المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتّغيير والتّأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب إلخ[2]، والّذي سنأتي على دراسته لاحقاً.

وقد تنبّه المحدثون إلى أنّ التّجاور الصّوتي في اللّغة له ما يحكمه، وتوزيع الكثرة والقلّة في الحكم على الصّيغة، هو حكم إحصائي؛ ينبني على أساس من قابلية التّ جاور الصّوتي بين حروف الكلمات، وعلى توزيع أصواتها توزيعاً عادلاً من خلال خواصها[3]. فإذا اِنسجمت الأصوات فيما بينها حدث التّآلف، وإلاّ فلن يكون هناك تأليف من أصله.

[1] الأصول: تمام حسان، ص 126.

[2] نفسه: ص 123.

[3] من وظائف الصوت اللغوي، د. أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، 2006م، ص 16.

الفصل الثّاني
التّـــجاور لسانـــــيًّا

إنّ الحديث عن التّجاور لسانيًّا حديث عن اِجتماع الأصوات بعضها ببعض وعدم اِجتماع أصوات أخرى في الكلمات العربيّة، وقد تناول اللّغويّون القدامى هذه الدّراسة بالبّحث والتّنقيب عندما أشروا إلى ما يأتلف وما لا يأتلف من الأصوات في كلام العرب.

وكانت هذه القضيّة واضحة لدى عبد الوهاب القرطبي (ت 462هـ)، حتى إنّه رتّب كتابه (الموضّح في التّجويد) على أساس منها، فخصّص الباب الثّاني ما يلحق الحروف العربيّة من أحكام عند النّطق بها في التّركيب، وقال في أوّل هذا الباب : "الباب الثّاني فيما يعرض في هذه الحروف من الأحكام عند ائتلافها وتركّبه ا ألفاظًا، اِعلم أنّ التّأليف منه متعذّر ممتنع، ومنه ممكن ولكنّه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل ... وهذا الضّرب يعرض فيه عند الائتلاف والتّجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف كالمدّ، والتّشديد، والتّليين، والإظهار، والإخفاء، والقلب، وما يدخ ل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة"[1].

كما أنّ في الحديث عن التّجاور لسانيًّا حديث عن تأثير الأصوات بعضها ببعض في التّسلسل الكلامي، إذ هناك من الأصوات ما يفقد أو يكتسب من بعض خصائصه أو كلّها على حساب الصّوت الآ خر المجاور له بفاصل أو من دون فاصل، سواء تعلّق الأمر بكلمة واحدة أو كلمتين فأكثر، الشّيء الّذي جعلنا نذكر في العنوان 'البنية اللغويّة'، وهذا طبعا يخصّ الصّوامت والمصوّتات على حدٍّ سواء.

كما أن فكرة التّجاور لسانيًّا قد تأخذنا بالبحث إلى ما وراء الطّبيعة، أي أنّ التّجاور لسانيًّا له أبعاد ميتافيزيقيّة تجعلنا نستدعي مراحل الإنجاز اللّغوي، والّتي تنطلق من الذّاكرة الإنسانيّة، هذه الفكرة التي تجعلنا نتساءل عن هذه المراحل كيف تحدث؟ أي كيف تنتظم المسارات الفونولوجيّة في الدّماغ؟ وكيف تمثّل البنيات المختلفة للأصو ات اللّغويّة في الذّاكرة الإنسانيّة؟ الشّيء الّذي جعل اللّغة الإنسانيّة نسقيّاً وسياقيًّا محلّ اهتمام اللّسانيين المحدثين، أيّ اللّغة من حيث وحداتها الدّاخليّة والخارجيّة في البناء اللّغوي، اِنطلاقا من أبعاد متمايزة ومتكاملة في الآن نفسه: فنولوجيّة، ومعجميّة، وتركيبيّة، ودلاليّة... وهذا عن طريق تحقيقها بالقوّة الفاعلة لها من قبل الإنسان.

[1] الموضح في التجويد : عبد الوهاب بن مُحَمَّد القرطبي (461هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1421هـ- 2000م، ص 127- 128.

هذا ما سنحاول أن نكشف عليه في هذا الفصل، بداية نعرّف التّجاور.

I. التّجاور لغة واصطلاحا:

1.**لغة:** جاء في الصّحاح الجار الّذي يجاورك، تقول : جاورته مجاورة وجوارا، وجُوارا، وتجاور القوم واجتوروا بمعنًى، والمجاورة الاعتكاف في المسجد [1]، وفي الحديث عن أبي سعيد الخدْريّ ﷺ أنّه قال : كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يجاور في رمضان[2].

وقد جاء في اللّسان الجوار : المجاورة والجار الّذي يجاور، وجاور الرّجل مجاورة وجوارا وجُوارا ساكنه. وتجاوروا واِجتوروا بمعنى واحد : جاور بعضهم بعضاً . قال سيبويه : اِجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتواراً.[3] وفي التّهذيب عن ابن الأعرابي الجار الذي يجاورك بيت بيت.[4]

أمّا في معجم الوسيط نجد جاوره لاصقه في المسكن، وجاوره أعطاه ذمّ ة يكون بها جاره ويجيره، والجار المجاور في المسكن [5]. وقد جاء في التّ نزيل العزيز ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ﴾ [الرعد: 4].

فلفظ التّجاور في اللّغة وما يتفرع عنه من مشتقات يدّل في عمومه على التّقارب والتّلاصق، وهو لا يختلف عمّا ورد في بعض المعاجم الصّوتيّة "أن يقع صوت قبل صوت آخر أو بعده مباشرة"[6].

2. اصطلاحا:

اِستعمل علماء اللّغة والقراءات والتّجويد مصطلح "المجاورة" أو "الجوار" أو "التّجاور" بين الأصوات للدّلالة على تتابعها في الاستعمال . ولقد كان علماؤنا يتردّدون بين عدّة ألفاظ مرادفة

---

[1] الصحّاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 398هـ)، تحقيق: د. محمّد محمّد تامر، دار الحديث- القاهرة، 1430هـ، 2009م، مادة (جوز)، ص 211.

[2] صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1، 1427هـ، 2006م، ص 522.

[3] لسان العرب : ابن منظور (ت 711هـ)، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي (بيروت- لبنان)، ط3، 1419هـ، 1999م، ج2، مادة (جور)، ص 414.

[4] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[5] المعجم الوسيط: مادة (جار)، ص146.

[6] معجم علم الأصوات: محمّد علي الخولي، ط1، 1406هـ، 1986م، ص 37.

للمصطلح، وقد تحدث سيبويه (ت 180هـ) عن "التقاء التّاءين في نحو تتكلّمون وتتترّسون وحذف إحداهما اختيارًا"[1]، وهذا الالتقاء أو التّجاور هو عند ابن دريد (ت 321هـ) "اِجتماع" للأصوات في كلمة بلا فاصلة"[2].

والتجّاور مصطلح أطلقه اللّغويّون القدماء أيضاً على "إعطاء الشّيء حكم الشّيء إذا جاوره"[3]. قال ابن جني (ت 392هـ):" إذا جاور الشّيء الشّيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة"[4]. وسمّاه سيبويه الإتباع بالمجاورة[5] من ذلك ما ذكره في قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرِبٍ" وإن وإن كان في ذلك اِ ختلاف* بين العلماء؛ لأنّ خربٍ صفة للجحر الّتي كان حقُّها الرّفع؛ ولكن جُرت لمجاورتها المجرور.

يتّضح من ذلك أنّه بفعل التّجاور قد يتأثّر اللّفظ باللّفظ ،كما أنّه قد يتأثّر الصّوت بالصّوت، سواء كان ذلك في بنية الكلمة الواحدة أو الكلمتين، وقد يتعدّى لأكثر من ذلك، والّذي يظهر جليًّا على مستوى الحركات البنائيّة أو الإعرابيّة، "وإن كانت حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنّما هي حركة اِ جتلبت للمناسبة بين اللّفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأنّ الإتيان بها إنّما هو لمجرد أمر اِستحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى"[6].

---

[1] ينظر: الكتاب: 4/ 476.

[2] ينظر: جمهرة اللغة: أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد، تحقيق : د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1987م، ج1، ص 46.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د. ط، 1411هـ، 1991م، ج1، ص788.

[4] المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني : ابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى- عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ ، 1954م، ج2، ص2.

[5] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1410هـ، 1990م، ص31.

* أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأوّلا قولهم "خرب بالجر على أنّه صفة لضب قال السيرافي : الأصل خرب الجحر منه، وقال ابن جني الأصل خربٍ جحره. ينظر المغني ص 790.

[6] ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموقعها في القرآن الكريم: د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الأزهر، د. ط، 1985م ص8 نقلا عن حاشية الدسوقي على المغني 2: 303.

وترتبط ظاهرة التّجاور بين الأصوات ضرورة بحالة تركيب تلك الأصوات في السّلسل ة الكلاميّة وما يعتريها حينذاك من عوامل التّأثير والتّأثّر بعضها ببعض ممّا درسه علماؤنا في أبواب الإبدال والإدغام والتّجانس والتّقارب وغيرها.

لأجل ذلك يعدّ التّجاور ضرباً من التّجانس الصّوتي قد يتأثّر فيه الصّوت السّابق باللاّحق، وهذا يسمى في الدّرس اللّغوي الحديث التّأثّر المقبل، كما أنّه قد يتأثّر اللاّحق بالسّابق وهذا يسمّى التّأثّر المدبر[1].

وقد نجد من يسمي الأوّل التّأثّر التّقدمي والثّاني التّأثّر الرّجعي [2]. على أن تختلف نسبة التّأثّر بين الصّوتين، فقد تكون جزئيّة كأن يفقد أحد الصّوتين صفة من صفاته، في نتقل مثلا من جهر إلى همس أو العكس- مراعيا في ذلك الصّوت المجاور- وقد تكون كليّة يترتّب عنها فناء أحد الصّوتين في الصّوت المجاور له، فناءً تاماً، وهذا ما اِصطلح عليه القدماء "الإدغام"[3]، وسمّاه المحدثون بالمماثلة الكاملة[4]. فالصّوت المجاور قد يكتسب أو يفقد من بعض خصائصه النّطقيّة أو كلّها على حساب الصّوت الأخر المجاور له بغية التّآلف والانسجام الصّوتي، وطلباً للخفّة والتّيسير في النّطق، وهذا ما سنوضّحه لاحقاً.

II. مظاهر التّجاور الصّوتي عند علماء العربيّة القدامى:

لقد عرض علماء العربيّة القدماء لمسألة التّجاور الصّوتي؛ لكن كلٌ حسب طريقته ونظرته ومرجعيته، فمنهم من أشار لها في باب الإدغام [5]، ومنهم من تناولها في باب تقريب صوت من صوت آخر وإدناؤه منه [6]. وهناك من درسها فيما له علاقة بتنافر واِ ئتلاف الحروف والألفاظ [7]. وآخرون أشروا إليها في أبواب متفرّقة من مؤلّفاتهم في أثناء حديثهم عن الأصوات اللّغويّة، والتّأثّر والتّأثير الواقع بينهما . على أنّ هذه الدّراسة لم تقتصر على النّحاة من اللّغويّين فحسب بل حتّى

[1] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، ص31.

[2] ينظر: الصوتيات اللغوية: د. عبد الغفار حامد هلال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008م، ص318.

[3] ينظر: الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ص 198- 200.

[4] ينظر: دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص387.

[5] ينظر: الكتاب: سيبويه، ج4، ص 437.

[6] الخصائص: ابن جني، ج2، ص141.

[7] ينظر: البيان والتبيين: الجاحظ (ت 255هـ)، ج1، ص65، 66، 67، 68، 69.

علماء البلاغة والتّجويد كان لهم نصيب فيها، ذلك لأنّنا لا نتكلم أصواتاً مفردة، بل مركّبة في سيّاق كلامي. "وحديث العربيّة مبني على مبدأ الاستخفاف والاستثقال، فما خفّ على الحسّ كثر دورانه على الألسنة، وما ثقل أهمل اِستعماله أو قلّ"[1].

من هذا المنطلق سنحاول أن نبرز مظاهر التّجاور الصّوتي من خلال حديث هؤلاء العلماء عن الأصوات، وما يأتل ف منها وما يختلف، وعددها الذي تتألّف منه الكلمات وحركاتها، وسكناتها، وتطوّر بعضها عن بعض، كلّ هذا جمعه علماء العربيّة القدماء في اِ ئتلاف الأصوات وما يسري عليه من شروط يفرضها التّطبيق الفعلي لنظام اللّغة.

أ – الرّحاة:

أشار علماء العربيّة القدماء إلى أنّ الأصوات قسمان: ثقيل، وخفيف، وكلّ منهما على درجة متفاوتة، ثقلاً، وخفّةً [2]، ولكلّ صوت من الأصوات مخرج وصفة معيّنة تميّزه عن غيره من الأصوات، وهي كما نعلم أصوات تصدر طواعيّة واختيارا عن جهاز النّطق تتوزّع على الجوف والحلق والفم، متجاورة يلي بعضها بعض، والأبنيّ ة اللّغويّة– والألفاظ بوجه عام– ليست إلا بناء مؤتلف من تلك اللّبنات على مختلف الصّور والأوضاع.

واللّبنات التي يتكوّن منها هذا البناء، إمّا أن تتقارب في مخارجها الصّوتيّة، أو تتباعد، وأعضاء النّطق هي التي تحسم الأمر بجهد عضلي للإبانة والإفصاح عنه.

وعلماء اللّغة من أرباب المعاجم قد ذكروا ذلك، فالخليل بن أحمد وهو يعرض في كتابه (العين) لمخارج الأصوات وصفاتها أوضح أنّ اِتحاد المخارج، أو تقاربها، قد يكون سبباً في أن تكون المادّة مهملة[3]، وفي شرحه لمواد معجمه، وهو يحصي ما يحسن تأليفه وما لا يحسن أشار إلى أنّ العين والحاء لا يجتمعان في كلمة واحدة إلاّ في حالة النّحت، بقوله [4]: إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلاّ أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل " حيّ على" كقول الشّاعر:

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ العَيْنِ جَارٍ أَلَمْ يُخْزِنْكِ حَيْعَلَةُ المُنَادِي

[1] الخصائص: ابن جني، ج1/ 54، 67، 78.

[2] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 811.

[3] العين: 1/ 26.

[4] نفسه: 1/ 60.

وفي موضع آخر قال : " الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصليّة الحروف، لقرب مخرجيهما في الحلق، ولكنّهما يجتمعان من كلمتين"[1].

أما سيبويه (ت 180هـ) بعد إحصائه لحروف المعجم وما يتعلق بها من مخارج وصفات ركّز على الظّواهر الصّوتيّة من كتابه كالإمالة، والإدغام، والإبدال، والإعلال، والإتباع ... ،وهو ينهي وصفه لمخارج الأصوات وما يتعلّق بها ذكر غرضه من هذه الدّراسة بقوله : " إنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصّفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدِ له اِستثقالا كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرّك"[2].

وكان ابن دريد (ت321هـ) من الّذين أكّدوا على أهمّية الأصوات لمعرفة عدد الأبنية وما يأتلف منها، وما لا يأتلف، والعلّة في ذلك، فأوضح أنّ الحروف المذلقة (ف، ر، م، ن، ل، ب) هي أخف الحروف وأحسنها اِمتزاجا بغيرها. وأصعبها حروف الحلق، وفي ذلك يقول : "إنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ... وأصعبها حروف الحلق، فأمّا حرفان فقد اجتمعا في كلمة مثل أخ بلا فاصلة، واجتمعا في مثل أحد وأهل وعهد ونخع"[3].

ونقل عن الخليل قوله: "لولا بحة في الحاء لأشبهت العين، فلذلك لم تأتلفا في كلمة واحدة"[4].

فهذه النّصوص تؤكّد على أنّ الأصوات الحلقيّة تكاد لا تجتمع في كلمة واحدة لقرب مخارجها بسبب التّكلفة العضليّة في أثناء النّطق.

كما أنّ ابن دريد نقل عن الخليل قوله : "سمعنا كلمة شنعاء الهعخع فأنكرنا تألفيها "[5]. وممّا صرّح به ابن دريد أنّ : "أحسن الأبنية عندهم أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة "[6]، واِستدلّ على ذلك بقوله: " وممّا يدلّك أنّهم لا يؤلّفون الحروف المتقاربة المخارج أنّه ربّما لزمهم ذلك من كلمتين أو من حرف زائد، فيحوّلون أحد الحرفين حتّى يصيروا الأقوى منهما مبتدأ على الكره منهم... وأمّا ما

---

[1] العين: 3/ 5.

[2] الكتاب: 4/ 436.

[3] جمهرة اللغة: ابن دريد، ص 46_ 47.

[4] المرجع نفسه: ص 47. وينظر: العين: 1/ 57.

[5] جمهرة اللغة: ابن دريد، ص 47. ينظر أيضا: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، طبعه: مُحَمَّد سعيد الرافع صاحب المكتبة الأزهرية، مصر، 1325هـ، ص 116.

[6] المرجع نفسه: ص 49.

فعلوه من بناءين مثل قوله تعالى: ﴿ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[المطففين: 14]، لا يبيّنون اللام ويبدلونها راءً لأنّه ليس في كلامهم لرّ ... وكذلك فعلهم فيما أدخل عليه حرف زائد وأبدل، فتاء الافتعال عند الطّاء والظّاء والزّاي والصّاد وأخواتها تحوّل إلى الحرف الذي يليه حتى يبدؤوا بالأقوى فيصيرا في لفظ واحد وقوّة واحدة "[1]. وهو هنا يلمّح إلى تأثير الأصوات فيما بينها بفعل تجاور المتقاربين.

قال ابن جني : " وأحسن التّأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألاّ يأتلفا"[2].

وجلّ العلماء ذكروا هذا لما التمسوه من صعوبة في نطق المتقاربين . فابن جني تذوّق أجراس الحروف وأدرك ما يحسن تأليفه وما لا يحسن، لذلك قال : "إنّ حروف أقصى اللّسان لا تتجاور البتّة، فلا يقال : (قج) ولا (جق) فالأحسن اعتماد المخرج البعيد، ليختلف الصّديان، فيعذبا بتراخيهما"[3] كما أدرك أنّ حروف الصّفير- وهي السّين، والزّاي، والصّاد- لا يتركّب بعضها مع بعض.

وهو يحصي ما يحسن تأليفه وما لا يحسن خلُص إلى أنّ الحروف في التّأليف على ثلاثة أضرب: أحدهما تأليف المتباعدة، وهو الأح سن، والآخر تأليف تضعيف الحرف نفسه [*]، وهو يلي القسم الأوّل في الحسن. والآخر تأليف المتجاورة[*]، وهو دون الاثنين الأوّلين، فإمّا رُفض البتّة، وإما قلّ استعماله[4].

وابن فارس هو الآخر رأى أنّ "ضرب لا يجوز اِئتلاف حروفه في كلام العرب بتّةً، وذلك كجيم تؤلّف مع كاف، أو كاف تقدّم على جيم، وكعين على غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا

---

[1] جمهرة اللغة: ابن دريد، ص 50.

[2] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 814.

[3] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 815- 816.

[*] كان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره لقرب المخرج لأجل ذلك لما أراد قوم إسكان العين من "مَعَهُم" استكرهوا أن يقولوا "مَعْهُم" فأبدلوا الحرفين حاءين، وأدغموا الأول في الآخر، فقالوا "محُّم"، ينظر : سر صناعة الإعراب، ص816.

[*] يقصد به تأليف المتقاربين مخرجا.

[4] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 816.

وما أشبه لا يأتلف"[1]. وقد ناقض السبكي هذا الرّأي عندما رأى أنّ اِ جتماع الحاء مع الهاء فصيح لوروده في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ﴾[الطور: 49]، ولعلّ هذا الرّأي يبقى نسبيّ بحسب اِ ختلاف الحركات في السّيّاق الكلامي؛ ذلك لأنّ الحاء والهاء في كلمة أمدحه في البيت الشعري[2]:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي

سبقها فتح ما جعل نطقها صعب، أمّا في الآية فقد سبقها كسر ما جعلها سهلة النّطق، وهذا ما ذهب إليه السّبكي في تعليله لهذا الاختلاف.[3]

ما يؤكّد أنّ الحركات قد يكون لها دور في السّيّاق الكلامي، فلا غنى للصّوت عن الحركة ولا للحركة عن الصّوت في السّلسلة الكلاميّة. وهذا ما ذهب إليه ابن الأثير أيضا[4].

وقد أشار ا بن الأثير أنّ حاسّة السّمع قد تكون هي الحكم في بعض المواقف، وفي ذلك يقول: " فإن قيل: من أيّ وجه علم أرباب النّظم والنّثر الحسن من الألفاظ حتّى اِ ستعملوه، وعلموا القبيح منها حتّى نفوه ولم يستعملوه؟ قلت في الجواب : إنّ هذا من الأمور المحسوسة التي شاهدها من نفسها؛ لأنّ الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات، فالّذي يستلذّه السّمع منها ويميل إليه هو الحسن، والّذي يكرهه وينفر منه هو القبيح"[5]، وأيّد كلامه بأنّ السّمع يستلذّ صوت البلبل وصوت الشّحرور بينما يكره صوت الغراب ونهيق الحمار. يجري على هذه الأصوات ما يجري على الألفاظ، فما استلذّه السّمع حسُن تأليفه وما نفر منه قبُح ولم يحسن وفي هذا نجده يقول : لفظة "المُزْنَة"

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م، ص 82.

[2] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ط1، 1423م، ج1، ص 77- 78.

[3] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي، ص 78.

[4] ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق د. مصطفى جواد، د. جميل سعد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956م- 1375هـ، ص 59.

[5] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير (ت 637هـ)، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ط، د. ت، ج1، ص 91.

و"الديمة" حسنة يستلذّها السّمع، وأنّ لفظة "البُعاق" قبيحة يكرهها السّمع. وهذه اللفظات الثّلاثة من صفة المطر، وهي تدلُّ على معنى واحد... فما كان مألوف الاستعمال استلذّه السّمع"[1].

يتّضح من هذا أنّ حسن التّأليف مرتبط أيضاً بالسّمع والحسّ والوجدان.

وابن منظور (ت 711هـ) هو الآخر ممّن اِلتفت إلى الأصوات وقدّم لنا أحوالا عن تنافر بعضها في أثناء حديثه عن خصائص بعض الأصوات، فذكر أنّ : "منها ما لا يتركّب بعضه مع بعض، إذا اِجتمع في كلمة إلاّ أن يقدّم، ولا يجتمع، إذا تأخر، وهو : ع هـ، فإنّ العين إذا تقدّمت تركّبت، وإذا تأخرت لا تتركّب . ومنها ما لا يتركّب، إذا تقدّم، ويتركّب، إذا تأخر، وهو : ض ج، فإنّ الضّاد إذا تقدّمت تركّبت، وإذا تأخرت لا تتركّب في أصل العربيّة؛ ومنها ما لا يتركّ ب بعضه مع بعض لا إن تقدّم ولا إن تأخر، وهو: س ث ض ز ظ ص"[2].

فهذا النّصّ يكاد يكون ملمًّا بما سلف ذكره، والّذي يمكن حوصلته فيما يأتي:

1 -أنّ الأصوات الحلقيّة (الهمزة، والهاء، العين، والحاء، الغين، والخاء)- في أغلب الأحيان- لا تجتمع في كلمة واحدة؛ لكن قد يتركّب منها اثنان على أن يقدّم الأقوى على الألين- حسب ما ذكره القدماء- نحو: عهد، عهن، أهل، أحد، فالقوّة الكامنة المتمثّلة في جهر العين في كلمة عهد جعلته يتقدّم على الهاء المهموس، وهذا ينطبق على باقي الكلمات.

2 -الأصوات إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللّسان منها إذا تباعدت في بنية الكلمة.

3 -من الأصوات ما لا يتركّب إن تقدّم وإن تأخر؛ لنفور الحسّ عنه وعدم ألفته في الاستعمال، من ذلك: (ق، ج)، (ك،ج)، (ق،ك)، (س، ز، ص).

وعلماء البلاغة كانت لهم إشارات عن تنافر بعض الأصوات إذا تجاورت في أثناء حديثهم عن فصاحة الكلمة.

ب – علماء البلاغة:

وكان على رأسهم الجاحظ (ت 255هـ) من أوائل من تنبّه لما يحسن تأليفه أثناء التّجاور الصّوتي. فمن خلال كتابه البيان والتبيين الّذي كشف فيه عن أسرار البيان، وما للّغة العربيّة من جمال، اِستطاع أن يرمي بسهمه إلى الدّراسة الصّوتية وهو يفضي إلى اِ ستقامة الكلام وما يعتري

[1] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، ص 91.

[2] لسان العرب: 1/26- 27.

اللّسان من البيان وحصول الإفهام، مشيراً في ذلك إلى العيوب النّطقيّة التي يمكن أن تخلّ ببنية الكلمة. وفي باب تنافر الألفاظ والحروف وهو يعرض لصفات الحروف التي تتوافق لتشكّل لفظاً صحيحاً، والحروف المتنافرة التي تجتمع ليس في لسان العرب فحسب، بل وفي ألسنة العجم من الفرس والأجناس غير العربيّة[1]، يقول: " فأمّا في اقتران الحروف فإنّ الجيم لا تقارن الظّاء ولا القاف ولا الطّاء ولا الغين، بتقديم ولا بتأخير . والزّاي لا تقارن الظّاء ولا السّين ولا الضّاد ولا الذّال، بتقديم ولا بتأخير[2].

يقول منقور عبد الجليل: "إنّ الجاحظ بهذا التّحليل لطبيعة الحروف يحاول وضع أسس للصّوت بحسب قوّته من الجهر أو الهمس، فالحروف التي تختلف في السّمات الصّوتيّة تكون أقرب إلى المجاورة من الحروف الّتي تتّفق في ذلك، فالجيم صوت مجهور لا يقع مجاوراً لصوت الظّاء أو القاف أو الطّاء ولا الغين لكون هذه الحروف لها سمات الجهر كذلك، ...إنّما اللّفظ الّذي تتوفر فيه سمات النّطق الصّحيح هو المؤلف من حروف متباعدة المخارج مختلفة السّمات الصّوتيّة"[3].

وهذا ما استخلصه الدّرس اللّساني الحديث الّذي أكّد على ندرة تأليف لفظ من أصوات تنتمي لذات المخرج النّطقي، أو حاملة للصّفات النّطقيّة نفسها[4].

وقد اقتضى حسن التّأليف عند الجاحظ عدم تنافر الحروف والألفاظ المتجاورة، حتّى أنّه نقل لنا قول الشّاعر[5]:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانِ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرٍ حَرْبُ قَبْرٍ.

ولصعوبة إنشاده ثلاث مرات متتالية ظنّ بعض من اللّغويين أنّه من أشعار الجن، لما بين كلماته من تنافر يعسر نطقياً اجتماعها في سيّاق واحد.

وهذا الرمّاني (ت 386هـ) يشرح مفهوم التّنافر والتّلاؤم وأسباب حدوثهما قائلا: "والسّبب في التّلاؤم تعديل الحروف في التّأليف، فكلّما كان أعدل كان أش دّ تلاؤما. وأمّا التّنافر فالسّبب فيه

[1] البيان والتبيين: الجاحظ، ج1، ص 71.

[2] المصدر نفسه: ص 69.

[3] علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي : د. منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2010م، ص144-145.

[4] علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: د. منقور عبد الجليل، ص144.

[5] البيان والتبيين: الجاحظ، 1/ 65.

ما ذكره الخليل من البعد الشّديد أو القرب الشّديد، وذلك أنّه إذا بعد البعد الشّديد كان بمنزلة مشي المقيّد؛ لأنّه بمنزلة رفع اللّسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللّسان، والسّهولة من ذلك الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال"[1].

أمّا التّلاؤم فيرى أ نّه يكمن " في التّعديل من غير بُعد شديد أو قرب شديد، وذلك يظهر بسهولته على اللّسان، وحسنه في الأسماع، وتقبّله في الطّباع"[2].

يتّضح من كلام الروماني أنّ العربيّة قد تهتدي إلى تفادي الثّقل الّذي ينجم عن تنافر الحروف، وما يصاحبه من إسراف في الجهد العضلي بالاستعانة ببعض الظّواهر كالإدغام والإبدال ونحوهما.

وابن سنّان (ت 466هـ) من العلماء الّذين خالفوا فكرة التّنافر للبعد الشّديد عندما صرّح أنّ التّنافر يحدث بين الأصوات المتقاربة دون المتباعدة، مبرهناً على ذلك بأمثلة نحو: ألم، أو، أم، التي رأى أنّها "غير متنافرة، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج"[3].

فهو بهذا يعارض الخليل، والرّمّاني، ومن تابعهم في القول بالتّنافر عند البعد الشّديد مؤكداً أنّه "متى اعتبرت جميع الأمثلة، لم تر للبعد الشّديد وجهًا في التّنافر "[4]. مؤيّداً كلامه بأنّ الإدغام والإبدال شاهدان على أنّ التّنافر في قرب الحروف دون بعدها.

وذهب ضياء الدّين بن الأثير (ت 637 هـ) إلى أنّ ما ذكره الخفاجي من جعل تباعد مخارج الحروف واحداً من شروط فصاحة اللّفظ لا حاجة إلى ذكره؛ لأنّ التّأليف من تباعد المخارج صفة لمعظم اللّغة، ولا يوجد في معظم الكلام ما يكره استعماله إلاّ الشاذ الناذر، قال : "وعلى هذا التّقدير فإنّ أكثر اللّغة مستعمل على غير مكروه، ولا تقتضي حكمة هذه اللّغة الشّريفة الّتي هي سيّدة اللّغات إلاّ ذلك"[5].

لأجل ذلك رأى ابن الأثير أنّ ترك بعض الحروف اِ ستثقالا واِ ستكراها، وعدم التّأليف بين حروف الحلق ونحوها أمر يتّصل بتحسين اللّغة، وهو أصل من الأصول، وعلى ذلك لا يكون حسن

---

[1] النكث في إعجاز القرآن : أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت 386هـ) نشرت هذه الرسالة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، سلسلة ذخائر العرب : تحقيق: مُحَمَّد خلف الله، ومُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف ، مصر- القاهرة، ط3، 1376هـ، 1956م، ص 96.

[2] المرجع نفسه: ص 96.

[3] سر الفصاحة: ابن سنّان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م- 1402هـ، ص 101.

[4] سرّ الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، ص 98.

[5] المثل السائر: 172/1.

التّأليف دائما في تباعد مخارج الحروف، ولا يكون القبح دائما في تقاربها [1]؛ لأنّه قد يجيء في المتقارب المخارج ما هو حسن رائق، يقول : " ألا ترى أنّ الجيم والشّين والياء مخارج متقاربة، وهي من وسط اللّسان بينه وبين الحنك، وتسمّى ثلاثتها " الشّجريّة" وإذا تركّب منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائقاً، فإن قيل "جيش " كانت لفظة محمودة، أو قُدِّمت الشّين على الجيم، فقيل "شجيّ" كانت أيضاً لفظة محمودة "[2]. يستمر في قوله: "وممّا هو أقرب مخرجا من ذلك الباء والميم والفاء، وثلاثتها من الشّفة، وتسمّى "الشفهيّة" فإذا نُظِمَ منها شيء من الألفاظ كان جميلاً حسنًا كقولنا "فم" فهذه اللّفظة من حرفين هما : الفاء والميم، وكقولنا "ذُقتُه بفمي"وهذه اللّفظة مؤلّفة من الثّلاثة بجملتها، وكلاهما حسنٌ لا عيب فيه "[3]. وهذا يكون نادراً في المتقارب المخارج وإنّما الأكثر والغالب يجيء في المتباعد المخارج"[4].

وفي المتباعد يقول : "وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً، ولو كان المتباعد سببًا للحُسْن لما كان سبباً للقُبح، إذْ هما ضدّان لا يجتمعان. فمن ذلك أنّه يُقال "مَلَعَ" إذا عدا، فالميم من الشّفة، والعين من حروف الحلق، واللاّم من وسط اللّسان، وكلٌّ ذلك متباعد، ومع هذا فإنّ هذه اللّفظة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذّوق السّليم، ولا يستعملها من عنده معرفة بفنِّ الفصاحة"[5].

يؤخذ من هذه النّصوص أنّ ابن الأثير يحاول أن يثبت أنّ الحسن لا يرتبط دائما بتباعد المخارج، والقبح بتقارب المخارج أثناء التّجاور الصّوتي للّفظة ما، بل الذّوق السّليم هو الحكم في هذه المسألة.

وفيما اِستنبطه لنا ابن الأثير من أهل الصّناعة وفيما ابتكره هو من أوصاف اللّفظة الواحدة، التي تستحقّ بها مزية الحُسن والجودة، سبعة أنواع، يقول: فأمّا الّذي وصل إلينا منها فستّة أنواع[6]:

1 -تباعد مخارج الحروف.

---

[1] ينظر: المثل السائر: ابن الأثير، 1/ 172- 173.

[2] السابق: 1/173- 174.

[3] نفسه: 1/174.

[4] الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدّين بن الأثير الجزري، ص 35.

[5] المثل السائر: 1/ 174.

[6] ينظر: الجامع الكبير: ابن الأثير، ص 33- 34.

2 -أن لا تكون الكلمة وحشيّة ولا متوعّرة.

3 -أن لا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة.

4 -أن لا تكون عبّر بها عن معنى يكره ذكره، فإذا أوردت، وهي غير مقصودة بها ذلك المعنى قبحت.

5 -أن تكون مصغّرة في موضع يُعبّر بها عن شيء لطيف، أو خفي، أو نحو ذلك.

6 -أن تكون مؤلفة من أقلّ الأوزان تركيباً.

وفي هذا القسم نقل لنا ما أورده ابن سنّان الخفاجي بقوله: "ينبغي أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصّحيح، غير شاذة"[1]، مع أنّ ابن الأثير يرى في ذلك إمكانية الحسن والقبح معا.

أمّا النّوع السّابع ابتكره ابن الأثير وفي ذلك يقول : "أمّا الّذي ابتكرناه نحن فنوع واحد وهو أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة "[2]؛ لأنّه يرى " أنّ تباعد المخارج ليس بكاف في حسن اللّفظة، ولا مقنع في جودتها ؛ فإنّه قد تأتي لفظة مؤلفة من حروف متباعدة المخارج، ولكنّها تكون مبنيّة من حركات ثقيلة، أو تكون وحشيّة أو غير ذلك من الصّفات الذّميمة، فيعارض ذلك الوصف المحمود هذا الوصف المذموم فيذيله ويذهب به"[3].

فابن الأثير يؤصّل هنا لدور الحركة في مسألة التّنافر والتّلاؤم أثناء تجاور الأصوات للفظة ما؛ ذلك لأنّه يرى في تباعد المخارج مع اِقترانها بحركات خفيفة يكون أحيانًا أحسن تأليفًا من قربها في المخارج[4]، ويعلّل ذلك بأنّ الكلمة المتباعدة المخارج تسمح للنّاطق بها عند أدائها الصّوتي أن يأخذ مهلة وأناة لما بين المخرج والمخرج التّالي من الفسحة والبعد، فتُمكّن الحروف في مواضعها، بخلاف الكلمة المتقاربة المخارج الّتي لا يكاد اللّسان يتخلّص فيها من مخرج إلاّ اِلتطم بمخرج قريب منه، لذلك تأتي مخارج حروف اللّفظة قلقة، غير مستقرّة في أماكنها . ولذا كان العرب في بعض الأحيان يعدلون عن الأثقل في كلامهم إلى الأخف طلباً للاستحسان، ممثّلا لذلك بكلمة حيوان الّتي كانت في الأصل حييان، فلمّا ثقل عليهم النّطق بمضعف الياء عدلوا به إلى الواو، مع علمهم بأنّ الواو

[1] ينظر: سر الفصاحة: ص 85 وما بعدها.

[2] الجامع الكبير: ابن الأثير، ص 34.

[3] نفسه: ص 41.

[4] ينظر: الجامع الكبير: ضياء الدين بن الأثير الجزري، ص 59.

أثقل من الياء، لكن لمّا تباعد الحرفان سهل ذلك عليهم، وما هذا إلا دليل على أنّ حسن التّأليف يكمن في تباعد المخارج الّذي يكاد يخلو من تنافر الحروف.

والخطيب القزويني (ت 739هـ) وهو يتحدّث عن الفصاحة ذكر من أسباب فصاحة المفرد خلوّه من تنافر الحروف . وقسّم التّنافر إلى قسمين : أوّلهما تكون الكلمة فيه شديدة الوعورة في النّطق، مثل كلمة (الهعخع). والثّاني تكون الكلمة أقلّ صعوبة فيه مثل كلمة (مستشزرات).[1]

نلاحظ أنّ القزويني ضرب مثلاً للقسم الأوّل بكلمة بها ثلاثة أصوات حلقيّة (الهاء، والعين، والخاء) المتقاربة جدا مع تكرار صوت العين، وضرب مثلاً للقسم الثّاني بكلمة بها صوتان من أصوات الصّفير (س، ز) مع صوت التّاء والشّين القريبة منها في المخرج مع اشتراك بعضها في خاصّية الرّخاوة. واجتماع الأصوات المتقاربة في المخرج والصّفة سبب في إهمال بعض الكلمات وابتعادها عن الفصاحة.

ومن التراكيب الّتي عدّها بعيدة عن الفصاحة قول أحدهم: "ما لكم تكاكأتم عَلَيَّ تكأكُؤَكُم على ذي جِنَّةٍ؟ افرنقعوا عنّي"[2]. فهذا التّأليف بالإضافة إلى تقارب بعض مخارجه تضمّن تكرار بعض الأصوات وهو ما يذهب بشطر من الفصاحة يقول : ابن سنّان: " فمن أقبح ما يكون من التّكرار وأشنعه، وإذا كان يقبح تكرار الحروف المتقاربة المخارج فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع"[3].

ومن ذلك ما جاء في بيت أبي تمام:[4]

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُه، أَمْدَحُه وَالوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُه، لُمْتُه وَحْدِي

فعلى الرّغم من أنّ أحد أسباب الثّقل الوارد في كلمة أمدحه اِ جتماع الحاء والهاء لتقارب المخرج، غير أنّه مبرّر غير كاف يقول صاحب عروس الأفراح لورود ذلك في القرآن ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ﴾ [ق: 40]، وإنّما جاء الثّقل هنا من "تكرار أمدحه"؛ لأنّ اللّسان ينبو عن اللّفظ ثمّ يعود إليه[5].

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2003م، 1424هـ، ص 13.

[2] نفسه: ص 14.

[3] سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، ص 102.

[4] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، ص 77- 78.

[5] نفسه: ص 78.

ومن شروط الفصاحة عنده : " التئام الحروف، وكثرة الاستعمال، وموافقة القيّاس، ...والمراد بالاستعمال: استعمال العرب، وبالقيّاس قيّاس التّصريف "[1]. فالسّبكي يرى " أنّ نفرة الطّبع عن تركيب الكلمة إنّما تكون لتنافر حروفها"[2]. لأجل ذلك أهملت العربيّة بعض التّراكيب.

وقد أرجع إبراهيم أنيس عسر النّطق بالأصوات المتجاورة الّذي كان قد أشار إليه النّحاة والبلاغين بالتّنافر، إلى سببين أساسيين[3]:

أ –الجهد العضلي:

وهو سبب عام تشترك فيه كلّ اللّغات، فكلّ صوت يتطلّب جهداً عضلياً أكثر عند مجاورته صوت آخر يمكن أن تنفر منه الآذان ولا تستسيغه . نذكر من ذلك في اللّغة العربيّة الهمزة الّتي تعدّ من أشقّ الأصوات وأعسرها نطقاً؛ لأنّ مخرجها عند فتحة المزمار، ويحسّ المرء حين ينطق به اكأنّه يختنق. وقد عرف القدماء لها هذه الصفة، وأحسّوا بها، فشاع بينهم من أجل هذا التّخلص من الهمزة بجعلها حرف مد حيناً، وسقوطها من الكلام حيناً آخر.

ومثل الهمزة في الجهد العضلي القاف، تلك التي تطوّرت من أجل ثقلها وصعوبة النّطق بها تطوّرات كثيرة في اللّهجا ت الحديثة، فأحياناً ينطق بها همزة وأحياناً جيماً خاليةً من التّعطيش، أيضا أصوات الإطباق والرّاء تتطلّب جهدا أكبر أثناء النّطق.

ب – قلة الشيوع:

وهذا سبب خاص يختلف باختلاف اللّغات، فما يقلّ شيوعه في لغة قد يكثر شيوعه في لغة أخرى، ويترتّب على كثرة الشّيوع الألفة . فكثرة تردّد التّركيب في اللّغة يكون عند أهلها عادة من العادات اللّغويّة، وما يخرج عن تلك العادة في اللّغات الأخرى، يعدّ غريباً غير مألوف لا تس تريح إليه الآذان وتتعثّر الألسنة في نطقه، ويعرف منّا من تعلموا اللّغات الأجنبيّة هذه الحقيقة ويدركونها تمام الإدراك. فالتّركيب النّادر في لغتنا والشّائع عند غيرنا نجده عسيراً على ألسنتنا، ويتطلّب منّا مراناً طويلاً قبل أن نتقنه، فالعربي بوجهٍ عام حين يتعلّم لغة أجنبيّة قد يصادف كلمات يتعثّر في نطقها؛ ذلك لأنّ أصواتها قد ركّبت تركيباً نادر الوقوع في لغته، وليس ممّا تعوّده لسانه وسمعه.

---

[1] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي، ص 57.

[2] نفسه: ص 66.

[3] ينظر: موسيقى الشعر: إبراهيم أنيس، ص 26– 27.

قال إبراهيم أنيس: "وما يسمّيه أهل البلاغة بحاسّة الذّوق في مثل هذه الأمور ليس في الحقيقة إلاّ وليد التّجربة"[1].

كان هذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس في تفسيره لمسألة التّنافر بين الأصوات الّتي كان قد أشار إليها النّحاة والبلاغيّين؛ لكن هذا لا ينفي أنّ في اللّغة الواحدة قد يفرض علينا السّياق اللّغويّ في بعض الأحيان تجاور الأصوات المتجانسة أو المتقاربة في صفاتها ومخارجها أو حتّى المتم اثلة، وهروبا ممّا قد ينتاب الأصوات من تنافر، تجنح العربيّة إلى التّعديل ببعض الظّواهر الصّوتية كالإدغام والإبدال ونحوهما بحسم المسألة لأقوى الصّوتين، وهذا ما أقرّه علماء اللّغة بصفة عامّة، وصرّحوا به علماء التّجويد في مؤلّفاتهم.

ت – علماء التّجويد:

إن لعلماء التّجويد والقراءات بصمة واضحة في المسائل الصّوتيّة كون علم التّجويد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الأصوات، فلا نجد عالماً من هؤلاء العلماء إلاّ وقد فصل القول في الظّواهر الصّوتيّة وشرحها شرحاً مسهبًا؛ لأنّ علماء التّجويد يعدّون المسائل الصّوتيّة مفتاح اً أو بابًا يلجون منه إلى مسائل التّجويد والقراءات المختلفة.

نذكر من هؤلاء ابن الجزري (ت 833هـ) الّذي أورد الكثير من صور التّجاور الصّوتي من خلال كتابيه "النّشر في القراءات العشر " و"التّمهيد"، على غرار أقرانه من علماء التّجويد كأبو عمرو الدّاني (ت 444هـ) في كتابيه "التّحديد في الإتقان والتّجويد " و"التّيسير"، مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت 437هـ) في كتابه "الرّعاية"، وغيرهم من القراء وعلماء التّجويد الّذين كانت لهم بصمة واضحة في هذا الشّأن.

فابن الجزري وهو يعرض لمخارج الأصوات وصفاتها وإ ئتلاف الكلام وحكم كل صوت في النّطق عند تجاوره مع صوت آخر؛ وذلك لأنّ نطق الأصوات في حالة الإفراد تختلف عن نطقها في حالة التّركيب، وهذا ما حاول ابن الجزري التّنبيه إليه من خلال إشارته إلى ضبط القراءة عن طريق تحكّم القارئ في نطق كل صوت على حدة، والتّمرّس على إحكام نطقه حالة التّركيب؛ "لأنّه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد وذلك ظاهر، فكم ممّن يحسن الحروف المفردة ولا يحسنها مركّبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقوي وضعيف، ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضّعيف،

[1] موسيقى الشعر: إبراهيم أنيس، ص 27.

ويغلب المفخم المرقّق، فيصعب على اللّسان النّطق بذلك على حقّه إلاّ بالرّياض ة الشّديدة حالة التّركيب. فمن أحكم صحّة اللّفظ حالة التّركيب حصّل حقيقة التّجويد بالإتقان والتّدريب"[1].

فهذا النّصّ دليل كاف على وعي هؤلاء العلماء بما يجري داخل السّيّاق من تفاعل بين الأصوات وما ينجم عنه من ظواهر صوتيّة يستدعيها النّظام اللّغوي للتّخلص ممّا يعسر نطقه قصد التّماشي مع ما يستهويه الذّوق وعادات الكلام في العربيّة.

يقول مكّي بن أبي طالب القيسيّ في كتابه الرّعاية : "إنّ الكلام الّذي جيء به للإفهام مبنيٌّ من الحروف، والحروف إن لم تكن في أوّل أمرها متحركة فهي ساكنة، والسّاكن لا يمكن أن يُبتدأ به، ولا يمكن أن يتّصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما . فلا بدّ ضرورة من كون حركة مع الحرف لا يتقدّم أحدُهما الآخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف"[2].

وهذا دليل آخر على تفطّن هؤلاء العلماء بما يجري داخل السّيّاق اللّغويّ من تفاعل الأصوات فيما بينها تحت تأثير الحركات المرافقة لها.

وهذا أبو عمرو الدّاني الّذي تمكّن من تشخيص كلّ صوت على حدة، يقول: "وقد أودعت هذا الباب من حروف التّجويد جملة سائرة، وألفاظا دائرة، تخفى حقيقتها على أكثر القراء، وتَعْزُبُ كيفية النّطق بها على جماعة من أهل الأداء، ورتّبتها على مخارجها حرفاً حرفاً، وكشفت عن خاصِّ سرِّها، ونبَّهتُ على موضع غموضها، ليقاسَ ما لم أذكره عليها، وتُرَدَّ نظائرها إليها"[3].

وفي موضع آخر يقول : "واعلموا أنّ كلّ حرف من حروف القرآن يجب أن يمكّن لفظُه، ويُوَفّ حقُّه من المنزلة الّتي هو مخصوص بها، على ما حددناه وما نحدده، ولا يُبخسُ شيئاً من ذلك، فيتحوّلَ عن صورته ويزولَ عن صيغته، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح كلحن الإعراب الّذي يتغيّر فيه الحركات وينقلب فيه المعاني"[4]

---

[1] النشر في القراءات العشر: أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833هـ)، إشراف وتصحيح: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج1، ص 214- 215.

[2] الرعاية: مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمّ ار، الأردن- عمّان، ط 3، 1417هـ- 1996م، ص 101.

[3] التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني الأندلسي، تحقيق: د. غانم قدّري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2000م- 1421هـ، ص 118.

[4] نفسه: ص 116.

وبناءً على ما سبق، يتّضح أنّ الأصوات في الكلمة أو الجملة تكتسب خصائص جديدة، وأنّ لها في تجاورها نظامًا يحكم سلوكها[1] وهذا ما عبّر عنه المحدثون "أنّ الصوت عند مجاورته لصوت آخر يلزمه ببعض الخصائص مما يؤدّي إلى ظهور بعض الظّواهر الصّوتية كالتّرقيق، التّفخيم، الإدغام، المماثلة، المخالفة، القلب والإبدال إلى غير ذلك من العوامل الّتي يمكن أن ت نتاب الصّوت اللّغوي من وهن أو حذف، أو تفاعل مع جيرانه أو تبدّل في مواقعه وتناوب"[2].

فالصّوت في الكلمة وفي الجملة وفي الجمل يكتسب خصائص جديدة، "إنّ للأصوات فيما بينها "نحوا" خاصاً: إنّ علاقاتها تحكمها قواعد وأصول معيّنة، فنجد مثلاً أنّ الصّوت الفلاني يدغم في الأصوات الفلانيّة في مواضع معيّنة؛ ونجد أنّ هذا الصّوت ينقلب صوتاً جديداً إذا وقع في "سيّاق صوتي" معين؛ ونجد أنّ صوتاً ثالثاً يحذف إذا توفّر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معيّنة، وقد يظهر لهذا الحذف أثر ما في سواه من الأصوات المجاورة؛ ونجد أنّ المقطع الفلاني إذا وقع في هذا الموقع من الكلمة نطق بقوة نفس أكبر، وبجهد من الأعضاء أعنف...الخ".[3]

وهذا ما حاول علماء القراءات والتّجويد تبيانه من خلال مصنفاتهم التي تعدّ من أهم مصادر التّراث الصّوتي، بل تعدّ منابعه الأولى الّتي أدّت دوراً مهماً في الحفاظ على النّطق السّليم لأصوات اللّغة العربيّة، فقد كان علماء القراءات من أحرص القوم على تناول المباحث الصّوتيّة في مؤلّفاتهم الّتي ضمّت كثيراً من الخصائص والمصطلحات الصّوتيّة مثل الإشمام والإشباع والاختلاس والمدّ، والتّفخيم والتّرقيق ونحوها، وجمع هذا التّناول للمادة الصّ وتيّة بين النّظري والتّطبيقيّ "فعرض لمخارج الحروف وصفاتها وتقسيماتها وفق ذلك، والملامح الأدائية لها في السّياقات المختلفة والتّجاورات المتنوّعة"[4]، من مثل أحكام النّون السّاكنة والتّنوين في السّيّاق الكلامي، وما إلى غير ذلك ممّا يطرأ على الصّوت في سياقات مختلفة.

---

[1] علم اللغة: محمود السعران، ص 187.

[2] علم اللغة العام: د. توفيق مُحَمَّد شاهين، مكتبة وهبة، عابدين- القاهرة، ط1، ص 198.

[3] علم اللغة: د. محمود السّعران، ص 187- 188.

[4] مصادر التراث الصوتي: د. أحمد عزوز، مجلة التراث العربي-مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العددان 71 - 72 - السنة 18 - تموز "يوليو" 1998 - ربيع الأول 1418 ، ص 190، نقلا عن المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي: د.عبد المنعم عبد الله مُحَمَّد، ص 21.

فلقد إستطاع علماء العربيّة أن يضعوا بفكرهم الثّاقب ونظرهم الدّقيق، ما يشبه أن يكون قواعد صوتيّة، لما ينبغي أن يكون عليه تأليف الكلمة من أصوات، آخذين بعين الاعتبار نظام توزيع أصوات لغتهم على مدارج النّطق، ونظام التّناسق والانسجام بين هذه الأصوات.

III. علماء الأصوات المحدثون:

أ -التّجاور من منظور اللّسانيّات العربيّة:

تعدّ الدّراسة الصّوتيّة الحديثة امتداداً لما جاء به القدماء فقد تعرّض العلماء المحدثون للأصوات في حالة الإفراد وفي حالة التّركيب، معتمدين في ذلك على الأجهزة الحديثة، حيث تحصّلوا على نتائج لا تبتعد كثيراً عمّا جاء به القدماء، الّذين توصّلوا إلى نتائج أبهرت العالم في ذلك الزمان الغابر الّذي كان يفتقد لأدنى الوسائل . وهذا ما سنلاحظه من خلال ما توصّل إليه المحدثون في التّأليف بين الأصوات عند مجاورة بعضها بعض.

فهذا إبراهيم أنيس يقول: "قد يكون الصّوت في ذاته سهل النّطق به وهو مفرد لا يجاور غيره من الأصوات، فإذا جاور غيره، أو وجد في موضع خاص من الكلمة إ ستلزم النّطق به في هذا الموضع الخاصّ جهداً عضلياً أكبر، ممّا يؤدّي إلى قلب هذا الصّوت إلى صوت آخر"[1].

وهذا لا يختلف عمّا أشار إليه إبن الجزري إلاّ أنّ إبراهيم أنيس إ لتمس اقتصاداً في الجهد العضلي عند إبدال صوت من جنس الآخر قصد التّخلّص من الثّقل الّذي قد ينتاب الصّوتين المتجاورين. وتأثُّر صوت بما جاوره وإنقلابه إلى جنس الصّوت الآخر، أو إنقلابه إلى صوت مقارب له*، أو إنتقاله إلى مخرجه هو ما سمّاه القدماء المضارعة [2]، أو التّقريب [3] أو التّجانس[4]، وهو المماثلة عند علماء الأصوات المحدثين[5].

---

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص253.

[*] نحو ما يحدث بين الأصوات الأسلية (س، ص، ز) في كلمة صراط.

[2] ينظر: الكتاب: 448/4، 477/4.

[3] ينظر: الخصائص: ابن جني، ج2، ص141.

[4] المنصف: 324/2- 325.

[5] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص179.

وقد شبّه عبد الواحد وافي ما يحدث بين الأصوات المتجاورة والمتقاربة من تفاعل يؤدّي إلى تجاذب عند الاختلاف وتنافر عند الاتّحاد، تماماً ما يحدث بين المواد ا لمحمّلة بالكهرباء في الإيجاب والسّلب[1].

ومن أهم ما أشار إليه الباحثون في هذا الشأن ما يأتي:

– التّجاور بين صوتين مختلفين مخرجاً في بعض الأحيان قد يؤدي إلى نقل الأصوات فيما بينها (ظاهرة القلب المكاني) نحو ما يحدث في كلمة ملاعق إذ تتحول في بعض اللّ هجات إلى معالق، أيضا كلمة زواج تنطق في بعض اللّ هجات جواز، وشمس هناك من ينطقها سمش أو شمش إلى غير ذلك. ويؤدّي إلى أن يتحوّل الصوّت الأوّل من نوع الصوّت الثّاني، كما يحدث في لام التّعريف إذا تلتها الحروف الشّمسيّة، نحو : (التّقوى، الدّار، الرّحمة، السّماء، ...). وأحياناً يؤدّي إلى أن يقترب صوت من صوت آخر كما يحدث في الإمالة (ظاهرة التّشاكل)[2]، نحو : عابِد، وعالِم أين ينحى بالألف منحى الكسرة. وفي أحايين يحدث أن يمتزج الصوّتان معاً لينتج صوت ثالث به صفات من كليهما (ظاهرة الإقلاب) وهذا يحدث فقط إذا تلت النّون السّاكنة الباء فينتج صوت الميم نطقاً، نحو: من بعد، عنبر...، ذلك لأنّ الميم مؤاخيّة مع النوّن في الغنّة، ومؤاخيّة مع الباء في المخرج.

– أمّا إذا تجاور صوتان متقاربان أو متحدان مخرجا، فإنّهما يتنافران أحياناً فينتهي بهما الأمر إلى أن يتلاشى أحد الصّوتين في الآخر (ظاهرة الإدغام)، نحو : ﴿بَلْ ۜ رَانَ ﴾[المطففين: 14]، أو يقلب أحد الصّوتين من جنس الآخر من حيث الصّ فة إمّ ا جهراً أو همساً، شدّ ةً أو رخاوةً، نحو صياغة افتعل من زاد، الّ تي هي في الأصل ازتاد؛ ولأنّ التّ اء مهموسة تقلب إلى الدّ ال المجهورة لتنسجم مع الزّاي المجهورة فتصبح ازداد. وغير بعيد عن الكلمة أو الكلمتين إلى الجملة، ففي بعض الأحيان يؤدّي بأحد الأصوات المتجاورة في السّ ياق الكلامي إلى الحذف بغية الانسجام الصّ وتي، نحو: دخلا معلما الصّف، بدلاً من: دخلا معلمان الصّف.

إلى غير ذلك من الظّواهر التي قد تنتاب الأصوات المتجاورة والّتي يفرضها نظام اللّغة؛ ولأنّ الأنظمة من اللّغة لا من الكلام، والكلام هو التّطبيق الفعلي لنظام اللّغة، يقول تمّام حسّان : "وفي

[1] ينظر: علم اللغة: علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط9، 2004م، ص 298.

[2] ينظر: شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي(ت 643هـ)، عالم الكتب– بيروت، د. ط، د. ت، ج9، ص 54.

نظام اللّغة ما يشبه نظام المرور تماماً كما أنّ في الكلام ما يشبه حركة المرور الّتي يحكمها هذا النّظام"[1]، فإن حدث وتعرقلت حركة المرور بحادث أو ما شابه، لجأ التّطبيق إلى حلٍّ بديلٍ كتغيير مسلك العبور مثلا.

وفي نظام اللّغة الّذي يخضع للتّطبيق الفعلي- الكلام- ما يشبه نظام المرور . فإن حدث وتجاور صوتان متقاربان نحو الدّال والتّاء في كلمة "قعَدْتُ" سيحدث صعوبة عضويّة في النّطق بالدّال ساكنة والتّاء متحركة، وهذه مشكلة من مشاكل التّطبيق يحلّها السّيّاق بظاهرة الإدغام . وفي هذه الحالة التّطبيق يخترق النّظام الّذي قرّر أنّ الدّال مجهورة والتّاء مهموسة إلى همس الصّوتين ثمّ الإدغام بهذا الشّكل (قعتُ) تخلّصاً من الثّقل . فمن اللاّفت للانتباه أنّ مسألة التّجاور قد ينجم عنها تغيير بعض الخصائص الصّوتيّة الّتي كانت تتّصف بها الأصوات في حالة إفرادها، فالأصوات في حالة التّركيب شكل مختلف.

وصفوة القول أنّ التّجاور في السلسلة الكلاميّة قد يؤدّي إلى تفاعل الصّوتين بطريقتين مختلفتين، وهما[2]:

أولاً: إذا تجاور صوتان مختلفان في مخرجيهما أو تقاربا، انجذب كلّ منهما نحو الآخر، ممّا قد يؤدّي إلى تغيّر الخصائص الصّوتية لكلّ منهما، أو تغيّر خصائص أحدهما بطريقتين مختلفتين، وهما:

- ✓ القلب المكاني Métathèse // Métathèses
- ✓ المماثلة Assimilation

ثانياً: وتتفاعل الأصوات، أيضا بتنافر صوتين متّحدين متجاورين أو متقاربين، فتتغيّر خصائص أحدهما بثلاث طرق:

- ✓ بالتبّاين Dissimilation ، أي يتحوّل أحد الصّوتين إلى صوت مغاير.
- ✓ بسقوط أحدهما من النّطق.
- ✓ بسقوط الصّوتين وبحلول ثالثاً محلّهما.

[1] اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمّام حسّان، ص 262.

[2] ينظر: علم وظائف الأصوات اللغويّة الفونولوجيا: د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط 1، 1992م، ص 91- 92.

يقول الدكتور سمير استيتيه: "يرتبط توزيع الأصوات داخل الكلمة الواحدة، بانسجام هذه الأصوات وتآلفها، بمقتضى مقاييس هذا الانسجام في أذهان أبناء الجماعة اللّغويّة"[1]. ذلك لأنّ هذه المقاييس قد تختلف من لغة إلى أخرى وهي الضّوابط التي يفرضها النّظام اللّغويّ.

ب -التّجاور من منظور اللّسانيّات الغربيّة:

اهتمّ علماء الأصوات الغربيّون بالدّراسة الصوّتيّة، وبحثوا في الصوّت اللّغوي من جانبين، الجانب **الفونيتيكي**، والجانب **الفونولوجي**، وقد أولوا عناية فائقة بالجانب **الفونولوجي** كونه يعتني بما يعتري الصوّت من تغيرات نطقيّة داخل التّر كيب، أما الجانب **الفونيتيكي** فقد عدّوه أساساً لل جانب الفونولوجي، أو مقدمة له كونه يعنى بخصائص الصّ وت خارج التّر كيب، أو في حالة الإفراد، ولتوضيح الصوّرة أكثر سنعرض لكلّ جانب على حدة.

1/ الفونيتيك: Phonetics وهو علم يعنى بالجانب المادّي للأصوات "ويراد به دراسة الأصوات من حيث كونها أحداثا منطوقة بالفعل، لها تأثير سمعي معيّن، دون نظر في قيم هذه الأصوات، أو معانيها في اللّغة المعيّنة : إنّه يعنى بالمادة الصّوتيّة لا بالقوانين الصّوتيّة، وبخواص هذه المادّة أو الأصوات بوصفها ضوضاء، لا بوظائفها في التّركيب الصّوتي للّغة من اللّغات[2].

فهو يدرس أصوات اللّغة وهي معزولة عن البنية اللّغويّة، حيث يحدد علماء الأصوات، طبيعة الصّوت اللّغويّ ومصدره وكيف يحدث، ومواضع نطق الأصوات المختلفة والصّفات النّطقية والسّمعيّة المصاحبة لها.

2/ الفونولوجيا: phonology وهو علم يعنى بالجانب الوظيفي للأصوات إذ "يبيّن وظائف هذه الأصوات وقيمها في اللّغة المعيّنة، منتهياً بوضع قواعد ونظم تحدّد نوعيات هذه الأصوات وصنوفها من حيث أدوارها في البناء اللّغوي"[3]، فهو يهتم بالصّوت اللّغويّ داخل البنية اللّغويّة.

---

[1] اللسانيات- المجال، والوظيفة، والمنهج-: د. سمير شريف استيتيه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، ط2، 2008م، ص 90.

[2] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 66.

[3] نفسه: ص 9.

والفرق بين الفونيتيك والفونولوجيا، أنّ الأوّل يعدّ خطوة ممهّدة للانتقال إلى الفونولوجيا، فالأوّل يجمع المادة الخام، والثّاني يُخضع هذه المادة للتّقعيد، باستخلاص القواعد والقوانين الكليّة من هذه المادة[1]. لهذا عُدّا في رأي بعض العلماء متكاملان.

ومسألة التّجاور الصّوتيّ من الظواهر الّتي يهتم بها علم الفونولوجيا، كونها تهتمّ بدراسة الأصوات داخل البنية اللّغويّة؛ لكن هذه الدّراسة لا تتمّ بمعزل عن الخصائص الصّوتيّة، أي الجانب المادي الّذي يهتمّ به علم الفونيتيك؛ لأجل ذلك يعدّ هذا العلم ممهّداً لعلم الفونولوجيا.

1/2- القواعد الفونولوجيّة:

للفونولوجيا قوانين ونظام يحكمه، وقد أشار نور الدّين عصام في كتابه (علم وظائف الأصوات اللّغويّة) أنّ التّنظيم الفونولوجي يشكّل وحدة متكاملة، ويخضع لنظريّة التّوزيع، وينظر في الأجزاء وفي الكليّات، وذلك كالآتي:[2]

أ/ يؤلف التّنظيم الفونولوجي وحدة متكاملة:

يتألف التّنظيم الصّوتي، من وحدات صوتية فريدة، ترتبط أجزاؤها بعلاقات ووشائج معيّنة تنشأ من تجاور الأصوات ومواقعها، وكيفية تداخلها في التّركيب، وما ينجم عنه من معاني متطابقة أو مختلفة.

ب/ يخضع النّظام الفونولوجي لنظرية التّوزيع:

ترتظم الأصوات فيما بينها في نسق معين، وبواسطة نظرية التّوزيع، نتعرّف إلى العوامل الّتي تحدث القيم الخلافية الصّوتية، وهذا يظهر عند إحلال صوت في مكان آخر (الإبدال)، نحو : نضج، نضخ، أين يحدث تغيير في الدّلالة.

ج/ ينظر النّظام الفونولوجي في الأجزاء وفي الكليات:

تعيّن الفونولوجيا الدّور الّذي تؤدّيه الأصوات والفونيمات والمقاطع الصّوتيّة والنّبرات والتّنغيم...، وتدرس العلاقة القائمة بين الصّوت ومواقع النّبر في الكلام، ونظام المقاطع فيه، وطرق تنغيم الجملة، وسلوك الأصوات في المفاصل الّتي تقع بين الكلمات، أو في بداية المجم وعة الكلاميّة أو نهايتها.

---

[1] علم الأصوات: كمال بشر، ص 10.

[2] ينظر: علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا: د. عصام نور الدين، ص 36- 37.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوحدات الصّوتيّة ذات القيم الوظيفيّة ليست واحدة في كل اللّغات . فالوظائف الصّوتيّة للّغة العربيّة تختلف عن غيرها من الوظائف للّغات الأخرى.

فالقواعد الفونولوجيّة إذاً، هي معادلات يعبر بها عن أحوال الحذف، وال زّيادة، والإعلال، والإبدال، الّتي تعتري أصوات اللّغة أثناء النّطق، كما يتوصّل بها إلى بيان ظواهر التّأثير والتّأثر الّتي تعتري الوحدات الصّوتيّة الّتي تشكل مادة الكلام، حيث أنّه إن كنّا في الكتابة نقوم بالفصل بين المقاطع، وبين الكلمات في الجملة، حتّى يهتدي القارئ لاستيعاب المعنى، ففي غير الكتابة أثناء عمليّة الكلام، لا يتحقّق لنا مثل ذلك الفصل، بل نجد أنّ الأصوات تتعاقب ويتلوا أحدها الآخر، حتّى يبدو لغير النّاطقين بتلك اللّغة أنّها مجرد سلسلة من الأصوات، وهنا تأتي القواعد الصّوتيّة الوظيفيّة لتكشف عمّا يصيب الأصوات من تغيّر عند النّطق بها متّصلة في تسلسل كلامي، حيث قد تفقد من بعض خصائصها المميّزة، وتكتسب خصائص جديدة، ويبدو هذا جليًّا في تغيّر الصّوت طبقاً لطرق الأداء الّتي يتّبعها أبناء اللّغة الواحدة، كاللّغة العربيّة، من دون وعي منهم للأنظمة الصّوتيّة الّتي هي قوام السّليقة.

فالقواعد الصّوتيّة الوظيفيّة (الفونولوجيّة) هي تحليل صوتي لتمثيل الأداء اللّغويّ، والكشف عن كل عنصر بنائي في النّسق الكلامي . يقول إبراهيم خليل : "إنّ البحث في أنّ السّين صوت لثوي أسناني مهموس واحتكاكي صفيري، فذلك من باب البحث النّطقي والإدراكي والفيزيولوجي، أمّا إذا قلنا إنّ السّين تكتسب صفة الإطباق عند مجاورتها الطّاء، أو أيّ صوت مطبق آخر كما في كلمة يسطو، وإسطبل، فهي تلفظ يصطو وإصطبل فذلك من باب البحث الفونولوجي"[1].

وهذا التّعريف ينصّ على أنّ الجانب الفونيتيكي يعنى بمادة الصّوت أمّا الج انب الفونولوجي يعنى بما يعتري الصّوت من تغيّر، وهذا ما يتّضح من خلال صوت السّين إذ أنّ "مجاورته للأصوات المفخمة تجعله يكتسب بعض من ظلالها "[2]. والشّيء نفسه إذا جاورت الصّاد أحد الأصوات المجهورة فإنّها تكتسب من ظلاله، "في نحو قولهم مصدر مزدر، وفي التّصدير التّزدير، وهذا ما يسمّى

[1] مدخل إلى علم اللغة: إبراهيم خليل، ص 158.

[2] ينظر: الأصوات اللغويّة: د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010م- 1431هـ، ص 115.

بالإشمام"[1]، فلمّا سكنت الصّاد ضعُفت، وهي مهموسة عند مجاورتها الدّال- مجهورة- قُرِّبت منها بأن أُشِمّت شيئاً من لفظ الزّاي المقاربة للدّال بالجهر.

وقد يشترك في هذا بعض اللّغات كاللّغة الإنجليزية "فإذا جاور صوت S المهموس صوتاً مجهوراً أصبح هو الآخر مجهوراً كقولنا doors فهي تلفظ كما لو كانت doorz"[2].

كما قد تشترك فيه بعض الأصوات نحو الكاف الّذي يوصف بأنّه من أقصى الحنك مهموس، والّذي قد ينزاح عن مخرجه قليلاً إلى الخلف أو الأمام لِاختلاف ما يجاوره من حركات نحو: كبير، أكبر، كربون، كراس، كتاب ....، فنطق الكاف يختلف من كلمة لأخرى حسب الصّوت المجاور، والحركة التّالية له، كما أنّ "هذا الصّوت المهموس قد يجهر أحياناً في بعض المواقع، كما في نحو "أكبر" في الكلام غير المتأني أو في بعض الأساليب اللّغويّة، حيث تقرب من صوت الجيم المسمّى جيم القاهرة (g) في صفة الجهر"[3]. فتجاور الأصوات في سيّاق واحد، قد يؤدي إلى تفاعل فيما بينها إذ "من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصّوتيّة متساوية القيمة في داخلها فمنها القويّ، ومنها الضّعيف"[4]

وفي التّعامل الصّوتي يحدث الكثير من الظّواهر اللّغويّة، كالمماثلة والمخالفة، الإبدال والإعلال، الإقلاب، التّرقيق والتّفخيم، إلى غير ذلك، طلباً للِانسجام والخفّة في النّطق.

لأجل ذلك ارتكزت الدّراسات القديمة والحديثة على أساسين:

أ - طبيعة الصّوت النّطقيّة من حيث المخرج والصّفة.

ب -المصوّت المجاور له- بفاصل أو من دون فاصل-.

ولعلّ هذين العاملين يوحيان بفكرة المقطع الّذي سنأتي على دراسته لاحقاً . وكان تمّام حسّان قد أشار في كتابه 'مناهج البحث في اللّغة' أنّه "ليس كلّ حرف صالحاً لأن يجاور كلّ حرف

[1] الخصائص: ابن جني، 144/2.

[2] مدخل إلى علم اللغة: إبراهيم خليل: ص 159.

[3] ينظر: علم الأصوات: د. كمال بشر ، ص 68.

[4] اللغة: فندريس، ترجمة:عبد الحميد الدواخلي، مُحَمَّد القصاص، تقديم فاطمة خليل، إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة 2014م، ص 90.

آخر في المقطع، وشكل المقطع، ومخرج الحرف المجاور وصفاته، والملحقات الصّرفيّة وغير ذلك، هي العوامل التي تحدّد ورود حرف بعينه في موقع بعينه، أو عدم وروده"[1].

وهو يعني بالملحقات الصّرفيّة كلّ ما يلحق جدر الكلمة من حروف الزّيادة، أو حروف المضارعة، وهي ثابتة لا تتغيّر بتغيّر الموقع الصّوتي؛ فهي تجاور كلّ ما يأتي بعدها أو قبلها من حروف الكلمة[2].

يتّضح من هذا كلّه بعد أن حاولت العربيّة التّخلّص من الكلمات الموحشة وما يشقّ سمعه من كلام العرب، إلى القول إنّ بين الأصوات المتجاورة في السيّاق الكلامي الّذي يفرضه النّظام اللّغويّ، مجموعة من التّفاعلات تتجلّى في ظواهر صوتيّة يؤدّي كلّ منها إلى نتائج ذات با ل في التّطور الصّوتي، وهذه التّفاعلات تشبه إلى حدٍّ كبير التّفاعلات الكيميائيّة إذ يحدث تجاذب بين الشّحنات المختلفة وتنافر بين الشّحنات المتماثلة عند مزج عنصرين كيميائيين، وهذا يحدث أيضاً بين المواد المحمّلة بالكهرباء، ويتّضح هذا أكثر عند تقريب مغناطيس من مغناطيس آخر.

والشّرط الأساسي لإحداث التّفاعل بين الأصوات في السّيّاق هو تجاور المتقاربين في المخرج بفاصل أو من دون فاصل.

والتّفاعل بين الأصوات يكون لصالح العنصر الأقوى؛ يعني إذا حدث وأن تجاور المهموس والمجهور فقد يؤدّي التّفاعل بينهما إلى جهر الصّوتين معاً أو همسهما معاً، كما أنّ هذا قد يرجع إلى تأثير بقيّة الأصوات الأخرى المجاورة لها في سيّاق الكلمة نفسها، أي أنّ التّلاصق بين الصّوتين ليس شرط.

وهذا التّفاعل بين الأصوات هو المسئول عن جميع التّغيّرات والتّحوّلات الصّوتيّة الّتي تعرض للأصوات والصّيغ والمباني . فليست التّحوّلات الصّوتيّة إلاّ الأثر المباشر والنّتيجة الحتميّة لتفاعل الأصوات المتجاورة في السّيّاق.

IV. دور الحركات في بنية الكلمة:

لقد سبق الحديث- فيما تناولنه- عن الحركات، والّذي تمظهر أنّ لها تأثير في السّيّاق الكلامي.

[1] مناهج البحث في اللغة: تمّام حسّان، ص 131.

[2] ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.

ولقد سبقت إشارتنا إلى أنّ علماءنا القدامى قد أدركوا حقيقة ما يمكن أن يتجاور من أصوات اِنطلاقاً من حروف هجائنا، وبذلوا جهدهم في تفسير إهمال ما أُهمل من كلمات، وكان ابن جني ممن أسهب في الحديث عن هذه الظّاهرة وتلّمس لها الأسباب والمبررات [1]، وقد أرجع إهمال ما أُهمل إلى الاستثقال في غالب الأحيا ن من خلال قوله : "أمّا إهمال ما أُهمل، ممّا تحتمله قسمة التّركيب في بعض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيّته ملحقة به، ومقفّاة على إثره"[2]، وقد أوضح سبب ذلك : "فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه، نحو : سص، وطس[*]، وظث، وظذ، وضش، وشض؛ وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه، والمشقّة على النّفس، لتكلفه، وكذلك نحو : قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك "[3]. وفي حروف الحلق يقول : هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخارجها عن معظم حروف الفم، فإن جمع بين اثنين منها قدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو: أهلٍ، وأحدٍ، وأخٍ، وعهدٍ، وعهرٍ، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلاّ بتقديم الأقوى منهما، نحو : أُرُلٍ، ووتدٍ، ووطد"[4] وقد علّل على ذلك بقوله: "يدلّ على أنّ الرّاء أقوى من اللاّم أنّ القطع عليها أقوى من القطع على اللاّم . وكأنّ ضعف اللاّم إنّما أتاها لما تشربه من الغنّة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاص اللاّم، وقد ترى إلى كثرة اللُّثغة في الرّاء في الكلام، وكذلك الطّاء والتّاء: هما أقوى من الدّال؛ وذاك لأنّ جرس الصّوت بالتّاء، والطّاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدّال"[5].

يؤخذ من هذه النّصوص ثلاث نقاط، سبق وأن لمّحنا لها وهي:

1/ استثقل المتكلم العربيّ تجاور بعض الأصوات لتقارب المخرج.

2/ كما استثقل العربيّ اجتماع حروف الحلق، فإن جمع بين اثنين منها قدّم الأقوى مثل: أهل.

3/ كذلك متى تقاربا الصّوتان لم يجمع بينهما إلاّ بتقديم الأقوى، نحو: أُرُل، وتد، وطد.

---

[1] الخصائص: 54/1.

[2] نفسه: الصفحة نفسها.

[*] يبدو أنّه وقع خطأ مطبعي، فالأصح صس وليس طس.

[3] الخصائص: ابن جني، 54/1.

[4] ينظر: المصدر السابق: 54/1.

[5] نفسه: 54/1- 55.

غير أنّ ابن جني لم يوضّح لنا بحديث مقنع معنى الصّوت الأقوى، فلو افترضنا أنّ الهمزة في أهل قويّة؛ لأنّها مجهورة وشديدة على الهاء المهموسة والرّخوة، لكن في 'عهد' كلا الصّوتين رخوين والعين متوسّطة، وما زاد الطّين بلّة، كلمة 'وتد'، فلم التّاء أقوى من الدّال؟ علماً أنّ التّاء مهموسة، والدّال مجهورة، وكليهما مطبقين ! فالتّعبير بالأقوى في كلام ابن جني غامض لا مفهوم له في حدِّ اعتقادنا، ولعلّ أنّ هناك سبب آخر غير الصّفات في تفسير ما يعنيه بالصّوت الأقوى؛ خصوصاً إذا علمنا أنّه بإمكاننا أن نقدّم الدّال على التّاء في بعض الكلمات مثل: عُدْت، قُدْت، شدّت، قدّت، شدَدْت... إلى غير ذلك.

وفي تفسيرنا لهذا اعتمدنا رأي إبراهيم أنيس الّذي رأى أنّ "كلام ابن جني يناقض بعضه بعضاً، فالحرفان في أمثلته لم يتجاورا تلك المجاورة المباشرة الّتي تسبّب الاستثقال، فالهمزة لم تجاور الهاء في "أهل"، بل فصل بينهما بالفتحة الّتي هي صوت من بنية الكلمات لا تقلّ أهمّية في البحوث الصّوتيّة عن الهمزة أو الهاء، كذلك لم تجاور الرّاء "اللاّم" في "أُرل"، بل فصلت الضمّة بينهما"[1].

فإبراهيم أنيس من خلال نصّ ابن جني تنبّه إلى مسألة مهمّة في قضيّة التّجاور الصّوتي ألا وهي الحركات الّتي لا غنى للصّوت عنها في سيّاق الحديث، والّتي أغفلها القدماء في تفسير مثل هذه الشّواهد، فالهاء في كلمة الهُعْخع لا تجاور العين مجاورة مباشرة فالضّمّة تفصل بينهما، وليس ثمّة تنافر بين هذين الصّوتين بل التّنافر ناتج عن تجاور العين السّاكنة للخاء حيث المجاورة مباشرة.

وذلك ما جعل إبراهيم أنيس[2] يشترط في المجاورة سكون الحرف الأوّل حتّى لا تفصل حركة -أيّ مصوّت- بينه وبين الحرف المجاور له . وذهب إلى القول بخطاء اللّغويّين القدامى بتوهّمهم المجاورة لعدم فطنتهم أنّ الحركة صوتاً فاصلاً.

كما أنّه أخطأ البلاغيّين الّذين اعتقدوا أنّ تقارب الأصوات حسن لا تنافر فيه، مثل ما ذكروا في الشّجر، الجيش، والفم، بقوله :"لكن الحروف المتقاربة هنا قد فصلت الحركات بينها ممّا يسّر النّطق بها فلا شاهد لهم يؤيّد ما ذهبوا إليه في مثل هذه الكلمات"[3].

[1] موسيقى الشعر: إبراهيم أنيس، ص 22.

[2] السابق: ص 24- 26.

[3] نفسه: ص24.

فقد تراءى لإبراهيم أنيس أنّ شيئاً هاماً قد فات القدماء ولم يفطنوا إليه، وهو أنّه لمعرفة ثقل الحروف في تواليها يجب أن نذكر دائماً أنّ المجاورة بين الحرفين يجب أن تكون مجاورة مباشرة، فلا يفصل بينهما بحرف أو حركة.[1]

وهذا الذي ذكره إبراهيم أنيس جدير بالاهتمام؛كونه يسلّط الضّوء على مسألة غاية في الأهمّية قد تغيب على كثير منّا وهي:

- أنّ هناك **مجاورة مباشرة** تتمثل في سكون بين الصوّتين المتجاورين.
- **ومجاورة غير مباشرة** تتمثّل في أنّ الحركة (فتحة أو كسرة أو ضمّة) صوتاً فاصلاً بين الصّوتين المتجاورين.

1/ الظّواهر العّاملة بين الحركات:

لقد أشرنا سابقاً إلى أنّ ابن الأثير هو من أصّل لدور الحركة في مسألة التّنافر والتّلاؤم والانسجام، عند تبريره ثقل اجتماع الحاء والهاء في كلمة "امدَحْه"، وحسن اجتماعهما في كلمة "سبِّحْه"، حيث تراءى له أنّ الفتحة التي سبقت الحاء في كلمة امدَحْه هي سبب عسر النّطق، بينما سبب حسن اجتماع الحاء والهاء في كلمة سبِّحْه فقد أرجعه إلى الكسرة الّتي سبقت الحاء . وكان السّكاكي من رأيه أيضاً.

فقد تكون بعض الأصوات المتجاورة نفسها في اللّفظة المتعسّرة؛ لكن تغيير الحركة يؤدّي إلى نقلها من باب التّنافر إلى باب التّلاؤم؛ لأنّ الحركة تخلص الكلمة ممّا أصابها من ثقل في النّطق. كما أنّ خفّة الحركات تؤدّي إلى سرعة نطقها من غير عناء . "فإذا التقت حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستكره ولم تثقل، بخلاف الحركات الثّقيلة إذا توالت منها اِثنتان في كلمة واحدة استكرهت واستثقلت؛ وذلك لما يجده النّاطق فيها من تكلّف العناء وتجشّم المشقّة [2]، ولذا "كانت الفتحة أخف الحركات تليها الكسرة ثمّ الضمّة"[3].

فالفتحة إذا كانت فوق حروف كلمة ثلاثيّ ة كان ذلك من ميسرات النّ طق والأداء، وإن كان وسط الكلمة ساكناً ساعد ذلك أيضاً على هذا اليسر الأدائي . غير أنّنا نجد في البيان القرآني

[1] ينظر: موسيقى الشعر: إبراهيم أنيس، ص 22.

[2] الجامع الكبير: ضياء الدين بن الأثير، ص 59.

[3] يرظر: الكتاب: 37/4 و167.

كلمات وُظّفت فيها حركة (الضمّة) وهي حركة ثقيلة، وتتابعت في بعض الكلمات مرتين مثلما نجد في الآيات التالية من سورة القمر:

- قوله تعالى: ﴿حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ۝٦﴾[القمر: 5- 6].

- قوله تعالى: ﴿وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ۝١٣﴾[القمر: 13].

- قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ عَادٞ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝١٨﴾[القمر: 18].

- قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ ۝٢٣ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ۝٢٤﴾[القمر: 23- 24].

- قوله تعالى: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥﴾[القمر: 45].

- قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾[القمر: 52].

فالكلمات (النُذُرُ- نُكُرٍ- دُسُرٍ- نُذُرِ- سُعُرٍ- الدُّبُرَ- الزُّبُرِ) توالت فيها حركتان ثقيلتان (ضمّتان)، وكما نلاحظ هناك حتّى ثلاثة ضمّات، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يُنكر فصاحتها أو خفتها على اللّسان حين الأداء الصّوتيّ لها، كما أنّنا لم نجد زاعماً يزعم ثقلها أو نبوّها في السّمع، خصوصاً إذا علمنا أنّه جاء في كلام سيبويه "وإذا تتابعت الضمّتان فإنّ بعض العرب يخفّفون، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنّما الضمّتان مع الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمّتان لأنّ الضمّة من الواو، وذلك قولك : الرُّسْلُ، والطُّنْبُ، والعُنْقُ [تريد الرُّسُل، والطُّنُب، والعُنُق]"[1].

وربّما جاز هذا في الأسماء أكثر من الأفعال وفي الجموع دون المفردات مثلما نجد في الكلمات الآتية: كُتُب من كَتَبَ، رُسُل من رَسَلَ، خُطُوَات من خُطْوَة.

[1] ينظر: الكتاب: 114/4.

وكذلك الكسرتان تكرهان كما تكره الياءان في مواضع لأنّ الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان، وذلك في قولك إِبِلٍ من إِبْلٌ[1].

وفي "الأفعال كرهت اللّغة العربيّة تجاور أربعة أصوات متحركة في كلمة واحدة، فإذا جئنا بالأفعال: كتب، ضرب، لعب، وهي أفعال مكوّنة من ثلاثة متحركات وأردنا أن نّصل بها متحركاً رابعاً كتاء الفاعل أو نون النّسوة؛ فمن اللاّزم أن يسكن الثّالث من هذه المتحركات حتّى لا يحدث توالي أربعة متحركات في نسق لغويّ فتكون الكلمات: كَتَبْت- ضَرَبْنَ- لَعبْن"[2].

فأحياناً تعدلّ اللّغة العربيّة عن بعض الأحكام بغية التّناسب الصّوتي والتّجانس، لذلك لا نرى الجمع بين ضمّتين في كلمة واحدة اِ ستثقالا لورود ذلك في القرآن . وحين تحرص اللّغة ع لى التّناسب الصّوتي؛ فإنّها تضحّي بقضايا لغويّة أخرى من مثل ما أشرنا إليه سابقا في مسألة الجر للمجاورة في قولهم : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، بجر خرب الّتي هي صفة للجحر، والّتي كان حقّها الرّفع؛ ولكن جُرّت لمجاورتها المجرور. والتّناسب يحدث خدمة للتّجاور الصّوتي في السّلسلة الكلاميّة.

وقد ذكر جان كانتينو في هذا السّيّاق أنّه "قد تؤثّر الحروف أو الحركات في نطق الحركات المجاورة لها فينتج عن ذلك تغييرات مختلفة تلحق هذا النّطق . فقد يطرأ على الحركات ما يطرأ على الحروف من عمليّات صوتيّة مثل التّماثل والتّباين والقلب نحو ما وقع في العربيّة من تأثير حركة في حركة أخرى على سبيل التّجانس في قولهم "في رِجْلِهِ" عوض قولهم في "رِجْلِهُ"، وكذلك من المحتمل كثيرا أنّ سبب قولهم في العربيّة "إبراهيم"بكسر الهمزة في حين أنّ هذا الاسم هو في العبريّة "أبرهيم" (Abraham) بفتح الهمزة هو حدوث عمليّة تباين بين حركتين وأمّا القلب فمثال من أمثلته الجيدة قولهم "المَرْأة" و"امْرَأَة" بتبادّل الفتحة والرّاء مكانيهما من كلمة إلى كلمة"[3].

كما أنّه يحدث أن تسقط بعض الحركات إذا دخلها ثقل في النّ طق تماماً كما يحدث للصوّامت من مثل أُأْمِن الّ تي تتحوّل إلى أُومِن طلباً للاستخفاف في النّطق. ففي الحركات أو الصوّائت نجد سقوط الواو والياء المتلوّتين بفتحة بين حركتين قصيرتين من مثل قَوَلَ التي تتحوّ ل إلى

[1] ينظر: الكتاب: 4/ 115.

[2] من وظائف الصوت اللغوي: د. أحمد كشك، ص20.

[3] دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، نقله إلى العربية وذيّله بمعجم صوتي فرنسي- عربي صالح القرمادي، ط: نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية 1966م، ص 146- 147.

قال، وبَيَعَ الّتي تتحوّل إلى با ع ، وهذا يظهر ج ليّاً من خلال الحركات القصيرة وأنصاف الحركات كما يلي[1]:

1 - تسقط الواو أو الياء بين حركتين قصيرتين:

أ - الحركتان فتحتان: ـَ ـ ـَ ←ـا(فتحة طويلة):

قَوَل ← قال

سَيَر ← سَارَ

ب -الحركتان ضمّتان: ـُ ـ ـُ ← ـوُ (ضمّة طويلة):

يَغْزُوُ ← يَغْزُو

ت -الأولى ضمّة والثّانية كسرة: ـِ ـ ـُ ← ـِي (كسرة طويلة):

قُوِلَ ← قِيلَ

بيُعَ ← بِيعَ

ث -الأولى كسرة والثّانية ضمّة: ـِ ـ ـُ ← ـِي (كسرة طويلة):

يَرْمِيُ ← يَرْمِي

ج -الأولى فتحة والثّانية ضمّة (وهي حالة خاصة بالياء):

ـَ ـ ـُ ← ـَى (فتحة طويلة):

يَسْعَيُ ← يَسْعَى، يَبْقَيُ ← يَبْقَى

1 - تسقط الواو والياء بين حركتين ثانيتهما طويلة:

أ - الحركتان متماثلتان (ضمّتان مع الواو أو كسرتان مع الياء):

ـ ـُ وـوُ ← ـُو: هم يَدْنُوُون ← يَدْنُون

ـ ـِ ي ـِي ← ـِي: أنتِ تَرْمِيين ← تَرْمِينَ

ب -الحركتان متنافرتان (ضمّة وكسرة بينهما واو، أو كسرة وضمّة بينهما ياء):

ـ ـُ وـِي ← ـِي: أنتِ تَدْنُوِينَ ← تَدْنِينَ

ـ ـِ ي ـُو ← ـُو: بَقِيُوا ← بَقُوا

---

[1] ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : د. الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، الجامعة التونسية، ط3، 1992م، ص 54- 55- 56.

ت -الحركتان متقاربتان (فتحة فضمّة مع الواو والياء، أو فتحة فكسرة مع الياء):

ــَـ وــُ ← ــَوْ: دَنَوُوا ← دَنَوْا

ــَـ ي ــُو ← ــَوْ: سَعَيُوا ← سَعَوْا

ــَـ ي ــِي ← ــَيْ: أنتِ تَسْعَيِينَ← تَسْعَيْنَ

كان هذا بالنّسبة إلى السقوط أمّا في الحالات الّتي تثبت فيها الواو أو الياء وذلك إذا كانت[1]:

أ – بين حركتين قصيرتين متجاورتين ثانيتهما فتحة:

ــُ ي ــَ: لَنْ يَدْنُوَ

ــِ ي ــَ: لن يَرْمِيَ

ب –بين فتحتين طويلتين أو إحداهما طويلة:

ــَوَا: هَوَى، دَنَوَا

ــَيَا: سَعَيَا

ــَاوَ: نَاوَلَ

ــَايَ: سَايَرَ

ــَاوَى: سَاوَى

وكان الطّيب البكوش قد أقرّ "أنّ سرّ السّقوط والثّبوت يكمن في تجانس الحركات وأنص اف الحركات"[2]، كما أنّه قد أشار إلى أنّ الواقع اللّغوي يظهر أنّ الضّم يزيد عن الكسر في الاستعمال، وأنّ الاستعمال القرآني يدعم هذا الرّأي وعلّل تفوق الضّم على الكسر بالتّقارب الحركي، ذلك أنّ للضّمّة مخرجين فهي خلفية، كما أنّها أماميّة من جهة اِستدارة الشّفتين عند النّطق بها فتكون مناسبة لجلّ الحروف على حين قد لا تلائم الكسرة الأماميّة إلاّ الحروف المجاورة لها [3]. ورأى أنّ العربيّة تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التّقابل والانسجام، كما تستعمل هذا التّنويع الحركي في الفعل للتّمييز بين المعاني المختلفة فيه[4].

[1] التصريف العربي: الطيب البكوش، ص 56- 57.

[2] السابق: ص 61.

[3] ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، ص 92- 93.

[4] نفسه: ص 95- 96.

والتّجاور الحركي يُعرّف بأنّه : "مبدأ إجرائي صرفي يقوم على أساس تغيير قيم الصّوائت في العربيّة؛ بحكم طبيعتها، وموقعها من السّيّاق، وأثر ذلك في البناء اللّفظي"[1].

إذ لا نجد في الأفعال العربيّة ياء بين ضمّتين أو واو بين كسرتين أو بين كسرة وضمّة لثقلها وتنافرها أو لخروجها عن النّظام الصّرفي العربي، فلا نجد في الصيّغ الفعليّة واواً بين فتحة وضمّة أو بين فتحة وكسرة طويلة[2].

كما أنّ العربيّة نبذت بعض الضّروب نذكر من ذلك[3]:

1 – تتابع صوت مد طويل ثم نصف مد ساكن بكلّ أنواعه.

2 – تتابع كسرة ثم ياء نصف مد ساكنة.

3 – تتابع ضمّة ثم واو نصف مد ساكنة.

4 – تتابع كسرة ثم واو نصف مد ساكنة، والعربيّة تجنح في مثل هذه الحالة إلى إلغائه وتحويله إلى صوت مد طويل هو الياء من نحو ما نجد في مِوْعاد ميعاد.

وحالات سقوط الواو والياء في الأفعال العربيّة ترجع إلى سبب رئيسي، هو ثقل النّطق بالواو والياء إذا أُتبعا بحركة من جنسهما (ضمّة بعد الواو أو كسرة بعد الياء)، أو بعيدة عنهما (كسرة بعد الواو أو ضمّة بعد الياء)[4].

ومن بديهيات الدّرس الصّوتي –قديما وحديثا– أنّ توالي الصّوائت القصيرة المتماثلة يولد صائتاً طويلاً مديّاً؛ بالمماثلة، ويعدّ هذا التّجاور صورة من صوّر التّجانس والخفّة في النّطق[5].

وعلى الرّغم من هذا التّصوّر نظر جمهور العلماء إلى هذا التّجاور الصّائتي في الأبنية العربيّة نظرتين متضادّتين[6]:

- **الخفّة**: وهو التّصوّر الأشيع في أذهان الدّارسين وكتاباتهم –قديما وحديثا– ولاسيما توليده الياء.

---

[1] مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت: د. مشتاق عباس معن، مقال منشور في مجلة العميد، مجلة فصلية محكمة، جامعة بغداد– كلية التربية ابن الرشد قسم اللغة العربية، العدد الخامس، ربيع الثاني1434هـ/ آذار 2013م، ص 96.

[2] التصريف العربي: الطيب البكوش، ص 60.

[3] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية– منشورات وزارة الثقافة والإعلام– سلسلة دراسات (364)، 1984م، ص 229.

[4] التصريف العربي: الطيب البكوش، ص61.

[5] مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت: د. مشتاق عباس معن، ص 102.

[6] نفسه: الصفحة نفسها.

- **الثّقل:** ما وجده بعض الصّرفيين من الثّقل في توالي هذه الحركات في النّطق، من باب أنّ الأمثال لو توالت أورثت السّيّاق ثقلا.

2/ حدود توالي الحركات:

حسن توالي الحركات في حدود المعقول يعني أنّه لا يخرج عن التّصريف العربي من الأمور الّتي يتطلّبها التّجاور الصّوتي الّذي ينعكس على تيسير المنطوق.

قال الرّازي فيما يتعلق بالكلمة الواحدة، وذلك على وجهين[1]:

الأوّل: أن تكون متوسّطة في قلّة الحروف وكثرتها، فأمّ ا الحرف الواحد، فليس بمفيد أصلاً. وأمّا المركّبة عن حرفين فليست في غاية العذوبة، بل البالغ فيها الثّلاثيّات، لاشتمالها على المبدأ، والوسط، والنّهاية؛ والسّبب فيه، أنّ الصّوت تابع للحركة . والحركة لابدّ لها من هذه الأمور الثّلاثة؛ فمتى كانت هذه المراتب أتمّ ظهوراً في الحركة، كان الكلا م أسهل جرياناً على اللّسان . وأمّا الرّباعيّات والخماسيّات، فلا يخفى ثقلها؛ والسّبب فيه زيّادتها على الدّرجات الثّلاث الّتي يتعلّق بها كمال الصّوت.

الثّاني: الاعتدال في حركات الكلمة، فإذا توالت خمس حركات كان ذلك في غاية الخروج عن الوزن. ولذلك كان الشّعر لا يحتملها. وأمّا أربع حركات، فإنّها في غاية الثّقل أيضاً، بل المعتدل، توالي حركتين يعقبُها سكون وإن كان ولابدّ فتوالي حركاتٍ ثلاثٍ.

لهذا استُحسن توالي ثلاث فتحات؛ لأنّ الفتحة أخف من الكسرة والضمة. وإن كان ولابد أن نصل متحركا رابعا لزم أن يسكن الثالث.

كما أنّ للحركات دوراً في ترقيق أو تفخيم الصّوت، فالكاف في العربيّة لا تنطق النّطق نفسه في كلّ سيّاق صوتيّ، فالّتي بعدها كسرة في كلمة "كِتاب" يختلف نطقها عن الكاف المضمومة في كلمة "كُل"؛ ولكن هذا الاختلاف ليس له تأثير في تغيير المعنى، وكذلك اللاّم العربيّة فإنّها تنطق تارة بالتّرقيق في "بالله" وأخرى بالتّفخيم في "والله".

ومن الملاحظ أنّه مع كلّ الأصوات المفخمة الّتي لها مقابل مرقّق تكون نقطة الإنتاج مع المفخم متّجهة إلى الخلف قليلاً بالنّسبة للمرقّق، ومثل هذا يقال بالنّسبة لأيّ صوت مرقّق يكتسب

[1] نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، علق عليه د. نصر الله حاجي، دار صادر– بيروت، ط1، 1424هـ– 2004م، ص 58.

التّفخيم لمجاورتها صوتا مفخما ويمكن التّمثيل لذلك بأصوات المدّ الثّلاثة [1] عند مجاورتها لحروف الإطباق فإنّها تفخم، نحو المدّ في الكلمات التّالية: صلاة، يسطو، يصلّي.

إنّ البحث الصّوتي بوسائله المعمليّة التّجريبيّة يكشف في اللّغة العربيّة عن عدد كبير جدًّا من الأصوات[2]، فالكاف الّتي بعدها كسرة صوت يختلف عن الكاف الّتي بعدها ضمّة، واللاّم الّتي تسبقها كسرة تختلف عن اللاّم الّتي تسبقها فتحة أين يحدث أن تكون الأولى مرقّقة والثّانية مفخمة، وقد نجد باء مرقّقة وباء مفخمة، راء مرقّقة وراء مفخمة، واو مرقّقة وواو مفخمة ... كما أنّ الاختلاف وارد من شخص لآخر، فلا ينطق كلّ إنسان مثل الآخر، كما أنّ الانتقال من صوت لآخر لا يكون انتقالا مباشراً إلاّ إذا تلا الصّوت سكون، لذا يصعب الاعتماد على الأجهزة لتحديد الأصوات المكوّنة للغة من اللّغات، فالانتقال من صوت لآخر ليس واضح الحدود؛ لأنّ للانتقال يحدث في شكل تتابع الأصوات المنطوقة، فأعضاء النّطق في الكلام العادي لا تنطق كلّ صوت مستقلاً، بل يتأثّر نطق الصّوت الواحد بالأصوات السّابقة عليه والتّالية له.

نستخلص من هذا أنّ العربيّة كما حاولت أن تنتقي الأصوات، وتباعد بينها أو تقارب ليسهل النّطق بها، حاو لت أيضاً أن تنظر إلى حركات الأصوات وسكونها، وموقعها من الكلام، فوظّفت الحركات في الأماكن التي تتناسب معها، وسمحت للسّكون بأن يكون في الموضع الّذي لا يتنافى معه الانسياب النّطقي.

V. المصطلحات الدّالة على التّجاور الصّوتي:

استعمل علماء اللّغة والقراءات والتّجويد مصطلح المجاورة أو التّجاور الصّوتي بين الأصوات للدّلالة على تتابعها في الاستعمال[3]. ولقد كان علماؤنا يتردّدون بين عدّة ألفاظ مرادفة للمصطلح، من ذلك ما ذكره سيبويه عن "التقاء التّاءين في تتكلّمون وتَتَرّسون وحذف إحداهما اختياراً "[4]، وهذا الالتقاء أو التّجاور هو عند ابن دريد "اجتماع للأصوات في الكلمة"[5].

---

[1] ينظر: دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 327.

[2] مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، ص 36.

[3] معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد (قاموس المصطلحات الصوتية العربية عند ابن الجزري): د. بلقاسم مكريني، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، د. ط، 2013، ص 87.

[4] الكتاب: 4/ 476.

[5] جمهرة اللغة: ابن دريد، ص 46.

والمصطلحات التي استخدموها للتّعبير عن ظاهرة التّجاور الصّوتي متعدّدة، أهمّها مصطلح التّركيب، البناء، والرّبط ...لارتباط هذه الظّاهرة ضرورةً بحالة تركيب تلك الأصوات في السّلسلة الكلامية، وما يعتريها من عوامل التّأثير والتّأثّر ممّا درسه علماؤنا في أبواب مختلفة من إبدال وإدغام وتجانس وتقارب وغيرها.

1/ التّركيب:

أشار الفارابي (ت 339هـ) إلى ظاهرة من الظّواهر التي اِ ستدعتها العربيّة للتّخلّص من عقبات التّأليف الصّوتي، فاستخدم مصطلح "التّركيب" غير مرّة في مؤلّفاته قاصدا به التّجاور الصّوتي إذ يقول: "إنّ الإنسان وسائر الحيوان المصوّتة لها بالطّباع في كلّ حال من أحوالها اللّذيذة والمؤذّية نغم تستعملها ... وأكثر هذه هي في الإنسان وهي الأصوات التي يركّب الإنسان منها الألفاظ"[1]

وذكر الفارابي مصطلح التّركيب في معرض حديثه عن علم الأصوات بأنّه : "علم بقوانين الألفاظ المفردة يفحص أولاّ في الحروف المعجمة عن عددها ومن أين خرج كل واحد منها في آلات التّصويت وعن المصوّت منها وغير المصوّت وعمّا يتركّب منها في ذلك اللّسان وعمّا لا يتركّب "[2].

فالفارابي أدرك وظيفة الصّوت مفردا وداخل التّركيب أي السّيّاق الكلامي، فليس كلّ صوت صالح لأن يجاور غيره في السّلسلة الكلاميّة، كما أنّه أدرك الفرق بين الصّوت والحرف أثناء التّركيب، وفي ذلك يقول: "وعلم قوانين الكتابة يميّز أولاً ما لا يكتب في السطور من حروفهم وما يكتب، ثمّ يبيّن عما يكتب في السّطور كيف سبيله أن يكتب "[3]؛ وهو يقصد بما يكتب الحروف، وما لا يكتب الحركات كالفتحة والضمّة والكسرة، وفي زمن الفارابي كانت بعض الحركات الطّويلة لا تكتب كالألف في نحو "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، و"إله"، و"هذا"، و"ذلك"، و"لكن"... إلى غير ذلك، وهو أمر جائز إلى يومنا هذا لوجود ذلك في القرآن الكريم.

يقول الرّازي في تركيب الحروف : "والشّرط فيه، أن يكون التّركيب معتدل المزاج، فإنّ من التّركيبات ما يكون متنافرا جدّاً، ومنها ما يكون ثقيلاً، ولكن لا إلى هذا الحدّ، ومنها ما يكون فيه

---

[1] كتاب الموسيقى الكبير: الفارابي، ص 63.

[2] إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، قدم له وشرحه وبوبه: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، ص 20.

[3] إحصاء العلوم: الفارابي، ص 23.

بعض الكلفة إلاّ أنّه لا يبلغ أن يعاب صاحبُه . والسّبب في هذا التّنافر : إمّا القرب القريب لمخارجها، وذلك لأنّ ما كان كذلك يحتاج فيه إلى حبس الصّوت في زمانين متلاصقين، فلا يظهر الحرف الأوّل وإمّا وجوب العود إلى ما عند البدء، كقولهم: الهعخع"[1]

ويؤكّد أنّ هذه الدّرجات كما ترتّبت في جانب ال ثّقل، فهي موجودة في جانب السّلاسة، حتى أنّ الكلمة قد تكون في غاية السّلاسة[2].

فالرّازي مدرك لما يحدث أثناء التّجاور الصّوتي، لذا نجده قد لخص ما جاء به القدماء. وقد ذكر المحدثون أنّه "ليس كلّ صوت صالح لأن يتجاور مع غيره من الأصوات "[3]، فكما أنّه بإمكاننا أن نقول أنّه ليس كلّ صوت صالح لأن يتجاور مع غيره، أيضاً يمكننا القول أنّه ليس كلّ صوت صالح لأن يتركّب مع غيره من الأصوات.

أ/ التّركيب من منظور لساني:

تتعدّد التّعريفات الحديثة السّاعية إلى تحديد مفهوم التّركيب (Syntagme) في اللّغة، غير أنّها تتمحور في معظمها حول فكرة "نظم الكلام" (Versification) أو "تأليف العناصر"[4] (Composition) أو "نظام الكلمات"[5] (L'ordre des mots). ويذهب جورج مونان في " قاموس اللّسانيات ""إلى أنّ التّركيب عند سوسير أو من منظور لساني حديث هو تأليف وحدتين أو عدّة وحدات متتابعة في السّلسلة الكلاميّة"[6].

ويُقصد بالوحدة في هذا التّعريف العنصر اللّغوي الدّال أو ما يسمّى "المونيم" (Monème)، ويتولّى علم التّركيب (Syntaxe) دراسة نظام هذه الوحدات وترتيبها، والعلاقات الرّابطة بينها على سبيل المثال في قولنا "العلم نور والجهل ظلام" فإنّ الوحدة الدّالة "علم"

---

[1] نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي، ص 57.

[2] ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي، ص 57.

[3] ينظر: مناهج البحث في اللغة: تمام حسّان، ص 131.

[4] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، ص 205- 206.

[5] نفسه: ص 206.

[6] المبحث التركيبي في الدراسة اللسانية الحديثة بين كتاب "القواعد" للسنة السابعة أساسي وكتاب "اللغة العربية" للسنة الأولى من التعليم المتوسط : بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات، إعداد الباحث : قدادرة عبد السلام، إشراف : أ. د. السعيد هادف، جامعة منتوري قسنطينة، 1425/ 1426هـ- 2004/ 2005م، ص 38. نقلا عن قاموس اللسانيات : جورج مونان، ص 319.

تقبل التّأليف مع الوحدة "نور"، أما الوحدة الدّالة "جهل" فتقبل التّأليف مع "ظلام" بهذا التّرتيب العلم سابق للنّور والجهل سابق للظّلام . وعلى ذلك فإنّ ثمّة معايير وعلاقات تُراعى في ربط أجزاء الكلام وتأليفها لإقامة المعنى المراد التّعبير عنه، وهذه المعايير تختلف من لغة إلى أخرى إذ لكلّ لغة طريقتها في تأليف الكلام ويمثّل محمود السعران لهذه الحقيقة بالتّركيب الوصفي فيقول : "نحن في العربيّة مثلاً نأتي بالموصوف أولاً ثمّ تتبعه الصّفة فنقول: "المطر الغزير"؛ ولكن عقلية الرّجل الإنجليزي عندما تريد التّعبير عن هذه الفكرة لا تتصوّر إيراد الكلمة الدّالة على غزارة المطر فيقول " The heavy rain""[1] ، فهو يأتي بالصّفة ثم الموصوف.

فكما أنّه يحدث أن تتركب الأصوات فيما بينها في الكلمة الواحدة، يحدث أن تتركّب الكلمات فيما بينها في الجملة الواحدة، والجمل في العبارة الواحدة، على أن يكون بين هذه التّركيبات فارق زمني، فزمن تركيب الكلمة أقلّ من زمن تركيب الجملة، وهذا التّركيب أقلّ من زمن تركيب الجمل، وإن كان هذا الزّمن في بعض الأحيان غير محسوس ولا شعوري.

ويشبه أبو حامد الغزالي عمليّة التّركيب بين المفردات بعمليّة البناء، فيقول : "فباني البيت ينبغي له أن يسعى أولاً للجمع بين المفردات، أعني (الماء) و(التّراب) و(التّبن) فيجمعها على شكل مخصوص ليصير (لَبِنًا) ثم يجمع (اللّبنات) فيركبها تركيباً ثانياً"[2]. فمثلما يسعى البنّاء لاختيار المواد اللاّزمة للبناء، كذلك المتكلم عليه أن يجد الكلمات المناسبة الّتي ينتج من ترتيبها معنى مخصوص، ودلالة معيّنة. وفي موضع آخر نجده يقول: "وما لم ينتظم اللّفظ الّذي ترتّب فيه الأصوات والحروف لا ترتسم كتابة للدّلالة عليه"[3]. وتنظيم اللّفظ هنا يعني به التّرتيب أو موضعه في الجملة المراد تركيبها، وهذا يقودنا إلى استنتاج أنّ التّجاور بين الألفاظ الّتي لها دلالة معيّنة في نفسيّة المتكلّم عليه أن يُخضع لترتيب معيّن ومحدود وإلاّ اختلّ المعنى المراد إبلاغه.

[1] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، ص 205.

[2] معيار العلم: الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، د.ط، 1961م، ص 130.

[3] معيار العلم في المنطق : أبو حامد الغزالي (505هـ): تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2013م، ص 48.

ب/ التّركيب من منظور توزيعي:

يرتبط مصطلح التّركيب في الدّراسات اللّسانيّة العربيّة الحديثة بدراسة الجملة وعناصرها والعلاقة النّاشئة بين وحداتها كعلاقة الإسناد سواء كانت الجملة اسميّة أو فعليّة.[1]

ونحن يهمنّا من كلّ هذا أنّ قابلية التّركيب اللّغويّ تساوي قابلية التّجاور الصّوتي سواء كان ذلك في الكلمة أو الجملة أو بين عدّة جمل، وإن كان التركيب من منظور توزيعي يختلف؛ "إذ يميّز أصحاب الاتّجاه التّوزيعي (distributionnalisme) بين علم الصّرف الّذي يتضمّن بناء الكلمات وأقسام الكلمات وبين علم التّركيب الّذي يتضمّن بناء الجمل "[2]، ومن هنا فإنّ دارس التّركيب يصوّب انتباهه نحو التّركيبات اللّغويّة المتكوّنة من كلمتين أو أكثر، ويعتمد التّوزيعيّون طريقة شكليّة في التّحليل اللّغوي تتمثّل في:

1 – التّقطيع أو التّقسيم[3] (segmentation) الّذي يتمّ من خلاله تحديد المؤلفات المباشرة(constituants immédiats) للتّركيب اللّغوي ثمّ الكشف عن المؤلّفات أو المكونات النّهائية وهي الوحدات الصّغرى أو المورفيمات (morphemes)، ويمثّل "بلومفيلد" لذلك في معرض حديثه عن التّركيب بالجملة الإنجليزية الآتية : (poor jonh ran away) بمعنى "فرّ جون المسكين" بحيث تحلّل الجملة إلى مكوّنين مباشرين هما:

أ – Poor jonh (جون المسكين).

ب –Ran away (فرّ).

ثمّ يقسم كلّ منهما إلى مكوّنين مباشرين بحيث نحصل على أربعة مكوّنات وهي:

poor+ joon+ ran+ away

ثمّ تحلّل كلمة away إلى مكوّنين نهائيين هما a+ way.

وبالموازاة مع ذلك فإنّ جملة عربيّة مثل : المعلّمون النّاجحون يبنون أجيالاً ومجتمعات . تحلّل على النحو الآتي:

1 – المعلّمون النّاجحون+ يبنون أجيالا ومجتمعات (مكوّنان مباشران).

---

[1] ينظر: دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني): د. عبد الحميد السيد، دار ومكتبة الحامد، عمان– الأردن، ط1، 1424هـ– 2004م– ج2، ص 28.

[2] ينظر: المبحث التركيبي في الدراسة اللسانية الحديثة: قدادرة عبد السلام، ص 42– 43.

[3] ينظر: نفسه: ص 42.

2 – المعلّمون+ النّاجحون+ يبنون+ أجيالاً+ ومجتمعات (مكوّنات مباشرة).

3 – ال+ معلّم+ ون+ ال+ ناجح+ ون+ يبني+ون+ أجيالاً+ و+ مجتمع+ات (مكوّنات نهائيّة).

2 –التوّزيع: (ladistribution) يسمح التقّسيم إلى مكوّنات مباشرة وإلى مكوّ نات نهائيّة بمعرفة القسم التّوزيعي (classe distributionnelle) الّذي تنتمي إليه الوحدة اللّ غويّة أو القطعة (segment) لموقع معيّن بين بقيّة الوحدات داخل التّركيب[1].

إذ يهدف التّحليل بالمكوّنات المباشرة في هذا الشّأن إلى تقويم البنية الصّورية للجملة بتطبيق فكرة التّوزيع وتقنيّة الاستبدال، وذلك بتقسيم الجملة أولاً إلى مكوّنين مباشرين معرّفين عبر توزيعهما المتكامل، وهما : ركن الإسناد، وركن التّكملة، حيث ينقسم كلّ مركّب من هذين ا لمركّبين بدوره بموجب المبدأ نفسه؛ فركن الإسناد مثلاً، نجده معرّف عبر التّوزيع المتكامل لكلّ من الرّكن الفعلي، والرّكن الاسمي، والرّكن الحرفي . أمّا ركن التّكملة الّذي بإمكاننا في بعض الأحيان الاستغناء عنه ، فنجده معرّف عبر التّوزيع المتكامل إلى الرّكن الحرفي على سبيل المثال لا الحصر، وسنوضّح هذا في شكل مخطّط تشجيري مع أحد الأمثلة:

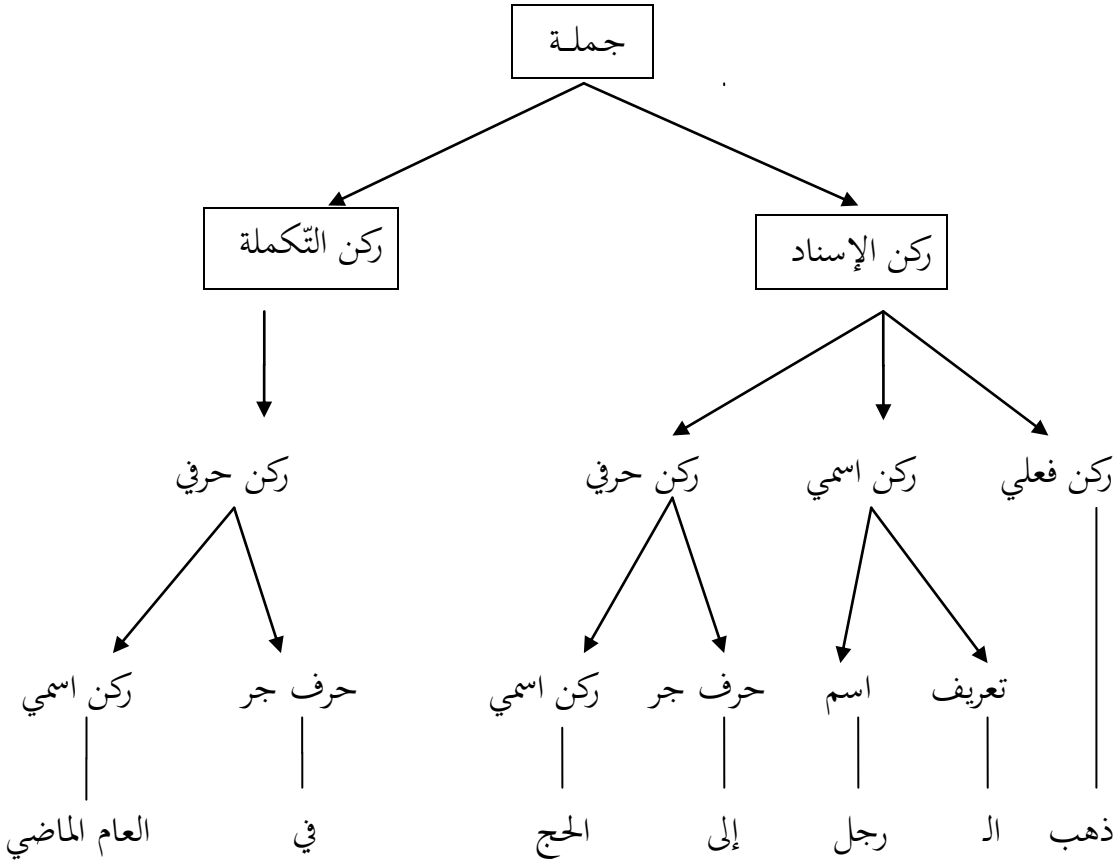

[1] المبحث التركيبي في الدراسة اللسانية الحديثة، قدادرة عبد السلام، ص43.

كما أنّه بإمكاننا التّغيير بين عناصر الجملة الواحدة، كق ولنا مثلا: هذا الجدول يضمّ أربع خانات، حيث بإ مكاننا أن نقول : يضمّ هذا الجدول أربعة خانات، أو أربعة خانات يضمّ هذا الجدول. فالمعنى قد يكون نفسه، إلاّ أنّ المبدوء به في الجملة هو الّذي يهمّنا أكثر من غيره . ففي الجملة الأولى (هذا الجدول يضمّ أربعة خانات) نفهم منها أنّه الّذي يعنينا هنا هذا الجدول دون غيره. وفي الجملة الثّانية (يضمّ هذا الجدول أربع خانات) يعنينا هنا الضمّ الّذي هو جواب على : كم يضمّ هذا الجدول من خانات؟ أما الجملة الثّالثة (أربعة خانات يضمّ هذا الجدول) فيعنينا العدد الّذي هو جواب على: كم عدد الخانات التي يضمّها هذا الجدول؟

وهذا ما يعرف با لتّحويل[1] بين عناصر الجملة في عرف اللّسانيّات الغربيّة، واللّغة في نظر تشومسكي "مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل كل جملة فيها، محدودة في طولها، قد أنشئت من مجموعة من العناصر، فجميع اللّغات الطّبيعيّة في صيغتها المنطوقة أو المكتوبة هي لغات بهذا المفهوم، طالما أنّ كلّ لغة طبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصّوتيّة أو حروف الألفباء)، ويمكن أن نمثل كلّ جملة بمتوالية محدودة من هذه الفونيمات (أو الحروف)، مع وجود عدد كبير غير محدود من الجمل "[2]، أي بعدد محدود من الوحدات الصّوتيّة يمكن أن نولد عدد غير محدود من الجمل، والغرض من هذا التّعريف هو التّركيز على إبراز الخصائص التّركيبية للّغة، فالتّركيب في بنية معيّنة له خاصيّة تجاوريّة مميّزة، إذ لا يعنى فقط بالتتابع الصّوتي للكلم، بل يعنى بكلّ عنصر من عناصر الجملة، موالي للآخر كان أم غير مُوالي.

ويعدّ منهج تحليل الج ملة إلى مكوّنات مباشرة ثمّ إلى مكوّنات نهائيّة منهج وضع أسسه العالم الأمريكي بلومفيلد Bloomfield سنة 1933م، على أنّ الجملة ليست خطًّا أفقيًا من الكلمات، وإنّما هي بناء يقوم على طبقات، ويقوم تحليلها على تقسيمها إلى مكوّنين (Constituent)، ثمّ يقسّم كلّ مكوّ ن أيضاً إل مكوّنين، حتّى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية، وهي المورفيم (Morpheme)[3]. ويعرض أصحاب هذا المنهج ذلك في صوّر بيانيّة مختلفة تمثّل مكوّنات التّركيب اللّغوي، منها التّحليل الشّجري.

---

[1] ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة): د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1406هـ، 1986م، ص 56.

[2] علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات: أ.د يحي عبابنة، د.آمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، ص 10.

[3] ينظر:دراسات في اللسانيات العربية: د. عبد الحميد السيد، ص65.

2/ البناء:

من خلال ما ذكرنا سابقا فيما يحسن تأليفه من الأصوات وما لا يحسن كثيرا ما صدفنا مصطلح "بناء" الّذي كان يدلّ على تجاور الأصوات وتركيبها في سيّاق لغوي، نذكر من ذلك ما نقله الرّازي عن الخليل في قوله : "العين والقاف، لا يدخلان في بناء إلاّ حسّناه ؛ لأنّهما أطلق الحروف. أمّا العين، فأنصع الحروف جرساً وألذُّها سماعاً . وأمّا القاف، فأمتن الحروف وأوضحُها جرساً، فإذا كانتا هما أو إحداهما في بناء حسُن البناء لنصاعتهما، فإن كان البناء اِ سماً لزمته السّين والدّال مع لزوم العين والقاف؛ لأنّ الدّال لانت عن صلابة الطّاء وكزازتها وارتفعت عن خفوت التّاء، فحسُنت، وصارت حال السّين بين مخرج الصّاد والزّاء* كذلك"[1].

فمصطلح "بناء" من البنية والبنى اللّغويّة، وقد ركّز تشومسكي على اعتماد مستويين في دراسة اللّغة، فميّز بين البنية السّطحيّة الّتي تعنى بالبنية الظّاهرة عبر تتابع الكلمات الّتي ينطق بها المتكلم وبين البنية العمقيّة الّتي تعنى بالقواعد الّتي أوجدت هذا التّتابع أو البنى الأساسيّة الّتي يمكن تحويلها لتكوّن جمل اللّغة، وفي ذلك يقول : "ونميّز بين بنية الجملة العمقيّة وبين بنية الجملة السّطحيّة: الأولى هي البنية المجرّدة والضّمنيّة والّتي تعيّن التّفسير الدّلالي والثّانية هي ترتيب الوحدا ت السّطحي الّذي يحدّد التّفسير الفونتيكي والّذي يردّ على شكل الكلام الفعلي الفيزيائي وإلى شكله المقصود والمدرك "[2]. غير أنّه يرى "أنّ البنية العمقيّة ترتبط بالبنية السّطحيّة من خلال بعض العمليّات العقليّة وبحسب المصطلح الحديث- من خلال تحويلات القواعد- يجب أن نعتبر قواعد اللّغة كتنظيم قواعد يصف البنية العمقيّة والبنية السّطحيّة وعلاقاتهما التّحويليّة . فقواعد المتكلم يجب أن تتضمّن تنظيم قواعد متناهيًا يولِّد عدداً غير متناهٍ من البنى العمقيّة والسّطحيّة المترابطة بصورة ملائمة"[3].

ويؤكّد تشومسكي أنّ البنية السّ طحيّة والبنية العمقيّة مختلفتين : "نميّز بين بنية الجملة السّطحيّة أي ترتيب (الجملة) في فئات وفي أركان والّذي يقترن مباشرة بالإشارة الفيزيائيّة وبين البنية

---

* والأصح أن يقال زاي.

[1] نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي، ص 54.

[2] الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنيّة): د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م، ص 163.

[3] السابق: ص 163.

العمقيّة الضّمنيّة أي ترتيب (الجملة) أيضاً في فئات وأركان إلاّ أنّ طا بع البنية العمقيّة أكثر تجريداً"[1].

يتّضح من كلام تشومسكي أنّ مصطلح بناء في اللّغة يتضمّن بنيتين بنيّة سطحيّة تعنى بتتابع الكلمات في نسق تجاوري معيّن، وبنية عمقيّة تعنى بالقواعد الّتي يتضمّنها هذا التّتابع، والقواعد يفرضها علينا نظام اللّغة في نطاق محدود، إذ بإمكان المتكلم من خلالها أن يخ لق عدد لا متناه من الجمل بعمليّة التّحويل انطلاقاً من الجملة الواحدة، وهنا يتجلّى التّرابط بين البنيتين من خلال بعض العمليّات العقليّة.

فكما أنّه يمكننا أن نبني الحائط حجارة حجارة أيضاً بإمكاننا أن نبني العبارة الكلاميّة كلمة كلمة وصوت صوت، فالبنية توحي بـ "التّرابط المحكم القائم بين أجزاء اللّغة الواحدة، بحيث تنتظم كلّ أشكال هذه اللّغة وصورها سواء في تركيب الأصوات وتركيب الجمل، فلا يمكن دراسة لفظ في نظام معجمي إلاّ بعد دراسة بنية اللّغة الّتي ينتسب إليها هذا النّظام المعجمي ..."[2]. ونرانا هنا في حاجة إلى **تحديد مصطلح** آخر لا غنى له عن البنية وهو **النّظام**، كون البنية تتطلّب "بالضّرورة اجتماع لعناصر متآلفة ومتكاملة فإنّ هذا التآلف والتّكامل ليس إلاّ تآلفاً لحظياً ومؤقتاً؛ لأنّ معناه غلبة لعناصر على أخرى، وهذه الغلبة لا تدوم بل تتغيّر بفعل حركة العناصر نفسها – كل منها باتّجاه – مع الآخر، وضدّه في نفس الوقت ... ففي داخل النّظام ليس هناك اتّجاه واحد، بل أكثر من اتّجاه، اتّجاه يرسي أسس النّظام ويدعمه، (وذلك هو الاتّجاه القويّ طالما ظلّ النّظام قائماً) واتّجاه آخر ينتهك هذا التّدعيم ويسعى إلى فكّ آليّته وتحطيمه "[3]، فجوهر النّظام هو التّناقض والصّراع رغم الوحدة النّسقيّة البادية عليه. يقول دي سوسير: "إنّ اللّغة تبرز نسقاً فريداً بكاملة عن إدغام لأزواج تناقضيّة"[4]

---

[1] الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنيّة): د. ميشال زكريا، ص 163.

[2] التخريج الصوتي للبنية الإيقاعية شعر أبي القاسم الشابي : مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إعداد الطالب عبد القادر رحماني، إشراف العربي عميش، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2007- 2008، ص16، نقلا عن موسوعة مصطلحات الفكر النقدي والإسلامي المعاصر، جيرار جهامي- سميح دغيم، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2004، ص 378.

[3] العروض وإيقاع الشعر العربي: د. سيد البحراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص133.

[4] العروض وإيقاع الشعر العربي: ص 132.

يتّضح من هذا مرونة اللّغة العربيّة مع مقتضى الحال، فغلبة بعض العناصر على الأخرى في الكلمة قد لا تدوم، بفعل تغيير الحركة في العناصر نفسها، فالحركة لها وظيفة في السّيّاق قد تؤدّي إلى نقل بنية من الاستثقال إلى الاستخفاف.

إنّ اللّغة – كلّ لغة– هي "نظام شفري مركّب طبيعي، يتواصل عن طريقه أفراد مجتمع ما، ويتكوّن في أساسه من عدد محدود من الأصوات كلّ منها يخلو في ذاته من الم عنى... وهذا النّظام يتكوّن في واقع الأمر من عدّة أنظمة كلّ منها نظام مركّب في حدّ ذاته، ولكن هذه النّظم ليست مستقلّة عن بعضها البعض، وإنّما تتشابك في دوائر متّصلة لا يفصل بينها سوى أهداف الدّراسة والتّعليم فقط، ولعلّ أهمّ هذه النّظم النّظام الصّوتي، والنّ ظام الصّرفي، والنّظام النّحوي ونظام التّعبير عن المعاني، ونظام الكتابة"[1].

من هنا يتّضح أنّ اللّغة ذات طابع نظامي مركّب من عدّة نظم متداخلة ومتكاملة فيما بينها، وإنّ المتكلّم ينطق هذه اللّغة انطلاقاً من قواعدها وضوابطها الّتي يفرضها هذا النّظام الّذي تتداخل فيه عدّة نظم، ولعلّ أ هم هذه النّظم– فيما يختصّ بدراستنا الّتي نحن بصددها– هو النّظام الصّوتي الّذي يعدّ منطلقاً وأساس كلّ دراسة.

ولا شكّ أنّ النّظام الصّوتي للغة ما، مكوّن من عدد محدود من الأصوات يختلف من لغة لأخرى، وتتمايز الأصوات عن بعضها بعض بعدد من الخصائص النّاتجة عن عمليّة النّطق.

إنّ هذه الخصائص تتوفّر في كلّ صوت لغويّ على حدة، وهي الّتي تميّزه عن غيره من الأصوات، وممّا لا شكّ فيه أنّ توالي الأصوات في كلمات وفي جمل يترك تأثيرا على هذه الخصائص، فطول الصّوت مثلاً يزداد إذا وقعت بعده همزة أو حرفان مدغم ان أو صوت مجهور أو إذا وقف عليه في وسط الجملة [2]... إلى غير ذلك، وهذا معناه أنّ خصائص الصّوت الواحد تتأثّر بدخول هذا الصّوت في بناء مركّب هو النّظام الصّوتي للّغة المعيّنة تحت مظلّة التّجاور الصّوتي.

فالتّجاور الصّوتي يحدث من بناء وتركيب أصوات وكلمات وجمل يفرضها نظام معيّن في اللّغة المعيّنة.

[1] العروض وإيقاع الشعر العربي : ص 110، نقلا عن دراسات صوتية : د. تغريد السيد عنبر (دكتوراه)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ج1، 1980م، ص 16، 17. ينظر أيضا:اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، ص 34.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 158– 160.

3/ الرّبط والدّمج والتّفريع:

ومن الدّلالات المتفرعة عن التّجاور قد نجد "الرّبط والدّمج والتّفريع"، ظواهر عدّها علماء اللّغة المحدثون من قبيل الظّواهر المشتركة بين اللّغات، لكن اِ ختلفوا في دلالاتها اختلافاً كبيراً فمنهم من عدّ التّفريع متطوّراً عن الرّبط، ومنهم من عدّهما مترادفين، ومنهم من رجّح أنّ الرّبط والتّفريع ظاهرتان مستقلّتان.[1]

فالبناء اللّغوي بين الأصوات والكلمات والجمل يحتاج إلى لحمة تصل مراحل البناء بعضها ببعض، وتوطد العلاقة في السّلسلة اللّغويّة بشكل لا ينهار بناها، وتلك اللّحمة هي الرّبط والدّمج ومن تمّ التّفريع؛ لأنّ الكلمة الواحدة بإمكانها أن ترتبط بكلمة معيّنة عن طريق الدّمج الملائم، وبالتالي التّفريع الموافق للسّيّاق والمقام، فلولا الرّبط لما اِ ستدعت اللّفظة نظيرتها ولما اِستقطبت الجملة مثيلتها ولما كان هناك تعلّق بين الكلم.

وقد استخدم نحاة العربيّة مصطلح الرّبط، وعدّوا الجمل أو المفردات مترابطة إذا وُجدت بينها عناصر لغويّة تربطها بعضها ببعض، وقد تتبّعوا هذه الظّاهرة وبسطوا القول فيها، بحكم أنّها تحكم أصول النّظم قي الجملة العربيّة، كما تقرّوا جميع الأنماط التّركيبيّة لتقصّي مظاهر الرّبط، فحدّدوا مواضعه من خلالها، ولكنّه جاء مشتّتًا موزّعًا في أبواب متفرّقة . فدرسوا بعضها على أنّه روابط كبعض الضّمائر، والفاء الواقعة في جواب الشّرط، ودرس بعضها الآخر في إطار الأدوات كحروف الجر والعطف، ودرس بعض منها على أنّه عوامل لها تأثير في حركات الكلمات الموالية لها كأدوات النّصب[2].

وتجدر الإشارة هنا أنّ الواو هي الأداة التي حظيت بعناية أكثر من أيّة أداة أخرى، وقد اختصّت عنايتهم بدراسة الرّبط داخل الجملة، لأنّها القاعدة الأساسيّة الّتي ينطلق منها البناء اللّغويّ، وهي الخليّة الحيّة في جسم اللّغة، الّتي يتوالّد منها كلّ نسيج لغويّ.

---

[1] ينظر: دراسات في اللسانيات العربية: د. عبد الحميد السيد، ص33.

[2] ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1993م، ص 38.

أمّا مصطلح "التّفريع" أو "الدّمج" فلم يعرفوه مصطلحاً، لكنهم عرفوه ممارسة . يقول بعض المحدثين "إنّهم عرفوا مصطلح الجمل التي لها محل من الإعراب ... وأغلبها داخل فيما يطلق عليه غيرهم مصطلح التّفريع"[1].

وقد اِ ستشعر د. عبد الحميد السيد من خلال أبحاثه أنّ مصطلح الرّبط إنّما يكون بين مرتبطين اِرتباطاً وثيقاً، أمّا مصطلح "الدّمج" أو "التّفريع" فبين مرتبطين ينتميان إلى حقلين دلاليّين مختلفين، ويتّضح هذا بالأمثلة التّالية الّتي أوردها عبد القاهر الجرجاني[2] ومنها:

1 -زيد طويل القامة وعمرو شاعر.

2 -زيد كاتب وعمرو شاعر.

3 -زيد طويل القامة وعمرو قصير.

فالجملة الأولى عدّها عبد الحميد السّيد أنّها اِستطالت بالتّفريع وليس بالرّبط رغم وجود الواو الّتي يمكن عدّها اِ ستئنافية؛ إذ يحكم العطف أسباب نحويّة ومعنويّة، أمّا ظاهرتا الرّبط والتّفريع فقد رأى أنّهما تصلحان لأن يفسر بهما توالد الجملة العربيّة في إطار الجمل التي لها محلّ من الإعراب والّتي لا محلّ لها[3]. والغرض من هذا، الوقوف على بنية الجملة العربيّة الّتي تصبّ في قالب التّجاور الصّوتي بفعل عامل الرّبط.

أ -ومن الشّواهد الدّالة على الرّبط:

العطف: سواء تعلّق الأمر بعطف اِسم على اِسم أو فعل على فعل وهو من باب عطف المفردات، أو عطف جملة على جملة سواء كانت اِ سميّة أو فعليّة وهو من باب عطف الجمل على الجمل، وسنوضّح ذلك ببعض الأمثلة:

1 - عطف الاسم على الاسم إذا اشتركا في الحال، نحو: جاء زيد وخالد.

2 - عطف الفعل على الفعل إذا اشتركا في الزّمان، نحو: قامت ليلى وقعدت.

3 - عطف جملة على جملة إذا كانت اِ سميّة، نحو: أحمد مجتهد وعمر مثابر، أو فعليّة، نحو: نجح زيد ورسب خالد.

---

[1] دراسات في اللسانيات العربية: د. عبد الحميد السيد، ص 34، نقلا عن مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 147.

[2] ينظر: دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه : أبو فهد محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1404هـ- 1984م، ص 224- 225.

[3] ينظر: دراسات في اللسانيات العربية: د. عبد الحميد السيد، ص 34- 35.

وقد يتعدّى الجملتين فأكثر نحو قوله تعالى : ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾[البقرة: 136]، وهو ما يسمّى عطف النّسق وهو من طرق تركيب الجملة وتنوّع مكوّناتها ودلالاتها؛ إذ ترتبط جملتان فأكثر كما في الآية الكريمة بحرف عطف، وهذه العلاقة تختلف إذا اختلف الرّابط من نحو: الفاء، ثمّ، حتّى... وغيرها من حروف العطف[1].

و المراد من عطف الجملة على الجملة -كما يرى ابن يعيش - هو ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها. حيث يقول: "والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصّالها، والإيذان بأنّ المتكلّم لم يرد قطع الجملة الثّانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثّانية أجنبيّة عن الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اِتصّالها بها، فلم يكن بد من الواو لربطها بها، فأمّا إذا كانت ملتبسة بالأولى، بأن تكون صفةً نحو: مررت برجل يقوم، أو حالاً نحو: مررت بزيد يكتب، ونحوها، لم تحتج إلى الواو"[2].

أمّا فيما يخصّ عطف المفرد على المفرد يقول ابن يعيش : "والغرض من عطف المفرد على المفرد اِختصار العامل واِشتراك الثّاني في تأثير العامل الأول فإذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو فحذفت قام الثّانية لدلالة الأولى عليها "[3]؛ هذا لأنّ اللّغة العربيّة تجنح نحو الاِختصار في الدّلالة على المعنى.

الجملة التّفسيريّة: وهي جملة ترتبط بما سبقها نحويًّا ودلاليًّا، وهي ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التّفسير كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾[آل عمران: 59]، ومقرونة بأن، نحو قوله أيضا : ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾[المؤمنون: 27]، ومقرونة بأي كقول الشاعر[4]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي

[1] دراسات في اللسانيات العربية: د. عبد الحميد السيد، ص 35.

[2] شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 2008م، ج3/75. أيضا شرح المفصل: ج8/ 90.

[3] شرح المفصل: ابن يعيش، ج3/ 75.

[4] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، ص 460-461.

فالجملة المفسّرة تأتي متّصلة نحويًّا ودلاليًّا بالجملة الّتي تسبقها رغم غياب حرف التّفسير كما في بعض أنواعها، فهي تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر من طين ثمّ كُوّنَ، بل باعتبار المعنى[1] .

الجملة البدليّة: نحو قول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَا فَكُنْ فِي السِرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

جملة (لا تقيمنّ...) بدل اشتمال من جملة (اِرحل...) الّتي هي ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وبين الجملتين علاقة نحويّة (الرّبط بالضّمير)، ودلاليّة؛ إذ يلزم من الرّحيل عدم الإقامة[2].

ب -**ومن الشّواهد الدّالة على التّفريع:**

الجملة المعترضة: وهي الّتي تتوسّط بين أجزاء الجملة؛ لتقرير معنى يتعلّق بها أو بأحد أجزائها، نحو قول أبو علي[3]:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي -وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ- أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلِ

(والحوادث جمّة) جملة معترضة بين الفعل والفاعل؛ والاعتراض ضرب من التوسعة في الجملة، وتستعمل لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً[4].

الجملة الشرطيّة: نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾[البقرة: 186]، فالجملة "إِنِي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ " جملة جواب شرط للجملة الّتي سبقتها، والجملة الشّرطيّة ضرب من الجمل المركّبة الدّالة على تلازم جملتين مسبوقتين بأداة شرط تدخل عليهم؛ فتربط إحداهما بالأخرى فتجعلهما كجملة واحدة في اِفتقار كلّ واحدة من الجملتين إلى الأخرى... "[5].

[1] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، ص 460. ينظر أيضا، شرح المفصل: لابن يعيش، ج8/ 140.

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، ص 490.

[3] ينظر:الخصائص: ابن جني، ج331/1 و336.

[4] ينظر: مغني اللبيب في كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، ص 446.

[5] ينظر شرح المفصل : 3/ 151. ينظر أيضا: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997م، ص 201.

ومثلها الجملة الظّرفية، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا ٩٧﴾ [الإسراء: 97].

فالجملة الظّرفية كجملة الشّرط تردان في صورة جملة متلازمة دلاليًّا.

الجملة الاستفهاميّة: نحو: أ مُحَمَّد عندك أم مصطفى؟ فيكون الجواب مُحَمَّد أو مصطفى.

سؤال يتطلّب جواب، فالجملة الاستفهاميّة تقوم على تعليق بين جملتين؛ إذ الجواب يتضمّن إخباراً متصلاً بالسؤال، وبين الجملتين تلازم يربط كلّ طرف بالآخر.

جملة النّداء: نحو: يا عبد الله أكرم ضيفك.

وهي جملة قائمة على التّلازم والارتباط في سيّاق دلالي بين أطرافها.

جملة القسم: نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣ ﴾[يس:2-3].

ونحو: أقسم بالله لأحافظنّ على العهد.

فيتحقّق بين جملة القسم وجملة الجواب ترابط نحوي ودلالي.

الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب: نذكر منها الجمل الحالية، نحو : عرفتك ما تحب العبث . جملة حاليّة والرّابط ضمير مستتر . وقد يكون الرّابط ضمير متّصل، نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ ﴾ [الإسراء: 93].

وقد تتولّد الجملة المركّبة بالرّبط وبالتّفريع معاً؛ فتطول وتتشابك عناصرها اللّغويّة وسلاسل مركّباتها، نحو قوله في سورة البقرة : ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥ ﴾[البقرة: 2- 3- 4- 5]. فالجملة بهذا الطّول بحكم تجاور عناصرها المنسجمة، والمترابطة بإحكام تكون قادرة على تحقيق معان ومضامين غنيّة شكلاً ومضموناً.

مصطلح آخر يترادف مع مصطلح الرّ بط: اِستخدم بعض النّحاة مصطلحاً آخر للتعّبير عن الرّبط، هو "**الوصلة**"، والمعنى اللّغويّ للوُصلة هو "الاتّصال"، وكلُّ شيء اِ تّصل بشيء فيما بينهما وُصْلَةً: أي اِتصالٌ وذريعة[1].

وقد ذكر ابن يعيش أنّ "ذو" دخلت وُصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، ونظيرها " الّذي" وأخواتُه دخلت وُصلة إلى وصف المعارف بالجُمل، و "أيُّ" وُصلة إلى نداء ما فيه الألف واللاّم ، واسم الإشارة وُصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة، نحو : هذا الرّجل فعل أو يفعل، ويجوز أن يتوصّل بـ"هذا" إلى نداء ما فيه الألف واللاّم، فنقول : يا هذا الرّجل، كما تقول: يا أيُّها الرّجل"[2].

ومسألة الرّبط بين عناصر الجملة من ناحية وبين الجمل من ناحية أخرى من المسائل الّتي لا يمكن بدونها أن تدرس الجملة دراسة مرضية، وقد أولى النّحاة العرب هذه المسألة عناية كبيرة فضبطوا مظاهرها، ووضّحوا شروطها، واِ ستقصوا ذلك اِ ستقصاء أدّى بهم أحياناً إلى التّوغّل في مجالات الاِفتراض والتّقدير، فقد شغل موضوع الرّبط بالَهُم في الجملة الاسميّة خاصّة إلى درجة أنّهم كلّما كان الرّابط معنويًّا لا يبرز في صورة لفظ، اِ فترضوا تضمّن الخبر لضمير عائد على المبتدأ، وقد حصر بعضهم ذلك في الخبر المشتق وعمّمه الآخرون واعتبروه متضمّناً في الاسم الجامد[3].

ومن حيث أنّ هذه الرّ وابط لا تتجلّى قيمتها إلاّ داخل الجملة، فبعضها درس في نطاق دراسة عدد من الجمل كالضّمائر والفاء الّتي تعرف بالرابطة للجواب، والبعض درس في نطاق الأدوات كحروف الجر وحروف العطف، والبعض الآخر درس باعتباره عوامل لها تأثير في حركات الكلمات المؤالية لها كأدوات النّصب، ويجدر هنا أن نلاحظ أنّ الواو هي الأداة الّتي حظيت بعناية أكثر من آيّة أداة أخرى، درست في نطاق النّحو، وحاول علماء البلاغة أن يضبطوا شروط اِستعمالها بالرّجوع إلى مقتضيات المعنى[4].

---

[1] ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، ص 193- 194.

[2] ينظر: شرح المفصل: 3/ 141.

[3] ينظر: شرح المفصل، 1/ 88- 89.

[4] ينظر: دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 230 وما بعدها. ينظر أيضا: نظرات في التراث اللغوي العربي: د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي،بيروت- لبنان، ط1، 1993، ص 37- 38.

ولئن كان هذا التّشتّت في دراسة طرق الرّبط يمكن تبريره بالغاية التّعليميّ ة الّتي تصبّ في قالب التّركيب والتّجاور بين الجمل وبين عناصر الجملة الواحدة . وما الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة والبلاغيّة في دراسة الجمل إلاّ من مجريات الأصوات وجماليّاتها، والتّناسق والانسجام بين كلماتها في قالب دلالي محدّد.

VI. علاقة التّجاور الصّوتي بالدّلالة:

إذ ليس بإمكاننا أن نجد كلمة متجاورة مع كلمة لا تناسبها في المعنى، لأجل ذلك اِ ختارنا الجملة نموذجا للدّراسة لما تتوفّر عليه من ترابط مادّي ومعنوي.

والجملة ذات معنى دلالي واحد، وتقتضي وحدة المعنى الدّلالي اِ ئتلاف المعاني الجزئيّة داخل الجملة بطريق العلا قات النّحويّة السّيّاقيّة . ولا تستوي العلاقات النّحويّة، فبعضها وثيق كعلاقة الشّيء بنفسه، وبعضها واهن كعلاقة الشّيء بغيره، ومن هنا كان سبيل الاِ ئتلاف بين المعاني الجزئيّة هو الاِرتباط والرّبط، وهذا الاِرتباط هو أساس النّظام التّركيبيّ للجملة.[1]

ويعدّ موضوع الجملة من المباحث الهامّة في الدّرس اللّغويّ، وقد اِحتلّ منزلة كبيرة في اِ هتمام العلماء المتقدّمين والمتأخرين، ذلك أنّ الجملة تمثّل واحداً من أهمّ مستويات اللّغة ونقصد به التّركيب؛ إذ أنّ الأهمّية الّتي يكتسيها التّركيب في مجال الدّراسات اللّغويّة هي الّ تي جعلت الدّارسين يتّخذون الجملة نقطة البداية في التّحليل، بعدّها الصّورة اللّفظيّة الصّغرى للكلام الموضوع للفهم والإفهام.

فالجملة كالعقد الّذي يجمع بين حبّاته سلك وثيق، ولابدّ أن يبقى ذلك السّلك متّصلاً، وإلاّ ما استطاع الرّائي أن يفهم من شكله معنى العقد، وهذا هو الاِ رتباط، والّذي هو شكل من أشكال التّجاور الصّوتي.

1/ ضروريّات التّجاور الصّوتي:

أشار الدكتور عبد الجليل مرتاض في حديثه عن السّيّاق الكلاميّ بما في ذلك الجملة أنّه "إذا أردنا أن ندرك أقصى ما يمكن أن يدرك من النّظريّات اللّسانيّة ومنظريها، فخليق بنا أن نّراعي أربعة إدراكات للسّيّاق: على مستوى الكلام هو المحيط اللّساني لوحدة لغويّة، ويقص د بهذا المحيط هنا مجموع العناصر الحاضرة بالفعل في النّصّ بجوار مباشر أو بعيد عن الوحدة المعتبرة، ومن ثمّ فإنّ

[1] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، ص 195.

العناصر الّتي تشترط الحضور، والشّكل والوظيفة أو المعنى لهذه الوحدة تنتسب إلى السّيّاق الملازم، مثلاً: هل عندك مطهاة؟ – نعم، اِشتريت واحدة. فالفعل اِشترى ملازم Pertinent لأنّه ينتقي المعنى للمطهاة[1].

والوحدات الصّوتية هي الّتي تحدّد الشّكل والوظيفة، والمحتوى للبنية المعنيّة، وهذا ما توصّل إليه عبد الجليل مرتاض أنّ السّيّاق الكلاميّ (الّذي هو لسانيّ) متعلق بالمقام (خارج لساني) في إنتاج الملفوظ أي المحيط هو الّذي يتحكّم في مجموعة العوامل اللّسانيّة[2].

كما أنّه قد توصّل إلى أنّ اللّسانيّين ينحون منحى مشتركاً إلى أنّ الإحاطة لوحدة لسانيّة هي مجموعة وحدات لنفس المستوى الّذي يتقدّمها ويعقبها في ملفوظ مسلّم به، وهذه الوحدات هي الّتي تحدّد الشّكل والوظيفة، والمحتوى للوحدة المعنيّة، فإحاطة مونيمة "إنسان" في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾[العلق: 2] المؤلفة من مونيمات: خلق، ال، من، علق. تحدّد الشّكل لهذا الكائن المخلوق من علق، ومونيمة "خلق" في التّركيب نفسه (ال، إنسان، من، علق) تشترط الشّكل للمونيمة خلق، وإنسان ينتقي محتواه، لأنّك تجد اللّفظة ذاتها قد تنتقي لها محتويات أخرى[3]، أي أنّ الكلمات المجاورة لكلمة إنسان قد تختلف من جملة لأخرى حسب السّيّاق والمقام بما يوافق مقتضى الحال، من ذلك قول شاعر:

عَجَبًا عَجِبْتُ لِغَفْلَةِ الإِنْسَانِ قَطَعَ الحيَاةَ بِذِلَّةٍ وَهَوَانِ

فكلمة إنسان هنا اِ نتقت ألفاظ أخرى مجاورة لها، تحيط بها يميناً وشمالاً . بمّا يدلّ على أنّ مصطلح إحاطة بحسب ما يبدو أنّه قريب الصّلة بما يدلّ عليه التّجاور الصّوتي، ويتّضح هذا أكثر في نص آخر للدكتور عبد الجليل مرتاض عندما نظر إليه من منظار اللّسانيّات التّوزيعيّة وفي ذلك يقول: " والواقع أنّ الإحاطة lénvironnement في منظور اللّسانيّات التّوزيعيّة أنسب اِستخداماً من إلصاقها بالسّيّاق، طالما أنّ التّوزيعيّة تحدّد كحاصل إحاطات لوحدة لغويّة في مدوّنة معطاة، وطالما أنّ الوحدة اللّغويّة نفسها لا تتّضح إلاّ بتوزيعها، ومع ذلك، كما ترى، فإنّا نشعر بشيء من التّداخل ممّا يُعنى بالسّيّاق تارة، وممّا يعنى بالإحاطة تارة أخرى، ويظهر لك جليًّا من

[1] التحليل البنيويّ للمعنى والسّياق: أ.د. عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع– الجزائر، 2010م، ص 6.

[2] ينظر: التحليل البنيوي للمعنى والسياق: عبد الجليل مرتاض، ص 13.

[3] نفسه: الصفحة نفسها.

تعريف التّوزيعيّة في اللّسانيّات البنيويّة، وهي الملفوظات المعبّرة عن معانٍ في لغة أنّ توزيع عنصر هو ما يحصل عن كلّ الإحاطات لهذا العنصر (أو السّيّاق)، وهكذا فإنّ تتابع مورفيمات الطّفل المعتبر كعنصر وحيد يعيّن اِ نطلاقا من جمل ذات معان :- الطّفل يعدو- الطّفل يرمي الكرة- الطّفل سعيد"[1].

فكلمة الطّفل تنتقي ما يناسبها من معان حسب السّيّاق والمقام الّذي يوافق مقتضى الحال، أي ما يناسبها من وحدات لسانيّة بفعل الإ حاطة. لكن هذا السّيّاق والمقام لا يخلو من تدخل العوامل الاجتماعيّة والنّفسيّة، ما يجعلنا نتساءل عن أبعاد هذه الإحاطة، أي ما مرجعيّة التّجاور الصّوتي الّذي يفرضه سيّاق معيّن ومقام محدّد؟ يعني ما هي العمليّات أو المراحل الّتي تسبق هذا التّجاور؟ فنحن نبحث في نظام هو موجود في الأصل، أي أنّنا نقوم بوصف البنية اللّغويّة في ذاتها من حيث عناصرها وعلاقاتها الدّاخلية الّتي تؤلف النّظام اللّغويّ، فهل لّنا أن نعرف كيف تنتظم المسارات الفونولوجية في الدّماغ بالقوّة الفاعلة الّتي نتواصّل بها عن طريق إنتاج الكلام في شكل تسلسل منطقي؟

سيتطلب منّا ذلك اِ ستقصاء مكامن التّعقيد المتضمّن في كلّ إنجاز لغويّ يرتكز بالضّرورة على اِستدعاءات مفصّلة لكلّ المعارف اللّسانيّة، الّتي نمتلكها حول اللّغة الّتي نتواصل بها، من أجل تحقيق سليم للمتواليّات اللّسانيّة المتواصّل بها، إنّه تعقيد يرتبط بخطوات الاِ نتقال من الصّياغة المفهوماتيّة إلى العمليّة النّطقيّة عبر مرحلة الصّياغة المعجميّة الّتي تستلزم القيام بعمليّات متعدّدة : دلاليّة، تركيبيّة، وصرفيّة، وصوتيّة (مترتّبة تسلسليًّا، آنيّة، ومتفاعلة، خاضعة للتّوزيع المنطقي ...) تتشابك مراحل القيام بها، وتتعدّد أساليب فهم طرق اشتغالها ذهنيًّا.

ومن يستقرئ اتّجاهات الدّرس اللّساني من دي سوسير، يجد أنّ كلّ اِ تّجاه يشكّل في حدّ ذاته نظريّة قائمة بذاتها لها مبادؤها ومنطلقاتها الخاصّة الّتي تميّزها عن غيرها من النّظريّات اللّغويّة فالمدرسة التّوزيعيّة مثلاً تتّخذ منطلقاً سلوكيًّا وتعدّ "اللغة مجموعة عادات صوتيّة يكيّفها حافز البيئة، فلا تخلو من كونها شكلاً من أشكال المثير والاستجابة "[2]، أمّا المدرسة التّوليديّة فهي تستند إلى

[1] التحليل البنيوي للمعنى والسياق : عبد الجليل مرتاض، ص 13- 14.

[2] ينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط 1، 2004، ص 34.

أساس عقلي وتعتبِرُ اللّغة حالة معيّنة للعقل / الّدماغ... وقدرة من قدرات العقل يمكن تمييزها، هي قدرة اللّغة بخصائصها وبنيتها ونظامها، الّتي هي وحدة (module) من وحدات العقل"[1].

وعلى الرّغم من هذا التّباين الواضح في المنطلقات الّتي تعتمدها تيارات الدّرس اللّغويّ الحديث، فإنّها تلتقي عند مبدأ الوصفيّة (الّذي يهتم بوصف البنية اللّغويّة في ذاتها ويبحث في العناصر والعلاقات الدّاخليّة الّتي تؤلف النّظام اللّغويّ)، وتتّخذ اللّغة معياراً وحيداً للدّراسة "فمفاهيم مثل الفونيم، والصّفات المميّزة، والدّليل اللّغويّ، والمورفيم، والوظائف اللّغويّة، والمحور الخطّي، والمحور التّعويضيّ...لا يمكن لأيّ مدرسة أن تستغني عنها"[2].

واللّغة فكرة منظّمة مقرونة بالصّوت، فإذا أردنا أن نبرهن على أنّ اللّغة ليست إلا نظاماً للقيم، فما علينا إلاّ أن نتأمل عنصرين يشتركان في تأدية اللّغة لوظيفتها: وهما الأفكار والأصوات.

إنّ تفكيرنا من النّاحية السيكولوجيّة- إذا أغفلنا التّعبير عنه بالكلمات – ما هو إلاّ كتلة غير متميّزة لا شكل لها . وقد اِتّفق الفلاسفة وعلماء اللّغة على أنّه لولا الإشارات لما اِ ستطعنا أن نميّز تمييزاً واضحاً، تابتاً بين فكرتين . فلولا اللّغة أصبحت الفكرة شيئاً مبهماً، غير واضح المعالم . إذاً لا توجد أفكار يسبق اللّغة وجودها، ولا تتميّز هذه الأفكار قبل ظهور اللّغة[3].

ويمكن وصف اللّغة بأنّها ميدان النّطق، وقد شبّه فردينان دي سوسور "اللّغة بورقة، وجهها الفكرة وظهرها الصّوت، إذ لا يستطيع المرء فصل الصّوت عن الفكر كما لا يستطيع فصل الفكر عن الصّوت"[4]

ويمكن أن نفصل في هذا عن طريق مراحل الإنجاز اللّغويّ الّتي تبدأ بمرحلة الفهم وتنتهي بمرحلة النّطق وتتخلّلها مرحلة الصّياغة المعجميّة.

---

[1] المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها: نوم تشومسكي، ترجمة وتعليق وتقديم د. مُحَمَّد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1413هـ- 1913م، ص 68.

[2] اللسانيات العامة وقضايا العربية: مصطفى حركات، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1998م- ص 113.

[3] علم اللغة العام: فردينان دي سوسير، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: د. مالك يوسف المطلبي، دار الأفاق العربية- بغداد، ط3، 1984م، ص 131.

[4] علم اللغة العام: دي سوسير، ص 132.

2/ مراحل الإنجاز اللّغويّ:

يجمع الباحثون في مجال السيكولسانيّات على أنّ الإنجازات اللّغويّة تتمّ استناداً إلى أوّاليّات متداخلة ومتكاملة في الوقت نفسه، والمتمظهرة في اِ نتظام السّيرورات الذّهنيّة الّتي تنتج السّلوك اللّغويّ عبر طريقة محدّدة، والّتي هي عبارة عن مسارات معرفيّة بالغة التّعقيد تتحدّد خطوّات تحقّقها عبر ثلاث مراحل نذكرها كالآتي[1]:

1 – مرحلة الصّياغة المفهوماتيّة conceptualiation

2 – مرحلة الصّياغة المعجميّة lexicalisation

3 – مرحلة النّطق làrticulation

1) مرحلة الصّياغة المفهوماتيّة:

تتأسّس ثوابت هذه المرحلة على ضرورة بناء تصوّر مفهوماتي للشّيء الّذي نريد التّعبير عنه، ونقله للآخر (المتلقي)، يتعلّق الأمر بمجموع الأفكار المجرّدة الّتي تشكّل موضوع الرّسالة المراد إبلاغها، والمنتظمة ذهنيًّا (بصيغة قبل نطقيّة) وفق لغة فكريّة مستقلّة إجرائيًّا وزمنيًّا عن اللّغة الّتي تكون الأصوات اللّغويّة الفيزيقيّة مادتها الأساسيّة.

2) مرحلة الصّياغة المعجميّة:

وهي مرحلة ربط التّصوّرات المفهوماتيّة، والأفكار المجرّدة بما يناسبها من بنيات معجميّة تستمدّ خصوصيّاتها الدّلاليّة (الاصطلاحيّة) من اللّغة الّتي تنتمي إليها، وتخضع عمليّات اِ نتظامها في متواليّات لسانيّة معبّرة، لكلّ شروط التّنظيم السّليم (تركيبيًّا، ودلاليًّا، وصرفيًّا، وصوتيًّا ...) المقرّر قانونا محكما في نحو هذه اللّغة.

وهذه المرحلة تتفرّع إلى فرعين:

أ – **مرحلة التّركيب الدّلالي:** وتطابق عمليّات اِسترجاع الخصوصيّات الدّلاليّة والتّركيبيّة للبنيات المعجميّة، مع كلّ أشكال التّفاعل الّتي تميّز علاقاتهما في كلّ لغة.

ب –**مرحلة الصّرف الصّواتي:** وهو ما يعرف بالمورفونولوجيا، وهذه المرحلة تطابق عمليّ ات اِسترجاع الخصوصيّات الصّواتيّة للبنيات المعجميّة، بما في ذلك طبيعة الكيانات القطعيّة (الصّوامت، والمصوّتات، وأشباه الصّوامت)، وعلاقات التّأثّر والتّأثير المقدّ رة بين القطع في كلّ بناء معجمي،

[1] ينظر: التسنين الفونولوجي والمسارات المعرفية للإنجاز اللغوي العربي، د. مصطفى بوعناني، ص 43.

وأنواع المقاطع (طويلة أم قصيرة، مفتوحة أم مغلقة ...) وعددها، وشروط انتظامها في كلّ بنية معجميّ، وكذا علاقات المكوّنين: القطعي والمقطعي بالمكوّن الفوق قطعي(النّظريزي) المحدّدة وظيفيّ في كلّ بناء معجمي.

3) مرحلة النّطق:

وهي المرحلة النّهائيّة الّتي تقود إلى النّطق بالرّسالة الّتي يودّ المتكلّم إيصالها للمتلقّي باعتماد الجهاز الصّوتي، ولابدّ أن يراعي المتكلّم في ذلك التّحقيق السّليم لكلّ الأصوات المؤلّفة للمتواليّة اللّسانيّة المنطوقة، بأن يعتمد كلّ صوت لغوي من معتمده، أي من حيث المخرج والصّفة الّتي تميّزه عن بقيّة الأصوات الأخرى، وتمنحه القيمة الوظيفية داخل النّسق الصّوتي للّغة الّتي ينتمي إليها.

أ/ تحليل مراحل الإنجاز اللّغوي:

انطلاقاً من هذه المراحل يتسنّى لنا معرفة **الأسس الصّنيفيّة للأصوات اللّغويّة** وهو باب معرفة النّسق الصّوتي الّذي يخصّ كلّ لغة من حيث الخصائص والمميزات الّتي تخصّ كلّ صوت على حدة، وهو معرفة البعد الفيزيائي للمظهر الصّوتي في الكلام، وهذا ما لخصه الفارابي أثناء عرضه "لعلم قوانين الألفاظ المفردة " بقوله:"وعلم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أوّلاً في الحروف المعجمة عن عددها، ومن أين خرج كلّ واحد منها في آلات التّصويت وعن المصوّت منها وغير المصوّت، وعمّا يتركّب منها في ذلك اللّسان، وعمّا لا يتركّب، وعن أقلّ ما يتركّب منها حتّى حدث عنها لفظة دالّة"[1].

كما يتّضح لنا من هذه المراحل **انتظام المكوّنات القطعيّة داخل اللّغة** وهذا باب في معرفة أنماط التّآلف الممكنة بين الأصوات المكوّنة للنّسق الصّوتي على سبيل التّوارد **والتّجاور**، فتعاقب الصّوامت والصّوائت في كلّ لغة تطابقها اِ حتمالات اِنتظام متعدّدة قد تختصّ بها لغة عن أخرى . وقد جرت العادة في العربيّة بالنّظر في أحوال **تجاور الأصوات اللّغويّة** اِعتماداً على مذهب في مزج الأصوات بعضها ببعض وما يجوز في ذلك وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصحّ، سواء تعلّق الأمر بالألفاظ المفردة أو المركّبة، وهذا ما يحدّد لنا معرفة الأبنية وما يتألف منها من قطع صوتيّة ومقاطع، وما يلزم ذلك من شروط تنظيميّة صارمة تتحدّد من خلالها أضرب التّأليف في العربيّة.

[1] إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، ص 20.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تيسّر لنا عمليّة **إدراك العلاقات الوظيفيّة بين الأصوات اللّغويّة** وهذا باب في العلاقات الوظيفيّة تختصّ بها الكيانات الصّوتيّة للغة ما، وما يترتّب عنها من تغيّرات. فالعربيّة تسلك نظام معين عند التقاء أصواتها، إذ أنّه قد يدغم بعضها في بعض، أو ينحى بعضها عن بعض، وكلّ ما يرتبط **بتجاورهما** في أبنية الكلمات تنافراً أو تلاؤماً على مذهب اِ ستواء المتقاربين، أو اِستواء المتباعدين، وأضرب تأليفهما في هذه الأبنية، آخذين بعين الاِ عتبار الطّرق الّتي تتحقّق بها السّهولة في اللّفظ والخفّة في النّطق؛ لأنّ الكلمة تخفّ وتثقل بحسب الاِ نتقال من صوت إلى صوت لا يلائمه قرباً أو بعداً.

ومن هذا المنطلق يسهل على الم تكلّم المدرك لهذه الحقائق التّنظيميّة لعلاقات الأصوات في السّلسلة الكلاميّة فهم خصوصيّات الظّواهر الوظيفيّة أو الفونولوجيّة الّتي تشكّل هذه العناصر الصّوتيّة، وتلك العلائق المتنوّعة ومختلف سيّاقاتها ... وهو بعد ذلك سيكون قادراً على فهم إجراءات المماثلة Assimilation والمخالفة Dissimilation ، كما سيكون قادراً على تطبيق الإبدال Metathese والإخفاء Latency وغيرها من الظّواهر الصّوتيّة في السيّاقات الملائمة لها، إنّها المعرفة الفونولوجيّة الّتي ستضاف إلى المعرفة الفونيتكية لتجسيد شموليّة اِ نتظام الكيانات الصّوتيّة في الأبنية والتّراكيب. إضافة إلى إدراكه الخصائص التّطريزيّة للّغة، والّتي تنحصر في معرفة الخصائص الصّوتيّة فوق قطعيّة الّتي تتميّز بها لغة عن أخرى والمتمثّلة في النّبر والتّنغيم، والّتي سيكون لنا معها وقفة في الفصول اللاّحقة بإذن الله.

ب/ التّأليف– التّرتيب– والتّعليق:

وهي مصطلحات تدلّ على النّسج والصّياغة في البنية اللّغويّة، وتخصّ بالضّبط نظريّة النّظم عند عبد القاهر الجرجاني . وبما أنّ بحثنا يخصّ البنية اللّغويّة وما يطرأ عليها من تغيّرات عن طريق المعاملة التّجاوريّة، اِ رتأينا أن نسلط الضّوء على رأيه في هذا الشّأن، إذ أنّه قرّب "بنية اللّغة" من "بنية الصّورة"، فالألوان ليس لها دلالة في ذاتها، إنّها محايدة حتّى تعمل بموقعها وتأثيرها في غيرها، وهذا ما يتجلّى في الألوان المكمّلة لبعضها من مثل : الأخضر والأحمر، البنفسجي والأصفر،الأسود والأبيض وغيرها، لنقل نتائج هذا التّأثير إلى المتلقي، وفي ذلك يقول : "وإنّما سبيل هذه المعاني، سبيل الأصباغ الّتي تُعمل منها الصّوّر والنّقوش، فكما أنّك ترى الرّجل قد تهدّى في الأصباغ الّتي

عمل منها الصّورة والنّقش في ثوبه الّذي نسج، إلى ضرب من التّخيّر والتّدبّر في أنفُس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفيّة مزجه لها وترتيبه إيّاها إلى ما لم يتهدَّ إليه صاحبه"[1].

وهذا شأن الأصوات والكلمات المتجاورة فيما بينها؛ إذ أنّ الصّوت أو الكلمة ليس لها دلالة في ذاتها إلاّ إذا دخلت في سيّاق معيّن، فالصّوت قد يتأثّر بما يجاوره من سوابق ولواحق، من ذلك ما يحدث له من ظواهر صوتية كالإدغام، كما أنّ لهذا الصّوت دور في إنجاز المعاني، فكلمة تختلف عن أخرى بمجرد تغيير صوت من أصواتها بصوت آخر، من مثل:تين وطين، قلب وكلب إلى غير ذلك، وهذا الاختلاف يؤدّي إلى تغيير في المعنى ولعلّ هذا ما يعزّز القول:" ليس للحرف حياة مستقلّة ولكنّه هو العنصر الّذي يدخل في تركيب الوحدة الحيّة المستقلّة الّتي هي الكلمة وهو الّذي يحدّد معناها وباختلاف تركيب الحروف تختلف الكلمات"[2].

وقد اِهتدى الجرجاني من خلال رصفه لنظريّة النّظم إلى أن يتوصّل إلى "أنّه لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتّى تعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك "[3]؛ لأنّ حسب رأيه الألفاظ لا تفيد إلاّ من خلال التّركيب مؤلّفة ومرتّبة حسب ما تقتضيه المعاني المرتّبة في النّفس وقوانين النّحو، حيث يقول :"والألفاظ لا تفيد حتّى تؤلّف ضرباً خاصاً من التّأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التّركيب والتّرتيب... وهذا الحكم- أعني الاختصاص في التّرتيب- يقع في الألفاظ مرتّباً على المعاني المرتّبة في النّفس، المنتظمة فيها على قضيّة العقل، ولن يتصوّر في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصيص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركّبة، وأقسام الكلام المدوّنة"[4].

وممّا ينبئ بحقّ أنّ التّجاور بين الكلم يتطلّب ترتيب في المعاني، حديثه عن اِ تحاد أجزاء الكلام، وتداخل بعضها في بعض، وشدّة اِ رتباطها، وما تحتاجه الجملة في أثناء تكوين ها وحال بنائها، وفي ذلك يقول:" واعلم أنّ ما هو أصل في أن يدق النّظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني الّتي عرفت، أن تتحدّد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ اِ رتباط ثان منها بأوّل، وأن

---

[1] دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 87- 88.

[2] فقه اللغة وخصائص العربية : مُحَمَّد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 2، 1383هـ، 1964م، ص 249.

[3] ينظر: دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 55.

[4] أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود مُحَمَّد شاكر، 1312هـ، 1991م، ص 4- 5.

يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النّفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك ف يها حال الباني، يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك ...، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأوّلين"[1].

وهناك مقولة بنيويّة أطلقها الجرجاني كذلك مفادها أنّ "الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض"[2].

يأخذ من هذه النّصوص أنّ الكلمة ليس لها دلالة في ذاته ا، أما وإن دخلت في سيّاق معيّن، فإنّها مختارة بسبب ما يتجاور معها من كلمات، أي بحسب ما يناسبها من معان.

كما يتّضح أنّ التّجاور بين الكلمات محكوم بالمعنى والدّلالة في الألفاظ، والمعاني مختلفة لِاختلاف الألفاظ.

فالألفاظ تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، واللّفظ تبعٌ للمعنى في النّظم، وأنّ الكلم تترتّب في النّطق بسبب ترتّب معانيها في النّفس، فلا معنى لتوالي الألفاظ في النّطق عند عزل دلالتها جانباً، فالألفاظ أوعية للمعاني. وليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دّلالتها، وتلاقت معانيها، على الوجه الّذي اِقتضاه العقل[3].

كان هذا ما توصّل إليه الجرجاني من خلال رصفه لنظريّة النّظم في كتابه دلائل الإعجاز، وقد اِتّضح لنا أنّ التّجاور بين الأصوات المفردة لها علاقة بالتّأثير والتّأثر بين الأصوات وهذا ما سندرسه في الفصل الموالي، أما ا لتّجاور بين الكلمات فلها علاقة بالمعنى والدّلالة بين الألفاظ والعبارات أثناء عمليّة التّبليغ، وهذا له علاقة بالنّبر والتّنغيم أثناء العمليّة التّواصليّة، وسيكون لنا معه وقفة في الفصل الآخر إن شاء الله.

[1] دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 93.

[2] ينظر: نفسه: ص 52- ينظر أيضا اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 189.

[3] ينظر: دلائل الإعجاز: ص 50- 52- 54- 55- 56.

الفصل الثالث
أثر التّجاور الصّوتيّ
في عملية التّبليغ

لقد كان واضحًا لدى علماء العربيّة وبالأخص علماء التّجويد أنّ الأصوات إذا تجاورت في الكلمة المفردة أو في الكلام المتّصل تعرضت صفاتها للتّغيّر الجزئيّ أو الكليّ إذا نُطق بها متّصلة، وذلك بحسب طبيعة الصّوت وما يجاوره، وقد عبّر عبد الدّائم الأزهري (ت 870 هـ) بوضوح وعلى نحو شامل عن ذلك بقوله 'المجاورة لها تأثير'، وذلك في قوله : "اِحذر من تفخيم باء 'برق' لمجاورتها الرّاء المفخمة، فإنّ اللّسان يسبق إلى تفخيمها، وكذا 'باطل' لمجاورتها الألف المديّة، فيسرع اللّسان إلى تفخيمها وتفخيم الألف المديّة والطّاء، بسبب المجاورة، إذ المجاورة لها تأثير"[1].

فهذا التّأثير الّذي تحدّث عنه عبد الدائم الأزهري هو المسئول عمّا نتلفّظ به من أصوات في المتّصل من الكلام، ذلك أنّه عندما نتواصل فيما بيننا، فإنّنا نؤدّي بنيات لغويّة تتمثّل في كلمات وجمل يحسن السّكوت عليها، وهذه الكلمات تتضمّن بدورها أصواتاً تتجاور فيما بينها بحكم قوانين ونظام يضبطها، وقد حدّد العلماء هذه القوانين نذكر منها ما يلي:

أوّلا : قانون المماثلة(Assimilation)

تتأثّر الأصوات اللّغويّة بعضها ببعض في المتّصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلّف فيه، نلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعض الآخر، لكي تتّفق في المخرج أو الصّفة مع الأصوات المجاورة، ممّا يؤدّي إلى تغيير مخارج بعضها أو صفاتها . كما نلحظ أن اتّصال الكلمات في النّطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التّأثر، على أن نسبة التّأثّر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التّأثّر يندمج في غيره أكثر ممّا قد يطرأ على سواه من الأصوات.

ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتّصل، هي السرّ فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثّر والأصوات في تأثّرها قد تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاوراتها قربها في الصّفات أو المخارج، ويمكن أن يسمّى هذا التّأثّر بالانسجام الصّوتي بين أصوات اللّغة.[2]

أي أنّ الصّوت اللّغويّ في المتّصل من الكلام قد يكتسب أو يفقد من بعض خصائصه على حساب الصّوت الآخر بغية التّآلف والانسجام الصّوتي. ويكون هذا بالتّقارب والمشابهة بين الصّوتين المتجاورين فتتحقّق بذلك ظاهرة المماثلة.

---

[1] الطرازات المعلمة في شرح المقدّمة : عبد الدائم الأزهري (ت 870هـ)، تحقيق: د. نزار خورشيد عقراوي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1424هـ- 2003م، ص 144.

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 179.

1 - تعريف المماثلة الصّوتيّة :

1) **لغة**: جاء في لسان العرب : مثل كلمة تسويّة، يقال هذا مِثلُه أو مَثَلُه كما يقال شِبهُه أو شَبَهُه، بمعنى واحد، والمماثلة لا تكون إلا في المتفقين تقول: نحوُه كنحوِه وفقهُه كفقهِه ولونُه كلونِه وطعمُه كطعمِه، والمماثلة: هي أن يسدّ أحد الشّيئين مسدّ الآخر كالسّوادين.[1]

يتّضح مما تقدّم أن المماثلة تعني التّقارب والتّشابه والاتفاق والمساواة بين الشّيئين، قريبين بعضهما من البعض قرباً يسمح بعقد اتفاق أو تشابه بينهما.

2) **اصطلاحا**: المماثلة تعني تأثر صوت بآخر نتيجة مجاورته له، تأثراً يؤدّي إلى تقارب في الصّفة أو المخرج تسهيلاً لعمليّة النّطق واقتصاداً للجهد العضلي لتحقيق الانسجام الصّوتي[2].

يعرفها أحمد مختار عمر بقوله : "المماثلة هي تلك التّعديلات التّكيفية للصّوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى، أو هي تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئيّاً أو كليّاً"[3].

ويرى رمضان عبد التواب أنّه: "إذا اِلتقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شدّ وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته ويجعله يتماثل معه في صفاته كلّها، أو في بعضها"[4].

من خلال هذين التّعريفين نستخلص أنّ الصّوت اللّغويّ في المتّصل من الكلام قد يكتسب أو يفقد من بعض خصائصه أو كلّها على حساب الصّوت الآخر المجاور له.

يعرف عبد العزيز مطر المماثلة بقوله : هي: " تأثّر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، تأثّرا يؤدّي إلى التّقارب في الصّفة أو المخرج، تحقيقا للانسجام الصّوتي، وتيسيرا لعمليّة النّطق، واقتصاداً في الجهد العضلي"[5].

فالانسجام، أو التّآلف الصّوتي في الكلام، يلزمه أن تتّسق الأصوات بعضها مع بعض، بحيث إذا تجاور صوتان متنافران يؤدّي نطقهما إلى حدوث الثّقل، فلا بدّ من تغيير أحدهما ليسهل نطق

---

[1] ينظر: لسان العرب: محمّد بن مكرم بن منظور (711 ه)، مادة (م ث ل)، دار صادر – بيروت، مجلد 11، ص 610.

[2] أصول تراثية في علم اللغة: كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، ط2 ، 1985م، ص 172.

[3] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 378.

[4] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص30.

[5] أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم : فدوى محمّد حسان ، ص 67. نقلا عن "لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة"، ص 245.

الكلمة، "فمن العسير على اللّسان أن ينطق بصوتين متجاورين، وهما من طبيعتين مختلفتين لما في ذلك من جهد على أعضاء النّطق"[1].

وقد أطلق د . كريم زكي حسام الدّ ين على المماثلة مصطلح "التّحييد" وعرّفه بقوله: "هو تداخل أو ذوبان فونيم في فونيم آخر حتّى يصيرا فونيماً واحداً في سياق صوتي معيّن أو بعبارة أخرى إلغاء أو محو abolishment لفونيم معيّن نتيجة لتفاعله مع فونيم آخر يخ تلف معه في ملمح صوتيّ واحد على الأقلّ، ويكون الفونيم الجديد النّاتج عن عمليّة التّحييد صورة جديدة أو وسطاً بين الفونيمين المحوّل عنه والمحوّل إليه نتيجة لعامل المماثلة"[2].

معنى ذلك أنّ الأصوات، تؤثّر في بعضها بعض خلال عمليّة النّطق، ممّا يؤدّ ي إلى تغيير أحدهما خدمة للصّوت الآخر المجاور له، حتى ينسجم معه صوتيًّا، وهذا التّغيير يحدث أمناً للّبس، وتجنباً للثّقل والمشقة في النّطق، وغالبًا ما يكون سبب هذا التّغيير اختلاف في الصّفات.

نلاحظ ممّا سبق أن الهدف من المماثلة الصّ وتيّة هو تعاون أعضاء النّطق في خلق نوع من الانسجام الصّوتي في أثناء النّطق، فلا يكون هناك صوت شاذ عن صوت آخر، ولا حركة مناقضة لحركة أخرى، فيؤدّ ي ذلك إلى نوع من التّوازن والتّوافق. فييسّر عمليّة النّطق، ويقتصد في الجهد العضلي الّذي يبذله الإنسان أثناء عمليّة التّبليغ.

وقد سجلت ظاهرة المماثلة في اللّغة العربيّة نسبة كبيرة من التّحقيق، خصوصاً في جانبها التّطوري إلى لهجات الكلام الحديثة[3].

وقد أشار علماء العربيّة القدامى (النّحاة منهم والقرّاء) إلى ظاهرة المماثلة، ورصدوا مظاهرها وأوجهها المختلفة ووضعوا لها الكثير من الضّ وابط والقواعد، إلا أنّهم لم يعالجوها معالجة شاملة مستقرّة، بل كانت جزئيّاتها موزّعة على أبواب متفرّقة، منها ما كان مبثوثا ضمن بحوثهم لظواهر الإبدال، والإعلال، والإمالة، والإدغام، وغيرها من المسائل الصّوتية والصّرفية والنّحوية.

[1] في النحو العربي قواعد وتطبيق: مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي- القاهرة، ط1، 1966م، ص 4.

[2] أصول تراثية في علم اللغة: كريم زكي حسام الدين، ص 192 – 193.

[3] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 284.

فقد تناول سيبويه (ت 180 هـ) في أكثر من موضع من كتابه ما يحدث عن تأثرّ الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، وسمّى هذه الظّاهرة بـ**المضارعة**، وقد عقد لها بابًا تحت عنوان "هذا باب الحرف الّذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الّذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"[1].

وعالج ابن جني (ت 392 هـ) ظاهرة المماثلة تحت ما يسمّى **بالإدغام الأصغر** وهو عنده تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه من غير إدغام يكون هناك[2]. وهو في نظره ضروب مختلفة سنذكرها في حينها.

وقد اِستخدم ابن جني (ت 392 هـ) في موضع آخر مصطلح **تجنيس الصّوت** في حديثه عن تاء (اِفتعل) بقوله:"والعلّة في أن لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الطّاء أحد الحروف الّتي ذكرها – وهي حروف الإطباق – أنّهم أرادوا تجنيس الصّوت"[3].

أيضاً نجد ابن يعيش (ت 643 هـ) اِستخدم في معرض الحديث عن تقارب الأصوات مخرجاً وصفةً، مصطلح **التّشاكل والمشاكلة** وفي ذلك يقول:"والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التّشاكل"[4].

ويقول كذلك في سبب الإمالة قوله تعالى : ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾ [الشمس:1]: "إنّما أمالوه حينما قُرن بجلاّها ويغشاها، وكلاهما ممّا يمال ... فأرادوا المشاكلة"[5].

وتناول الإستراباذي (ت 686 هـ) هذه الظّاهرة تحت مسمّى **المناسبة** في حديثه عن سبب الإمالة والقصد منها يقول :"...أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء..."[6].

---

1 الكتاب: سيبويه، 477/4.

2 الخصائص: ابن جني، ص: 141 – 145.

3 المنصف: ابن جني، ج2، ص: 324 – 325.

4 شرح المفصل: ابن يعيش، ج9، ص 54.

5 المصدر نفسه: ص 64.

6 شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، ج3، تحقيق: محمّد نور الحسن- محمّد الزفزاف- محمّد محي الدين عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ط، د. ت، ص4.

وقد اِستخدم ابن خالويه (ت 370 هـ) إلى جنب المماثلة مصطلح **المقاربة** على أنّها أقلّ منها: إذ المماثلة عنده أن يكون صوتان من جنس واحد، أمّ ا المقاربة فهي أن يتقارب الصّوتان في المخرج كقرب القاف من الكاف[1].

وهو هنا يقصد بالمماثلة الإدغام، ويقصد بالمقاربة قرب الصّوتين من بعضهما. فيؤثّ أحدهما في الآخر ليصبح مثله، ثمّ يدغمان معاً.

وهكذا نجد القدماء قد ذكروا المماثلة الصّوتيّة، بمرادفات دالّة عليها ، والّتي درسوا فيها : الإبدال، والإعلال، والقلب، وكذلك الإمالة، والروم، والإشمام، والتّفخيم، والتّرقيق، والإتباع. وكلّ هذه المصطلحات تعدّ ظواهر صوتيّة، لها قواعدها وأسسها الخاصة بها.

وقد انتشرت هذه المصطلحات لتدلّ على تماثل صوتي يحدث بين الأصوات المتجاورة بسبب قانون التّأثّر والتّأثير الّذي يتدخل ليحدث مماثلة صوتيّة عند النّطق بتلك الأصوات.

والمماثلة الصّوتية عند اللّغويّين المعاصرين اِ متدادً لما هي عليه عند القدماء . فهي عندهم جميعاً تتناول تأثّ الأصوات وتأثير بعضه ا ببعض؛ ولكن الفرق بينهما أنّ نا وجدنا القدماء غير مفصلين القول بشكل مبوّب ومقسّم، فهم قد اِستخدموا لفظة المماثلة بألفاظ أخرى مرادفة لها في أثناء حديثهم عن الأصوات اللّغويّة والتّأثّ والتّأثير الواقع بينهما. ومعظم ذلك دون أبواب وفصول. بالإضافة إلى اِ ستخدامهم بعض المصطلحات مثل : الإبدال والإمالة والإتباع وغيرها؛ ولكن دون الإشارة إلى أنّ ما يحدث فيها هو مماثلة صوتيّة.

بينما نجد المعاصرين يبوّبون المماثلة الصّ وتيّة ويفصلون فيها القول، ويقسّ مونها تحت أنواع متعدّدة، مع أنّ بعضهم يقتصر على بعض أنواع المماثلة وحدودها. حيث أنّه يصل أحياناً إلى نوع واحد للمماثلة الصّوتيّة، يتمثّ بتأثّ التّ وتأثيرها بما يجاورها من أصوات في مثل صيغة (اِفتعل)، ويهملون دراسة الإتباع مثلاً، أو القلب أو الإمالة وغير ذلك.

وهذا يقود دون شكٍّ إلى أنّ المماثلة الصّوتيّة عند المعاصرين من علماء العربيّة متأثّة بعلماء الغرب؛ حيث أنّنا لا نكاد نجد في كتب علماء العربيّ ة عنواناً للمماثلة إلاّ نجده مترجماً عن اللّفظة

[1] ينظر: الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الكويت، 1399 هـ، 1979م، ص 63.

الإنجليزيّة (Assimilation). فهل يا ترى هذا المصطلح يحمل نفس مضمون المماثلة عند علماء العربيّة؟

وحتّى يتّضح الأمر لا بدّ من الإشارة إلى مواطن المماثلة عند علماء الغرب.

فقد عرّفها Brosnanan :"بأنّها التّعديلات التّكيفيّة للصّوت حين مجاورته للأصوات الأخرى"[1].

أيضاً ماريوباي في تعريفه للمماثلة يقول :"ومعناها جعل الصّوتين غير المتماثلين متماثلين"[2].

ونجد دانيال جونز يعرّفها بقوله: "إنّها عمليّة اِستبدال صوت بصوت آخر، تحت تأثير صوت ثالث قريب منه، في الكلمة أو في الجملة"[3].

أما برتيل مالمبرج يوضّح ما يحدث قبل المماثلة قائلاً: "كلّما اقترب صوت من صوت آخر ، اقتراب كيفيّة أو مخرج، حدثت مماثلة، سواء ماثل أحدهما الآخر أم لم يماثله"[4]. وهو يقصد بالكيفيّة هنا الصّفة.

ويقول ديفيد ابركرومبي:"ويعبّر هذا المصطلح عن تغيّرات في النّطق تقع في ظروف معيّنة"[5].

من خلال هذه التّعريفات يتّضح أنّ المماثلة عند علماء الغرب لا تختلف في جوهرها عن مماثلة العرب.

يتحدّث أحمد الجندي عن المماثلة مشيراً إلى ألفاظ مرادفة لها واصفاً اللّفظة الإنجليزيّة إلى جانبها قائلاً : " ويظهر أنّ السرّ في ميل العربيّ ة إلى هذا التّ قريب أو الانسجام أو المماثلة Assimilation – وكلّها أسماء متقاربة – أنّ اللّغة نشأت شفويّة"[6].

---

[1] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل ص 283.نقلا عن (Brosnahan, Introduction to phonetics, p 132).

[2] أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، ص 147.

[3] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 30.

[4] علم الأصوات: برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب- القاهرة، 1984م، ص 141.

[5] مبادئ علم الأصوات العام: ديفيد ابركرومبي، ترجمة: مُحَمَّد فتيح، ط1، 1988م، ص 193.

[6] اللهجات العربية في التراث : أحمد علم الدين الجندي، ج 1، الدار العربية للكتاب ، ليبيا- تونس، سنة 1978 م، ص 267.

كما أنّ كثيراً من علماء العربيّة المعاصرين أشاروا إلى المماثلة بأنّها ظاهرة صوتيّة أو قانون صوتيّ معروف في العربيّة وفي غيرها من لغات البشر، يقول الخولي : "تميل الأصوات المتجاورة بصورة عامة إلى التّماثل، وتدعى هذه الظّاهرة المماثلة"[1].

ويخلص عبد القادر الخليل إلى تحديد مفهوم المماثلة بعد عرضه للمصطلح تاريخيًّا فيقول:"فالمماثلة إذن هي تأثّر الصّوت بالصّوت الّذي يليه أو الّذي قبله تأثّرا يجعله مثله أو قريبا منه في الصّفة أو في المخرج تحقيقا للانسجام الصّوتي في الألفاظ والكلام وتوفير الجهد العضلي الّذي يبدله الإنسان في أثناء النّطق"[2].

وبهذا يكون تعريف عبد القادر الخليل للمماثلة شاملاً وموجزاً وخارجاً بالمراد لمفهوم المماثلة.

من هذا العرض لمصطلح المماثلة الصّوتيّة نستطيع القول : إن هذا المصطلح استخدم عند علماء العربيّة القدماء للدّلالة على تقارب الأصوات اللّغويّة وتأثير بعضها في بعض. ولكن الموضوع امتاز عندهم بنقص التّبويب والتّقسيم وتشتّته بين ألفاظ ومصطلحات أخرى، مثل الألفاظ المرادفة، سالفة الذّكر، والأبواب المتعدّدة مثل الإبدال والإتباع والقلب... الخ.

ثم جاء المعاصرون وكانوا على نهج القدماء في اِستخدام المصطلح، إلا أنّهم تحدثوا وفصلوا القول في المماثلة، حيث وضعوا أقساماً وأصنافاً، مع أنّها كانت محصورة عند بعضهم بين الأصوات الصّامتة لا المصوّتة. بالإضافة لسير بعضهم على نهج علماء الغرب في تقسيم المماثلة المقبلة والمدبرة والكليّة والجزئيّة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن تميّز العربيّة على كثير من اللّغات الأخرى، لما لها من خصائص تجعلها مختلفة عن غيرها . ففي العربيّة إبدال وإعلال وقلب وإتباع وإمالة وغير ذلك . وبذلك فإنّ ظواهر المماثلة الصّوتية في العربيّة تختلف عنها في اللّغات الأخرى، وهذا يعني أن نتعرّف إلى الأبواب والمصطلحات الّتي تستخدمها كتب الأصوات العربيّة وكتب اللّغة لمعرفة حدود المماثلة وأنواعها وأقسامها حيث أنّ نا نجد ابن جني قد جمع معظم هذه الأنواع ولخّصها تحت ما سماه بـ"الإدغام الأصغر" فأشار إلى أنّه تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك. وهو عنده ضروب يذكرها على النّحو الآتي[3]:

---

[1] الأصوات اللغوية: مُحَمَّد علي الخولي، مكتبة الخريجي – الرياض، 1987 م، ص 219.

[2] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 379.

[3] الخصائص: ابن جني، 2 / 141 – 145.

1) الإمالة: تقريب الألف من الياء، نحو سعى وقضى ...

2) ومنه أن تقع فاء اِفتعل صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، فتقلب لها تاؤه طاء . وذلك نحو اِصطبر، واِضطرب، واِطّرد، واِظطلم. فهذا تقريب من غير إدغام.

3) ومن ذلك أن تقع فاء (اِفتعل) زايا أو دالا أو ذالا، فتقلب تاؤه لها دالاً ،كقولهم : ازدان، وادّعى، (وادّكر، واذدكر) فيما حكاه أبو عمرو.

4) ومن ذلك أن تقع السّين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صاداً على ما هو مبيّن في موضعه من باب الإدغام وذلك كقولهم في : سقت: صقت، وفي سقر: صقر. ومن ذلك قولهم ست أصلها سِدْس، فقربوا السين من الدال بأن قلبوها تاء، فصارت سِدْت فهذا تقريب لغير إدغام، ثمّ إنّهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها؛ إرادة للإدغام الآن، فقالوا ستّ . فالتّغيير الأول للتّقريب من غير إدغام، والتّغيير الثّاني مقصود به الإدغام.

5) ومن ذلك تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق، نحو شِعير، وبِعير، ورِغيف.

6) ومن ذلك أيضاً قولهم (فعل يفعَل) ممّا عينه أو لامه حرف حلقي، نحو سأل يسأل، وقرأ يقرأ، وسَعَرَ يَسْعَر، وقرع يقرع، وذلك أنّه م ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعاً منه مخرج الألف الّتي منها الفتحة.

7) ومن التّقريب قولهم: الحَمْدُ للهِ، والحَمْدِ للهِ.

8) ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم في نحو مصدر : مزدر، وفي التّصدير: التّزدير، وهذا ما يسمّى بالإشمام.

9) ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السّكون، نحو: حيِ، وأُحيِيَ، وأُعِيَ.

فهذه الضّروب الّتي ذكرها ابن جني للإدغام الأصغر والّتي عدّها من باب تقريب الصّوت من الصّوت، هي عين المماثلة عند المحدثين . إذ يقول بعد حديثه عن الحالات السّابقة:"وجميع ما هذه حاله ممّا قُرِّب به الصّوت من الصّوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التّقريب"[1].

فحقاً ابن جني كان عالم زمانه (بالأمس)، واليوم، والغد. وإبراهيم أنيس كان أوّل من أشار إلى أنّ "المجاورة الصّوتيّة هي السرّ فيما قد يصيب الأصوات اللّغويّة من تأثّر"[2].

[1] الخصائص: 145/2.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 179.

2 –ألوان التّأثّر الصّوتي:

عرفنا أنّ التّأثّر بالمجاورة يقع بين الصّوامت، كما يقع بين المصوّتات، أو بينهما معاً، خدمةً للانسجام الصّوتي، ولوضوح عوامل التّأثّر فحص الباحثون التّأثّر في الأصوات، وبيّنوا اتّجاهاته المتعدّدة وأهمّها:

1) التّأثير بالمخرج:

إنّ الأصوات في تأثّرها قد تؤدّي إلى تجاور صوتين متباعديّ المخرج، وهذا قد يؤدّي إلى نقل أحدهما إلى مخرج الآخر، ليتحقّق الانسجام الصّوتي.

ومن ذلك تجاور النّون السّاكنة مع الباء في قوله تعالى: ﴿ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ ﴾ [البقرة: 33] وقوله سبحانه: ﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾ [الروم: 4].

فالنّون من طرف اللّسان مع اللّثة العليا والباء من الشّفتين؛ ولأنّ ذلك يحتاج إلى بذل جهد كبير لاختلاف المخرجين، تحوّل النّون إلى صوت من مخرج الباء له صفة الغنّة وهو الميم، وهذا يقلّل من الجهد العضليّ.

ومن ذلك قلب تاء المخاطب كافاً في قولهم (عصيك) يريدون (عصيت) وعليه قول الشاعر:

يا ابْنَ الزُّبيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَ

لِنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا

وكان سحيم إذا أنشد شعراً جيداً يقول: أحسنك والله، يريد: أحسنت[1].

2) التّأثير بالصّفة:

إذا اِلتقى صوتان متحدا المخرج ومختلفا الصّفات كالجهر والهمس، فإنّ الانسجام الصّوتي يقتضي تحوّل أحدهما إلى صفة صاحبه، فيكونان إمّا مجهورين أو مهموسين ، يقول إبراهيم أنيس : "لا يتجاور في اللّغة العربيّة صوت مجهور مع نظيره المهموس، فالدّال لا تكاد تجاور التّاء، والزّاي لا تجاور السّين، والذّال لا تجاور الثّاء وهكذا . فإذا اِقتضت صيغة من الصّيغ أن يتجاور صوت مجهور مع نظيره المهموس مجاورة مباشرة وجب أن يقلب أحدهما بحيث يصبح الصّوتان إمّا مهموسين أو مجهورين"[2]. وفي موضع آخر يقول : "تميل الأصوات العربيّة في مجاورتها إلى الانسجام في صفتي

[1] سر صناعة الإعراب: 1/ 280- 281.

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 184.

الشّدّة والرّخاوة، فإذا تجاور صوتان، أحدهما شديد والآخر رخو، غلب أن تتغيّر صفة أحدهما، ليصبح الصّوتان شديدين أو رخوين"[1]، وهذا ينطبق على بقيّة الصّفات.

وقد وضّح هذا مُحَمَّد الأنطاكي في تعريفه للمماثلة بقوله : "إذا اِجتمع في الكلم ة صوتان يتّصف كلّ منهما بصفةٍ تُناقض صفة الآخر، كالجهر والهمس أو الإطباق والفتح، وكان في تحقيق الصّفتين المتناقضتين للصّوتين المتجاورين مشقّةً وعسراً، مال المتكلّم إلى خلع صفة أحدهما على الآخر توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام، ونقول عندئذ: إنّه حصل تماثل بين الصّوتين"[2].

ومن الأمثلة على ذلك إبدال تاء الافتعال طاء أو دالا، ففي مثل اِ صطبر من صيغة اِفتعل فالأصل في الطّ اء تاء ؛ ولأنّها تحمل صفة الانفتاح والاستفال تقلب إلى أختها الطّ اء المطبقة والمستعلية لتنسجم مع الصّ اد التي تحمل ه ذه الصّفات. والأمر نفسه مع الدّ ال في اِ زدان، فالتّاء المهموسة تغيّرت صفتها بقلبها إلى الرّظير المجهور وهو الدّال.

وكما يحدث هذا في الكلمة الواحدة قد يحدث في الكلمتين، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ [البقرة: 256]، وقوله :﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡ﴾ [العنكبوت: 38]. فالدّال المجهورة أخذت صفة التّ اء المهموسة بتحوّ لها إلى أختها في المخرج ، فالدّال هنا أُدغمت في التّاء. والمخرج في كلّ ذاك باق وهو طرف اللّسان مع أصول الثّنايا العليا لأنّ الدّال من مخرج التّاء.

وكذلك قوله تعالى : ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾[هود: 42] فالباء والميم من الشّفتين، غير أنّ الهواء يتّخذ طريقه خلال الفم مع الباء، وخلال الأنف مع الميم بما يظهر صفة الغنّ ة فيها، ومع الباء ينحبس الهواء ولذا توصف بالشدّ ة، أمّا الميم فيتسرب جزء من الهواء معها بحيث لا يحدث حفيفا، ولذلك توصف بالتّوسّط، فلمّ ا تجاورتا أخذت الباء طريق الميم فتحوّ لت إليها وأدغمت فيها.

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص185.

[2] المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: مُحَمَّد الأنطاكي، دار الشرق العربي- بيروت، ط3، د. ت، ج1، ص 22.

3) التأثير بالمخرج وبالصّفة معا:

إذا تجاور صوتان متقاربان في المخرج، ومختلفان في بعض الصّ فات فقد يقتضي التّآلف الصّوتي قلب أحدهما إلى صورة الآخر، وبذلك ينتقل من مخرجه إلى مخرج صاحبه، وتتغيّر معه صفاته، وهنا يتماثل الصّوتان فيدغمان، بغية الإقتصاد في الجهد العضلي.

ومن ذلك قلب الدّ ال المبدلة من تاء الافتعال ذالا أو زايا في بعض الصّ ور النّطقية مثل(اذّكر) (ازّين) (ازّاد) أو تحوّل الذّال- الواقعة فاء الافتعال- دالا مثل (ادّكر)، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: 17]، فمدّكر هنا أصلها مدتكر، وبتأثير الدّال المجهورة في التّاء المهموسة تحوّلت إلى أختها الدّال المجهورة لتصبح مدْدكر، ثمّ أُدغمت الدّال الأولى في الثّانية لتصبح مدّكر، وقوله أيضا: ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾[يونس: 24]، أصلها وازتيّنت تحوّلت إلى الدّال وادْزاينت ثمّ أُدغمت الدّال في الزّاي . فكلّ من الدّال، والذّال، والزّاي، أصوات متقاربة في المخرج ومختلفة من حيث الشّدّة والرّخاوة، فتحوّلت الدّال الشّديدة إلى ذال أو زاي رخوة، وبذلك اِنتقلت من مخرجها إلى مخرج الصّوت الّذي تماثلت معه . وكذلك قوله تعالى : ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38] فأصلها "اِثْقَلتم" تجاورت التّاء الشّديدة مع الثّاء الرّخوة، وهما متقاربتان مخرجا، وتقليلا للجهد العضلي حُ وّلت التّاء إلى ثاء ، فتغيّر المخرج وتغيّر ت الصّفة كذلك، ثم أدغمت التّاء في الثّاء.

وكما هو ملاحظ يصحب هذا التّأثّ عادة إدغام، كما هو الحال في بعض القراءا ت، كإدغام الدّال في الذّال، أو الثّاء في الثّاء[1].

4) الإدغام:

قد يترتّب على تجاور صوتين متجانسين أو متقاربين أن يفنى أحدهما في الآخر[2]، وهو ما اصطلح على تسميته في كتب اللّغة والقراءات بالإدغام.

ولقد أفرد سيبويه له بابًا خاصًا به، وفصل فيه القول بعد وصفه لحروف المعجم، للتّ عرف على ما يحسن فيه الإدغام ويجوز وما لا يحسن فيه ولا يجوز[3].

---

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 187.

[2] السابق: ص187 .

[3] الكتاب: 4/ 431- 485.

وقد عرّفه المبرد (ت 285هـ) بقوله:" اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأوّل منهما فهو مدغم في الثّاني . وتأويل قولنا (مدغم) أنّه لا حركة تفصل بينهما، فإنّها تعتمد لهما باللّسان اِعتمادة واحدة؛ لأنّ المخرج واحد، ولا فصل، وذلك قولك : قطّع، وكسّر، وكذلك محمّد، ومعبّد، ولم يذهب بَكر، ولم يقم مّعك، فهذا معنى الإدغام"[1].

وابن السرّاج (ت 316 هـ) هو الآخر عرّفه بقوله:"هو وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من غير حركة تفصل بينهما، ولا وقف. فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللّسان عنهما رفعة واحدة"[2].

ولم يختلف الزّجاجي (ت 340هـ) عن ابن السرّاج في معنى الإدغام عندما قال: "ومعنى الإدغام هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكّن الأوّ ل منهما وتدغمه في الثّاني؛ أي تدخله فيه، فيصير حرفاً واحداً مشدداً، ينبو اللّسان عنه نبوة واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج فتبدل الأوّ ل حرفاً من جنس الثّاني وتدغمه فيه، فيصير حرفًاواحدًا..."[3].

ويوضّح أبو عمرو الدّاني الغاية من الإدغام في تعريفه له بقوله : "اعلم أنّ الإدغام تخفيف وتقريب، وهو وصلُك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرّك من غير أن يُفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، يرتفع اللّسان عنهما اِ رتفاعة واحدة، ويلزم موضعاً واحداً، ويشتدُّ الحرف"[4]. موضحًا بعدها سبب تسميّته بالإدغام قائلاً : "وهو مأخوذ من قول العرب : أدغمت الفرس اللّجام، إذا أدخلته في فيه"[5].

---

[1] المقتضب: أبو العبّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج 1، ط 3، 1415هـ- 1994م، ص 333.

[2] الأصول في النحو: أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج 316 هـ، ج3، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1985م، ص 405.

[3] الجمل في النحو : أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، إربد- الأردن، ط1، 1404هـ- 1984م، ص 413- 414.

[4] كتاب الإدغام الكبير: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1424هـ- 2003م، ص 92.

[5] نفسه: ص 92.

ونقل الاستراباذي (686 هـ) قول ابن الحاجب (646 هـ)، بقوله: "الإدغام أن تأتي بحرفين : ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين"[1].

ويعرّف ابن الجزري (833 هـ) الإدغام بقوله :"الإدغام هو اللّفظ بحرفين حرفاً كالثّاني مشددا"[2]. ويعرّفه البنّا (1117 هـ) بقوله:"وهو عندهم اللّفظ بساكن فمتحرك بلا فصل، من مخرج واحد"[3].

ولم يختلف اللّغويّون المحدثون مع القدماء في تحديد مصطلح الإدغام وم اهيّته. فهو عندهم موافق تماماً لما هو عند القدماء.

يقول إبراهيم أنيس :"والإدغام بنوعيه عبارة عن فناء الصّ وت الأوّل في الثّاني حيث ينطق بالصّوتين صوتاً واحداً كالثّاني"[4].

ويقول عبد القادر الخليل:"إنّ اللّغة العربيّة تميل إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان أو متقاربان في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين"[5].

والإدغام عند عبد القادر عبد الجليل هو:"إدماج الصّوتين المتتاليين ونطقهما دفعة واحدة"[6].

وبهذا يكون قد اِتفق الجميع – علماء اللّغة والتّجويد قدماء ومحدثين – على تحديد مصطلح الإدغام ولم يختلفوا في أنّه إدخال الحرف الأوّل في الثّاني ليصيرا حرفاً واحداً مشدداً، سواء حدث هذا في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين.

---

[1] شرح الشافية: الإستراباذي، ، 3/ 233- 234.

[2] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، 1/ 215.

[3] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن مُحَمَّد البنا (ت1117هـ)، ج1، تحقيق شعبان مُحَمَّد إسماعيل، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1978م، ص 109.

[4] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص188.

[5] المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر : عبد القادر مرعي الخليل، المكتبة الوطنية- عمان، ط1، 1993م، ص 183.

[6] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 301.

وبعض المحدثين صرّحوا الإدغام على أنّه نوع من أنواع المماثلة الصوّتية إذ هو تأثير رّجعي أو هو ضرب من ضروب المماثلة التّامّة الرّجعيّة[1].

وقد بالغ الجندي عندما قال بأنّ الإدغام هو المماثلة الصوّتية بقوله عنه:"يطلق عليه المحدثون من علماء اللّغات: المماثلة Assimilation"[2] وكأنّه حصر المماثلة بالإدغام فقط

وما نراه أنّ الإدغام جزء من أجزاء المماثلة أو نوع منها، أو هو بمعنى أدقّ النّتيجة الحاصلة بسبب المماثلة وليس كما أشار الجندي أو من أخذ عنه بأنّه مماثلة.

فالغاية من الإدغام أنّ هـ يصبّ في تقريب الأصوات بعضها من بعض أثناء تجاورها في التّركيب اللّغويّ، وهذا التّقريب يساعد على السّهولة واليسر في النّطق، والخفّة في الأداء.

وقد أشار القدماء إلى ذلك باستخدام ألفاظ دالّ ة عليه، ومن هذه الألفاظ الاِ ستخفاف والتّخفيف[3].

كما اِستخدم علماء الأصوات المحدثون مصطلحات وألفاظا دالّة على الإدغام أو المماثلة، مثل الاِ نسجام الصّوتي[4]. والتّخفيف، والسّهولة، والتّيسير في النّطق[5]، ومن ذلك ما ذكره أحمد عفيفي قائلاً: "فالاِنسجام يلزمه أن تتّسق الحروف بعضها مع بعض ؛ بحيث إذا تجاور حرفان متنافران يؤدّي نطقهما إلى ثقل ما، فلا بدّ من تغيير أحدهما؛ لتخفّ الكلمة على اللّسان، ويسهل النّطق بها"[6].

فالإدغام يُلزمنا بقلب لفظ الصّوت الأوّل ليصير مماثلا للفظ الصّوت الثّاني؛ لأنّ محاولة إدغام الأوّل في الثّاني كما هو محال، يقول الزمخشري : " فإذا رُمت إدغام الدّال في السّين من قوله تعالى :

---

[1] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص188– وينظر: المصطلح الصوتي: عبد القادر الخليل، ص 182 – وينظر: الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 299.

[2] اللهجات العربية: أحمد الجندي، ص 292.

[3] ينظر: المقتضب: المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، ص341– والجمل في النحو: الزجاجي، ص 414 – والحجة: ابن خالويه، ص 63 – الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، 1/ 134 – شرح المفصل: ابن يعيش، 10/ 122 – النشر: ابن الجزري، 1/ 216.

[4] ينظر: اللهجات العربية: أحمد الجندي، ص 276 – والمصطلح الصوتي: عبد القادر الخليل، ص 133.

[5] ينظر: المصطلح الصوتي: عبد القادر الخليل ص 183 – والأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 299.

[6] ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1417هـ- 1996م، ص 142.

﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ فاقلب الدّال أوّلا سينًا، ثمّ أدغم ها في السّين فقل "يكاسّنا برقه""[1]، والحقّ فيما نراه هنا أنّ الدّال انقلبت إلى التّاء المؤاخية لها في المخرج ثمّ أُدغمت في السّين لاشتراكها معها في الهمس والانفتاح والاستفال والتّاء تحمل صفة الشّدّة والسّين الصّفير فتكافأت السّيمات فيما بينهما، فحسن الإدغام.

وقد أشار سيبويه إلى هذه الفكرة في كتابه فقال : "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللّذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحرّكة بهما فصاعداً، ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدّته خمسة لا تتوالى حروفها متحرّكة، استثقالاً للمتحرّكات مع هذه العدّة، ولابدّ من ساكن . وقد تتوالى الأربعة متحرّكة في مثل عُلَبِطٍ، ولا يكون ذلك في غير المحذوف. وممّا يدلّك على أنّ الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنّه لا تتوالى في تأليف الشّعر خمسة أحرف متحرّكة، وذلك نحو قولك: جعل لَّك وفعل لَّبيد، والبيان في كلّ هذا عربيّ جيد حجازي".[2]

وهناك تفسير مهمّ للإدغام وذلك لثقل اِلتقاء ما كان عينه ولامه من جنس واحد فسّره الدكتور الطّيب البكوش بثقل التّتابع المقطعي للّغة العربيّة، فيرى أنّ اللّغة العربيّة تستثقل "تتابع مقطعين قصيرين متماثلين، لذا فإنّ العربيّة تميل إلى التّخلص من ذلك، بإسقاط حركة العين كما في شَدَدَ الّتي تتكوّن من ثلاثة مقاطع قصيرة (شَ- دَ- دَ)، ليصبح الفعل مركّبًا من مقطعين فقط الأوّل منغلق والثّاني منفتح قصير (شَدْ- دَ) وينتج عنه إدغام العين في اللاّم (شَدَّ)"[3]، وبذلك فإنّ الإدغام يشمل أيضاً التّضعيف أي النّطق بحرفين متماثلين متتاليّين.

4-1 أنواع الإدغام:

قسّم القرّاء الإدغام إلى قسمين، هما: صغير وكبير، فالصّغير هو ما سكن فيه الحرف الأوّل والكبير ما تحرك فيه [4] نحو تامّنا في قوله تعالى : ﴿مَالَكَ لاَ تَامَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:11]

---

[1] المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1425هـ، 2004م، ص 423.

[2] الكتاب: 4/ 437.

[3] التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، ص 100- 101.

[4] نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: مُحَمَّد مكي الجريسي (ت 1322هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت (لبنان)، ط1، 1424هـ- 2003م، ص 105، 107، 111 – وينظر: اتحاف فضلاء البشر: البنا الدمياطي، ص 22.

فالأصل فيها تامنُنَا[1]. وعلى هذا يلتقي المثلان والمتجانسان والمتقاربان لفظاً وخطاً، وتجدر الإشارة إلى أنّنا اقتصرنا على دراسة الإدغام الصّغير لكثرة شيوعه.

فالمثلان هما: الصوّتان المتّحدان في المخرج والصّفة كالتّاءين والرّاءين وغير ذلك.

والمتجانسان هما: المتفقان في المخرج، المختلفان في الصّفة كالتّاء مع الطّاء، والدّال مع الطّاء... .

والمتقاربان هما: الصوّتان اللذّان بينهما تقارب في المخرج أو الصّفة أو فيهما معاً. كالتّاء مع السّين أو الشّين، والرّاء مع الميم.

ومن ذلك في **المتماثلين** نحو: قطّع وكسّر، أو شدّ ومدّ وعدّ، فالأصل فيها عند فك الإدغام: قطْطَع، كسْسَر، شدْدَ، مدْدَ، عدْدَ وقد جاء في قوله تعالى : ﴿أَوَ اَشَدَّ ذِكْراً﴾ [البقرة: 200]، فالأصل فيها أوَ اشْدَدَ، وقوله أيضا : ﴿اِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾﴾ [المدثر:18]، فالأصل فكْكَر وقدْدَر هذا في كلمة واحدة ، وفي كلمتين من قوله تعالى : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16]، فالتاء الأولى انقلبت إلى التاء الثّانية ثمّ أدغمت فيها، وقوله: ﴿اِضْرِب بِّعَصَاكَ اْلْحَجَرَ﴾ [البقرة: 60]، الباء الأولى أدغمت في الباء الثّانية، والأمر نفسه في قوله : ﴿اِذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا﴾ [النمل: 28]، وقوله: ﴿أَلَمَ اَقُل لَّكُمْ﴾ [البقرة: 33]، اللاّم الأولى انقلبت إلى اللاّم الثّانية ثمّ أُدغمت فيها، والأمثلة كثيرة.

ومنه في **المتجانسين** نجد من قراءة ورش عن نافع إدغام الدّال في التّاء من قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [الإسراء: 74]، فصوت الدّال المجهور من كلمة كِدتَّ انقلب إلى صوت التاء المهموس ليتماثل معه مخرجا وصفة ثمّ حصل إدغام، وفي ذلك يقول سيبويه: "ألاّ ترى أنّك إذا قلت وَتِدٌ قوي البيان للحركة؛ فإذا أسكنت التّاء لم يكن إلاّ الإدغام، لأنّه ليس بينهما حاجز"[2]، فيصبح بذلك وَتْدٌ ودٌّ.

---

[1] ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي : عبد الرحمن بن إبراهيم (665هـ)، تحقيق: إبراهيم عوض، دار الكتب العلمية– القاهرة، 1891م، ص 531.

[2] الكتاب: 4/ 335.

أيضا نجد إدغام الطّاء في التّاء مثل : ﴿لَبِن بَسَطتَّ﴾ [المائدة: 28]، فالطّاء المجهورة انقلبت إلى أختها في المخرج التّاء المجاورة الّتي تحمل صفة الهمس، ليصبح الصّوتين مهموسين معا خدمةً للإدغام وتيسيرا للنّطق، والأمر نفسه مع أجزاء الآيات الموّالية ﴿فَقَالَ أَحَطتُّ﴾ [النمل: 22]، ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمْ﴾ [يوسف: 80]، ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ﴾ [الزمر: 56]، فالملاحظ نطقاً أنّ الصّوت الأوّل (الطّاء) انقلب من جنس الصّوت الثّاني (التّاء) صفةً ومخرجاً، ثمّ حدث إدغام اقتصاداً في الجهد العضلي.

كان هذا في كلمة واحدة، وفي كلمتين كإدغا م الباء في الميم في قراءة حفص عن عاصم في قوله تعالى:﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: 42]. والتّاء في الطّاء في قراءتي حفص وورش من قوله جلاّ جلاله:﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: 72]، والذّال في الظّاء مثل:﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39].

ومن ذلك في **المتقاربين** إدغام النّون في الميم في (امّحى) و(امّاز)، والتّاء في الثّاء في (اثّاقل)[1] في قوله تعالى: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38]، وإدغام القاف في الكاف مثل : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: 20]، وإدغام الدّال في كلّ من الضّاد والظّاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَد ضَّلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٧﴾﴾ [البقرة: 108]، وقوله : ﴿فَقَد ظَّلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: 231] [الطلاق: 1]. هذا في كلمة واحدة.

وفي كلمتين كإدغام اللاّم في الرّاء مثل: ﴿بَل رَّانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: 14]، والدّال في التّاء مثل : ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل عمران : 145]، والنّون في الرّاء : ﴿مِن رُّسُلِنَا﴾ [الإسراء:77].

[1] ينظر: الخصائص: 2/ 140.

والإدغام ليس اختياريًّا يخضع لرغبة المتكلم، بل هو محتّم عندما يتعذّر الإظهار . يقول مكّي بن أبي طالب : "اِعلم أنّ الإظهار في الحروف هو الأصل والإدغام دخل لعلّة تذكر "[1]، فهو مظهر من مظاهر التّحوّل عن الأصل، وهو نوع من أنواع التّدافع الصّوتي والتّأثّر والتّأثير بين الأصوات، وهو سلوك طبيعي ينجم عن تفاعل بين صوتين لخلق نوع من التّآلف والاِنسجام الصّوتي.

وللإدغام حالتان:

الحالة الأولى: يفنى فيها أحد الصّوتين في الآخر، كالأمثلة الّتي ذكرناها، فقد تحوّل أحد الصّوتين إلى صاحبه وفني فيه، ويسمّي القرّاء ذلك إدغاماً كاملاً.

الحالة الثّانية: لا يتمّ فيها فناء أحد الصّوتين في الآخر، بل تبقى بعض آثار الصّوت الأوّل، كبقاء غنّة النّون بعد إدغامها في الواو أو الياء إذا تجاورتا، كقوله تعالى : ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَّالٍ ﴿١٢﴾﴾ [الرعد: 11]. وقوله أيضا : ﴿مَنْ يَّهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِۖ وَمَنْ يُّضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّاً مُّرْشِداً ﴿١٧﴾﴾ [الكهف: 17] ويسمّى ذلك إدغاماً ناقصاً.

وقد خصّ القرّاء هذا الإدغام بالنّون السّاكنة والتّنوين عندما تسبق الأصوات الّتي تجمعها كلمة "يرملون". فالإدغام يكون معهما ناقصاً عند الياء والواو، وكاملاً أو تاماً عند بقيّة حروف "يرملون"[2].

ولما كان الإدغام مسار التأثير فيه ينطلق من الصّوت الأوّل باتّجاه الصّوت الثّاني الّذي يجاوره ويلاصقه في البنية عُدَّ من التّأثّر الرّجعي[3].

حيث استخدم علماء اللّغة المحدثون عدّة مصطلحات لأنواع التّأثّر النّاتجة عن قانون المماثلة، فإن أثّر الصّوت الأوّل في الثّاني فالتّأثّر (مقبل) أو (رجعي)، وإن حدث العكس (أي تأثّر الصّوت الأوّل بالثّاني) فالتّأثّر (مدبر) أو (تقدمي)، وإن حدثت مماثلة تامّة بين الصّوتين فالتّأثّر (كلّي)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصّوت فالتّأثّر (جزئي) وفي كلّ حالة من هذه الحالات الأربع قد يكون الصّوتان متّصلين تماماً بحيث لا يفصل بينهما فاصل من الأصوات

[1] الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب، 1/ 134.

[2] العميد في علم التجويد : محمود علي بسة، تحقيق : مُحَمَّد الصادق قمحاوي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط 2، 1418 هـ - 1997م، ص 20.

[3] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص181- 188.

الصّامتة أو الحركات، وقد يكون الصّوتان منفصلين بعضهما عن بعض بفاصل من الأصوات الصّامتة أو الحركات[1].

3 – أنواع المماثلة:

1. التّأثّر المقبل الكلّي في حالة الاتّصال:

وفيه يتمّ تأثير الصّوت الأوّل في الصّوت الثّاني، فيقلب إليه ليوافقه في المخرج، أو في الصّفة، أو في المخرج أو الصّفة معاً، وهو كثير في اللّغة العربيّة، ومن أمثلته:

أ – تتأثّر تاء الافتعال دائما بالدّال أو بالطّاء قبلها، فتقلب دالا، أو طاء، مثل:

اِدْتَرَكَ ← اِدْدَرَكَ ← اِدَّرَكَ.

اِدتهن ← اِددهن ← اِدّهن.

اِطترد ← اِططرد ← اِطّرد.

اِطتلع ← اِطتطلع ← اِطّلع.

في المثال الأوّ ل والثّاني تجاور الدّ ال وهو صوت مجهور والتّاء وهو صوت مهموس، فأثّر الأول في الثّاني ثم حصل إدغام، وهنا حصل تماثل في المخرج والصّفة.

وفي المثال الثّالث والرّابع تجاورت الطّاء المطبقة، المفخمة مع نظيرتها التّاء المنفتحة، المرقّقة، وكلاهما من مخرج واحد، فأثّرت الطّاء في التّاء فقلبتها طاء لتتناسب معها صفةً، ثمّ حصل إدغام.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾﴾ [الكهف: 18].

ب – تتأثّر تاء الافتعال غالباً بالذّال أو الضّاد أو الصّاد قبلها فتقلب ذالا أو ضاد أو صاد، مثل:

اِذتكر ← اِذدكر ← اِذّكر.

اِضتجع ← اِضطجع ← اِضّجع.

اِصتبر ← اِصطبر ← اِصّبر.

في المثال الأول جاورت الذّال المجهورة التّاء المهموسة، فقبلت التّاء ذالا.

[1] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 31.

وفي المثالين الثّاني والثّالث جاورت الضّ اد والصّاد المطبقتان، المفخمتان، التّاء المنفتحة المرققة، فقلبت التّاء ضاداً مع الضّاد، وصاداً مع الصّاد، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧ ﴾ [آل عمران: 7].

2. التأثر المقبل الكلي في حالة الانفصال:

ومن أمثلته:

تأثر حركة الضّمّ في ضمير النّصب والجر للغائب المفرد المذكّر (هُ)، وجمع المذكّر (هُم)، وجمع المؤنث (هُنَّ)، والمثنى (هُما) بما قبلها من كسرة طويلة أو قصيرة، أو ياء ساكنة، فتقلب الضّمّة إلى كسرة، ومثال ذلك:

- برجلِهُ ← برجلِهِ ← قلبت الضمة في الضمير هُ إلى كسرة هِ، لتماثل كسرة اللاّم قبلها.
- فيهُ ← فيهِ ← قلبت الضّمّة في الضّمير هُ إلى كسرة هِ، لتماثل الكسرة الطّويلة قبلها.
- عليهُ ← عليهِ ← تحوّلت الضّمّة في الضّمير هُ إلى كسرة هِ، لتماثل الياء قبلها.
- بصاحبهُم ← بصاحبِهِم ← تحوّلت الضّمّة في الضّمير هُم إلى كسرة هِم لتماثل كسرة الباء قبلها.
- قاضيهُم ← قاضيهِم ← انقلبت الضّمّة في الضّمير هم إلى كسرة هم لتماثل الكسرة الطّويلة قبلها.
- عليْهُم ← عليْهِم ← قلبت الضّمّة في الضّمير هُم إلى كسرة هِم لتماثل الياء قبلها.
- بهُنَّ ← بهِنَّ ← تحوّلت الضّمّة في الضّمير هُنَّ إلى كسرة هِنَّ لتماثل كسرة قبلها.
- بهُما ← بهِما ← قلبت الضّمّة في الضّمير هُما إلى كسرة هِما لتماثل الباء قبلها.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ ﴾ [فصلت: 25]. حيث قلبت ضمّ ة الهاء في (أيديهم) كسرة لتوافق الكسرة الطّويلة قبلها، وفي (عليهم) كسرت الهاء لتوافق الياء السّاكنة قبلها، وفي (قبلِهِم) قُلبت ضمّة الهاء كسرة لتوافق الكسرة قبلها، بينما بقيت مضمومة في (لهُم) لعدم وجود تنافر بينها وبين الفتحة قبلها.

وقد جاءت في القراءات القرآنية على الأصل، من ذلك ما جاء في قراءة حفص عن عاصم في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [الكهف: 63]، على الأصل في حركة الضّمير (الضمّ) علماً أنّها مسبوق بالكسرة الطّويلة (ي)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: 10]. وقد ذّكر سيبويه أنّ "الهاء تكسر إذا كانت قبلها ياء أو كسرة، وذلك مررت بهِي قبلُ، ولديهِ ي مال، وأهل الحجاز يقولون: مررت بِهُو قبل، ولديْهُو مالٌ[1]، وذكر ابن مالك: "وهاء مضمومة للغائب، وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة، كسرها غير الحجازيين"[2].

لذا فقراءة عاصم هي قراءة أهل الحجاز غير أنّ نافعاً قرأ بكسرها (أنسانيهِ، عليهِ)[3].

وقد تتأثّ الواو السّاكنة بالكسرة القصيرة الّتي قبلها، فتتحوّل إلى كسرة مماثلة، وتتّحد مع الحركة المؤثّة في كسرة طويلة، نحو:

مِوْزان ⟵ ميزان

مِوْعاد ⟵ ميعاد

وقد أشار سيبويه إلى المماثلة بين الحركات المتجاورة، في باب الإمالة حين قال :"وإنّما أمالوا الألف للكسرة الّتي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قربوا في الإدغام الصّاد من الزّاي"[4].

ويؤيّ هذا قوله في باب ما تُقلب فيه الواو ياء ؛ إذا سكنت وقبلها كسرة في مثل ميزان، ميعاد ، "فكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أنّ رفع اللّسان من موضع واحد أخفُّ عليهم في الإدغام، وكما أنّهم إذا

أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم نحو قولهم: اِزدان، اِصطبر"[5].

3. التأثّر المقبل الجزئيّ في حالة الاتّصال:

ومن أمثلته تأثّ تاء الافتعال بالصّاد، والضّاد، أو بالزّاي قبلها فتقلب طاء في الحالتين الأوّليين، ودالا في الحالة الثّة مثل[6]:

---

[1] الكتاب: 195/4.

[2] شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمان السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1966م، ص 24.

[3] علم الأصوات بين القدماء والمحدثين: علي حسن مزبان، ص 124.

[4] الكتاب: 4/ 117.

[5] نفسه: 4/ 335.

[6] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 35.

اِصتبغ ← اِصطبغ

اِضتجع ← اِضطجع

اِزتجر ← اِزدجر

حيث تجاورت في المثال الأوّل والثّاني الصّاد والضّاد المفخّمتان مع التّاء المرقّقة، فقلبت التّاء إلى نظيرها المفخّم وهو صوت الطّاء، وفي المثال الثّالث اِجتمعت الزّاي المجهورة مع التّاء المهموسة، فقلبت التّاء إلى نظيرها المجهور وهو صوت الدّال، ومثال ذلك قوله : ﴿ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ ۝٩ ﴾ [القمر: 9]. وقد تتأثّر تاء الاِفتعال بالجيم، إذا كانت فاء للفعل، فتقلب دالا في بعض اللّهجات القديمة وذلك مثل: اِجدمع: تحوّلت تاء الاِفتعال دالا، لتأثّرها بالجيم قبلها نظراً للقرابة المخرجيّة والاتّفاق في صفة الجهر. وأيضاً الأمر نفسه مع اِجدزّ.

اِجتمع ← اِجدمع

اِجتز ← اِجتزز ← اِجدزّ

وفي ذلك يقول ابن جني :"وقد قلبت تاء اِفتعل دالاً مع الجيم في بعض اللّغات، قالوا: اِجدمعوا في: اِجتمعوا، واِجدزّ في: اِجتزّ"[1]. وقد تتأثّر الثّاء بالأصوات المجهورة قبلها، فتقلب ذالاً في بعض اللّهجات القديمة، مثل "قولهم: جَذَوت جَثَوت، إذا قمت على أطراف أصابعك"[2].

4. التّأثّر المقبل الجزئيّ في حالة الإنفصال:

ومن أمثلته تأثّر السّين المهموس بالدّال المجهور قبله فتقلب إلى نظيره المجهور وهو الزّاي، نجد مثلاً في بعض اللّهجات العربيّة القديمة كلمة مهندس الّتي صارت مهندز[3]. أيضاً من الكلمات الدّائرة على ألسنة بعض العرب قديما في لهجاتهم المختلفة مثل : لفظة مهراس التي أصبحت مهراز[4] وذلك بتقريبهم السّين المهموس من الرّاء بأن أبدلوه زاياً لينسجم معه جهراً . أيضاً من هذا النّوع نجد لفظة

[1] سر صناعة الإعراب: 187/1.

[2] نفسه: 1/ 189.

[3] تقويم اللسان: ابن الجوزي، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعرفة – بغداد، ط1 ، 1966م، ص 54، 187.

[4] المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللّخميّ (ت 577هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت– لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، ص 238.

وقيذ الّتي تحوّلت إلى وقيظ [1]، بتأثير القاف في الذّال بما فيه من الاستعلاء والتّفخيم فأبدلوه إلى صوت الظّاء المؤاخي له في المخرج والّذي يشترك معه في الصّفتين. ومن هذا القبيل تأثير الرّاء المجهورة في الصّاد المهموسة بعدها وقلبها زاياً في قولهم: "إنّه لرصين ورزين، إذا كان الشّخص وقوراً، وإنّه لبيّنُ الرّصانة والرّزانة"[2]، أيضا من الكلمات الّتي تتأثّر أصواتها بعضها ببعض كلمة "كُسْبُر التي تنطق كُزبُر"[3] بالسّين وبالزّاي، وقول عامة زماننا قُصبَر، بتأثّر السّين الرّخوة بالكاف الشّديدة بعدها وقلبها زاياً حتّى تنسجم معها في الشّدّة في كلمة كسبر، أما كلمة قصبر فالواضح أنّ الكاف تحوّل إلى صوت القاف القريب منه في المخرج، حتّى ينسجم مع الصّاد في الاستعلاء والتّفخيم.

5. الأثر المدبر الكلي في حالة الاتّصال:

ويكون ذلك بأن يتأثّر الصّوت بما يليه مباشرة من الأصوات فيتحوّل إلى الصّوت نفسه المؤالي، بحيث يدغم الأوّل في الثاني. والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها:

أ – في مضارع صيغتي: تفعّل وتفاعل، تتأثّر التاء بعد تسكينها للتّخفيف، بفاء الفعل، إذا كان صوتاً من أصوات الصّفير أو الأسنان ثمّ قيست على ذلك صيغة الفعل الماضي ومن أمثلة ذلك[4]:

يذّكّر: تأثّرت التاء بالذّال بعدها، فقلبت ذالاً، ثمّ أدغمت. وذلك على النّحو الآتي:

يَتَذَكَّر ← يَتْذَكَّر ← يذّكّر ← اذّكّر (في الماضي).

والأمر نفسه مع (اِطّهّر)، (اِدّاراً)، (اِثّاقل)، (اِطّوّع) بحيث تتأثّر التّاء بالطّاء بعدها في الأولى والثّانية، وبالدّال بعدها في الثّالثة، وبالثّاء بعدها في الرّابعة، وذلك على النّحو الأتي:

يَتَطَهَّر ← يَتْطَهَّر ← يَطَّهَّر ← اِطَّهَر (في الماضي).

يَتَطَوَّع ← يَتْطَوَّع ← يطَّوَّع ← اِطَّوَّعَ (في الماضي).

يَتَدارأ ← يَتْدارأ ← يدَّارأ ← اِدَّارأ (في الماضي).

يَتَثاقَل ← يَتْثَاقَل ← يثَّاقل ← اِثَّاقل (في الماضي).

---

[1] يقال الوقيذ من الرجال: شديد المرض الذي أشرف على الموت، والموقوذة للشاة التي تضرب بالخشبة حتى الموت ، ينظر سر صناعة الإعراب: 1/ 228.

[2] كتاب الإبدال: أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللّغوي الحلبي (ت 351هـ)، تحقيق: عز الدّين التّنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ج2، 1380هـ- 1961م، ص 128.

[3] ينظر:المدخل إلى تقويم اللّسان: ابن هشام اللّخمي، ص 191، وينظر: كتاب الإبدال: 2/ 120.

[4] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص38- 39.

وقد حدث مثل هذا في اللّغة العربيّة القديمة، وجاء ذلك في القرآن الكريم جنباً إلى جنب مع الصّيغة الأخرى الّتي لم يحدث فيها تطوّر[1]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤﴾ [عبس: 3-4]، وقوله أيضا: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: 72]، وقوله: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38]، وقوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النمل: 66]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ [يونس: 24]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾[المائدة: 6].

وقد جاء في موضع آخر من القرآن، وفي صيغة أخرى، لفظة تَسْطِعْ : فالأصل فيها تستطيع، وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ۝٨٢﴾ [الكهف: 82]، فالتاء المهموسة تأثّرت بالطّاء المجهورة فقلبت إليها، وأيضا في صيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ۝٩٧﴾ [الكهف: 97]. والأمثلة كثيرة.

ب – تتأثّر لام التّعريف بما بعدها من أصوات الصّفير والأسنان والأصوات المائعة وهي ما يطلق عليها الحروف الشّمسيّة حيث تقلب إلى صوت منها، ثم يدغم الصّوت في الصّوت، ومن ذلك: الشّمس، النّهار، اللّيل، السّتار، حيث أنّ اللاّم لا تنطق بل تدغم في الصّوت الّذي يليها، بخلاف الحروف القمريّة نحو المسك، الكواكب، العنبر.

ج – تأثّر اللاّم بالرّاء، ومن ذلك قول الشاعر:[2]

عاَفَت المِاءَ فِي الشِتاَءِ فَقُلْنَا بَل رَّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِيناَ

فإنّها تنطق (برّديه)، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾ [المطففين: 14]، وهذا هو السرّ في أن بعض القرّاء يسكت بعد اللاّم سكتة لطيفة، حتّى يوجد فاصلاً بين اللاّم والرّاء بعدها، فلا تتأثّر بها[3].

---

[1] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 30، يوجد المزيد من الآيات القرآنية الكريمة التي وردت على الأصل دون حذف التاء، نحو: (يس: 50)، (القلم: 49)، وآيات أخرى حذفت منها التاء كالأمثلة المذكورة سابقا.

[2] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 41.

[3] نفسه: 42.

د – ومن هذا القبيل تأثّر النّون في إنْ، وأنْ، منْ، وعنْ، بالميم واللاّ م الّتي تليها فتقلب ميماً أو لاماً، مثل:

إنْ + ما ⟵ إمَّا

أنْ + ما ⟵ أمَّا

إنْ + لا ⟵ إلاَّ

منْ + ما ⟵ ممَّا

عنْ + ما ⟵ عمَّا

يقول سيبويه: "كما أنّك تقول: مَمِّثْلُك، فتجعل النّون ميماً "[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٰٓـَٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: 25].

هـ- تأثّر الدّال المجهور بالتّاء المهموس بعده في لفظتي : قَعَدْتُ، وعَبَدْتُ، بأن تحوّلت نطقاً بعد الإدغام إلى قعتُّ في الأولى، وعبتُّ في الثّانية.

6. التّأثّر المدبر الكلّي في حالة الانفصال:

ومن أمثلته كلمة (مُنْذُ) يقال بأنّها مكوّنة من (مِنْ) و(ذو الطائيّة)، بدليل أنّ بعض القبائل كانت تلفظها (مِنْذُ)، ثمّ قلبت كسرة الميم إلى ضمّ ة تأثراً بضمّة الذّال بعدها، وحذفت الواو تخفيفاً وبقيت الضمّة دليلاً عليها[2].

أيضاً من الأمثلة قولهم: دَرْهَم، ضَفْدَع، فَلَسطين، بدل: دِرهم، وضِفدع، وفِلسطين[3]. بتأثير الكسرة بما يليها من فتحة، يقول ابن الجوزي : "ممّا لحظته في أبنية الكلمات أنّهم يفتحون الفاء من الكلمات الّتي جاءت على وزن فُعُول، فيقولون : دَستور، زَعرور، زَنبور، صَعلوك، طَنبور، كَلتوم، وهي كلّها مضمومة الفاء في اللّغة العربيّة الصحيحة"[4].

[1] الكتاب: 4/ 109.

[2] شرح المفصل: ابن يعيش، 8/ 45.

[3] ينظر: تقويم اللسان: ابن الجوزي، ص 59.

[4] نفسه: ص 61.

ومن هذا النّوع من التّأثير، ما يكثر على ألسنة العوام في زماننا، تحوّل كسرة الميم إلى فتحة في صيغتي اسم الآلة مِفْعَل ومِفْعَلَة [1]، في قولهم: مَصْيَدة من مِصيَدة، ومَنْجَل من مِنجَل، ومَرْوَد من مِروَد، ومَشْرَط من مِشرَط، ومَنْبَر من مِنبَر....

7. التّأثّر المدبر الجزئيّ في حالة الاتصال:

ويتمّ ذلك بأن يتأثّر الصّوت بالصّوت الذي يليه مباشرة، فينقلب الصّوت السّابق إلى صوت قريب من الصّوت اللاّحق، سواء من حيث المخرج أو من حيث الصّفات ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

أ – تحوّل الصّاد السّاكنة إذا كان بعدها صوت الدّال إلى الزّاي، كما في مصدر وأصدر والمصّدير[2]، فإنّها تلفظ مزدر وأزدر والتزدير ، والفَصْدُ الفَزْدُ[3]، ومثله من الصّاد: ازْدُقي في اصْدُقي[4]. نرى أنّه عند اجتماع الصّاد المهموسة تليها الدّال المجهورة أنّ الصّاد قلبت إلى الزّاي المجهورة، لتتناسب مع الدّال فيتحقّق الانسجام الصّوتي بينهما، ويوضح د. رمضان عبد التّواب هذه الزّاي بقوله: "أغلب الظنّ أنّ الزّاي هنا كانت مفخّمة، غير أنّهم كتبوها بالزّاي المرقّقة، لعدم وجود رمز للزّاي المفخّمة في الكتابة العربيّة"[5].

ب– تأثير السّين المهموسة الرّخوة في بعض اللّهجات بالقاف المجهورة الشّديدة بعدها في سَقْر زَقْر[6].

ج– تأثّر النّون السّاكنة بالباء التّالية لها فتقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو صوت الميم [7]، وقد أطلق علماء القراءات على ذلك "الإقلاب" وذلك كثير في القرآن الكريم، ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴿١٢﴾﴾ [الشمس: 12]، قرئت امْبَعَثَ.

---

[1] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 43.

[2] الكتاب: 4/477.

[3] كتاب الإبدال: لأبي الطيب، 2/ 127.

[4] سر صناعة الإعراب: 1/ 196.

[5] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 45.

[6] سر صناعة الإعراب: 1/ 196.

[7] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص46- 47.

د- تأثّر الجيم المجهور بصوت التّاء المهموس بعده، فينطق شيناً، المؤاخي مع الجيم في المخرج ومع التّاء في الهمس، ومن ذلك قولهم: "مجتهد، مشتهد"[1].

هـ- ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد على ألسنة العوام في عصرنا الحديث من قولهم "القصدير، القزدير"[2] حيث تأثّر الصّاد وهو صوت مهموس، بصوت الدّال المجهور بعده، فقُلب الصّاد المهموس إلى نظيره المجهور، وهو الزّاي، ليتناسب مع الدّال في الصّفة.

ومن قولهم: "الإسْطَبل الإصْطَبل"[3]، أسرة أصرة ، مسطرة مصطرة، وغيرها من الأمثلة ، وذلك بقلب السّين المهموسة المنفتحة المرقّقة، صادا مجهورة مطبقة في الأولى، تناسبًا مع الطّاء المجهورة المطبقة المفخّمة بعدها، والسّين صادا في الثّانية لتتناسب مع الرّاء بعدها في صفة التّفخيم، وقلب السّين في الثّالثة صاداً لتتناسب مع الطّاء المطبقة المفخّمة بعدها.

8. التأثّر المدبر الجزئيّ في حالة الانفصال:

ويكون ذلك بأن يتأثّر الصوّت بصوت بعده، بشرط أن يفصل بينهما صوت آخر، فيقلب الصوّت المتأثّر إلى صوت آخر قريب من الصّوت الّذي بعده في المخرج أو في الصّفات الصّوتية الأخرى.

ومن الأمثلة على ذلك : ما ورد عن قراءة "ورش عن نافع": ﴿أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الطور: 34]، ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية: 22]، وفي بعض القراءات هناك من ينطقها بالزّاي "مزيطر" وهي في الأصل بالسّين "مسيطر" وهذا ما يسمّى عند القرّاء بالإشمام. فعلى الرّغم من وجود فاصل بينهما تتأثّر السّين المهموسة المرقّقة بالطّاء المجهورة المفخّمة بعدها، فتقلب إلى صاد أو إلى زاي تناسباً مع الطّاء في الجهر ، مع العلم أنّ القرّاء أجازوا القراءة بالسّين وبالصّاد وبالزّاي.

[1] المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللّخمي، ص 262.

[2] كتاب الإبدال: 2/ 125.

[3] نفسه: 2/ 192.

وروي مُحَمَّد ابن الجهم عن الفرّ اء، قال : " الكتاب وخط المصحف بالصّ اد في مصيطر والمصيطرون والقراءة بالسّين"[1].

ونجد كلمة سراط أيضاً تتأثّ فيها السّين بالطّاء فتقلب إمّ ا صاداً أو زاياً، صراط أو زراط [2] عند بعض القرّاء، في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: 6].

وممّا يكثر على ألسنة العوام في عصرنا الحديث، قولهم في كلمة سور، صور، وفي اِسم سارة، صارة، وغيرها من الأمثلة، أين يتأثّر صوت السّين بالرّاء المفخم بعده فيفخّم هو الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك من عدّ تأثير الأصوات بعضها ببعض وقلبها من باب الإبدال والقلب، وقد اِنتشر هذا المصطلح من حيث هذا المفهوم عند قدماء اللّغة يقول ابن فارس (395 هـ): "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض يقولون : مدحه ومدهه، وفرس رفل ورفن، وهو كثير مشهور، وقد ألف فيه العلماء ... كما تقول العرب فلق الصّبح وفرقه"[3].

والإبدال للحروف أو قلبها ظاهرة شائعة في اللّهجات العربيّة شيوعا لا يمكن تعداد وجوهه. وقد أشار أبو علي القالي إلى الإبدال وحروفه الّتي تتأثّ بغيرها حتّى تستبدل، أو تكون بدلاً من غيرها، ويشير إلى صيغة اِفتعل فيقول: "وأمّا حروف الإبدال فيجمعها قولنا : (طال يوم أنجدته)... فالطّاء تبدل من التّ في افتعل، إذا كانت بعد الضّاد، نحو قولك: اضطهد، وكذلك إذا كانت بعد الصّاد في مثل اصطبر وبعد الظّاء أيضاً في افتعل..."[4].

وقد عدّ الإقلاب أيضاً من باب الإبدال[5].

أمّا الألف والواو والياء فقد تحدّ ث علماء اللّغة القدماء عن إبدالها وقلبها، ولكن حديثهم كان تحت باب الإعلال لأ نّها حروف العلّة، حيث تبدل بعضها ببعض تحت مبدأ التأثّ والتأثير،

---

[1] ينظر: مقدمتان في علوم القرآن: (مقدمة كتاب المباني ومقدمة ابن عطية)، مراجعة: د. أرثر جفري، مكتبة الخانجي- مصر، مطبعة السنّة المحمدية، 1954م، ص149.

[2] نفسه: ص 148.

[3] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس، تعليق ووضع الحواشي: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م، ص 154.

[4] كتاب الأمالي: أبو علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج2، د. ط، د.ت، ص 186.

[5] ينظر: الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: صباح عبد الله بافضل، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط 1، 1418 هـ - 1997م، ص 110.

لذلك فكلّ إعلال يصيبها يؤدّ ي إلى مماثلة صوتيّة مع ما قبلها أو ما بعدها ، نحو ما يحدث مع الكلمات الآتية: طيًّا، كيًّا، شيًّا، سيّد، التي أصلها طوْياً، كوْياً، شوْياً، سيْود، وقاعدتها تقول "إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكانت الأولى مرهما ساكنة قلبت الواو ياء "[1].

أما تأثير الحركات بعضها ببعض بقصد التيّسير في النّطق كان من باب الإتباع [2] وقد عدّها سيبويه من باب الإمالة[3].

ولذلك كلّ ما يؤدّ ي إلى تأثير الأصوات بعضها ببعض بقصد الاستخفاف والتّيسير والانسجام الصّوتي سواء كان من الأصوات الصّامتة أو المصوّتة وسواء كانت المجاورة مباشرة أو غير مباشرة* كان من باب المماثلة الصّوتيّة، غير أنّه لابدّ أن نشير هنا إلى أنّ هذا التّأثّر يكون بين الأصوات المتقاربة المخارج وفي هذا يقول رمضان عبد التّواب : "ونحبّ أن نشير في نهاية حديثنا عن قانون المماثلة إلى شيء مهمّ، وهو أنّ الصّوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه في المخرج جدًا، فلا ينقلب صوت من أصوات الشّفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق، وكذلك العكس "[4]. فالغرض من المماثلة هو خلق نوع من الانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصّفات نحو ما سبقت إشارتنا إليه.

وهذا رسم تخطيطي لأشكال التّأثّر وصوّره (أنواع المماثلة)[5] :

---

[1] علم الصرف: د. سميح أبو مغلي، دار البداية- عمان، ط1، 1431هـ- 2010م، ص 110.

[2] الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ص 93.

[3] الكتاب: 4/ 117.

* عند صياغة افتعل من الفعل "ذكر" نجد أن التاء قد جاورت الذال مجاورة مباشرة ولكن مجاورتها في "تذكر" غير مباشرة.

[4] لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق- القاهرة، ط2، 2000م، ص 45.

[5] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التّواب، ص 31.

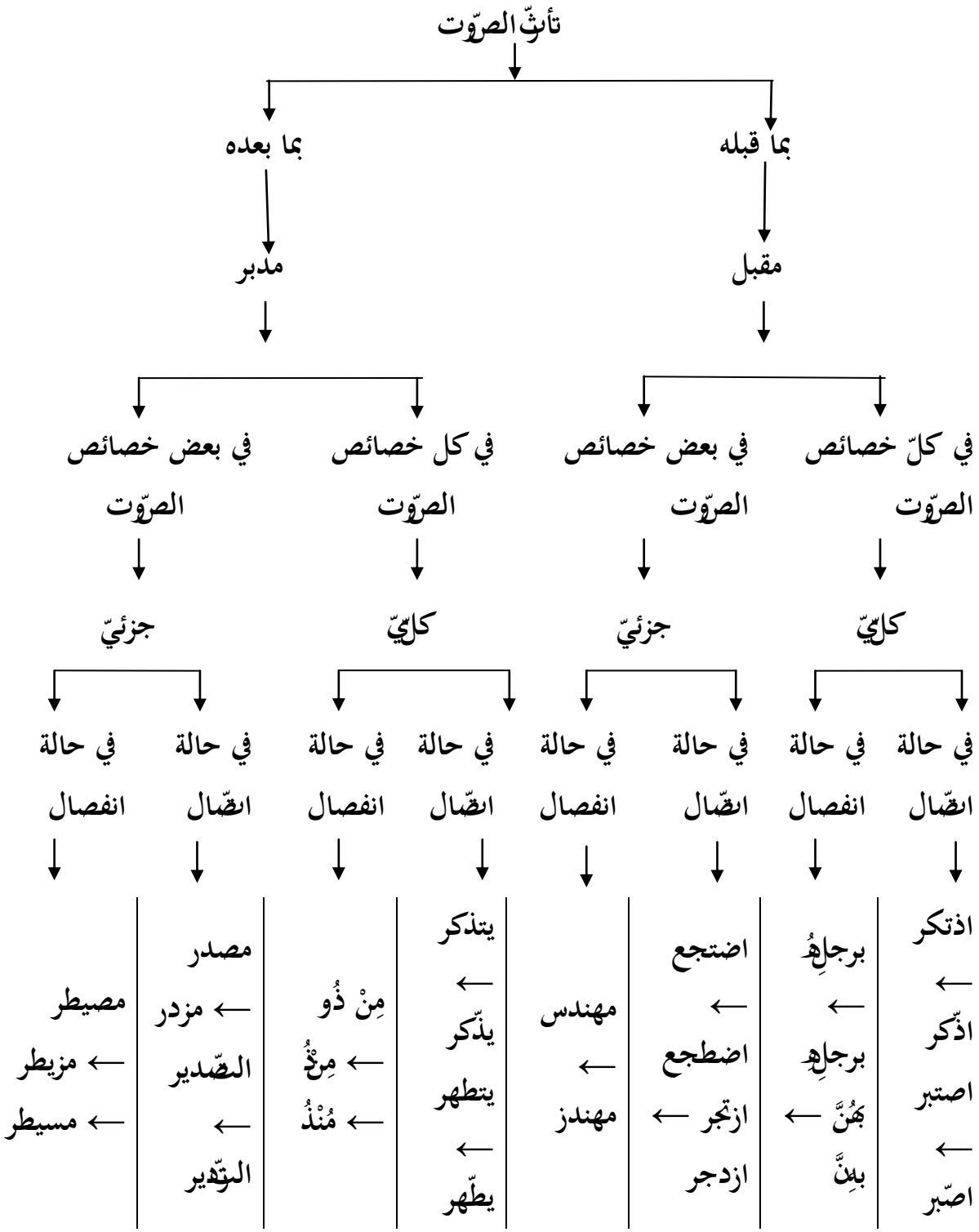

تأثّر الصّوت

- **بما قبله** ← **مقبل**
  - **في كلّ خصائص الصّوت** ← **كلّيّ**
    - **في حالة اتّصال**: اذتكر ← اذّكر / اصتبر ← اصّبر
    - **في حالة انفصال**: برجالِهُ ← برجالِهِ / بهُنَّ ← بهِنَّ
  - **في بعض خصائص الصّوت** ← **جزئيّ**
    - **في حالة اتّصال**: اضتجع ← اضطجع / ازتجر ← ازدجر
    - **في حالة انفصال**: مهندس ← مهندز
- **بما بعده** ← **مدبر**
  - **في كل خصائص الصّوت** ← **كلّيّ**
    - **في حالة اتّصال**: يتذكر ← يذّكر / يتطهر ← يطّهر
    - **في حالة انفصال**: مِنْ ذُو ← مِنْذُ ← مُنْذُ
  - **في بعض خصائص الصّوت** ← **جزئيّ**
    - **في حالة اتّصال**: مصدر ← مزدر / التّصدير ← التّزدير
    - **في حالة انفصال**: مصيطر ← مزيطر ← مسيطر

وحوصلة هذه الأشكال المرسومة، وخلاصة ما ذكرناه آنفا، أنّ المماثلة مظهر من مظاهر تأثّر الأصوات المتجاورة فيما بينها، والّتي تمثّلها ثمانية أشكال، نوجزها في الجدول الآتي:

نـــــوع التــــــأثر	مثـــــالـــه
تأثّر تقدّمي (مقبل) كليّ في حالة الاتّصال	ادّعى في ادتعى، اذّكر في اذتكر.
تأثّر مقبل كليّ في حالة الانفصال	ميزان في موزان، بِهِنّ في بِهُنّ.
تأثّر مقبل جزئيّ في حالة الاتّصال .	اضطجع في اضتجع، ازدجر في ازتجر
تأثّر مقبل جزئيّ في حالة الانفصال.	مهراس في مهراز، كُسْبُر في كُزْبُر
تأثّر رجعيّ (مدبر) كليّ في حالة الاتّصال.	قعتُّ في قعدتُ، وعبتُّ في عبدتُ
تأثّر مدبر كليّ في حالة الانفصال.	مُنْذُ في مِنْذُ، مَنْبَر في مِنْبَر، دَرْهَم في دِرْهَم
تأثّر مدبر جزئيّ في حالة الاتّصال.	القصدير في القزدير، الإسطبل في الإصطبل، مشتهد في مجتهد، انبعث في امبعث
تأثّر مدبر جزئيّ في حالة الانفصال.	مسيطر في مزيطر، سور في صور، سارة في صارة

جدول -5-

ثانيا: قانون المخالفة (dissimilation)

1 -تعريفها:

- **لغة:** جاء في معاجم اللّغة : " خلف الله لك خلفًا بخير، وأخلف عليك خيرًا أي أبدلك بما ذهب منك وعوّضك عنه، والخَلَف يأتي بمعنى البدل"[1]، و"خالَف الشّيء ضادّه، ويقال: خالف بين الشّيئين"[2]، و"الخالف هو الكثير الخِلاف، و الخِلافُ هو المضادة. وقد خَالَفَهُ مُخَالَفَةً وخِلاَفًا. وفي المثل: إنّما أنت خِلافُ الضّبع الرّاكب أي تخالف خلاف الضّبع؛ لأنّ الضّبع إذا رأت الرّاكب هربت منه"[3]، و"المخالفة: هي الجريمة الّتي يعاقب عليها القانون"[4]

[1] لسان العرب: ابن منظور، ج4، مادة (خَلَفَ)، ص 186.
[2] معجم الوسيط: مادة (خَلَفَ)، ص 251.
[3] لسان العرب: 4/ 187.
[4] معجم الوسيط: ص 251- 252.

- **اصطلاحا:** المخالفة عكس المماثلة . وهي تعديل الصّوت الموجود في س لسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين[1].

فقانون المخالفة يعمد إلى صوتين متماثلين في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر، يغلب أن يكون من الأصوات الصّائتة الطّويلة أو من الأصوات المتوسّطة أو المائعة (ل، ر، م، ن)[2].

والسّبب في المخالفة من النّاحية الصّوتيّة، هو أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النّطق بهما في كلمة واحدة ولتيسير هذا المجهود العضل ي، يقلب أحد الصّوتين صوتا آخر. وترجع أهمّيتها في أنّه ا تظهر الخلافات الّتي لا غنى عنها، و تبرز الفونيمات في صورة أكثر اِستقلاليّة. ويعرّفها كريم زكي حسام الدّ ين بقوله: "المخالفة تعني اِختلاف بين صوتين متماثلين في الكلمات المشتملة على التّضعيف. وذلك بأن يتغيّر أحد الصّوتين المضعفين إلى أحد أصوات المدّ الألف أو الواو أو الياء، أو أحد الأصوات المتوسّطة أو المائعة، وهي اللاّم والرّاء والنّون والميم."[3].

فالمخالفة ظاهرة صوتيّ ة تجري بتغيير أحد الصّ وتين المتماثلين إلى صوت مخالف تيسيرا للنّطق، وتحقيقًا للانسجام في الكلام، حيث يثقل على اللّ سان الجمع بين ص امتين متماثلين في كلمة واحدة، وخصوصاً إذا كانا متجاورين، فيتمّ تغيير أحد هذين الصّامتين إلى صوت آخر، غالباً ما يكون صوتا مصوّتًا طويلا أو أحد الأصوات المائعة.

وينظر علماء الدّ راسات الصّوتيّة إلى هذه الظّ اهرة على أنّه ا الوضع الأمثل اللاّ زم لإعادة الخلافات بين الأصوات، الأمر الّذي لا يمكن الاستغناء عنه في إظهار قيم الفونيمات الاستقلاليّة، وهو أمر ضروري لتحقيق حالة التّوازن وتقليل المدّ التّأثيري للمماثلة[4].

فحينما يسعى النّاطق بفعل المماثلة إلى التّقريب بين الصّوتين المتجاورين ليتحوّلان- بفعل تلك الرّغبة أحياناً- إلى أن يصبحا متماثلين تمام التّماثل . يأتي دور المخالفة الّتي يسعى من خلالها

[1] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 384.

[2] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 37.

[3] أصول تراثية: كريم زكي حسام الدين، ص 176.

[4] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 291.

إلى التّقليل من الجهد العضلي حيث يقلب فيها أحد الصّوتين المتماثلين المتجاورين إمّا إلى مصوّت طويل أو إلى ما يشبه من الأصوات كاللاّم والنّون، وفي هذا أقصى مراحل التّيسير[1].

وقد فطن علماء العربيّة القدماء إلى ظاهرة المخالفة وأطلقوا عليها تسميّات منها: "كراهيّة الضّعيف" أو" كراهيّة اِجتماع حرفين من جنس واحد " أو "توالي الأمثال مكروه " أو استثقلوا اجتماع المثلين" وغير ذلك[2].

قال الخليل: "وكذلك تفعل العرب إذا اِجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفاً من غير ذلك الجنس، من ذلك قول الله عز وجلّ : ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس: 10]، معناه (دَسَّسَها)، ومثله قوله عزّ وجلّ : ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴿٣٣﴾﴾ [القيامة: 32]، (يَتَمَطَّطُ)؛ فحُوِّلت السّين و الطاء ياءً ، قال العجّاج : تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ، أراد تَقَضُّضَ، فحوّل الضّاد ياءً"[3].

وقد أشار سيبويه إلى المخالفة الصّوتيّة في باب "ما شَذَّ فَأبْدِل مكان اللاّ م ياء كراهيّة الضّعيف وليس بمطرد" ومثّل لها بقولهم: تسرَّيْت وتظنَّيْت وتقصَّيْت، من القصة و أمْلَيْتُ[4]. وأصلها تسررت، وتظننت، وتقصصت.

وقد فسّر في موضع آخر الثّقل الّذي يؤدّي إلى المخالفة بقوله : "اِعلم أنّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد "[5]. وهو من خلال هذا التّفسير استعمل كلمة 'اختلاف' الّتي هي من مشتقات المخالفة.

وتوالت ملاحظات علماء العربيّة في هذا المجال ومن ذلك ما ورد عن أبي عبيدة : "العرب تقلب حروف المضاعف إلى الياء فيقولون تظنَّيْتُ وإنّما هو تظنَّنْتُ "[6]. وقول المبرد في حديثه عن

---

[1] ينظر: الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 293.

[2] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 62.

[3] كتاب الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسّسة الرسالة- بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، ص 281.

[4] الكتاب: سيبويه، 4/ 424.

[5] نفسه: 4/ 417.

[6] كتاب القلب والإبدال: ابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية الآباء اليسوعيّين، بيروت، 1903م، ص 58.

الياء "وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار، وقيراط، فإنّما الأصل تثقيل النّون والرّاء؛ ألا ترى أنّهم ا إذا اِ فترقا ظهرا، تقول دنانير وقراريط وكذلك تقول : أمللت، وأمليت، وتقضّيت من القضّة، وتسرّيت، والأصل تسرّرت، وتقضّضت"[1].

ونبّه ابن جني- أيضا- على اِستثقالهم المثلين حتّى قلبوا أحدهما في نحو أمْليْتُ وأصلها أمللت...[2]

ممّا تقدّم يتّضح أن علماء العربيّة القدماء قد لاحظوا ما يسبّبه تضعيف الحرف من جهد أثناء النّطق، ممّا جعلهم يبدلون هذا الصّوت المضعف بأحد أصوات المدّ؛ وذلك تيسيراً لعمليّة النّطق وتحقيقاً للانسجام الصّوتي الّذي ينجم عن مجاورة الأصوات بعضها لبعض. إذ يصعب على اللّسان أن يرتفع ثمّ يعود إلى المكان نفسه في اللّحظة نفسها لينطق الصّوت ذاته مرة ثانية.

وليس الأمر كما يظن المستشرق الألماني برجشتراسر، إذ يرى أنّ التّخالف مجرد علّة نفسيّة محضة سببه الخطأ في النّطق، حيث يقول : "فإنّنا نرى النّاس كثيراً ما يخطئون في النّطق، ويلفظون بشيء غير الّذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأنّ النّفس يوجد فيها قبل النّطق بكلمة، تصوّرات الحركات اللاّزمة على ترتيبها، و يصعب عليها إعادة تصوّر بعينه، بعد حصوله بمدّة قصيرة. ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات، تتكرّر وتتابع فيها حروف متشابهة"[3].

وخير من صوّر واقع ظاهرة المخالفة من الباحثين المحدثين إبراهيم أنيس بقوله: "إنّنا نلحظ أنّ كثيرًا من الكلمات الّتي تشمل على صوتين متماثلين كلّ المماثلة يتغيّر فيها أحد الصّوتين إلى صوت لين طويل – وهو الغالب – أو إلى أحد الأصوات الشّبيهة بأصوات اللّين في بعض الأحيان، ولاسيّما اللاّم والنّون"[4]. موضّحا في ذلك السّبب قائلاً : "والسرّ في هذا هو أنّ الصّوتين

---

[1] المقتضب: 1/ 200.

[2] الخصائص: 231/2.

[3] التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر ،ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط2، 1414هـ- 1994م، ص 34.

[4] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص212، ينظر أيضا: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 57.

المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضليّ للنّطق بهما في كلمة واحدة، ولتسهيل هذا المجهود العضليّ يقلب أحد الصّوتين إلى تلك الأصوات الّتي لا تستلزم مجهودا عضليًّا كأصوات اللّين وأشباهها"[1].

ومن ذلك بعض الأمثلة[2] الّتي جمعها من كتب اللغة وقواميسها:

1. الطحّ: البسط، طحا كسعى: بسط.
2. المحّ: صفرة البيض، والماح صفرة البيض.
3. زحّه: نحاه عن موضعه، زاح يزيح، بعد وذهب وأزحته.
4. غسّ: غمس، انغسّ: انغمس.
5. قيراط: أصلها قرّاط، ودينار: أصلها دنّار.
6. قصيت: أظفاري: قصصت.
7. تحدّس الأخبار: وتحندس الليل (فالعلاقة بينهما الخفاء).
8. الرسّ: دفن الميت، والرمس: الدفن أيضا.

والمخالفة- كما يرى- لا تكاد تتمّ إلاّ حين يتجاور صوتان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرّخوة؛ لما في ذلك من جهد عضلي على أعضاء النّطق، ومن ذلك قوله : "المخالفة لا تكاد تتمّ إلاّ حين يتجاور صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرّخوة، على أنّ المخالفة قد تكون- في النّادر من الأحيان - بين الأصوات الشّديدة مثل : (إجّار) الّتي رُوِيَ فيها أيضاً (إنجار) وكلاهما بمعنى سطح المنزل، وفي حديث الهجرة : (استقبل النّاس في المدينة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم على الأناجير)، وكذلك (إجّاص) الّتي روي فيها أيضاً (إنجاص)"[3].

فالمخالفة تجري بين الأصوات الّتي تحتاج إلى جهد عضلي، أين يحدث أن يتغيّر أحد الأصوات في بعض الأبنية العربيّة بسبب الثّقل النّاتج عن تجاور الأصوات المتماثلة، وفي غير ذلك يبقى المثلان دون تغيير ، والصّوت المشدّد هو صوتان مثلان متتاليّان، مدغمان في صوت واحد، وقد يفك الإدغام، ويصير الحرف المشدّد حرفين مختلفين، بقلب أحد نصفيه إلى حرف آخر.

فقد عرفت العربيّة ظاهرة المخالفة في كلمات مثل : تظنَّنَ، حيث توالت ثلاث نونان، فلمّا استثقل النّاطق ذلك تخلّص من إحداها بقلبها صوت علّة فصارت : تظنّى، وقريب من هذا القبيل

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 212.

[2] السابق: ص 213 – 214.

[3] نفسه: ص 215.

مسلك العاميّة المطرد في أفعال مثل : رددت: ردّيت، ومددت: مديت، وشددت: شديت، فهو لجوء إلى زيادة صوت العلّة للتّخفيف من أثر التّضعيف والتّكرار.[1]

ففي غالب الأحيان نجد الصّوت المضاعف يقلب إلى ياء بغية التّخالف لكراهيّة اجتماع الأمثال، من مثل: كرّرت: كريت، مررت: مريت، قررت: قريت،...إلى غير ذلك، يقول ابن جني: "وقال بعضهم في لبَّيْتُ بالحج: إنّما هو لبَّبْتُ: فعَّلْتُ من قولهم ألَبَّ بالمكان أي أقام به"[2].

ومصطلح المخالفة أكثر شيوعًا في الكتابات اللّغويّة الآن . وبعض المؤلفين يضع لهذه التّرجمة مصطلحات أخرى، مثل المغايرة[3]، والتباين[4]، والمفارقة[5]، وهناك من يفرق بين التّغيير الصّوتي المضاد الّذي يهدف إلى تأكيد الاختلاف بين وحدتين صوتيّتين، فيخصّص مصطلح المخالفة Dissimilation في حالة كون الوحدات الصّوتيّة موضوع الخلاف متباعدة، كما يطلق مصطلح تنويع Differenciation إذا ما كانت الوحدتان متّصلتين[6].

2 أنواع المخالفة:

قسّم العلماء المحدثون المخالفة إلى:

1) **المخالفة المقبلة (تقدّميّة)**: وهي:

أ – أن يؤثّر صوت في صوت لاحق فيجعله مختلفاً عنه[7]، ومن أمثلتها:

– إبدال الفتحة كسرة عند مجاورتها ألفاً، والهدف من ذلك تجرّب الرّطق بمجموعة من الحركات المتماثلة، نحو: كتابانَ ← كتابانِ[8]، ولدانَ ← ولدانِ.

بدليل أنّها جاءت على الأصل في بعض الأمثلة من أبيات شعريّة فُتحت فيها نون المثنى كقول الشاعر:

---

[1] علم الأصوات: بريتل مالمبرج، تعريب: عبد الصبور شاهين، ص 149- 150.

[2] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 744.

[3] معجم علم الأصوات: مُحَمَّد علي الخولي، ص 158- 159، وينظر: مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، ص 87.

[4] علم اللّغة: علي عبد الواحد وافي، ص 299- 300.

[5] ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة- مصر، 1989م، ص 28- 29.

[6] علم الأصوات: بريتل مالمبرج، تعريب: عبد الصبور شاهين، ص 149- 150.

[7] ينظر: معجم علم الأصوات: مُحَمَّد علي الخولي، ص 158- 159.

[8] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 65. وأيضا: أثر الانسجام الصوتي: فدوى مُحَمَّد حسان، ص 79.

أَعْرِفُ مِنْهَا الجَيِّدَ وَالعَيْنَاناَ وَمُنْخَرَانَ أَشْبَهَا ظَبِيَانَا[1]

وفي رواية (ومنخرين)[2].

– وقد تبدل الكسرة فتحة عند مجاورتها الياء ومن ذلك قول الشاعر حميد بن ثور الذي يستشهد به الرّجاة لفتح نون المثنى[3]:

عَلَى أُحُوذِيِيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمحَةٌ وَتَغِيبُ

نون المثنى مكسورة في العربيّة الفصحى، فُتحت هنا بسبب المخالفة، و ليست شذوذاً كما ذكر الرّجاة.

يرى د. رمضان عبد التوّاب: "أنّ نون المثنى، قد كسرت في الفصحى، تبعاً لهذا القانون، بدليل أنّها لا تزال مفتوحة في نظيرتها في جمع المذكّر، وبدليل بعض الأمثلة الّتي بقيت على الأصل القديم، وهي ما نسمّيه نحن بالركام اللغويّ* مثل: شتَّانَ[4]."

ففي العربيّة الفصحى نون المثنى تحرّك بالكسر دائما رفعاً ونصباً وجراً. ومن ذلك قولنا : جاء الطّالبانِ، ومررت بالطّالبين. والأصل في حركة نون المثنى الفتح . وبسبب تتابع فتحتين طويلة وقصيرة، خولف بينهما بتحويل فتحة الوّن إلى كسرة.

-ونون الرّفع في الأفعال الخمسة تفتح مع واو الجماعة وياء المخاطبة، و تكسر مع ألف الاثنين؛ بسبب قانون المماثلة، من مثل: تدخلونَ، يدخلونَ– تدخلينَ– تدخلانِ، يدخلانِ.

وتفسير ذلك أنّ تحريك نون الأفعا ل الخمسة بالكسر في مثل يفعلانِ وتفعلانِ، وذلك لأجل المخالفة مع الفتحة الطّويلة قبلها، بينما بقيت مفتوحة في الأمثلة الباقية هي: تفعلون ويفعلون وتفعلين، وذلك لأنّها في الأمثلة الثّلاثة الأخيرة تقع بعد ضمّ ة طويلة وكسرة طويلة، وكلاهما مخالف للفتحة، فالمخالفة متحقّقة بذاتها ومن ثمّ بقيت على حالها[5].

---

[1] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 66، نقلا عن كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص15.

[2] علم الأصوات بين القدماء والمحدثين: علي حسن مزبان، ص 128.

[3] ينظر: التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص65.

* يقصد به الشواهد الشعرية أو النثرية التي جاءت مخالفة للفصيح نحو الأبيات السابقة الذكر.

[4] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص65– 66.

[5] أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 1425 هـ - 2004م، ط1، ص 392.

ومن صوُر هذه المخالفة، تحريك نون التوّكيد الثقيلة بالكسر بعد الفتحة الطّويلة وذلك في مثل لتذهبانِّ، بينما تكون محركة بالفتح بعد الضمّة والكسرة في مثل لتضربُنَّ ولتضربِنَّ[1].

-وأيضا جعل حركة نون جمع المذكّر السالم فتحة في جميع الأحوال. ذلك أنّ نون جمع المذكّر السالم تكون مسبوقة دائما و أبداً إما بضمّة طويلة مثل "مسلمون" وإمّا بكسرة طويلة مثل : رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين.

-وعلى أساس هذه المخالفة نفسّر إعراب جمع المؤنث السّالم بالكسر نيابة عن الفتح في حالة النّصب، كما في : إنّ الطّالباتِ مجتهداتٌ، فالتّحريك بالكسر في حالة النّصب ليس إلا مخالفة صوتيّة مع الفتحة الطّويلة قبلها[2]. والأصل في نصب الجمع الفتحة بدليل قول الرّياشي: سمعت بعض العرب تقول: أخذت إراتَهم، وفي أمثال العرب (استأصل الله عرقاتَهم)[3].

ب –إذا اجتمعت ثلاثة أصوات متماثلة، أبدل الثالث منها صوتاً جديداً وفي الغالب صوت علة، مثل:

-يتمطّى والأصل يتمطّط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ٣٣﴾ [القيامة: 33]

-ومن ذلك أيضا : تظَنّن ⟵ تظنَّى، تقضَّضَ ⟵ تقضَّى، تمَنَّنَ ⟵ تمنَّى، دسَّسَ ⟵ دسَّى، تغضَّض ⟵ تغضَّى، لبَّى ⟵ لبَّب. وهنا نلحظ أن الإبدال الناجم عن المخالفة أصاب نهاية هذه الأصوات.

-ومنه زلَّل ⟵ زلْزَل، صرَّر ⟵ صرْصَر، رقّق ⟵ رقْرَق، حثّث ⟵ حثحث. وهنا الأمر يختلف – كما نرى – فالتخالف أصاب أوسط هذه الأصوات وجيء بصوت مماثل لفاء الكلمة، وكأنّهم عمدوا إلى ذلك. وقد ذكر القدماء هذا النّوع من المخالفة ، قال الفرّاء: "وإنّما فعلوا ذلك كراهيّة اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد "[4]. وقال ابن السّكيت "وقولهم ريح صرصر أصلها صرّر من

[1] ينظر:أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: فوزي حسن الشايب، ص 319.

[2] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 43.

[3] ينظر: نفسه: ص66.

[4] معاني القرآن: أبو زكريّا يحي بن زياد الفرّاء (ت 207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403هـ- 1983م، ج3، ص 114.

الصرّ فأبدلوا مكان (الراء) الوسطى فاء الفعل "[1]. فتوالي ثلاثة أمثال في الكلمة الواحدة فيه ثقل على اللّسان فيقلب الثّالث منها صوتاً جديداً تسهيلاً للنّطق، وهذه نتيجة للمخالفة الّتي تهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي.

2) **المخالفة المدبرة (رجعيّة):**

وهي أن يؤثر صوت في صوت سابق فيجعله مختلفاً عنه، ومثال ذلك : جمّد ← جلمد، حيث أثّرت الميم الثّانية في الميم الأولى وحوّلتها إلى اللاّم[2].

ومن ذلك أيضاً[3]: حجّل ← حرجل، وجمّد ← جلمد، وعكّب ←عنكب، عقّب ← عرقب، قمّط ← قرمط، فطّح ← فلطح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكلمة وأصلها يدوران في فلك معنوي واحد؛ ذلك لأنّ المخالفة هي نتيجة تغيير في البنية اِستجابة للذّوق العربي والانسجام الصّوتي.

وتبعاً لمجاورة الصوّتين اللّذين يحدث بينهما التّخالف، فقد قسّم المحدثون المخالفة إلى نوعين، هما: المخالفة المفصّلة، والمخالفة المنفصلة.

3) **المخالفة المفصّلة:**

وتحدث هذه المخالفة بين الصوّتين اللذّين ليس بينهما فاصل، ومن أمثلته:

أ – قيراط ودينار والأصل فيهما قرّاط ودنّار، بدليل الجمع قراريط و دنانير، يقول ابن عصفور في الياء "وأبدلت من النّون، على اللّزوم، في 'دينار'، أصله 'دنّار'، فأبدلت الياء من النّون الأولى، هروباً من ثقل التّضعيف، بدليل قولهم 'دنانير' في الجمع، و'دُنَينير' في التّحقير"[4]، والأمر نفسه مع قيراط عندما أبدلت الياء من الرّاء يقول ابن عصفور : "وأبدلت من الرّاء، في 'قيراط' و'شيراز' والأصل 'قرّاط' و'شرّاز'، والدّليل قولهم 'قراريط' و'شراريز'"[5]، نلاحظ في قرّاط، دنّار، شرّاز، أنّه قد

---

[1] إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت 244هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر- عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، د . ط، د. ت، ص 319.

[2] ينظر: معجم علم الأصوات: محمّد علي الخولي، ص 158– 159.

[3] الصوتيات اللغوية– دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية– : عبد الغفار حامد هلال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008م، ص 330.

[4] الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م، 1/ 371.

[5] ينظر: المرجع نفسه: ص 370، وينظر: شرح الشافية: 3/ 210- 211.

اِجتمع حرفان متماثلان إضافة إلى مدّ وهذا فيه ثقل على اللّسان، لذلك قلب الحرف الأول منهما ياء.

يذكر المبرد في المقتضب، أنّ التّضعيف مستثقل، لحركة اللّسان في عمليّة الرّفع والعودة، وفي ذلك يقول: "والدّليل على أنّ هذا إنّما أبدل لاستثقال التّضعيف قولك: دينار وقيراط والأصل: دنّار، قرّاط، فأبدلت الياء للكسرة، فلمّا فرقت بين المضاعفين رجع الأصل، فقلت: دنانير وقراريط وقريريط"[1].

وكذلك الحال في صيَّام فالأصل فيها صوّام [2]، فقد أبدل الواو المشدّد ياء مشدّد لتخفيف الثّقل. ومن ذلك نُيَّم، في نُوَّم، جمع نائم، وأيوام في أيّام، و ديوان في دوّان[3]، وقولك أيضاً: "صائم وصُوّام، وقائل وقُوَّال"[4].

وفي قلب الواو ياء، يبدو أنّ الذّوق العربي كان يؤثّر صوت الياء على صوت الواو ويراه أخفّ منه وأيسر. وبالخصوص إذا كان مشدّدا[5] ومن ذلك ما ذكره سيبويه: "ويدلُّك على أنّ الياء أخفُّ عليهم من الواو أنّهم يقولون يَيْئِسُ ويَيْبِسُ "[6]. وقد يؤثّر الواو على الياء في قولهم الحيوان فالأصل فيه كما يرى جمهور اللّغويّين: حييان فخولف بين الياءين بحذف الثّانية وعوض عنها بالواو، وفي هذا قال ابن يعيش: "قلبوا الأخفّ إلى الأثقل، ليخفّ اللّفظ بزوال التّضعيف"[7].

ومن المخالفة المتّصلة أيضاً كلمة أمليت فالأصل فيها أمللت [8]، حيث قلبت اللاّم الثّانية إلى ياء، وقد ورد في القرآن الكريم كلتا الصّيغتين، فعلى الصّيغة الأولى جاء قوله تعالى: ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾[البقرة: 282] وقوله أيضا من نفس الآية ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ ﴾[البقرة:

[1] المقتضب: 1/ 381.

[2] ينظر: صراع الأنماط اللغوية: رانيا سالم الصرايرة، دار الشروق – عمان، ط1، 2002، ص 132.

[3] نفسه: ص 132 – 133.

[4] المقتضب: 1/ 266.

[5] الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر– العراق، د. ط، 1980م، ص 368.

[6] الكتاب: 4/ 338.

[7] شرح المفصل: ابن يعيش، 119/10.

[8] الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، 1/ 373.

282] وعلى الصيغة الثّانية جاء قوله تعالى : ﴿ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَـٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الحج : 44].

ومن بين الأمثلة أيضاً تماثل الواو في كلمة واحدة فتقلب إحداهما همزة نحو : أواصل الأصل فيها وواصل، أواق الأصل فيها وواقٍ، فهما جمعان لكلم تي "واصلة" و"واقية"[1]. وهذا من قواعد الصّرف، والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

وهذا من أثر قانون المخالفة، حيث التقى مثلان فقلب الصّوت الأوّل إلى همزة لما في ذلك من ثقل على اللّسان أثناء النّطق.

ب – كان عامة النّاس في بغداد في القرن السّادس الهجري يقولون في أترجّ ← أترنج، وفي إجّاص ← إنجاص، وفي إجّانة ← إنجانة[2]، وفي مثل هذه الحالة، قد قلبت الجي م الثّانية إلى صوت من الأصوات المائعة وهو صوت النّون.

ومن ذلك أيضاً بعض الألفاظ الّتي كان أهل الأندلس يستعملونها في القرن الرّابع الهجري يقولون: كرناسة ← بدلاً من كرّاسة[3]، وعدنبس ← بدلاً من عَدَبَّس[4] (الأسد)، وقَعْور ←بدلاً ←بدلاً من تقعّر وقعّر[5]، حيث قلب الصّوت الأوّل من الصّوتين المتماثلين في المثال الأوّل والثّاني إلى صوت

من الأصوات المائعة وهو النّون وقد يقلب إلى الميم نحو الرسّ (الرمس)[6] أمّا في تقعّر فقد قُلب الصّوت الثّاني من المتماثلين إلى الواو.

ومما أكّده أحمد مختار عمر أنّه "قد ثبت أنّ اللّغات تستخدم السّواكن الأنفيّة والتّرددّيّة بشكل أكثر لتحقيق عنصر المخالفة، ولهذا يفترض Hurwitz أن تكون الكلمات العربيّة الكبيرة البنية الّتي تشمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولّ دت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين

[1] ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، 10/10.

[2] تقويم اللسان: ابن الجوزيّ، ص67.

[3] لحن العوام: أبو بكر محمّد بن حسن بن مذحج الزُّبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط2، 1420هـ- 2000م، ص89.

[4] المرجع السابق: ص 187.

[5] نفسه : ص 268.

[6] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 214.

متماثلين، ويمثل لذلك بالكلمات الآتية: حرجل (حجّل) وجلمد (جمّد) وعنكب (عكّب) وعرقب (عقّب) وقرمط (قمّط) وفلطح (فطّح)"[1]. ويخرج بنتيجة ملخّصها أنّ الحروف المائعة تعدّ عادة وسيلة مخالفة للتّضعيف من الصّيغ المضعفة القديمة"[2].

ويسمّى هذا النّوع من المخالفة "تغاير المجاورة"[3] Contact Dissimilation. ومن هذا أيضاً إجّار الّتي رويّ فيها إنجار وكلا اللّفظين بمعنى سطح الدّار[4].

وتشمل المخالفة المتّصلة أيضاً الحذف [5] بحيث يُحذف أحد المتماثلات من بعض الألفاظ، ومن هذا القبيل حذف نون الوقاية من الأدوات النّاسخة من مثل : إنّي في مقابل إنّني، ولكنّي في مقابل لكنّني، وكأنّي في مقابل كأنّني، يقول سيبويه : "فإن قلت: ما بال العرب قد قالت إنّي وكأنّي ولعلّي، ولكنّي؟ فإنّه زُعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم، وأنّهم يستثقلون في كلامهم التّضعيف"[6]. ويعلّل المبرد هذا الحذف بقوله : "ويجوز فيهنّ الحذف فتقول : إنّي، وكأنّي، ولكنّي. وإنّما جاز؛ لأنّ النون في (إنّ) و(كأنّ) ثقيلة، وهي مع ذلك مشبّهة بالفعل وليست بأفعال. فحذفت كراهيّة التّضعيف "[7]. ومن هنا يتّضح أنّ السّبب الرّئيس في الحذف يرجع لاستثقالهم ثلاث نونان متتالية في كلامهم، حذفت النّون لمخالفة اجتماع الأمثال.

4) المخالفة المنفصلة:

وتحدث هذه المخالفة بين الصّوتين اللّذين بينهما فاصل، مثل اخضوضر التي أصلها اخضرض [8]، فقد أبدلت الرّاء الأولى واواً لمخالفة الرّاء الثّانية على الرّغم من وجود الضّاد فاصلاً بينهما. والأمر نفسه مع الأمثلة الآتية:

---

[1] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 384- 385، نقلا عن: Hurwitz, Root-Determinatives in semitic speeche, p 39, 41, 48

[2] نفسه: الصفحة نفسها.

[3] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل: ص 294.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص215.

[5] ينظر: أثر القوانين الصوتية: فوزي الشايب، ص 320- 322.

[6] الكتاب: 2/ 369.

[7] المقتضب: 1/ 384- 385.

[8] التطور النحوي: برجشتراسر، ص 34.

- إعشوشب ← أصلها إعشبشب[1]. (أبدلت الباء الأولى واواً لمخالفة الباء الثّانية رغم وجود الشّين فاصلاً بينهما).

- دَهْدَيْتُ ← أصلها دَهْدَهْتُ[2]. (أبدلت الهاء الثّانية ياء رغم وجود الدّال فاصلاً بينهما).

- بغداد ← أصلها بغدان[3]. (أبدلت الدّال الثّانية إلى نون رغم وجود الألف فاصلاً بينهما).

والأمثلة كثيرة هناك أيضاً: عنوان ← علوان، لعل ← لعنّ[4].

ففي لعلّ الحال ذاته أبدلت اللاّم الأخيرة لمخالفة اللاّم الأولى على الرّغم من وجود فاصل، أمّا في عنوان فقد أبدلت الرّاء الأولى إلى لام لمخالفة الرّاء الأخيرة على الرّغم من وجود فاصلين. ويسمّى هذا الرّاء "المخالفة المتباعدة"[5]: Distant Dissimilation.

وكما تتأثّر الصّوامت بعامل المخالفة، كذلك هي الصّوائت حيث تجري وفق قوانينها (كما رأينا في المخالفة المقبلة)، ولعلّ الغاية من ذلك تحقيق التّيسير النّطقي حين الابتعاد عن النّطق بالمتواليين؛ ذلك لأنّ هناك نوعا آخر يسمّى بالمخالفة الكمّيّة[6]: Quantity Dissimilation وغالباً ما تكون بين المقاطع الصّوتيّة مثل: لهُ ← لهُو، بهِ ← بهِي، لكِ ← لكِي، منهُ ← منهُو... إلى غير ذلك. وفي اللّغة العربيّة لا بدّ من تقصير المصوّت الطّويل بغية رفع الثّقل على اللّسان، في مثل هذه الحالات.

ويؤكّد اللّغوي Brosnahan "أن أكثريّة اللّغات تعتمد تحقيق ظاهرة المخالفة في الأصوات الأنفيّة والتّردّدية، كاللاّم، والميم، والرّاء تيسيرا للنّطق، وتحقيقاً لحالة الانسجام في السّلّم الكلامي. ويمكن في ضوء هذه الظّاهرة تفسير الكثير من عوامل الإبدال والإعلال الّتي تطفوا على سطوح بعض الوحدات اللّغويّة"[7].

ويقصد بهذا أن المخالفة يمكن أن تشمل الإعلال والإبدال كذلك.

---

[1] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 297.

[2] المنصف: ابن جني، 1/ 199.

[3] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 297.

[4] ينظر: مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، ص 87.

[5] ينظر : الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 297.

[6] السابق: الصفحة نفسها. وينظر: التطور اللغوي: ص 67.

[7] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 291.

3 –مجيء المخالفة إعلالا:

ومن ذلك ما ذكره سيبويه في تطوير كلمة حييان إلى حيوان: "وأمّا قولهم: حيوان فإنّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلّة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في رحويّ حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، لئما صارت اللاّم الأولى في مُلِيّ ونحوه على الأصل، حين أبدلت الياء من آخره"[1].

من ذلك ما ورد عند ابن جني في باب العدول عن الثّقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف: "اعلم أن هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته. وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختل ف اللّفظان، فيخفّا على اللّسان. وذلك نحو الحيوان؛ ألا ترى أنّه عند الجماعة –إلاّ أبا عثمان – من مضاعف الياء، وأنّ أصله حييان، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو، و هذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء . لكرههم لما اختلف الحرفان ساغ ذلك"[2].

والأمثلة كثيرة عند سيبويه ابن جني على مجيء المخالفة إعلالا ومن ذلك ما ذكره ابن جني "أنّ الأصل في ديوان (دوّان)، ولأنّهم كرهوا التّضعيف في دوّان، فأبدلوا ليختلف الحرفان"[3].

ومن هذا القبيل (يُيْقن) و(يُيْسر)[4] فأصبحتا: يوقن ويوسر، قلبت الياء واوًا، لتتجانس مع ضمّة الياء، ولتيسير النّطق.

وقد سبقت إشارتنا إلى بعض الأمثلة، فابن جني يعتبر أنّ الصّوتين إذا تجاورا وكانا من مخرج واحد سيؤدّي تجاورهما إلى ثقل في النّ طق، لذا فإبدال صوت بصوت آخر قريب منه في المخرج والصّفات يؤدّي إلى تسهيل اللّفظ.

واللّغة العربيّة تستثقل اجتماع حروف العلّة في كلمة واحدة، لذا تجنح نحو قلب بعضها من بعض نحو ما حدث في كلمة حييان ويسمى هذا النّوع الإعلال بالقلب، فاجتماع ياءين إضافة إلى مجاورة مصوّت طويل، فيه ثقل على اللّسان، فقلب الثّاني واواً طلباً للتّخفيف والانسجام الصّوتي،

---

[1] الكتاب: 4/ 409.

[2] الخصائص : ابن جني، 18/3.

[3] ينظر: الخصائص : 3/ 18-19.

[4] معجم الصوتيات: أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ط 1، 1428هـ- 2007م، ص 170. وينظر: الكتاب: 4/ 338. وينظر: كتاب الأمالي: أبو علي القالي، 2/ 187.

والأمر نفسه مع (وواصل)[1] اجتماع واوين في بداية الكلمة ، فقلبت الأولى همزة اقتصاداً في الجهد العضلي.

4- مجيء المخالفة إبدالا:

ومن ذلك ما ذكره سيبويه في (باب ما شذّ فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهيّة التّضعيف، وليس بمطّرد): "وذلك قولك: تسرّيت، وتظنّيت، وتقصّيت من القصة وأمليت"[2].

ومن خلال ما توضّح سابقاً أن تَظَنَّيْتُ أصلها تَظَنَّنْتُ من ظنّ، و قد حدثت المخالفة الصّوتية بإبدال النّون ياء، ومن المخالفة ما ذكرناه في الحركات كإبدال الفتحة كسرة في جمع المؤنث السّالم... إلى غير ذلك فيما يطرأ على التّركيب اللّغوي من تبدّل أو اختلاف بين تشكيل سابق وآخر لاحق بأحد القوانين الصّوتية الدّاخلية: (الإبدال، الإعلال، الإدغام، الإمالة...).

وفي جميع الأحوال نلتمس من خلال دراستنا هذه توافقا بين القدماء و المحدثين في مجال المخالفة، غير أنّ أبحاث القدماء لم تأت مبوّبة بل هي متناثرة هنا وهناك، بينما المحدثين بوّبوا وفصلوا القول في هذه الظّاهرة، وإن كانت في عمومها مستنبطة من كتب اللّغة والمعاجم القديمة.

وفيما ذكره المحدثون أنّ المخالفة نتيجة تطوّر تاريخي[3] هو في الحقيقة تغيّر تركيبي (طلباً للخفّة والانسجام الصّوتي أثناء تجاور الأصوات لبعضها البعض)، لاستحالة حصول تغيّر خارج التّركيب. ذلك لأنّ الصّياغة التّركيبية السّابقة واللاّحقة قد يتواجدان جنباً إلى جنب في سيّاق لغويّ واحد، على نحو ما رأينا سابقاً.

ومما تقدّم نستنتج ما يأتي:

1. لمصطلح المخالفة وجود بارز في الدّرس اللّغويّ القديم، وهي ليست من اكتشافات المحدثين، ولكي تحدث لا بدّ من توفّر صوتين متماثلين.
2. تكون المخالفة:

[1] ينظر: المنصف: 1/ 214.

[2] الكتاب: 424/4.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 211.

أ – بين صوتين صامتين نحو (إنجاص في إجّاص)، و(الإترنجة في الإترجّة)، و(مُهَرْدَم في مُهَدّم)[1]... وهي بهذا أدّت إلى ظاهرة الإبدال.

ب – بين صوتين مصوّتين طويلين، ومثال ذلك (حييان) و(حيوان)، حيث أدّى قانون المخالفة إلى قلب صوت الياء المصوّت واواً، لصعوبة نطق صوتين مصوّتين متماثلين. وهي بهذا أدّت إلى ظاهرة الإعلال.

ج – بين مصوّت طويل وآخر قصير: كما في كسر نون الأفعال الخمسة من مثل يفعلانِ وتفعلانِ، لمخالفة الفتحة الطّويلة قبلها، بينما تبقى مفتوحة في تفعلونَ ويفعلونَ وتفعلينَ مخالفة للحركة قبلها . وهذا نتيجة توالي الحركات المتشابهة تحدث مخالفة صوتيّة تقلب حركة الإعراب ، نحو ما ذكرناه في الأمثلة. ولقد أشار إلى هذا ريمون طحّان في كتابه الألسنيّة العربيّة بقوله: "ليست الحركة الّتي تضبط الحرف الأخير من الفعل إلاّ من طبيعة صوتيّة ونعلم أنّ الأصوات العربيّة القصيرة اللّينة هي الفتح والضّمّ والكسر الّتي تصبح في حالة المدّ (ا– و– ي) يضاف إليها السّكون وإذا تعقبنا الحركات الّتي ترتسم في آخر حرف الأفعال وجدنا أنّها تفسر بقانون المماثلة أو المخالفة الصّوتيّة"[2].

ومن عرضنا السّابق لقانوني المماثلة والمخالفة يتّضح أنّ اللّغة العربيّة تميل نحو السّهولة واليسر في أثناء النّطق فتحاول التّخلصّ من الأصوات العسيرة النّطق، إمّا لأنّها متقاربة في المخرج أو في الصّفة، فيؤثّر أحدهما في الآخر فيقلبه إلى صوت آخر لتحدث المماثلة الصّ وتيّة، أو ربّما يكون الصّوتان متماثلين، فيُحدث ذلك ثقلاً مستكرهاً، فتلجأ العربيّة إلى التّخلص منه عن طريق إبدال أحد المتماثلين صوتاً آخر، غالباً ما يكون صوت علّة أو صوتاً من الأصوات المائعة ، وهذا ما يسمّى بالمخالفة. وما المماثلة أو المخالفة إلاّ نتيجة التّأثير والتّفاعل الّذي ينجم عن تجاور الأصوات فيما بينها، غير أنّ المخالفة تقع في كلمة واحدة بين صوتين متماثلين، بينما المماثلة قد تقع في الكلمة الواحدة، وقد تقع بين الكلمتين المتجاورتين كالإدغام والإقلاب.

وفيما يلي رسم تخطيطي يوضّح باختصار أشكال التّأثّر وصوّره (أنواع المخالفة).

---

[1] التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي : بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها: إعداد: صلاح الدين سعيد حسين، إشراف : أ.د. سامي عوض، 2009، ص 73، نقلا عن الفرق بين الحروف الخمسة : عبد الله بن مُحَمَّد البطليوسي، ص 73.

[2] الألسنية العربية: ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان، ط2، 1981م، ص 16.

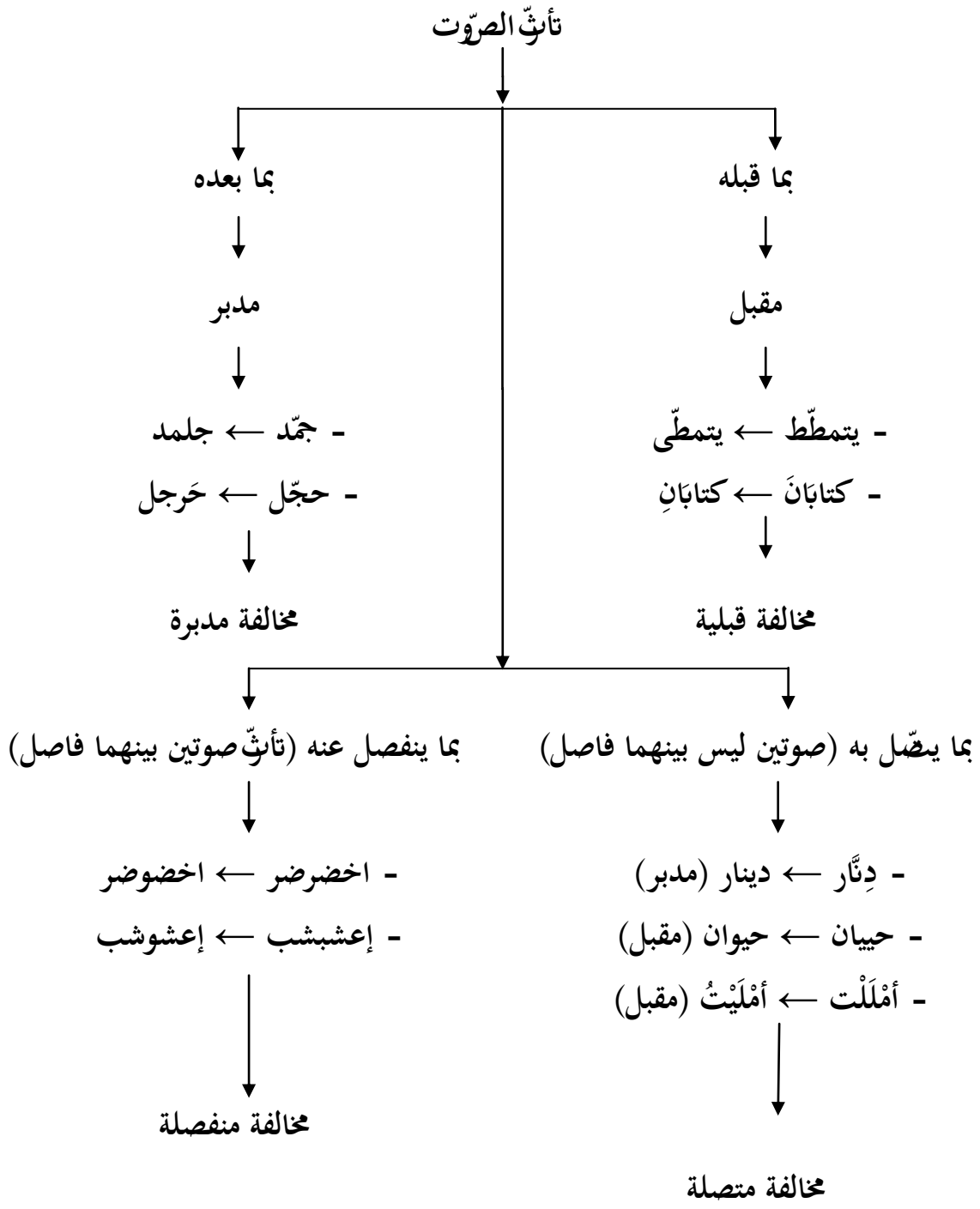

وما شدّ انتباهنا أثناء عمليّة الكلام ظاهرة أخرى لا تقلّ أهميّة عن المماثلة والمخالفة وهي ظاهرة القلب، أو ما يعرف عند علماء التّجويد الإقلاب . وهو إن كان وجه من أوجه المماثلة إلاّ أنّنا حبذنا أن نّجعل له مبحثًمستقلاً لما له من شيوع في كلامنا.

ثالثًا: الإقلاب الصّوتي:

1 -تعريف الإقلاب:

- **لغة:** جاء في لسان العرب قَلَبَ : القَلْبُ: تحويل الشّيء عن وجهه[1]. تقول قلبت الشّيء أي حولته عن وجهه.

- **اصطلاحا:** جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنّة والإخفاء في الحرف الأوّل. والمراد بالحرف الأوّل النّون السّاكنة والتّنوين* المنقلبين ميماً خالصةً عند الباء[2].

أي قلب النّون السّاكنة أو التّنوين ميماً في النّطق متى وقعت قبل الباء، ومن ذلك ما يأتي: عَنْبر ← عَمْبر، شَنْباء ← شَمْباء، أنبئهم ← أمبئهم، منبر ← ممبر، قنبلة ← قمبلة، سنبلة← سمبلة، وقد يكون من كلمتين نحو : من بات ← ممبات، من بعد ← ممبعد وهكذا، والتّعليل الصّوتي لهذه الظّاهرة، هو أنّ النّون لثويّة خيشوميّة، والباء شفويّة، فالمخارج متباعدة، ثمّ إنّ النّون بوصفها خيشوميّة تقتضي انخفاض الحنك اللّين، وأمّا الباء بوصفها وقفيّة (إنفجاريّة) فتقتضي ارتفاع الحنك اللّين، ولصعوبة تتابع هذين الصّوتين، بسبب التّباعد في المخارج والصّفات كان الحلّ التّسوية هو المجيء بصوت يجمع في خصائصه ما تفرّق بين هذين الصّوتين، فكان ذلك الصّوت هو الميم، فهو يلتقي مع النّون في الخيشوميّة، ويلتقي مع الباء في الشّفويّة أي المخرج، فهو إذن يلتقي مع النّون في الصّفة، ومع الباء في المخرج.

2 -الإقلاب عند اللّغويين

لقد عالج القدامى هذه الظّاهرة الصّوتيّة وعللوها تعليلاً صوتيّاً سليماً.

---

[1] لسان العرب: مادة (ق ل ب)، باب الباء، فصل القاف، المجلد الأول، ص 685.

* التنوين في اللغة التصويت، وفي الاصطلاح: نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر الأسماء، لفظا لا خطا، ووصلا لا وقفا. ينظر الكافي (في القراءات السبع): للإمام المقرئ أبي عبد الله مُحَمَّد بن شُرَيْح الرُّعيني الإشبيلي (ت 476 هـ) دراسة وتحقيق: سالم بن غرم الله بن مُحَمَّد الزهراني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، 1419 هـ، 1/ 257.

[2] العميد في علم التجويد: محمود علي بسة، شرح وتعليق: مُحَمَّد الصادق قمحاوي، المكتبة الأزهرية للتراث – الجامع الأزهر، 1418 هـ، 1997م، ط2، ص 25.

قال سيبويه: "وإذا كانت مع الباء لم تتبيّن ، وذلك قولك شمباء والعمبر، ولأنّك لا تدغِم النّون وإنّما تحوّلها ميماً"[1]. وهذا ما دلّ عليه التّعريف الاصطلاحي.

وذكر ابن جني رأيه في هذه المسألة بقوله: "وأمّا إبدال الميم من النّون فإنّ كلّ نون ساكنة وقعت قبل باء قُلبت في اللّفظ ميمًا، وذلك نحو عنْبَر، وامرأة شنْبَاء، وقَنْبَر، ومِنْبَر، وقُنْب، وقمْبلة، ونساء شُنْب، فإن تحركت أظهرت، وذلك نحو قولك : شَنَبْ، وعَنابِر، وقَنابِر، ومَنابِر، وقنابِل. وإنّما قُلبت لمّا وقعت ساكنة قبل الباء من قِبل أنّ الباء أخت الميم، فلمّا لم يصلوا إلى إدغام النّون في الباء... قرّبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء، وهو الميم"[2].

ولعلّ تعليل رضيّ الدّين الاستراباذي هو أوضح ما يمكن أن تعلّل به هذه الظّاهرة، قال يعلّل قلب النّون ميماً: "وذلك أنّه يعسّ التّصريح بالنّون السّاكنة قبل الباء، لأنّ النّون السّاكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق ...، والنّون الخفيّة ليست إلاّ في الغنّة الّتي معتمدها الأنف فقط ، والباء معتمدها الشّفة، ويتعسّر اعتمادان متواليان على مخرجي الرّأس المتباعدين فطلبت حرفاً تقلب النّون إليها متوسّطة بين النّون والباء، فوجدت هي الميم، لأنّ فيه الغنّة كالنّون، وهو شفوي كالباء"[3].

وكيفيّة الإقلاب كما يظهر من تعريفه تتحقّق بأمور ثلاثة وهي:

1. قلب النّون السّاكنة أو التّنوين ميماً خالصة لفظاً لا خطاً.
2. إخفاء الميم في الباء.
3. الغنّة* مع ذلك الإخفاء، وعلامته في المصحف وضع ميم قائمة هكذا (ۢ) وسبب الإقلاب سهولة النّطق بالنّون السّاكنة والتّنوين بقلبها ميماً وإخفائها في الباء فهو أيسر من الإظهار* والإدغام.

---

[1] الكتاب: سيبويه، 455/4.

[2] سر صناعة الإعراب: 1/ 421- 422.

[3] شرح الشافية: رضيّ الدين الاستراباذي: 216/3.

* صوت يخرج من الخيشوم.

* يحدث عند مجاورة النون الساكنة أو التنوين الحروف الحلقية ويكون في الكلمة أو في الكلمتين

1) حروف الإقلاب وصوّره وأمثلته وحكم النّون السّاكنة والتّنوين قبله:

له حرف واحد و هو الباء فإن وقعت بعد النّون السّاكنة في كلمة أو في كلمتين أو بعد التّنوين وجب قلبها ميماً فسمّي ذلك إقلاباً. وفي بعض الكتب نجد من يستعمل مصطلح القلب. يقول أحدهم "والقلب أفصح من المنتشر بين كتب المعاصرين بتسمية الإقلاب"[1].

ومن صوّره وأمثلته نذكر:

1. تجاور النّون السّاكنة مع الباء في كلمة واحدة نحو: ﴿ أَنۢبِئۡهُم ﴾ [البقرة: 33] فتنطق (أَمْبِئْهُمْ).
2. تجاور النّون السّاكنة مع الباء في كلمتين نحو : ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: 74] فتقلب النّون السّاكنة ميماً بهذا الشّكل (مِمْبَعدِ).
3. إذا كان التّنوين متبوعاً بالباء ويكون في كلمتين نحو : ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾ [البقرة: 18]، فتنطق بهذا الشّكل (صُمُمْبُكْمٌ).

ونطق النّون ميماً قبل الباء لا يوقع لبساً بين المفردات، وذلك لأنّ من خصائص العربيّة أنّ الميم السّاكنة لا تقع فيها قبل الباء البتّة قال سيبويه : "والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة "[2] وذلك خطأً. أمّا لفظاً فهذا وارد وهو ما عبّرنا عنه بالإقلاب.

فالنّون السّاكنة والتّنوين عند ملاقاتهما لحرف الباء يتعذّر الإظهار والإدغام لثقل في النّطق، وذلك لما بين النّون والتّنوين وبين الباء من اختلاف في المخرج، كما يصعب الإخفاء؛ لأنّ فيه بعض الثّقل أيضا لما بين المخرجين من عدم التّناسب فتوصّل إليه بقلب النّون أو التّنوين ميماً ليسهل الإخفاء، وذلك لمشاركتها للباء في المخرج وفي صفات الجهر، والاستفال والانفتاح و الإذلاق أي في معظم الصّفات.

---

[1] ينظر: الأبحاث الصوتية التجويدية- صوت الإقلاب والإخفاء الشفوي بإطباق الشفتين: أ. فرغلي سيد عرباوي، 1425هـ-2005م، ص: 10.

[2] الكتاب: سيبويه: 456/4.

وفي حكم الإقلاب يشير الشّيخ الجمزوري في تحفته بقوله[1]:

وَالثَّالِثُ الإِقلاَبُ عِنْد البَاءِ مِيمًا بِغُنَّةٍ مَعَ الإِخْفَاءِ

وقلب الرّون السّاكنة في اللّفظ ميماً، ظاهرة صوتيّة لا تقتصر على العربيّة وحدها بل نجد نظائر لها في اللّغات الأخرى، فقد ذكر كونر "O'Connor" أنّ الرّون تنطق في اللّفظ ميماً في الإنجليزيّة متى وقعت قبل الأصوات الشّفويّة وهي: الميم والباء، فكلمة "tin" مثلا، شكلها الصّوتي والإملائي هو "tin" ولكن تغير شكلها الصّوتي إلى "tim" إذا ما وقعت قبل الصّوت الشّفوي كما في "tinpan" فإنّها في هذا السّياق تنطق : " timpan"، والمثل الأبرز فيها هو : In+possible→Impossible.[2]

2) مجيء الإقلاب إبدالا:

وهناك من أشار إلى ظاهرة الإقلاب تحت باب الإبدال أي أنّ ظاهرة الإقلاب إبدال وفي ذلك ضربت الأمثلة الآتية[3]:

1. في كلمة واحدة، مثل قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴿١٢﴾﴾ [الشمس: 12].
2. في كلمتين مثل قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: 52].

ومن ذلك ما تضمّنته هذه الأمثلة، ما جاء في الشّعر من إبدال الرّون ميماً إبدالاً طارئاً لضرورة شعريّة قول رؤبة:

يَا هَالَ ذَاتَ المِنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفِّكِ المخَضَّبِ البَنَامِ

أراد البنان فقلب الرّون ميماً، وعلى العكس جاء إبدال الميم نوناً مثل قولهم في وصف الَشَّعْرِ (أسود قاتن) يعني: (قاتم) فأبدل الميم نوناً. كما يقال للحيّة (أَيْمٌ) و(أينٌ)[4] إلى غير ذلك. وهذا نجده منتشر حتى في لهجاتنا العاميّة نحو نطق مدينة قسنطينة قسمطينة، وغيرها من الألفاظ.

---

[1] متن تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن: سليمان الجمزوري، تحقيق: علاء الدين محمود ماردیني، مؤسسة القرآن الكريم والسنة النبوية، الشارقة، ط 1، 1436هـ، 2014م، ص7– ينظر: غاية المريد في علم التجويد : عطية قابل نصر، القاهرة، ط4، 1414هـ، 1994م، ص64.

[2] أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: فوزي الشايب، ص 228.

[3] ينظر: الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، ص 110.

[4] ينظر: الكامل: أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) حققه: د. مُحَمَّد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، مج 2، ط3، 1417 هـ - 1997م)، ص: 986.

وعلى ما يبدو أنّ هذا راجع إلى اختلاف اللّهجات بسبب اجتماع النّون والميم في الغنّة. ما أدى إلى انزياح أحدهما إلى الآخر.

وإذا ما رجعنا إلى موضوع دراستنا، التّجاور الصّوتي وما نحن بصدده من تأثير الأصوات بعضها ببعض، لوجدنا هذا الأمر مستبعداً. فهذا إبدال وليس إقلاباً، فكلّ إقلاب إبدالاً (كما هو الحال في المثال الأوّل) وليس العكس.

وممّا جاء في تفسير الإبدال : "إنّ الكلام الإنسانيّ يتكون من سلسلة من الأصوات تكوّن كلمات وجملا ترتدّ من النّاحية الصّوتيّة إلى عدد معيّن من المقاطع وإلى مجموعة محدّدة من الأصوات تتكوّن في أماكن خاصة من الجهاز، فإذا ما حدث لها خلل في توظيفها أو نوع من الانحراف أو التّغيير في صفاتها نتج صوت آخر غالباً ما يعرف بالإبدال"[1].

فإذا ما معنّا النّظر في الجملة الأخيرة لوجدنا أنّ الإقلاب متضمّن في الإبدال.

وندعم هذا الرّأي بما جاء في هذه الدّراسة: "كذلك يعدّ من الإبدال ذلك النّوع الّذي لم يتغيّر شكل الحرف خطاً عند إبداله، وهو ما ألاحظه كثيراً يكون طارئاً في بعض الأحوال، كإبدال النّون السّاكنة قبل الباء أو الميم في النّطق"[2]. وقد صنّف القالي الإقلاب ضمن الإبدال باعتبار الميم تبدل من النّون في العنبر وشنباء إذا سكنت وبعدها باء[3].

فيمكن إرجاع الإبدال إلى المشابهة والمجانسة بين الأصوات؛ لأنّ الأمر عندهم ليس على إطلاقه يحاكي بعضهم بعضاً متى شاء، ويقلب متى أراد، ولو تباعدت الأصوات المبدلة والمبدل منها صفة ومخرجاً[4].

فعند تجاور بعض الأصوات، تميل العربيّة إلى العدول عنها، أو استبدال بعض أصواتها بأخرى، بغية الانسجام الصّوتي.

[1] الإعلال والإبدال عند اللغويين: دراسة صوتية صرفية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة، إعداد الباحث : عثمان محمّد آدم عبد المحمود، إشراف: أ. د. بكري محمّد الحاج، جامعة أم درمان الإسلامية– جمهورية السودان، 1426 هـ – 2005م، ص 238.

[2] السابق : الصفحة نفسها.

[3] كتاب الأمالي: أبو علي القالي، 2/ 187.

[4] الإعلال والإبدال عند اللغويين: عثمان محمّد آدم، ص 240.

ويصنّف اللّغويّون الإبدال قسمان : إبدال لغويّ وتستعمل فيه الكلمتان اللّتان وقع فيهما التّبادل، نحو ما أشرنا إليه في قاتم وقاتن، وهذا مستبعد عن الإقلاب. وإبدال صرفي وهو ضروريّ وقياسيّ، لا تستخدم فيه الكلمة المبدل منها، و إنّما تستخدم الكلمة المبدلة فقط . وهو يعدّ وسيلة في التّحوّل عن الأصل، وذلك إذا التقت بعض الأصوات في كلمة وحدث بينها شيء من التّنافر، أو عدم الانسجام في الخصائص أثّرت بعض الأصوات في الأخرى لتقرّبها منها وفق نظام صوتي حدّده الصّرفيّون في اكتشافاتهم المبكّرة[1].

إنّ ابن جني بسعة اطّلاعه وتمكّنه من العربيّة اِستطاع أن يقدّم ضوابط شاملة في ظاهرة الإبدال بحيث نستطيع أن نحصرها في أصوات محدّدة، وبالتالي إنّ الإبدال لا يحدث بين جميع أصوات العربيّة، فيشترط لصحّة حدوثه وقوعه بين الأصوات المتقاربة في الصّفات والمخارج، يدعم لنا هذا بمقولة شيخه أبي علي الفارسي : "إن أصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها، وذلك الدّال والطّاء والتّاء والذّال والظّاء والثّاء، والهاء والهمزة، والميم والنّون، وغير ذلك ممّا تدانت مخارجه"[2]. وهي ما يجمعها قولنا "طال يوم أنجدته"[3].

واضح أن الإبدال يحصل غالباً بين الأصوات المتقاربة في الصّفات ولو كانت من مخارج متباينة كالتّبادل الحاصل بين النّون والميم في ظاهرة الإقلاب، ويرى المحدثون أن أسباب التّبادل لا تخرج عمّا يأتي[4]:

1. التّماثل، وهو أن يتّحد الحرفان مخرجاً وصفةً كالباءين والتّاءين والثّاءين.
2. التّجانس، وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفةً كالدّال والطّاء.
3. التّقارب، وهو أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتحدا صفةً كالحاء والهاء.
4. التّباعد، وهو أن يتباعد الحرفان مخرجاً ويتحدا صفةً.

وقد تطرقنا للتّماثل، والتّجانس، والتّقارب في حديثنا عن الإدغام ضمن المماثلة الصّوتية، أمّا التّباعد فيتضمّن الإقلاب نظراً للتّباعد في المخرج بين النّون والباء والاتّحاد في الصّفة بين المبدل والمبدل منه.

---

[1] ينظر: الإعلال والإبدال عند اللغويين: عثمان مُحَمّد آدم، ص: 248 – 249.

[2] سر صناعة الإعراب: 1/ 180.

[3] كتاب الأمالي: القالي، 2/ 186.

[4] دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصّالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط3، 2009م، ص 216- 217.

وممّا لفت انتباهنا، أنّ هناك من لقّب الإقلاب إبدالاً[1]، مدعّمين رأيهم بقول سيبويه : "وتقلب الرّون مع الباء ميما، لأنّها من موضع تعتلّ فيه الرّون فأرادوا أن تدغم هنا إذا كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الرّ اء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصّوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا الرّون باء لبعدها في المخرج، وأنّها ليست فيها غنّة، ولكرههم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنّون، وهي الميم، و ذلك قولهم: مَنْكِ ، يريدون مَنْ بِكَ، وشَنْبَاءُ وعَنْبَر، يريدون شَنْباءَ وعَنْبرًا"[2].

صحيح أنّ سيبويه أشار إلى مصطلح الإبدال إلى جنب مصطلح القلب، لكن مّ ا ذكره يعدّ تعليلاً للظّاهرة وتفسيراً لما يحدث بين الأصوات المتجاورة.

أمّا الّذي لقّب الإقلاب إبدالاً يكون قد حصر الإبدال في الإقلاب وهذا غير صحيح؛ لأنّ الإقلاب جزء من الإبدال، وليس هو بعينه.

وفيما يخصّ ما ذكره سيبويه يدلّ بصلابة على دراية المتقدّمين وإلمامهم الواسع بالموضوع.

وتجدر الإشارة من خلال ما سبق إلى أنّ الإقلاب يحدث عند مجاورة الباء، النّون السّاكنة أو التّنوين، هناك من أضاف نون التّوكيد الخفيفة، المتّصلة بالفعل المضارع، الشّبيهة بالتّنوين، فتقلب الرّون السّاكنة والتّنوين ونون التّوكيد ميماً خالصةً لفظاً لا خطاً مُخفاة مع إظهار الغنّة[3].

ونون التّوكيد في قوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥﴾* [العلق:15].

---

[1] ينظر: الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري (ت 540 ه)، تحقيق: أحمد فريد المزيد، تقديم: د. فتحي عبد الرحمان حجازي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ- 1999م، ص159- 160 - وينظر الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية : رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص النحو والصرف، إعداد الطالب: أنجب غلام نبي غلام مُحَمَّد، إشراف: أ. د. عبد الله درويش، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، 1410 هـ– 1989م ، ص: 481- 482.

[2] الكتاب: سيبويه: 453/4.

[3] ينظر: هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (ت 1409هـ)، مكتبة طيبة- المدينة المنورة، ط2، 1399هـ، ص 167.

* ولا ثاني لها في التنزيل بالنسبة للقلب إلا ما كان من رواية رويس عن يعقوب في قوله تعالى : ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ ۝٤١﴾ [الزخرف: 41]: فإنه قرأ بتخفيف النون ثم قلبها ميما على القاعدة لملاقاتها بالباء . ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح المرصفي، ص 167.

وسمّي بالقلب، لقلب الرّكن السّاكنة، والتّنوين، ونون التّوكيد الخفيفة، ميماً خالصةً في اللّفظ لا الخط[1].

ومن المحدثين نذكر أحمد مختار عمر الّذي أشار إلى الإقلاب "بالمماثلة في المخرج" ممثلاً لذلك بالأمثلة الآتية: انبعث وانبرى اللّتان تنطقان "امبعث" و"امبرى" بنقل صوت (ن) تحت تأثير الباء من عموده الأصلي إلى عمود الباء عن طريق تحويله إلى (م)[2]. في حين أنّه قد أشار إلى مصطلح القلب معنونا به مبحث آخر، وفي ذلك يقول : "قد يحدث في بعض الأحيان أن تتبادّل الأصوات المتجاورة أماكنها في السّلسلة الكلاميّة، ويسمّى هذا قلباً metathesis، كما يسمّى interversion. ومن أمثلة ذلك نطق بعضهم كلمة emnity :enmity. ويكثر هذا في لغة الأطفال. ويمكن أن يمثل لذلك من اللّغة العربيّة الفصحى بالفعلين : جذب وجبذ على افتراض أنّ الأصل جذب "[3]. فهذا الأخير الّذي أشار إليه أحمد مختار عمر يكنّى عند آخرين 'القلب المكاني'[4]. وليس له علاقة بالإ قلاب الّذي نحن بصدد دراسته، فهو نوع من أنواع الإبدال، سمّاه قلباً.

إبراهيم أنيس هو الآخر أشار إلى مصطلح الإقلاب ضمن ظاهرة المماثلة [5]، وهو لا يختلف مع سابقيه فيما أجمعوا عليه، من أنّ النّون المشكلة بالسّكون إذا وليها باء تقلب ميمًا، وقد مثّل لذلك ببعض الأمثلة ممّا سبق أن أشرنا إليها.

وهناك من أشار إلى الإقلاب ضمن دراسة النّون وأحكامها باعتبارها أكثر الأصوات تأثّرا بما يجاورها من أصوات، يقول عبد الغفار حامد هلال : "ويتوقّف تأثّر النّون بما يجاورها من أصوات على نسبة قرب المخرج فهي أكثر تأثّراً بمجاورة أصوا ت طرف اللّسان ووسطه من تأثّرها بمجاورة تلك التي مخرجها أقصى اللّسان، وليس المخرج وحده هو العامل الوحيد في هذا التّأثّر، بل لا بدّ معه من صفة الصّوت، فالنّون الّتي هي من الأصوات المتوسّطة أقلّ تأثّراً بأصوات الشّدّة والرّخاوة

[1] ينظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح المرصفي، ص 167.

[2] ينظر: دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 380

[3] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 390.

[4] ينظر: علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية: د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، ط 1، 2011م، ص 157. ينظر: أيضا لحن العامة والتطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 55.

[5] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، ص 186-187.

من تأثّرها بمثيلاتها من الأصوات المتوسطة ولا بدّ من مراعاة العاملين معًا للحكم على نسبة تأثّر النّون بما يجاوره"[1]. لأجل ذلك كان الحكم على النّون السّاكنة والتّنوين الإقلاب عندما جاورت الباء البعيدة عنها في المخرج، فقلبت ميماً لمشاركة النّون في الغنّة والباء في المخرج.

وقد ورد أنّ الإقلاب حرفه الوحيد هو الباء و هناك من اللّغويّين من أضاف صوت الميم من خلال ما ذُكر في بعض الكتب تبدل النّون إبدالاً صوتيًّا صرفاً ضروريًّا إذا سكنت ووقعت بعدها باء أو ميم تقلب في اللّفظ ميماً، نحو[2]:

الكلمة	نطقها	توضيح
منبر	ممبر	وقعت النّون ساكنة قبل باء فقلبت في النّطق ميماً.
قنبلة	قمبلة	وقعت النّون ساكنة قبل باء فقلبت في النّطق ميماً.
شنباء	شمباء	وقعت النّون ساكنة قبل باء فقلبت في النّطق ميماً.
عنبر	عمبر	وقعت النّون ساكنة قبل باء فقلبت في النّطق ميماً.
من معك	مممّعك	وقعت النون ساكنة قبل ميم فقلبت في النطق ميم ا وأدغمت الميم في الميم.
من مُحَمَّد	مممّحمد	وقعت النّون ساكنة قبل ميم فقلبت في النّطق ميماً وأدغمت الميم في الميم.

جدول–06–

إنّ النّون السّاكنة تتأثّر بما يجاورها من الأصوات لذلك نجد لها عند علماء اللّغة والتّجويد أحكاماً أربعة خاصة بها (الإظهار، الإدغام، الإخفاء، الإقلاب) بخلاف بقيّة الأصوات في العربيّة، فتدغم مع الميم لاتّحاد صوتيه ما، حتّى إنّك تسمع النّون كالميم و الميم كالنّون[3]. وعندما تجاورتا قلبت النّون ميماً وأدغمت فيها تحقيقاً للتّماثل بينهما؛ نظراً لاتّحادهما في كيفية خروج الهواء والجهر.

وعندما جاورت النّون السّاكنة الباء – والباء تختلف معها في المخرج والانفجار وطريق خروج الهواء– وأريد تماثلهما نتيجة للتّجاور "فقربوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب من ال باء، وهو الميم،

[1] الصوتيات اللغوية: د. عبد الغفار حامد هلال، ص 362.

[2] الإعلال والإبدال عند اللغويين: عثمان مُحَمَّد آدم، ص 189.

[3] ينظر: الكتاب: 4/ 452.

فقالوا: عمبر وقمبلة"[1]. فالميم تشترك مع النّون في الغنّة ومع الباء في المخرج، فإذا ما تحركت النّون في نحو: (منابر وقنابل وشنب و عنابر) سقط هذا التّقريب، و بقيت النّون قويّة بحركتها، وفصلت عن الباء، وإنّما قلبت لمّا وقعت ساكنة قبل الباء.

فالواقع أنّ حدوث هذه الظّاهرة غير متوقفة على إرادة مقصودة، و إنّما هي عمليّة ترتبط بالتّاريخ وبالزّمن الطّويل (إذ التّبدلات الصّوتية تسعى كلّها إلى غاية واحدة، هي تحقيق الانسجام الصّوتي)، بحيث يجد المتكلّمون أنفسهم أمام كلمات متعدّدة يدلّ تشابهها على أنّ إحداها قد تعرّضت لمثل هذا التّطور خلال السّنين. وليس من حقّ أيّ إنسان أن يقوم هو بإحلال صوت محل آخر من أجل توليد مفردة، فالعمليّة تتمّ لا شعورياً[2].

ولا يغيب عن البال أنّ القرآن الكريم، والحرص على ضبط حروفه، و الدّقة في تلفّظ أصواته كان سبباً مباشراً في المحافظة على الأصوات العربيّة في اللّغة الفصحى، كما لا يغيب عن البال أنّ التّجاور شرط أساسي لكلّ التّغيرات الصّوتيّة الّتي تطرأ بفعل تأثّر الأصوات بعضها ببعض.

وكان ولا يزال على مرّ الأزمان مصدر الانسجام الصّوتي في مختلف القوانين من مماثلة ومخالفة وإقلاب، و نشير إلى أنّ التّجاور الصّوتي لا يقتصر على ما درسناه بل يتعدّى ذلك إلى ظواهر أخرى كالإبدال والإعلال والحذف، والإمالة، والتّرقيق والتّفخيم،... إلى غير ذلك، مما ييسّر عمليّة النّطق.

يذكر إبراهيم أنيس فيما يخصّ الانسجام بين الأصوات المتجاورة :"قد يستلزم الانسجام بين الأصوات المتجاورة والاقتصاد في المجهود العضلي حين النّطق بها، انتقال مخرج أحد الأصوات من مكانه"[3]، ويمثل لذلك بقوله : "ومنها قد تنتقل 'النّون' إلى مخرج 'الميم' وذلك إذا وليها باء كما في 'من بعد'"[4] وهذا النّوع من الانتقال يقول: "يمكن أن يسمّى بالانتقال الأمامي"[5].

ممّا يتّضح أنّ الإقلاب ينجم عن قلب صوت إلى صوت آخر قريب منه في الصّفة والمخرج والّذي ينسجم مع الصّوت المجاور له بغية التّخلّص من الثّقل.

---

[1] سر صناعة الإعراب: 1/ 421 – 422.

[2] ينظر: الإعلال والإبدال عند اللغويين عثمان محمّد أدم، ص 247.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص254.

[4] السابق: ص 255.

[5] نفسه: ص 255.

وعموما ظاهرة الإقلاب واضحة قديما وحديثا لا يختلف فيها علماء العربيّة، ومن مسوغاته: الانسجام الصّوتي، والاقتصاد في المجهود العضلي.

3 - **الإقلاب عند القرّاء**

بعد تعريفنا لظاهرة الإقلاب ثبت لدينا أنّه لا إختلاف بين اللّغويين والقرّاء، إذ من معاني الإقلاب في اللّغة التّحويل والقلب والإبدال، وفي الاصطلاح[1]: جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنّة والإخفاء في الحرف المقلوب. وله حرف واحد هو "الباء" فإن كانت النّون السّاكنة أو التّنوين أو النّون الشّبيهة بالتّنوين (نون التّوكيد الخفيفة) متبوعة بالباء سواء كان ذلك في كلمة أو في كلمتين، وجب قلب النّون السّاكنة ميماً خالصة.

1 - تحليل وشرح التّعريف وإظهار ما اختلف فيه:

لقد سبق معنا وأن شرحنا التّعريف، لكن تفصيلاً في هذا إرتأينا أن نسلّط الضّوء على بعض ما أدلى به الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في هذه المسألة (الإقلاب)، إجابة على بعض التّساؤلات الّتي وجهت له في هذا الشّأن.

مسائل في علم التّجويد بعث بها الشّيخ جلال الحنفي* من بغداد إلى الأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح طالباً منه الإدلاء برأيه عليها من بينها ما يأتي[2]:

1. قالوا إنّ حرف الإقلاب واحد هو الباء عندما تقترن بها النّون السّاكنة في مثل 'أنباء وأنبياء'، نجد النّون تقلب إلى ميم، ونرى عند التقائها بالميم في مثل 'من مال الله'، فالنّون هنا باتت ميماً. ونرى النّون تقلب إلى لام في مثل 'فمن لم يجد' وتقلب إلى ياء في مثل 'إن يكن منكم عشرون صابرون'، وتقلب إلى واو في مثل 'من ولى'.

2. كما أنّا نرى اللاّم تقلب إلى راء في مثل 'وقل ربّ زدني علماً'، ونرى التّاء المبسوطة تقلب إلى هاء كالّذي يقع للصّلاة والزّكاة والقوّاة.

---

[1] ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح المرصفي، ص 167.

* قد تفضل الشيخ جلال الحنفي من البلد الشقيق العراق بطرح بعض المسائل من مصطلحات التجويد وطلب من مدير المجلة (الدكتور الحاج صالح) أن يبين رأيه فيها ففعل . ورأى الدكتور أن ينشرها حتى تعم الفائدة (و تفضل الشيخ بعد ذلك بزيارة لمعهد العلوم اللسانية بالجزائر عام 1983م) نشر هذا المقال في مجلة اللسانيات، العدد 6 (سنة 1982م).

[2] ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمان الحاج صالح، ج1، موفم للنشر – الجزائر، 2007م، ص 352.

3. ونرى اللاّم تقلب إلى حرف معادل للحرف الشّمسي الّتي تدخل عليه فيقال "والشّمس" فتبيّن في الشّمس شينان نشأ أحدهما من قلب اللاّم إلى شين.

ففيم إذن قالوا إنّ حرف الإقلاب واحد هو الباء؟

وعن ذلك يجيب الحاج صالح بقوله : "مثل هذا الّذي قلناه عن حروف الإدغام يقال أيضاً عن عبارتهم "حرف الإقلاب" فإنّ هذا الإقلاب هو عبارة عندهم عن انقلاب النّون السّاكنة ميماً تحت تأثير الباء. يقول مكّي بن أبي طالب (ت 437 هـ) بهذا الصّدد: "النّون السّاكنة والتّنوين ينقلبان ميماً إذا لقيتهما باء" نحو قوله: "أن بورك [أَمبورك]". فالإقلاب إذن هو من عمل البا ء وهو مقيّد بالنّون السّاكنة"[1].

واستمرّ الأستاذ في الأجوبة على بقيّة المسائل بالحجج والبراهين، ونحن نكتفي بهذا الجواب؛ لأنّه يعدّ وافي وكافي في حقّ الإقلاب، فما طرحه الشّيخ جلال الحنفي من مسائل، تعدّ في غالبيتها من باب الإدغام عندما تُجاور النّون السّاكنة أو التّنوين الأصوات الّتي تجمعها كلمة "يرملون". وهذا ما يصرّح به مكي بن أبي طالب بأنّ : "الحروف الّتي تدغم فيها النّون السّاكنة والتّنوين ستّة يجمعها هجاء قولك "يرملون"، والحروف الّتي تظهر معها الغنّة يجمعها هجاء قولك "يومن" على اِختلاف المذكور في الياء والواو"[2].

أمّا ما تعلّق بقلب التّاء المربوطة هاء في كلمة الصّلاة والزّكاة فهذا متعلّق بالوقف، إذ عند الوقف عليهما تقلب التّاء هاء وتسمّى بهاء السّكت، قال صاحب الكتاب "وتاء التّأنيث في الاسم المفرد تُقلب هاء في الوقف، نحو : غرفهْ وظلمهْ، ومن العرب من يقف عليها تاء"[3]، وجاء في موضع آخر من الكتاب : "وقالوا في علامة التّأنيث : هذه تمرهْ وطلحهْ، وما أشبه ذلك "[4]. وقد ذكر علي مُحَمَّد الضّباع أنّ "تاء التّأنيث المتّصلة بالأسماء نحو الرحمة والجنّة والموعظة تبدل من التّاء هاء في الوقف عليها، وإن كانت منوّنة حذف تنوينها وأبدل منها هاء"[5].

---

[1] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمان الحاج صالح، ص 356.

[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو مُحَمَّد بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، ص 167.

[3] شرح المفصل: ابن يعيش، 9/ 80.

[4] الكتاب: 4/ 166.

[5] الإضاءة في بيان أصول القراءة : علي مُحَمَّد الضّباع، المكتبة الأزهرية للتراث- جامع الأزهر الشريف، ط 1، 1420هـ-1999م ص 49.

أمّا قلب اللاّم إلى شين في الشّمس فهذا أيضاً من الإدغام، وقد عدّه أحمد مختار عمر من نفس نوع المماثلة في المخرج الّتي كنّى بها الإقلاب وفي ذلك يقول : "ومن نفس النّوع تحويل لام التّعريف إلى "تاء" في مثل "التّعليم"، فهي مماثلة أدّت إلى نقل الصّوت من عموده إلى عم ود الصّوت المؤثّر. ومثلها "الثّوب" و"السّلامة" و"الشّجرة"، إلخ"[1]. وفي موضع آخر يقول : "وتتمثّل ظاهرة الإدغام بوضوح، مع "ال" التّعريف، والتّنوين أو النّون السّاكنة، فمن الملاحظ أنّ لامها تتحوّل إلى صوت مماثل لما بعدها حين يتقارب المخرجان، وتحتفظ بشخصيتها حين يتباعد المخرجان" [2]. يقول ابن الجزري : " تدغم لام التّعريف في أربعة عشر حرفاً وهي : التّاء، والثّاء، والدّال، والذّال، والرّاء، والزّاي، والسّين، والشّين، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، واللاّم، والنّون، ويقال لها الشّمسية لإدغامها، وتظهر عند باقي الحرو ف وهي أربعة عشر أيضاً وتسمّى القمريّة لإظهارها"[3].

يتّضح من هذا أنّ مصطلح "القلب" يدلّ على التّحويل أو الإبدال أو القلب من صوت إلى صوت آخر تحت تأثير عامل التّجاور، وهذا غالباً نجده عند اللّغويّين. بينما يخصّصون القرّاء مصطلح القلب أو الإقلاب لحرف واحد هو الباء عند مجاورته النّون فيقلب ميماً نطقاً لا خطاً؛ لأنّه حرف شفوي كالميم . لكن السّؤال الّذي يطرح نفسه هنا، ما الّذي منع أن تقلب النّ ون السّاكنة مع الواو ميماً، كما حدث مع الباء، علماً أنّه هو الآخر شفوي؟

وفي هذا يقول سيبويه : "وإنّما منعها أن تقلب مع الواو ميماً أنّ الواو ليّن يتجافى عنه الشّفتان والميم كالباء في الشّ دة و إلزام الشّفتين فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالرّون وليس مثلها في اللّين والتّجافي والمدّ فاحتملت الإدغام كما احتملته اللاّ م وكرهوا البدل لما ذكرت لك"[4].

أي أنّ السّبب الّذي سهّ ل قلب الرّون ميماً عند مجاورة الباء؛ هو أنّ الباء والميم تشتركان في إطباق الشّفتين، في حين أنّهما تستديران مع الواو، الأمر الّذي عسّر قلب النّون ميماً مع الواو، وسهّل عمليّة الإدغام (الرّون في الواو).

---

[1] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 380.

[2] نفسه: ص 388- 389.

[3] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ص 221- 222.

[4] الكتاب: 453/4.

وقد علمنا أنّ الأصوات الّتي تدغم فيها النّون السّ اكنة والتّنوين ستّة يجمعها هجاء قولنا 'يرملون' والأصوات الّتي تظهر معها الغنّة يجمعها هجاء قولنا 'يومن'. والرّون السّاكنة يجتهد في بيانها وإظهارها قبل حروف الحلق وذلك لشدّ ة تباين و تباعد مخرج يهما، وتخفى قبل حروف الإخفاء *، وينطق بها ميماً قبل الباء[1]، من أجل مؤاخاة الميم للرّون في الغنّة ومشاركتها للباء في المخرج.

لكن الغنّة المتبقيّ هل هي غنّة الرّون، أم غنّة الميم؟

وفي هذا يذهب أبو عمرو الدّ اني في كتابه التّحديد بقوله: "حدّثنا مُحَمَّد بن أحمد حدّ ثنا ابن مجاهد قال: لا يقدر أحد أن يأتي ب. "عَمَّنْ" بغير غنّة. لعلّة غنّة الميم. وقال ابن كيسان : إذا أدغمت الرّون في الميم فالغنّة غنّة الرّون كما قال غيره الغنّ ة للميم و بذلك أقول، لأنّ الرّون قد زال لفظها بالقلب فصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنّة لا شكّ للميم، لا لها"[2].

ونحن نرى أنّ هذا الرّأي هو الصّائب؛ ذلك أنّه عند نطق "ممبعد" فلا أثر لغنّة الرّون، بل الغنّة هي للميم، إذ لولا أصل الغنّة لكانت الميم باءً لاتفاقهما في المخرج والصّفات والقوّة[3].

وهناك خلاف آخر بين القرّاء في أنّ الإقلاب فيه إخفاء أو إدغام وفي هذا ذهب ابن خلف الأنصاري في كتابه "الإقناع" بقوله: "حدّثنا أبو عمرو أنّ أبا الطّيب الطّبّ وأبا بكر الشّذائي كانا يذهبان إلى أنّه إخفاء وليس بإدغام، ولو كان إدغاماً لذهبت الغنّة بانقلاب الرّون إلى حرف لا غنّة فيه*، لأنّ حكم الإدغام أن يكون لفظ الأوّل من الحرفين كلفظ الثّاني"[4].

وهذا عين الصّواب ، غير أنّ الإشكال المطروح في الحرف المخفي ! فعندما تبدل النّون السّاكنة ميماً يتحوّل الحكم م ن الإقلاب إلى الإخفاء الشّفوي عند الباء، وعندما نعرّف الإقلاب

---

* يحدث الإخفاء عند كل الحروف ما عدا حروف الحلق وحروف الإدغام وحرف الإقلاب، ومجموعها خمسة عشر حرفا – والفرق بين المخفي والمدغم أن الأول مخفف والثاني مشدد . ينظر : كتاب الإقناع في القراءات السبع : أبو جعفر بن خلف الأنصاري بن الباذشِ (ت 540هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطاش، ط1، 1403هـ، دار الفكر- دمشق، 1/ 260.

[1] الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر بن الباذش: 257/1.

[2] التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: أبو عمرو الداني، ص242.

[3] نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: مُحَمَّد مكي نصر الجريسي (ت 1322 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2003م – 1424 هـ، ص 126.

* وهو يقصد هنا الباء.

[4] الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر بن خلف الأنصاري، ص: 157.

نتبعه دائماً بالإخفاء في الحرف المقلوب؛ وفي ذلك ذكر الحافظ بن الجزري في النّشر من قوله: "فلا فرق حينئذ بين ﴿ أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل / 8] و﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 101]"[1].

ومن ذلك ما ذكره أيضاً أبو عمرو الدّاني: "قال لي الحسين قال: قال لنا أحمد: كان مجاهد رحمه الله– لعلمه بتفاوت النّاس في العلم بالقراءة وقصور أفهامهم يتشبّث كثيراً ممّن يقرأ عليه في قوله عزّ وجلّ:﴿ قَمۡطَرِيرٗا﴾[الإنسان: 10] وأشباهه؛ لأنّ منهم من يجعل الميم نوناً قال: وغرّة الميم والنّون عند الباء تشتبه فلا يكاد من لا يعرف أن يفرق بينهما في قوله عز وجل :﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التّحريم: 3] وقوله ﴿كُنتُم بِهِۦ﴾ [يونس: 51] ونحوهما في اللّفظ"[2].

وقد وجدنا من أشار إلى أنّه قد يسمّى إقلاباً أو إخفاءً شفوياً على السّواء[3].

إلاّ أنّه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء و لا في إظهار الغنّة في ذلك بخلاف الميم السّاكنة؛ يعني أنّه وقع اختلاف في إخفائها مع إظهار غنّتها، فذهب جمهور القرّاء إلى ذلك، وذهب البعض إلى إظهارها مع إخفاء غنّتها.

وقبل معالجة الرّأيين نعرّج على الإخفاء الشّفوي الّذي تتميّز به الميم السّاكنة، مبرزين الفرق بين الإقلاب والإخفاء الشّفوي إن وجد.

2 -التّعريف بالإخفاء الشّفوي:

وذلك إذا وقع بعد الميم السّاكنة حرف الباء مثل : ﴿تَرۡمِيهِم بِحِجَارَةٖ﴾ [الفيل: 4]، فتخفى الميم عند الباء مع إطباق الشّفتين ومع بقاء الإخفاء.

وأشار صاحب التّحفة إلى الإخفاء الشّفوي بقوله[4]:

فالأَوّلُ الإِخْفَاءُ عِنْدَ البَاءِ وَسَمِّهِ الشَّفَوِيَّ لِلقُرَّاءِ

وقال ابن الجزري[5]:

---

[1] نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: مُحَمَّد مكي نصر الجريسي، ص 122.

[2] التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: أبو عمرو الداني، تحقيق: أحمد الفيومي، ص 248.

[3] ينظر: العميد في علم التجويد: محمود علي بسة، ص 26.

[4] متن تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن: سليمان الجمزوري، ص:7.

[5] متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية : مُحَمَّد بن الجزري الشافعي (المعروف بالدقائق المحكمة في شرح المقدمة : زكريا الأنصاري)، مكتبة القطر المصري، ص: 27 – 28.

وَأظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ ومِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شَدِّدا وأخفين
الميَمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى باءٍ عَلى المُخْتارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا

وأمّا تسميّته إخفاء فلإخفاء الميم في الباء للتّجانس بينهما مخرجاً وصفةً، وأمّا تسمّيته شفويًّا فلأنّ الباء والميم يخرجان من الشّفتين، وهذه التّسميّة على القول المختار من أهل الأداء[1].

والإخفاء الشّفوي له حرف واحد هو الباء فقط، و الإخفاء هو الوجه المختار من أحد الوجهين، (حيث يجوز إخفاء الميم عند الباء وإظهاره)[2].

من هذا يتجلّى لنا أنّ الباء هو القاسم المشترك بين الإقلاب و الإخفاء الشّفوي. ويلاحظ عند كلّ منهما تلاصق الشّفتين ببعضهما تلاصقاً رقيقاً – أي عدم الضّغط عليهما ضغطاً قويًّا – لأنّ كلا من الباء والميم يخرجان بانطباق الشّفتين[3].

نجد أيضا في عمليّة الإقلاب الإخفاء الشّفوي يقع في المرحلة الموّالية لقلب النّون السّاكنة ميماً بهذا الشّكل:

(ن ← م ← ب)

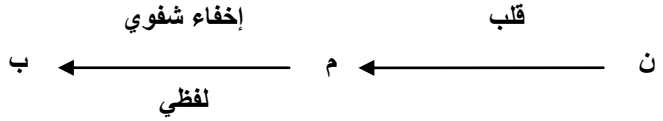

ن ——قلب——← م ——إخفاء شفوي / لفظي——← ب

لكن كما هو ملاحظ أنّ هذا الإخفاء هو غير مباشر، والميم هي مقلوبة وليست أصليّة كما في ﴿ وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 101]، ممّا يدلّ على أنّ هناك فرق بينهما، غير أنّ كلّ إقلاب هو إخفاء شفوي وليس العكس.

3 - القائلون بإظهار الميم السّاكنة وإخفائها:

قال أبو عمرو الدّاني في كتابه التّحديد: "وإذا التقى الميم بالفاء أو الواو أنعم ببيانه للغنّة الّتي فيه (أي أصل الغنّة الإظهار)، ... وقد رُوي عن الكسائي إدغامه في الفاء وذلك غير صحيح ولا جائز، ... فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنهما : فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشّفتين كانطباقهما على أحداهما وهذا مذهب ابن مجاهد ، ... قال أبو الحسن بن

[1] العميد في علم التجويد: الشيخ محمود علي بسّة، ص 34.
[2] المذكرة في التجويد: د. مُحَّد نبهان بن حسين مصري: جامعة أم القرى، ط 44، 1429هـ- 1430هـ، ص 22.
[3] المذكرة في التجويد: مُحَّد نبهان، ص 22.

المنادى: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساّكنة عند الواو والفاء ... وقال أحمد بن يعقوب التّائب: أجمع القرّاء على تبين الميم السّاكنة و ترك إدغامها إذا لقيت باء في جميع القرآن، قال : وكذلك الميم عند الفاء، وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا ... وبالأوّل أقول"[1].

فهذه النّصوص هي من أقوال العلماء شيوخ أبو عمرو الدّاني تثبت أنّ الخلاف كان دائراً بين إظهار الميم الساّكنة أو إخفائها، وأشار الدّاني في آخر كلامه أنّه يقول بالأوّل (أي يأخذ بالرّأي الأوّل) وهو إخفاء الميم مع إطباق الشّفتين. وابن الجزري يرجّح الإخفاء أيضاً.

قال ابن الجزري في النّشر: "وذهب جماعة إلى إظهار الميم عند الباء من غير غنّة وهو اختيار مكي القيسي وغيره وهو الّذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر بلاد المشارقة"[2].

ثمّ قال: "والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلاّ أنّ الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب"[3].

فمن خلال ما ذكره ابن الجزري يتّضح جليّاً أنّ الوجهان صحيحان (إظهار الميم عند الباء من غير غنّة، وإخفاء الميم مع مراعاة الغنّة) إلا أنّه يذهب إلى الرّأي المجمع عليه عند القلب و هو الإخفاء.

قال المرعشي: "والظّاهر أنّ معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاته ا بالكلّيّة، بل إضعافها و ستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجه ا وهو الشّفتان؛ لأنّ قوّة الحرف وظهور ذاته إنّما هو بقوّة الاعتماد على مخرجه، و هذا كإخفاء الحركة في قوله : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف: 11] إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلّيّة بل بتبعيضها"[4].

معنى ذلك أنّ المقصود بالإخفاء هو التّخفيف وليس الفناء، و الميم أقلّ اعتماداً في المخرج من الباء، فكلّ منهما يخرجان بانطباق الشّفتين، والباء أشدّ انطباقاً من الميم.

---

[1] التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: أبو عمرو الداني، تحقيق: أحمد عبد التواب الفيومي، ص: 361 – 363. وينظر: التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تحقيق : غانم قدوري الحمدُ، دار عمار – عمان، 1421هـ. 2000م، ط1، ص 165 – 167.

[2] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج1، ص 222.

[3] النشر في القراءات العشر: 1/ 222.

[4] جهد المقل: محمّد بن أبي بكر المرعشي(ت 1150هـ)، تحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار– عمان، ط2، 1429هـ–2008م، ص 201- 202.

فعند حدوث الباء يجب الاعتناء بما فيها من شدّ ة ولا يبالغ في ذلك حتّى لا يقبح لفظها. والميم يسمح بتسريح بعض هواء النّفس معها عن طريق المنخر ، كما يحترز عن إحداث شدّ ة فيها وإلاّ صارت كالباء[1].

وفي حالة الإخفاء الشّفوي تفقد الميم صوتها الجامد، و تبقى غنّتها متواصلة إلى أن تختلط بمخرج الباء؛ لأنّها مجرد صدى مثل أصوات الحركات يمكن أن تُمدّ إلاّ أنّ هذه الأصوات هي صدى يحدث في التّجاويف الّتي فوق الحنج رة ما عدا الخياشيم (جوف الحلق وجوف الفم). فإذا خالطه صدى آخر في جوف الأنف صارت إلى تلك الغنّ ة الّتي تحدث عند إخفاء النّون والميم. وإذا امتدّ حتّى يصل إلى مخرج الحرف المجاور صار الصّ دى الخيشومي هو وحده المخالط لهذا المخرج وانقطع الصّدى الحلقي الفم وي الّذي تتّصف به أصوات الحركات ومدّاتها[2].

4 -القائلون بإطباق الشّفتين على الميم السّاكنة المخفاة:

تصرّح وتنصّ نصوص المصنّفات القديمة في التجويد و القراءات نصاً صريحاً بإطباق الشّفتين ولا تكاد تعثر على كتاب يخالف هذا الرّ أي. نذكر من بينها ما ذكره أبو عمرو الدّ اني في كتابه التّحديد في الاتقان والتّسديد في صنعة التّجويد: "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنهما، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشّفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد... قال أحمد بن يعقوب التّ ب: أجمع القرّاء على تبيين الميم السّاكنة وترك إدغامها إذا لقيتها باء في جميع القرآن قال الدّاني وبالأوّل أقول"[3].

والأوّل هو الإخفاء الّذي صرّحوا فيه بالإطباق . وقد وجدنا في بعض أبحاث المتأخرين من ينادي بترك فرجة صغيرة عند التّلفظ بالميم السّاكنة ملاقاتها الباء[4]. وعلى ما يبدو هذا اِجتهاد وهو ضعيف لعدم وجود أدلة تثبت ذلك[5].

---

[1] ينظر: التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: أبو عمرو الداني، تحقيق: أحمد عبد التواب الفيومي، ص 118.

[2] ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمان الحاج صالح، ص 361.

[3] التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: ص 362.

[4] ينظر: تيسير الرحمان في تجويد القرآن : سعاد عبد الحميد ، مجمع البحوث الإسلامية- الأزهر الشريف، ط3، 1424هـ-2003م، ص 173 – وينظر: الواضح في أحكام التجويد: مُحَمَّد عصام مفلح القضاة، دار النفائس- الأردن، ط3، 1998، ص 72.

[5] ينظر: الأبحاث الصوتية التجويدية- صوت الإقلاب والإخفاء الشفوي: أ. فرغلي سيد عرباوي، ص 14 – 30.

وكانت هذه عموماً ملاحظات تدور حول ما اُ ختلف عليه، حيث نجدها غالباً تصب في مجرى الإخفاء الشّفوي الّذي له صلة وثيقة بالإقلاب أو القلب – وكأنّه المجاور المشابه له – فلا إقلاب دون إخفاء (لكن هذا الإخفاء الخاص با لميم المقلوبة وليس الأصلية) ويمكن أ ن نسمّ يه الإخفاء الشّفوي الفرعي وليس الأصلي؛ لأنّ ثمَّة فرقاً كما سنرى.

5 -الفرق بين الإقلاب والإخفاء الشّفوي[1]:

أنّهما يتفقان في المخرج والرّطق ويختلفان في الآتي:

1. في الإقلاب: الميم ليست أصليّة بل منقلبة، أمّا في الإخفاء الشّفوي: فهي أصليّة.
2. اِختلف العلماء في الإخفاء الشّفوي فبعضهم قال إخفاء الميم مع مراعاة الغنّة، وقال آخرون: إظهارها بدون غنّة، غير أنّ حكم الإقلاب- أن تقلب النّون ميمًا- لا خلاف فيه، ثمّ إنّ الإخفاء الشّفوي جزء من عمليّة الإقلاب.

ففي كلّ منهما يقع حرف الباء بعد حرف الميم السّاكنة الأصليّة أو المنقلبة، فتختفي الميم عند الباء فيهما مع الغنّة . وقد اِختلف اِسم كلّ منهما نظرًا لأنّ الميم مكتوبة في الإخفاء الشّفوي، ومنطوقة في الإقلاب.

6 -الفرق بين الإخفاء الحقيقي والإخفاء الشّفوي[2]:

1. في حالة الإخفاء الحقيقي مع النّون السّاكنة فإنّه يتحقّق إعدام تام لجسم النّون وإبقاء صفتها وهي الغنّة نحو : "قوله عز و جل: ﴿أَنفُسَكُم﴾ [البقرة: 44] و﴿ قَوۡمًا فَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: 53] و﴿وَإِن كُنتُمۡ ﴾ [البقرة: 23]"[3]. ولكن في حالة الإخفاء الشّ فوي والإقلاب لا يعدم جسم الميم تماماً وذلك لقربها من الباء مخرجاً.
2. الإخفاء الحقيقي لم يختلف فيه العلماء أما الإخفاء الشّفوي اختلف فيه.

وهكذا نخلص إلى أنّ الإقلاب ظاهرة صوتيّة تحدث من جراء تأثير الأصوات بعضها ببعض نتيجة التّجاور، حيث نلتمس قلب النّون السّاكنة والتّنوين ميماً عند ملاقاتهما لحرف الباء، والسّبب

[1] ينظر: تيسير الرحمان في تجويد القرآن: د.سعاد عبد الحميد، ص181- ينظر أيضا: تيسير علم التجويد: أحمد بن أحمد محمّد عبد الله الطويل: دار ابن خزيمة- المملكة العربية السعودية- الرياض، ط1، 1421هـ- 2000م، ص 75.

[2] تيسير الرحمان في تجويد القرآن: د. سعاد عبد الحميد، ص 181.

[3] ينظر: التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: أبو عمرو الداني، ص 244.

في ذلك؛ أنّه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة والثّقل في النّطق وذلك لِاختلاف المخرج بين النّون والباء، ولم يحسن الإدغام لتباعد المخرج و اختلاف الصّفات فا لنّون صوت أغن والباء غير أغن، وكذلك لم يحسن الإخفاء، كما لم يحسن الإظهار و الإدغام؛ لأنّه بينهما، فلذلك أبدلت ا لنّون والتّنوين صوتًا يؤاخيها في الغنّة والجهر ويؤاخي الباء في المخرج والجهر وهو صوت الميم، وبذلك أُمِّنت الكلفة الحاصلة من إظهار النّون قبل الباء[1].

7 تنبيهات متعلقة بالإقلاب:

من التّنبيهات الموصى بها، ما جاء في كتاب نهاية القول المفيد في نهاية الحديث عن الإقلاب: "وليحترز القارئ عند النّطق به من كزِّ الشّفتين على الميم المقلوبة في اللّفظ، لئلاّ يتولّد من كزِّهما غنّة من الخيشوم مُمَطّطة، فليسكن الميم بتلطّف من غير ثقل ولا تعسّف"[2].

والمقصود بالكزّ عدم الضّغط الزّائد على الشّفتين، وهذا الاحتراز لا يترتّب عليه أي تغيير في صوت الميم.

هذا ولا يتحقّق القلب إلا بثلاثة أعمال مأخوذة من التّعريف وهي كالآتي[3]:

الأوّل: قلب النّون السّاكنة أو التّنوين أو نون التّوكيد الخفيفة ميماً خالصةً لفظاً لا خطاً تعويضاً صحيحاً بحيث لا يبقى أثر بعد ذلك للنّون السّاكنة والمؤكّدة والتّنوين.

الثّاني: إخفاء هذه الميم عند الباء.

الثّالث: إظهار الغنّة مع الإخفاء: والغنّة هنا صفة الميم المقلوبة لا صفة النّون والتّنوين.

ومن أمثلة ذلك:

حرف الإقلاب	مع النون في كلمة	مع النون في كلمتين	مع التنوين
الباء	﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾ ﴿أَنۢبَتْنَا﴾	﴿وَأَمَّا مَن بَخِلَ﴾	﴿سَمِيعُۢ بَصِير﴾

جدول –07–

[1] ينظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: مُحَمَّد مكي الجريسي، ص 123.

[2] نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: مُحَمَّد مكي الجريسي، ص 123 – وينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، ص 168.

[3] ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ص 167.

8-التّحليل الصّوتي:

هذه هي الأسس العامّ ة الّتي نستطيع على ضوئها أن نحدّ د تأثير الأصوات بعضها ببعض أثناء عمليّة الكلام أو بالأحرى أثناء عمليّة التّبليغ تحت مظلّة التّجاور الصّوتي.

فلو عدنا بحديثنا عن ظاهرة المماثلة نقول إذا كانت أكثر صوّ رها تتمّ بفعل عمل قانونين صوتيّين (قانون الأقوى، قانون الاقتصاد في الجهد)، فإنّ هناك صوراً للمماثلة تتمّ بعمل قانون صوتي واحد، وهو قانون الاقتصاد في الجهد، وخير مثال على ذلك ظاهرة "الإقلاب" (الّتي تصنّف ضمن المماثلة الجزئية المدبرة المضّلة) ففي هذه الظّاهرة لا يوجد مجال لعمل قانون الأقوى لسببين[1]:

الأوّل: هو البعد الشّديد بين النّون والباء في المخارج.

الثّاني: هو البعد الشّديد بين النّون والباء في الصّفات.

لذلك كان لابدّ من إيجاد حل يرضي الطّرفين، وكان هذا الحل موجود عند الميم المؤاخية للنّون في الصّفة والمشتركة في المخرج مع الباء، يقول غانم قدوري الحمد مفسراً هذا التّجاوب الّذي يحدث بين الأصوات في هذه الحالة : " وإذا تأمّلت حالة النّون السّاكنة قبل الباء وقلبها ميماً لوجدت أنّ تعريف الإخفاء ينطبق عليها أيضاً، وذلك لأنّك تلاحظ اِنتقال معتمد النّون إلى مخرج الصّوت الّذي بعدها في مثل(من بعد) وهو الباء، فإذا اِعتمدت للنّون في الشّفتين، وهي مخرج الباء، وأبقيت النّفس جاريًا من الأنف سُمع عندئذ صوت الميم، ومن هنا قال علماء العربيّة والتّجويد بأنّ النّون السّاكنة قلبت ميمًا قبل الباء، فهي في السّمع ميم، وفي الحقيقة العمليّة النّطقيّة هي إخفاء للنّون في الباء"[2].

وقد قال المرعشي: "لولا أصل الغنّة لكان الميم باءً لاتفاقهما في المخرج والصّفة والقوّة"[3].

وعلى ذكرنا أنّ النّون لا تكاد تنسجم مع الباء لسببين : البعد الشّديد في المخرج وكذا البعد الشّديد في الصّفات، يقول فوزي الشّايب : "لهذين السّببين مجتمعين لا يكون ثمّ ة تفاعل بينهما؛ لأنّ شرط التّفاعل بين الأصوات من تأثير و تأثّر فيما بينهما هو أن يكون بينهما تقارب من حيث المخارج، فقانون الأقوى ينتفي عمله و يضعف كلّما أخذت الأصوات المتجاورة تبتعد مخارجها حتّى

---

[1] ينظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة: فوزي الشايب، ص: 77.

[2] علم التجويد دراسة صوتية ميسرة : غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1426هـ-2005م، ص 119.

[3] جهد المقل: المرعشي، ص 207.

يتوقّف عمله نهائياً، فتفاعل الأصوات فيما بينها، وتبادلها التأثير والتأثّر يشبه إلى حدٍّ بعيد ما يحصل بين قطبين مغناطيسيين، فإذا وضعناهما بعيدين عن بعضهم ا البعض فإنّنا لن نلاحظ تجاذبا و لا تنافرا بينهما، فإذا أخذنا نقربهما من بعضهما شيئا فشيئا، سنلاحظ إ زدياد التأثير و التأثّر بينهما كلما أخذنا نقربهما من بعضهما أكثر فأكثر حتّى ينتهي الأمر إلى أن يلتحما بعضهما ببعض إذا كان قطباهما مختلفين، أو يتنافرا إذا كان القطبان متماثلين (السّلب والإيجاب)"[1].

وهذا ما ينطبق على إنسجام الأصوات فيما بينها أثناء عمليّة الكلام فمّا خفّ على اللّسان حدث بينهما شدّ وجدب، وما ثقُل إستنجد بصوت ثالث، أو رُفض إستعماله لعدم التئام أصواته، وصوت النّون من أكثر الأصوات تفاعلا مع جيرانه نظراً للقرابة المخرجيّة التي تربطه بهم.

ومسألة التأثّر والتفاعل بين الأصوات على حسب القرب المخرجيّ أو بعده تتجلى بأوضح صوّرها في تفاعل صوت النّ ون المشكّل بالسّكون مع أصوات العربيّ ة الأخرى، فالنّون المشكّلة بالسّكون تفنى فناء تاماً في مجموعة الأصوات المتوسّ طة هذه (ل، ر، م)، وذلك بسبب القر ب الشّديد في المخارج والصّفات، و يكون حكمها حينئذ "الإدغام". ثمّ يأخذ تأثّرها بالأصوات يفتر قليلاً كلما إ بتعدت مخارج الأصوات المجاورة لها في السّ ياق، حتّى يتوقّف هذا التأثّر كلّية بمجاورتها للأصوات الحلقيّة وهي (ء، هـ، ع، ح، غ، خ)، حيث تنطق النّون معها نطقاً صريحاً كاملاً بسبب البعد في المخرج بينهما، فيكون حكمها "الإظهار". وبين الفناء في الأصوات المتوسّطة والإظهار مع الأصوات الحلقيّة يكون حالها مع بقيّة الأصوات – باستثناء الباء – بين الإظهار والفناء وذلك مع الخمسة عشر صوتاً الباقيّة بعد أن نطّرح منها الباء والأصوات الحلقيّة والمتوسّطة، ويكون حكمها في هذه الحالة "الإخفاء" فلا هي ظاهرة تما ماً ولا هي فانية تماماً ، و يرجع ذلك إلى أنّ مخارج هذه الأصوات الخمسة عشر لم تقترب من مخرج النّون كثيراً ، ومن ثمّ نطقت النّون معها نطقاً متوسّطاً أيضاً؛ بين الفناء التّام والإظهار التّام[2].

ومن عرضنا السّابق لظاهرتي المماثلة والمخالفة بجميع صوّرها إ تّضح لدينا أنّ اللّغة العربيّة وليدة قانون الاقتصاد في الجهد، والسّهولة واليسر في أثناء النّطق، من خلال تخلّصها من الأصوات العسيرة، بسبب التّقارب في المخرج أو في الصّفة، فيحدث أن يؤثّر أحدهما في الآخر ليقلبه من

[1] ينظر: أثر القوانين الصوّتية في بناء الكلمة: فوزي الشايب، ص 77- 78.

[2] ينظر: نفسه: ص 78- 79.

جنسه فتحدث المماثلة الصّوتية، أو ربّما يكون الصّوتان متماثلين، فيحدث ذلك مشقّة وتقلاً في النّطق، فتلجأ العربيّة حينئذ إلى التّخلص منه عن طريق إبدال أحد المتماثلين صوتًا آخر، غالبًا ما يكون صوت علّة أو صوتًا من الأصوات المائعة.

وبعد عرضنا لهذه القوانين الصّوتية وتبيان التّأثير والتّأثّر بين الأصوات المتجاورة، ارتأينا أن نسلّط الضّوء على البنية المقطعيّة، كونها أصغر وحدة في البنية اللّغويّة، والّتي لا يمكن الاستغناء عليها في موضوع بحثنا هذا، فالكلمة هي عبارة عن مقاطع متتابعة ومتلاصقة، وال كلام كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً، فأثرنا أن نتحدث عن هذا في الفصل اللاّحق بإذن الله، ثمّ نعقبه بالحديث عن النّبر والتّنغيم.

الفصل الرّابع
الأصوات الفومقيّة

بداية نعرّف مصطلح الفومقيّة فهذا المصطلح أشار إليه الأستاذ عبد الجليل مرتاض وهو كلمة منحوتة من كلمتين : فوق ومقطعيّة، فالأصوات الفومقيّة نعني بها الأصوات فوق المقطعيّة وهي الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة الّتي تمثّل النّبر والتّنغيم . "وقد سمّيت بالفونيمات فوق التّركيبيّة أو غير التّركيبيّة؛ لأنّها لا تدخل في جوهر التّراكيب اللّغويّة، بيد أنّ لها تأثيرات موجّهة للبنى الوظيفيّة"[1].

هذه الظّواهر الّتي عرفها الدّرس الصّوتي عند العرب منذ القرون الأولى، لكن لم يولوها اهتمامًا كبيراً كما فعلوا مع الأصوات التّشكيليّة، يقول المهدي بوروبة : "غير أنّ المنقّب في موروثنا الصّوتي يكتشف أنّ علماء القرون الثّلاثة الأولى لم يهتموا بهذا الصّنف من الظّواهر، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى كونها لا تدخل في جوهر التّركيب، ولا تشغل حيّزاً على سطح الكلام كما تحتلّه وحدات التّقطيع من صوامت وصوائت . فهي وإن تميّزت بوجود أدائي محقّ ق إلاّ أنّ افتقارها إلى الضّوابط الخطيّة جعلت المتقدّمين من النّحاة واللّغويّين ينصرفون عنها، ولا يمنحونها الرّعاية المستحقّة على نحو ما خصّوا به الظّواهر التّشكيليّة الّتي اِستقلّت بهيئتها وأدائها في السّلسلة الكلاميّة"[2].

وهذا الكلام لا يعني مطلقاً إغفال أو عدم اِلتفات هؤلاء العلماء إلى هذه الظّواهر، بل لقد وصلتنا منهم إشارات جدّ مهمّة، يمكن عدّها إرهاصات أولى في هذا الشّأن . منها ما يتعلّق بالدّراسة المقطعيّة، ومنها ما يتعلّق بالنّبر والتّنغيم، ولمّا كانت الأولى أساسًا وقاعدة لتحقيق الثّانية كان لزامًا عل ينا البدء بالدّراسة المقطعيّة، ثمّ نردف بعد ذلك ما تعلق بدراسة النّبر والتّنغيم وعلاقاتهما بالتّجاور الصّوتي. فـ"المقطع والنّبر متلازمان في الدّرس والتّحليل، ذلك أنّ المقطع حامل النّبر، والنّبر أمارة من أمارات تعرفه"[3].

[1] الأصوات اللغويّة: د. عبد القادر عبد الجليل، ص 213.

[2] ظواهر التشكيل الصوتي عند النّحاة واللّغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري : المهدي بوروبة، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر، 2001م- 2002م، ص 270.

[3] علم الأصوات: كمال بشر، ص 503.

أولا: الـمقطع

1. تعريفه لغةً:

جاء في لسان العرب "مقطع كل شيء ومنقطعه : آخره حيث ينقطع كمقاطع الرّمال والأودية. ومقاطيع الأودية: مآخيرها، ومنقطع كلّ شيء: حيث ينتهي إليه طرفه . وشراب لذيذ المقطع أي الآخر والخاتمة. والمقطع الموضع الّذي يقطع فيه النّهر عن المعابر"[1].

وفي معجم الوسيط "القطعة الحصّة من الشّيء، والمقطع من كلّ شيء آخره حيث ينتهي كمقاطع الرّمال والأودية والمزارع ونحوها، ومن النّهر الموضع الّذي يعبر فيه، والوحدة الصّوتيّة اللّغويّة الّتي تتألّف منها الكلمة وهو إمّا مفتوح وإمّا مغلق"[2].

يتّضح من هذا أنّ المقطع يدلّ على الانتهاء والقطع والآخر، كما قد يدلّ على التّقسيم والتّجزيء، وهي معان تقارب بشكل أو بآخر معناه في الدّرس اللّغويّ الحديث، خصوصاً إذا ربطناها بدراسة العروض وتقطيع الشّعر من خلال تجزئة الكلمة إلى مقاطع، فهذا المعنى لا يكاد يختلف عمّا هو عليه الآن.

2. تعريفه اصطلاحاً:

المقطع في اصطلاح علماء الأصوات أقرب إلى قول العرب : مقطّعات الكلام، أي أجزاؤه الّتي يتحلّل إليها ويتركّب عنها[3]. فالأصوات اللّغويّة في أثناء العمليّة الكلاميّة تخرج مجموعات مجموعات كلّ مجموعة تسمّى مقطعاً، والكلمة قد تؤلف مجموعة واحدة أو أكثر، وقد تتداخل تلك المجموعات بين كلمتين في البناء التّركيبي.

والمقطع جمعه مقاطع، والمقاطع تعبيرات عن نسق منظّم من الجزئيّات التّحليليّة، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبيّة، أو أشكال وكميّات معيّنة.[4]

3- المقطع عند القدماء:

قد ورد مصطلح "المقطع" في التّراث العربي، لكن بمعان مختلفة، نشير إلى اثنين منها لبيان مقصودهما ومدى مطابقتهما مع المعنى الحديث.

---

[1] لسان العرب: ابن منظور، مادة (ق ط ع)، 11/ 222.

[2] المعجم الوسيط: ص 746.

[3] لسان العرب: ابن منظور، 11/ 222- 223.

[4] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 138.

يتّضح المعنى الأوّل من كلام ابن جني في حديثه عن الصّوت،من خلال قوله : "اِعلم أنّ الصّوت عرض يخرج مع النّفس مستطيلا متّصلا حتى يعرض ل هـ في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها"[1].

فالظّاهر أنّ اِ بن جني يقصد بالمقطع هنا مخرج الصّوت، والعارض الّذي يمنع من تسرّب الهواء إمّا كلّيًّا أو جزئيًّا عند حدوث الصّوت فذلك هو موضع الخروج، وممّا يبرز من كلامه هذا أنّ المقطع والمخرج والحرف بمعنى واحد، وبالتّالي لا تطابق بينه وبين مفهوم المقطع في الدّرس اللّساني الحديث. لكن هذا لا يمنع أنّ اِبن جني وُفق في ربط كلمة المقطع بالصّوت.

أمّا المعنى الثّاني فصاحبه الفارابي (ت 339هـ)، يقول في كتابه "الموسيقى الكبير": "كلّ حرف غير مصوّت أُتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنّه يسمّى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرّك، من قِبَل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات، وكلّ حرف لم يُتبع بمصوّت أصلاً، وهو يمكن أن يقرن به، فإنّهم يسمُّونه الحرف السّاكن"[2].

وقد ذكر نوعين من المقاطع القصير الّذي أشار له في التّعريف السّابق، والطّويل الّذي ألحقه به في هذا التّعريف: "وكلّ حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل فإنّا نسميه المقطع الطّويل"[3].

ممّا ينبئ بوضوح كامل عن أنّ الفارابي كان مدركاً لفكرة المقطع. ولعلّ إدراكه هذا جاء نتيجة لإفادته من الدّراسات العروضية وتقطيع الشّعر إلى أسباب وأوتاد، وهذا يتّضح من خلال كلامه "وكلّ حرف متحرّك أُتبع بحرف ساكن، فإنّ العرب يسمّونه 'السّبب الخفيف'. وكلّ حرف متحرّك أُتبع بحرف متحرّك، فإنّهم يسمّونه 'السّبب الثّقيل'"[4].

هذا في الأسباب أمّا في الأوتاد يقول : "والسّبب الثّقيل متى أُتبع بحرف ساكن، سمّوه 'الوتد المجموع' لاِجتماع المتحرِّكين فيه والسّبب الخفيف متى أُتبع بحرف متحرّك، سمّوه 'الوتد المفروق'

[1] سر صناعة الإعراب: ابن جني، ص 19.
[2] الموسيقى الكبير: الفارابي، ص 1075.
[3] السابق: ص 1075.
[4] نفسه: ص 1076.

لافتراق المتحرّكين فيه بالسّاكن المتوسّط، ...والسّبب الثّقيل متى أُتبع بمتحرّك فلنسمّه نحن السّبب المتوالي* لتوالي المتحرّكات الثّلاثة فيه"[1].

وقد خلص الفارابي من مقابلته الأسباب بالمقاطع إلى نتيجة، وهي أنّ المقطع الطّويل يتساوى والسّبب الخفيف من حيث القوّة، وذلك في قوله: "وكلُّ مقطع طويل، فإنّ قوّته قوّة السّبب الخفيف، فلذلك يعدّ في الأسباب الخفيفة، وكلُّ ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع الطّويلة، وسائر ما يركّب تركيباً أزيد ممّا عدّدناها، فإنّ جميعها مركّبة إمّا عن أسباب وإمّا عن أوتاد وإمّا عنهما جميعاً، وكلّ سبب خفيف فإنّه يقوم مقام نقرة تامّة يعقُبها وقفة، وكذلك كلّ مقطع طويل"[2].

الأمر الّذي يجعلنا ندرك أنّ الفارابي قد أدرك العلاقة بين المقاطع والدّراسات العروضيّة الّتي هي في الأصل عبارة عن دراسة للمقاطع؛ لأنّ التّقطيع العروضي لن يتمّ إلاّ بالنّظر إلى الصّوت المجاور أ متحرّكاً هو أم ساكنًا حتّى نتمكن من وضع الرّموز، فإن كان متحرّكا لا يليه ساكن وضعنا هذا الرّمز (U) وهو يدعى ركزة، وإن كان متحرّكا يليه ساكن وضعنا هذا الرّمز (ــ) وهذا يدعى خطيطاً[3].

وحول إدراك الفارابي لمفهوم المقطع يتحدّث كمال بشر قائلاً : "فعلى الرّغم من أنّه لم يقدّم لنا تعريفًا للمقطع أو تحديدًا لمفهومه نظريًّا فقد اِنصرف بأمثلته إلى الإفصاح عن خواص المقطع من حيث التّركيب والبناء، أي كونه أشبه بحزمة عنقودية من الأصوات المتتابعة على وجه مخصوص، هذا بالإضافة إلى قصر أمثلته الواردة على اللّغة العربيّة، فكأنّه يسير سير الآخذين بالمنهج الفنولوجي لا الصّوتي المحض"[4].

وقد ذكر كمال بشر بعض الملاحظات الّتي اِ ستوحاها من تعريف الفارابي ومفهومه للمقطع نذكرها على شكل نقاط:[5]

---

* هو عند المحدثين فاصلة صغرى إذا أُردفت ثلاثة متحركات بساكن ، وهي تتألف من سبب تقيل وسبب خفيف ، أمّا إذا أُردفت ثلاثة متحركات بسبب خفيف فهو عندهم فاصلة كبرى، وهي تتركب من سبب تقيل ووتد مجموع .

[1] الموسيقى الكبير: الفارابي، ص 1077- 1078.

[2] نفسه: ص 1078- 1079.

[3] ينظر: فن التقطيع الشعري والقافية: د. صفاء خلوصي، منشورات مكتبة المثنى- بغداد، ط5، 1977م، ص 28.

[4] علم الأصوات: كمال بشر، ص 507.

[5] ينظر: نفسه: ص 507- 508.

1 -ينبئ التّعريف بوضوح تامّ أنّ الفارابي مدرك لمفهوم المقطع بصورة تشبه أو تماثل في مضمونها تصوّر المحدثين.

2 -الفارابي لم يقدّم تعريفا للمقطع وإنّما أتى بأمثلة تفصح عن خواص المقطع من حيث التّركيب والبناء.

3 -قصر أمثلته على اللّغة العربيّة وكأنّه يسير حذو النّعل بالنّعل سير الآخذين بالمنهج الفونولوجي (لا الصّوتي المحض) الّذي ينظر إلى المقطع من حيث بنيته ومكوّناته في سلسلة الكلام.

4 -تضمّنت أمثلته إنباء صريح أنّ المقطع في العربيّة مهما كان نمطه، لا بدّ أن يشتمل على حركة، قصيرة أو طويلة على السّواء.

يختم كمال بشر ملاحظاته بالتّنبيه إلى أنّها دليل مؤكّد على أنّ الفارابي قد فاق أقرانه في قضيّة المقطع، وما أتى به يضارع ما أتى ويأتي به المحدثون من علماء الأصو ات، مضيفاً أنّ إشارته إلى المقطع القصير والطّويل فقط، لا يعني عدم إدراكه لبقيّة المقاطع الأخرى، إنّما ما جاء به هو ضرب من التّمثيل لكيفيات تركيب المقاطع وبنائها[1].

وقد تحدّثت آمنة طيبي عن جهود الفارابي حين ترجم كتاب أرسطو طاليس تقول : "إنّ الفارابي قدّم للدّرس الصّوتي العربي خدمة لا نظير لها، تتعلّق بالمقطع الصّوتي، فكانت دراسته ردًّا على من أنكر جهود الأوائل فيما يتعلّق بالدّراسات فوق المقطعيّة، ومع أنّ العمل كان في البداية عبارة عن ترجمة إلاّ أنّه أضاف إليه الكثير من الأمور الّتي تؤكّد أنّه كان في كلّ مرّة يقرن ما توصّل إليه الفارابي في اللّغة اليونانيّة، بما لمسه في اللّغة العربيّة، فالمقاطع مثلاً لا معنى لها وهي مفردة في اللّغة اليونانيّة، إلاّ أنّ الفارابي لاحظ في العربيّة بعض المقاطع الّتي تبقى دالّة على معنى وإن كان يختلف عن المعنى الّذي تعطيه وهي متواليةٍ، كقوله : "أمّا المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس بدالٍ، لكنّه حينئذ صوت فقط"[2].

نفهم من هذا أنّ الفارابي كان مدرك تمام الإدراك للمقطع بمعناه الاصطلاحي، وقد لفت انتباه العديد من الباحثين في إدراكه هذا، والّذي أيقن من ورائه أنّ بعض المقاطع المفردة نحو أب وكم من أبكم في اللّغة العربيّة تبقى دالة على معنى بخلاف بعض اللّغات الأخرى، وإن كان هذا المعنى

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 508.

[2] الدراسة فوق التشكيلية عند الفلاسفة المسلمين: آمنة طيبي، مجلة التراث العربي- سوريا، العدد 98، 2005م، ص 146. نقلا عن شرح كتاب أرسطو طاليس، ص 49.

يخالف معناه أثناء توالي المقاطع، مثل قولنا : أبْخس- أبكم- أخلص- أنجب، مخبر، فإن جزأنها تصبح: أب، خس- أب، كم- أخ، لص- أن، جب- مخ، بر، نلاحظ كلّ جزء من هذه الأجزاء دال على معنى لمفرده بخلاف المعنى الّذي كان عليه في مركب الاسم، وهذا ما تتميز به اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات.

فيعّد الفارابي بهذا أوّل من استعمل المقطع بمفهومه الاصطلاحي، من خلال ربطه المقاطع بمعطيات الدّراسات العروضية، وليس هذا فحسب بل كان مدرك أيضا لبعض أنواع المقاطع الصّوتيّة.

فمفهوم المقطع كما يتّضح من تقسيمه لا يختلف عن مفهوم المقطع كما هو معروف حديثاً، بل يمكن القول: إنّ المقطع كما يعرف اليوم هو نفسه عند الفارابي إلاّ أنّ في حديثه إشارة واضحة إلى عدم شيوعه عند علماء العربيّة آنذاك[1].

وهذا لا يعني أنّه غاب عن ذهن العلماء الّذين سبقوه، لكن فقط لم يصرحوا به، حكى سيبويه عن الخليل أنّه قال يوماً لأصحابه: "كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف الّتي في لك والكاف الّتي في مالك، والباء الّتي في ضرب؟ فقيل له : نقول: باء كاف، فقال : إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال أقول كَه وبَه "[2]. فمن خلال نطقه بالصّوت والحركة يعني أنّه كان يعرف المقطع لكنّه لم يصرّح به.

ومن الفلاسفة بعد الفارابي من كان لديهم الإحساس بفكرة المقطع والتّصريح به : القاضي عبد الجبار (ت 415هـ)، وابن سينا (ت 428هـ)، وابن رشد (ت 595هـ)، حيث تحدّثوا عن المقطع ومكوّناته، وكان ابن رشد أوّل من توصّل إلى حقيقة التّقسيم المقطعي، وتعمّق في قضيّة المقطع من وجهة نظر تأليفيّة، وزاد ابن سينا حين ألمّ بأنواع المقاطع الرّئيسيّة كالمقطع الأوّل (ص ح) والمقطع الثّاني (ص ح ح) والمقطع الرّابع (ص ح ح ص)، وقد حدّدوا بصريح العبارة أنّ المقطع يحدث عن اجتماع حرف المصوّت وغير المصوّت.[3]

---

[1] المصطلح الصوتي في الدراسات العربية:د. عبد العزيز الصيغ، ص 275.

[2] الكتاب: 3/ 320.

[3] التفكير اللساني في الحضارة العربية : د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب- تونس، ط 1، 1981م، ط 2- 1986م، ص 260- 264.

وقد عبّر كلّ من ابن سينا وابن رشد عن المقطع القصير بـ : المقطع المقصور، وعن المقطع الطّويل بـ: المقطع الممدود. فيتطابق تحديدهما مع ما تضبطه الأصوات الحديثة من مقاطع قصيرة وأخرى طويلة.

4- المقطع عند المحدثين:

لقد أدركنا أنّ المقطع له جذور عريقة في التّراث العربي القديم، ومن خلال فحصنا لبعض الكتب الّتي أوردت المقطع عند المحدثين، لم نكد نعثر على إجماع أو شبه اِ تفاق بينهم في تعريف المقطع، بسبب اختلاف وجهات نظرهم إليه، فمنهم من نظر إليه من الجانب العضوي، ومنهم من نظر إليه من الجانب الصّوتي، ومنهم من نظر إليه من الجانب الوظيفي، يقول مالمبرج "وإذا كان علماء الأصوات لم يتّفقوا على تعريف للمقطع فإنّ ذلك يرجع في جانب منه إلى أنّهم يذهبون في تعريفه مذاهب شتّى، صوتيّة فيزيقيّة، أو مخرجيّة، أو وظيفيّة، ويرجع في جانب آخر إلى أنّ الأجهزة الّتي يعتمد عليها حتّى الآن لم تتح لعلماء الأصوات أن يعينوا حدود المقاطع على المنحنيات والرّسوم الّتي يحصلون عليها "[1]، وهذا لا يعني أنّ المقطع بقي دون تعريف، بل لقد حاول بعض المحدثين بتعريفه من الزّاوية الّتي مرها ينظر إليه، وعلى ذلك يمكن تمييز اتّجاهات ثلاث في تعريفه.

الاتّجاه الأوّل: ويمثّله العلماء الّذين نظروا إلى المقطع على أساس عضوي، بحيث اعتمدوا في تعريف المقطع على كيفيّة إنتاج الصّوت انطلاقاً من ضغط الحجاب الحاجز في إخراج النّفس لإصدار الصّوت، بحيث يمكن عدّ تعريف كانتينو الّذي يقول فيه أنّ المقطع هو "الفترة الفاصلة بين عمليّتين من عمليّات غلق جهاز التّصويت (سواء أكان الغلق كاملاً أو جزئيًّا)"[2]، ضمن هذا الاتّجاه، وقد عرّف بعضهم المقطع على أنّه "تواتر متزايد لعضلات الصّدر يليه اِ نفراج وتراخ"[3]. وعرّفه آخرون بأنّه: "نبضة صدريّة"[4]. أو "'خفقة صدريّة' على أساس أنّ الإنسان عند النّطق قد يشعر بنوع من

[1] علم الأصوات: مالمبرج، ص 154- 155.

[2] دروس في علم أصوات العربية : جان كانتينو، نقله إلى العربية : صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية- تونس، 1966م، ص 188.

[3] علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا: د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني- بيروت، ط1، 1992م، ص 189.

[4] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 285.

الضّغط أو التّأكيد عند النّطق بالمقطع"[1]. وهذا ما أثبتته التّسجيلات الفونوغرافية لحركة تيار الكلام أنّ عضلات الصّدر تحدث نبضة منفصلة من الضّغط لكلّ مقطع[2].

فقد اعتمد أصحا ب هذا الاتّجاه في تحديد المقطع ما يجري في آلة التّصويت أثناء إنتاجه، فلاحظوا أنّه عند إحداث المقطع يقع شدّ متزايد في عضلات جهاز التّصويت ثمّ يأخذ في التّناقص تدريجياً"[3]. حيث بإمكان الدّارس أن يضع كفّه على أسفل صدره وينطق بكلمة (كتب) نطقاً متأنياً هكذا (كَ تَ بَ) وسوف يحسّ بضغطات الحجاب الحاجز على الصّدر وهي ثلاث تقابل مقاطع الكلمة الثّلاث، وكذلك لو نطق عبارة (لم يكتب) فإنّه يستطيع أن يميّز ثلاثة مقاطع أيضاً (لَمْ، يَكْ، تُبْ)، وأن يُحسّ بالخفقات أو الضّغطات الصّدرية الثّلاث، وهكذا دائمًا"[4].

الاتّجاه الثّاني: عرّف المقطع على أساس صوتي، حيث اعتمد أتباعه على الجانب السّمعي، آخذين بعين الاعتبار أنّ الأصوات ترتبط في تجمّعها تبعاً لما تتميّز به من جهر أو وضوح سمعي، إذ يرى أحد رواد هذا الاتّجاه أنّ الوحدات الصّوتيّة ترتبط في تجمّعها بالوحدة الأندى في السّمع وأصرفاها[5]، ومن ثمّة المقطع في نظر هؤلاء "تتابع من الأصوات الكلاميّة، له حدّ أعلى أو قمّة إسماع طبيعيّة (بغضّ النّظر عن العوامل الأخرى مثل النّبر والنّغم الصّوتي) تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع"[6].

يقول ماريوباي أنّ المقطع "قمّة إسماع غالباً ما تكون صوت علّة "[7]؛ وذهب عبد الرحمن أيوب إلى أنّ "المقطع هو مجموعة من الأصوات الّتي تمثّل قاعدتين تحصران بينهما قمّة "[8]،من هذه المعطيات ندرك أنّ "المقطع لا يتكوّن من صامت أو مجموعة من الصّوامت فقط؛ إذ لا بدّ من وجود حركة في المكوّن المقطعي، حتّى يصحّ أن يسمّى هذا المكوّن مقطع اً، وعلى ذلك فالصّوت

[1] علم الأصوات: كمال بشر، ص 504.

[2] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 214.

[3] علم الأصوات: مالمبرج، ص 161.

[4] المدخل إلى علم الأصوات: غانم قدوري الحمد، ص 191.

[5] ظواهر التشكيل الصوتي: بووبة المهدي، ص 285. وينظر: علم الأصوات: مالمبرج، ص 157.

[6] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 284. وينظر: الأصوات اللغوية: عبدالقادر عبد الجليل، ص 215.

[7] أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة وتعليق: احمد مختار عمر، ص 96.

[8] أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني- القاهرة، ط2، 1968م، ص 139.

الّذي يؤدّي وجوده إلى تركيب المقطع فهو حركة "[1]. والحركة معروفة بجهرها؛ لذلك قرّر هؤلاء أنّ المقطع عند النّطق يبدو أوضح وأكثر تأثيراً على السّمع، إذ هو يمثل قمّة الوضوح لاشتماله عادة على الحركة، والحركة كما هو مقرّر معروف تمثّل قمّة الوضوح السّمعي بالنّسبة لسائر الأصوات.[2]

وعلى ضوء هذه التّتابعات من الصّوامت والمصوّتات يمكن عدّ التّعريف الّذي قدّمه الفارابي ضمن هذا الاتّجاه.

الاتّجاه الثّالث: وهو الاتّجاه الوظيفي، عرّف المقطع على أنّه "أصغر وحدة في تركيب الكلمة"[3]. الكلمة"[3]. ويرى أصحاب هذا الاتّجاه أنّ الفونيمات لا حياة لها، إلاّ في داخل المقطع؛ لأنّها لا تنطق من المجموعة البشريّة منفصلة، وإنّما على شكل تجمّعات، فصفاتها وخصائصها، وكيفية اِنتظامها في مقاطع، تعتمد على طبيعة المقطع وتشكيلاته"[4].

وسجل أتباع هذا الاتّجاه أنّ تعريف دي سوسير أفضل التّعريفات الّتي يمكن عدّها ضمن هذا الاتّجاه عندما نصّ على أنّ المقطع تلك "الوحدة الأساسيّة الّتي يظهر بداخلها نشاط الفونيم الوظيفي".[5]

وتجدر الإشارة إلى أنّ التّعريف الوظيفي الدّقيق لابدّ أن يكون خاصاً بلغة معيّنة؛ لأنّ كلّ لغة لها نظامها المقطعي المعيّن.[6]

يقول كمال بشر : "وقوام هذا المعيار أمران: الأوّل النّظر في المقاطع من حيث بنيتها ومكوّناتها وكيفيّات تتابعها، إذ هي- في العادة- تمثل حزماً أو عناقيد في سلسلة الكلام . الثّاني أن يتمّ ذلك

---

[1] اللسانيات- المجال والوظيفة والمنهج- :د. سمير شريف استيتيه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، ط2، 2008م، ص 55.

[2] علم الأصوات: كمال بشر، ص 505.

[3] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 285.

[4] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 214.

[5] الأصوات اللغويّة: عبد القادر عبد الجليل، ص 217. ودراسة الصوت اللغوي : ص 286. وهندسة المقاطع الصوتية وموسيقى الشعر العربي: عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط1، 2010م- 1431هـ، ص 48. وينظر: الدراسات المقطعية في التراث من إشارات النحاة واللغويين إلى تنظير الفلاسفة المسلمين: د. المهدي بوروبة، مجلة مجمع اللغة العربية- دمشق، العدد 85، الجزء2، ص 463.

[6] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 286.

في كلّ لغة على حدة حيث إنّ لكلّ لغة خواصها ومميزاتها في تتابع هذه الحزم أو العناقيد ومكوّناتها"[1].

فالوحدات الصّوتية في اللّغة الواحدة يكون لها تتابع تحدده البنية المقطعيّة، وهي بنية تختلف باختلاف اللّغات، فاللّغة الفرنسيّة- مثلاً- يمكن فيها أن تبدأ الكلمة بصامتين، وهذا ما نجده مثلاً في كلمة france ، في حين البدء بصامتين غير ممكن في العربيّة . بدليل أنّها عندما دخلت هذه الكلمة اللّغة العربيّة أردفوا الصّامت الأوّل منها بمصوّت (فِرنسا) تجنباً لتوالي صامتين، فاللّغة العربيّة تعرف عدّة أنواع من المقاطع، وليس من بينها أن يبدأ المقطع بصامتين.[2]

وعن هذه الاتّجاهات الّتي تعنى بتعريف المقطع عند المحدثين يقول كمال بشر عن الاتّجاه الأوّل، على الّذين حصروا المقطع بنبضة صدريّة أنّه وإن صلُح نظريًّا، لا يصلح للأخذ به عند اتصال المقاطع بعضها ببعض في سلسلة الكلام، وأيضاً الاتّجاه الثّاني لا يمكن الاعتماد عليه في كلّ الحالات، إذ قد يخلو مقطع من المقاطع من الحركات في بعض اللّغات، لهذا كلّه لجأ الثّقات من الدّارسين إلى الاتّجاه الوظيفي وهو المعيار الأدقّ والأقرب منالاً إلى تعرّف المقطع.[3]

ويرى أحمد مختار عمر أنّ علماء اللّغة لم ينجحوا في إعطاء وصف شامل ودقيق للمقطع الصّوتي وهذا ما أدّى إلى غموضه [4]، وقد عدّ عبد العزيز الصّيغ أنّ أكثر التّعريفات تقييدا لمعنى المقطع التّعريف الّذي قدّمه حسام النعيمي الّذي يقول فيه أنّ المقطع: "مجموعة صوتية تبدأ بصامت، يتبعه صائت، وتنتهي قبل أوّل صامت يرد متبوعًا بصائت "[5]. نلاحظ أنّ تعريف النّعيمي واضحاً وبسيطاً، وخالٍ من الغموض والتّعقيد.

يقول عصام نور الدين: "فالمقطع إذاً هو نوع بسيط من الأصوات التّركيبية في السّلسلة الكلامية فهو وحدة صوتيّة أكبر من الفونيم، ويأتي بعده من حيث البعد الزمني (في النّطق)، والبعد المكاني (في الكتابة)"[6].

---

[1] علم الأصوات: كمال بشر، ص 505- 506.

[2] ينظر: مدخل إلى علم اللغة: د. محمود فهمي حجازي، ص 80.

[3] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 504- 505.

[4] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 283.

[5] المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: د. عبد العزيز الصيغ، ص 278.

[6] علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا: د.عصام نور الدين، ص 189.

وللمقطع في العربيّة ثلاثة حدود[*]، هي[1]:

1) الهامش الأوّل: صوت صامت.

2) القمّة: صوت مصوّت قصير أو طويل.

3) الهامش الثّاني: يتكون من صوت صامت أو يكون صفراً.

5- خصائص المقطع في العربيّة:

يقول إبراهيم أنيس عن المقطع أنّه : "عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات السّاكنة". فمن هذا التّعريف يمكننا اِستخلاص بعض الخصائص الّتي يتميز بها المقطع، نذكرها على شكل نقاط[2]:

1) يتكوّن المقطع في العربيّة من صوتين على الأقل: صامت ومصوّت (بِ، هُ) ومن ثلاثة أصوات على الأكثر: بينهما مصوّت يكون قمّة المقطع لَم، مَن، كَي...)، بهذا الشّكل:

2)لا يبدأ المقطع في العربيّة بمصوّت (لعدم رسم المصوّتات مستقلّة عن الصّوامت) لذلك لا يبدأ إلاّ بصامت واحد (وهو معنى قولهم لا تبدأ العربيّة بساكن) لذلك تلجأ العربيّة عند الحاجة إلى الاتّكاء أو الوصل لاجتناب البدء بصامتين كما هو الشّأن في الصّيّغ المزيدة (افتعل، انفعل...) أو في الألفاظ الدّخيلة (إسطبل، أُسطول...).

---

[*] وقد اصطلح بعض العلماء العرب المعاصرين لحدود المقطع مصطلح الهوامش، والهوامش عند هؤلاء تعني الصوت الصحيح الذي يسبق النواة 'المصوّت' أو يتلوها. ينظر: دراسات في فقه اللغة- والفنولوجيا العربية: د. يحي عبابنة، دار الشروق للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2000م، ص 14. وينظر: دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر: ص 294.

[1] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 218.

[2] ينظر: التصريف العربي: الطيب البكوش، ص 78، ينظر أيضا: المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصّرف العربي: د. عبد الصبور شاهين، ص 41- 42.

3)ينتهي المقطع إمّا بمصوّت قصير (كَ) أو طويل (لاَ، مَا) أو صامت واحد (لَنْ، لَمْ)، ولا يمكن أن ينتهي بصامتين (أي صامت مشدّد ساكن في نفس الوقت مثل شَدْ الّذي لا يوجد إلاّ في الكلام عند الوقوف على السّكون).

فهذه الخصائص هي بمثابة تفسير لحدود المقطع في العربيّة، والّتي يمكن أن تساعدنا في فهم أنواع المقاطع الّتي حدّدها العلماء حسب "طبيعة إغلاق جهاز النّطق أو توقّفه عن الأداء، فالإغلاق التامّ ينشئ مقاطع مغلقة، أمّا الجزئي فتنشأ عنه مقاطع مفتوحة؛ كون المقطع محصوراً بين عمليّة الإغلاق التامّ لجهاز النّطق أو الإغلاق الجزئي "[1]، فإن كان المقطع منتهيًا بالنّواة أي المصوّت، فهو المقطع المفتوح، وأمّا إذا انتهى بصامت آخر فهو المقطع المغلق[2]، وعليه، كان التّقسيم المقطعي إلى أنواع في اللّغة العربيّة مبني على أساس الإغلاق والانفتاح لجهاز النّطق، والطول والقصر للمصوّتات.

6- أنـــــواع المقاطـــع:

وللمقاطع في العربيّة عدّة أشكال : تنتهي بصوت صامت فتسمى مغلقة، أو بصوت مصوّت فتسمّى مفتوحة، يقول مُحَمَّد حسن جبل : "أمكن أن نطمئن إلى تحديد المقطع في اللّغة العربيّة تطبيقيًّا بأنّه تأليف صوتي يبدأ بصامت متحرّك وينتهي عندما يليه صامت متحرّك آخر "[3].

فمن هذه المعايير أمكن توزيع المقاطع إلى أنواع على النّحو الآتي[4]:

1. مقطع قصير : ولا يكون إلاّ مفتوحاً : ويتألف من (صامت+ مصوّت قصير) مثل (كَ) في (كَتَبَ)، وكمقاطع (سُ/ ئِ/ لَ)، ورمزه (ص م)*. وهذا المقطع تشترك فيه جميع اللّغات[5].
2. مقطع متوسّط مفتوح: ويتألّف من (صامت+ مصوّت طويل) من أمثلته: (كَا) في (كَاتِب)، و(قا) في قاتل، و(خو) من (خو/ طب)، و(ميـ) في (ميـ/ عاد)، ورمزه (ص مـ).

---

[1] دراسة المصوتات العربية عند الفلاسفة المسلمين: د. ديدوح فرح، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية- الجزائر، ص 144.

[2] دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية : يحي عبابنة، ص 15. وينظر: دراسة الصوت اللغوي : أحمد مختار عمر، ص 303.

[3] المختصر في أصوات اللغة العربية: د. مُحَمَّد حسن جبل، مكتبة الآداب- القاهرة، ط4، 1427هـ- 2006م، ص 168.

[4] ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: د. عبد العزيز الصيغ، ص 278- 279. وينظر: المختصر في أصوات اللغة العربية: مُحَمَّد حسن جبل، ص 168- 169- 170.

* ص رمز للصامت، م رمز للمصوت.

[5] ينظر: دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 297.

3. مقطع متوسّط مغلق : ويتألّف من (صامت+ مصوّت قصير + صامت) مثل: (تِبْ) في (كاتب)، وكمقاطع كلمة (مُسْـ/ تَغْـ/ فِـرْ) عند الوقوف عليها، ورمزه (ص م ص).

4. مقطع طويل مغلق بصامت : ويتألّف من (صامت+ مصوّت طويل+ صامت) مثل: (عام)، وكالمقطع الأخير من (نَسْ/ تَـ/عِينْ)، ومن (سَا/ هُونْ)، و(ميـ/ عَادْ)، و(مُسْـ/ لِـ/ مُونْ) ويكون في الوقف، أو في وسط الكلام إذا جاء المصوّ ت الطّويل قبل صوت مدغم، مثل : (هامْ) من ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرحمن: 64]، وضَالْ من ﴿ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: 7]، وهو موجود أيضاً في المقطعين الآخرين من هذين الكلمتين. ورمز هذا المقطع (ص م ّص).

5. مقطع طويل مغلق بصامتين: ويتألّف من (صامت+ مصوّت قصير+ صامتان) مثل (نَهْرْ)، ولا يكون إلاّ في الوقف، ورمزه (ص م ص ص).

وهناك مقطع سادس أضافه بعض الباحثين[1] وهو:

6. مقطع زائد الطّول: ويتألّف من (صامت+ مصوّت طويل+ صامتان)، مثل (شابّ)، (مارّ)، (جافّ)، ونحو قولهم: هذا رجل ضالّ بالتّشديد، ويكون في الوقف. ورمزه: (ص م ّص ص)

ويهمل الكثير من علماء الأصوات المحدثين هذا النّوع من المقاطع، لقلّة استعماله ونذرته في الكلام العربي، لذلك قد اكتفى الدكتور إبراهيم أنيس بالمقاطع الخمسة الأولى وأهمل السّادس [2]، وكذلك فعل تمّام حسّان، ولكنّه زاد نوعاً جديدا هو (ع س)[3]، ومثّل له بأداة التّعريف، وهو يعتقد أنّه مقطع تشكيلي غير أصواتي يقع في بداية الكلمة، وعلى ذلك مقطع أداة التّعريف عنده يبدأ بفتحة تليه لام مشكّلة بالسّكون[4]، وهذا غير جائز في الكلام العربي.

وأشار عبد القادر عبد الجليل هو الآخر إلى المقطع نفسه (ع س)*، ومثّل له بأفعال الأمر نحو: أُدْرس، أُكْتب...، وأضاف على ذلك مقطع آخر وهو (ع س س) ومثلّ له بكلمات من مثل :

---

[1] التشكيل الصوتي في اللغة العربية- فونولوجيا العربية: د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي- جدة- السعودية، ط1، 1403هـ- 1983م، ص 133. وينظر: مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 140.

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 164.

[3] مناهج البحث في اللغة: ص 140.

[4] ينظر: مناهج البحث في اللغة: تما م حسان، ص 145.

* (ع) هو رمز عندهم للمصوت القصير وهو ما رمزنا له نحن بـ(م)، و(س) رمز للصامت، وهو ما رمزنا له بـ(ص).

اِسْم، اِبْن.[1] وهذا المقطع لا يصحّ في الكلام العربي، لأنّ من مميزات اللّغة العربيّة أنّها لا تبدأ بمصوّت ولا بساكن، وهذا ما نصّ عليه اللّغويّون القدامى وكذا الدّارسين المحدثين، يقول الدكتور عبد العزيز الصّيغ : "أمّا المقطع الّذي زعم بعض الباحثين أنّه يبدأ بصوت علّة، وجعله مقطعًا مستقلاً، قصير مغلق، ومثّل له بأداة التّعريف (أل)، فهو لا يعدو أن يكون المقطع الثّالث نفسه، وحتّى لو سلم بإمكانية الابتداء بالسّاكن، فإنّ المثال الّذي ذكره يبدأ بالهمزة وهو صوت صامت"[2]. فالأصوات لا تعترف بأن تبتدئ المجموعة الكلاميّة بحركة ولذلك تعمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة، وتتّخذها قنطرة للنّطق بها، ثمّ تعتبر هذه الهمزة من بنية المقطع "[3]، أضف إلى ذلك أنّ الشّكلين اللّذين يجتمع فيهما (س س) لا يسمح بهما إلاّ في حال الوقف فقط؛ لأنّ اللّغة العربيّة لا تسمح بالتقاء السّاكنين إلاّ في هذه الحالة[4]. لذلك المقطع الّذي أشار إليه كل من تمّام حسّان وعبد القادر عبد الجليل هو من نوع: ص م؛ أي صامت متلو بمصوّت قصير.

والملاحظ في الصّياغة العربيّة شيوع الأنواع الثّلاثة الأولى من المقاطع أكثر من غيرها ، في حين يقلّ تردّد الشّكل الرّابع والخامس، ولا يكونان إلاّ في أواخر الكلمات عند الوقف، "فحين نقف على كلمة 'نَسْتَعِينْ' تتكوّن الكلمة حينئذ من ثلاثة مقاطع أولها مقطع من النّوع الثّالث، وثانيها من النّوع الأوّل وثالثها من النّوع الرّابع، وكذلك حين نقف على كلمة 'المُسْتَقَرُّ' في قوله تعالى ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴿١٢﴾﴾ [القيامة: 12]، تكون هذه الكلمة مكوّنة من أربعة مقاطع، أوّلها وثانيها من النّوع الثّالث، وثالثها من النّوع الأوّل، ورابعها من النّوع الخامس"[5]. فالنّوع الرّابع والخامس من المقاطع لا يردان إلاّ في حالة الوقف، أمّا في أثناء تواصل التّيار الكلامي فإنّها تختفي أو تتحلّل إلى مقاطع أخرى.

---

[1] ينظر: علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، ص 102- 103- 104.

[2] المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: د. عبد العزيز الصيغ، ص 279.

[3] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 145.

[4] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 302.

[5] الأصوات اللّغويّة: إبراهيم أنيس، ص165.

7- التوزيع المقطعي في الكلمة العربيّة:

إنّ المقاطع تتوزّع في الكلمة العربيّة سواء أكانت اِ سمًا أم فعلا، مجردة أو مزيدة، في مقاطع منتظمة كالآتي:

1. أحاديّة المقطع، مثل: لَنْ، هل، عَنْ (عَ – نْ) ⟵ (ص م ص).

2. ثنائيّة المقطع، مثل: اُكْتُبْ أو اُدْرُسْ (اُ- دْ/ رُ- سْ) ⟵ (ص م ص/ ص م ص).

3. ثلاثيّة المقطع، مثل: لاعب، أو كاتب، أو شاعر (شَـ – ا/ عِـ/ رُ – نْ) ⟵ (ص م¯/ ص م / ص م ص). وأيضًا مثل: الضّالين: (أَ- ضْ/ ضَـ – ا/ لِـ – يـ – نْ) ⟵ (ص م ص/ ص م¯/ ص م¯ ص). ومثل الحسبان: (أ – لْ/ حُـ- سْ/ بَـ – ا – نْ) ⟵ (ص م/ ص م/ ص م¯ص).

4. رباعيّة المقطع، مثل: مدرسة، أو مطبعة (مَ – طْ/ بَـ/ عَ/ تُـ- نْ) ⟵ (ص م ص/ ص م/ ص م/ ص م ص).

5. خماسيّة المقطع، مثل: يتعلّم، أو متعلّم (مُ/ تَـ/ عَـ – لْ/ لِـ/ مُ – نْ) ⟵ (ص م/ ص م/ ص م ص/ ص م/ ص م ص).

6. سداسيّة المقطع، مثل: اِستقبالاتهم، أو اِستنتاجاتهم (إ- سْ/ تِـ – نْ/ تَـ – ا/ جَـ – ا/ تِـ/ هِـ – مْ) ⟵ (ص م ص / ص م ص / ص م¯/ ص م¯/ ص م/ ص م ص). ويكون هذا في حالة الوقف.

7. سباعيّة المقطع، مثل: اِستفساراتهنّ:(إ – سْ/ تِـ – فْ/ سَـ – ا/ رَ – ا/ تِـ/ هِـ – نْـ/ نَ) ⟵ (ص م ص/ ص م ص/ ص م¯/ ص م¯/ ص م/ ص م ص/ ص م). ويكون هذا في حالة الوصل. وأيضًا مثل: فَسَيَكْفِيكَهُمُ الّتي جاءت في قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ١٣٧﴾ [البقرة: 137]، بحيث تتشكّل مقاطعها كالآتي : (فَـ /سَـ/ يَـ – كْ/ فِـ – يـ/ كَ/ هُـ/ مُ) ⟵ (ص م/ ص م/ ص م ص/ ص م¯ /ص م/ ص م/ص م). وأيضًا مثل: أَنُلْزِمُكُموها الّتي جاءت في قوله تعالى : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ٢٨﴾ [هود: 28] والّتي ترسم مقاطعها على الشّكل الآتي: (أَ/ نُـ – لْ/زِ /مُ/كُ/مُـ – و/هَـ – ا) ⟵ (ص م/ ص م ص/ ص م/ ص م/ ص م/ص م¯ /ص م¯).

وخلاصة هذا التّوزيع أنّ الكلمة العربيّة ليست في حقيقة أمرها إلاّ جزءًا من الكلام، قد تّتكون من مقطع واحد، أو عدّة مقاطع، وثيقة الاتّصال بعضها ببعض، ولا تكاد تنفصل في أثناء النّطق، بل تظلّ مميزة واضحة في السّمع، محافظة على سمتها النّطقيّة.

يقول إبراهيم أنيس: " والكلمة العربيّة مهما اِ تّصل بها من لواحق (suffixes) أو سوابق (préfixes) لا تزيد عدد مقاطعها على سبعة، ففي كلّ من المثالين 'فسيكفيكهمو'، أو 'أنلزمكموها' مجموعة مكوّنة من سبعة مقاطع، على أنّ هذا النّوع ناذر في اللّغة العربيّة، وإنّما الكثرة الغالبة من الكلام العربي تتكوّن من مجاميع من المقاطع، كلّ مجموعة لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع، واللّغة العربيّة تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع السّاكنة وهي الّتي تنتهي بصوت ساكن، ويقلّ فيها توالي المقاطع المتحرّكة، خصوصاً حين تشتمل على أصوات لين قصيرة"[1].

ففي العربيّة كلمات أحاديّة المقطع مثل (مَنْ- عن- كم- لم- هل)، ومنها كلمات ثنائيّة المقطع (أُكتبْ- على- لمّا)، ومنها كلمات ثلاثيّة المقطع (يناقشْ، يضاهي)، ومنها كلمات رباعيّة المقطع مثل (مطبعةٌ- مدرسةٌ)، ومنها كلمات خماسيّة المقطع مثل (يتعلّم- يتسابق- احتفالات)، ومنها سداسيّة المقطع نحو (يتجاهلون- تساؤلاتهم- اِستقالاتهم)، وسباعيّة المقطع مثل (اِستقالاتهنّ- اِستقبالاتهن).

8- السّمات البنيويّة لمقطع العربي :

نستطيع أن نخرج من هذا التّحديد للمقطع العربي بمجموعة من الخصائص البنيويّة الّتي يجب أن تتوفّر فيه:[2]

أوّلها: أن يبدأ بصامت، فلا يمكن أن تبدأ الكلمة العربيّة بمصوّت شأن الكلمة الإنجليزيّة أو الفرنسيّة، فالشّكل المقطعي (م ص) غير موجود في العربيّة.

ثانيها: أنّه لا يقبل صامتين في أوّله، فلا يمكن أن يتضمّن المقطع العربي شكل (ص ص م) مثلاً، أو (ص ص ص م)، كما في الكلمات (strong- street- programme- bravo).

ثالثها: أنّ وسط الكلمة لا يقبل أن يتجاور أكثر من صامتين، مثل : (يكتب أحمد درسه)←(يَكْ= ص م ص / تُ= ص م /بُ= ص م /أَحْ= ص م ص /مَ= ص م/ دُ= ص م /دَرْ= ص م

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص163.

[2] يرظر: علم الأصوات: بريتيل مالمبرج، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، ص 167- 168.

ص/سَ= ص م/هُ= ص م)، ففي الكلمة الأولى تجاورت الكاف والتّاء مباشرة، وفي الثّانية الحاء والميم، وفي الثّالثة الرّاء والسّين، فإذا تجاورت ثلاثة صوامت في حالات الوصل بين الكلمات حُرِّك الصّامت الأوّل للتّخلص من هذا التّجاور المنافي لسلامة البنية المقطعيّة في العربيّة، ومثال ذلك : منْ الأرض، فهي تنطق: مِنَ الارْضِ بهذا الشّكل (مِ/ نَ/لَرْ/ضِ)، وهكذا.

وقد قبلت اللّغات الأوربيّة تجاور أكثر من صامتين في داخل كلماتها، ففي الكلمة concret تجاورت النّون والسّين والتّاء والرّاء، وذلك طبقًا لنظام مقطعي خاص بها، وهو غير مقبول في الذّوق العربي.

9- ماهيّة همزة الوصل في النّسيج المقطعي:

من الأمثلة السّابقة اتّضح لنا أنّ الكلمة العربية تحتفظ باستقلالها المقطعي في درج الكلام بصرف النّظر عن شكل مقاطعها أو عددها، وهذا الاستقلال لا يتخلّف إلاّ في حالة واحدة، وذلك حين تتبع كلمة ما بكلمة مبدوءة بهمزة وصل، حينئذٍ لا بدّ من اِ تحاد المقطع الأخير من الكلمة السّابقة مع المقطع الأوّل من الكلمة اللاّ حقة[1]، كما أنّه يمكن أن تسقط همزة الوصل في درج الكلام أو تتحوّل إلى همزة قطع إذا كانت في بداية الكلام، يقول ابن جني : "اِعلم أنّ ألف الوصل همزة تلحق في أوّل الكلمة توصُّلاً إلى النّطق بالسّاكن، وهرباً من الابتداء به، إذْ كان ذلك غير ممكن في الطّاقة فضلاً عن القيّاس"[2]، ويقول سمير إستيتيه : "أن تصبح همزة الوصل همزة قطع عند البدء بها ليست ضربة لازب إذ يمكن أن تتحقّق فتصبح همزة قطع، ويمكن أن تبقى على حالها حركة صامتًا"[3]. معنى ذلك أنّ الكلمة العربيّة لا يمكن أن تبدأ بساكن، وإن حذفوا ياء المضارعة من الفعل مثلاً: يكتب عوضوها بألف[4] لتكون بعد ذلك إمّا همزة قطع أو وصل، وسيتّضح ذلك بعد دراسة الأمثلة[5]:

---

[1] النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية : د. مُحَمَّد رباع، جامعة النجاح (فلسطين)، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1- الجزائر، العدد 13 جوان 2000م، ص 163.

[2] المنصف: 1/ 53.

[3] تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي : د سمير شريف إستيتيه، جامعة اليرموك، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان- الأردن، العدد 47، 1994م، ص 81.

[4] ينظر: المدخل إلى علم الأصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، ص 201.

[5] ينظر: النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية: د. مُحَمَّد رباع، ص 163- 164.

أ/ الكلمات التي تنتهي بمقطع مفتوح 'ص م'، مثل: 'كتب' و'يكتب'، يتّحد مقطعها الأخير مع مقطع همزة الوصل مشكلاً مقطعًا قصيراً مغلقًا 'ص م ص'، مثل: يكتب الولد (يَكْ- تُـ- بُلْـ- وَ- لَـ- دُ)، هو اتحاد المقطع الأخير من يكتب، والمقطع الأوّل من الولد.

ب/ الكلمات الّتي تنتهي بمقطع طويل مفتوح 'ص م': كالمضارع المعتلّ الآخر غير المجزوم، والمضارع المسند إلى ألف الإثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة حين يكون منصوباً أو مجزوماً، يتّحد المقطع الأخير منها مع مقطع همزة الوصل ويقصر وجوباً ، أي أنّه يتمّ تشكّل مقطع طويل مغلق بصامت من المقطعين المتّحدين،نحو قولنا : (يغزو الجيش)، و (يدعو الله)، و (لم يضربا القوم)، تصبح بهذا الشّكل: (يَغْ- زُولْ- جَيْـ- شَ)، و(يَدْ- عولْ- لَـ- هَ)، و(لمْ- يِهْـ- رِ- بالْ- قَوْ- مَ).

ج/ الكلمات الّتي تنتهي بمقطع قصير مغلق ص م ص، مثل : (من، عن، كم ...) فإنّها تشكّل مقطعاً قصيراً مغلقاً عند اِتّصالها بكلمة تبدأ بـ 'الـ' التّعريف، نحو قولنا : 'منْ البيت'، فإنّها تنطق هكذا: 'مِنَ البيت'، فترسم مقطعياً بهذا الشّكل: (مِـ- نَلْـ- بَيْـ- تِ).

وتجدر الإشارة إلى أنّ المقطع النّاتج بين الكلمتين هناك من أطلق عليه اسم "مقطع الوصل في العربيّة"، فلا يتمّ الاتّصال المقطعي بين كلمتين إلاّ كان هذا المقطع مرتكز الاتّصال.[1]

والتّتابع المقطعي قد يكون متلوّ اً بكلمة تبدأ بـ 'الـ' التّعريف متلوّة بصامت من الصّوامت الشّمسيّة، مثل: ' لم يكرمّا السّائل' ينتج مقطع قصير مغلق (أسْ= ص م ص)، ويكون التّجزيء إلى مقاطع بهذا الشّكل: (لمْ- يُـ- كَرْ-رِ- ما- أسْـ- سَا- ئِـ- لُ)، وإذا كان المقطع القصير المغلق النّاتج، متحقّقا في الأسماء الّتي تبدأ بصوت شمسي، نحو : الشّمس، اللّيل! فإنّه لا يتحقّق في تلك الّتي تبدأ بـ 'الـ' القمرية، نحو: 'القمر' و'الفجر' إلاّ إذا كانت في بداية الكلام.

والملاحظ من الأمثلة السّابقة أنّ التّشكيل المقطعي يعتمد المنطوقَ.

10- المصوّتات والوصل في النّسيج المقطعي:

وهنا حديث عن همزة الوصل وعن الإدغام في بعض القراءات، وقد سبقت إشارتنا إلى أنّ همزة الوصل قد تسقط في درج الكلام أو تتحوّل إلى همزة قطع إذا لم يسبقها أيّ صوت، والّذي نريد أن نركّز عليه هنا سقوط همزة الوصل بفعل بعض المصوّتات المجاورة، يقول سمير إستيتيه : "الأصل هو الضّمّ في الآيتين ﴿ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ ﴾ [المزمل: 3]، و﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ﴾

[1] النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية: د. محمّد رباع، ص 164.

[يس: 61]، وما كان من بابها ، فالضّمّة هي في الحقيقة همزة الوصل الّتي في أوّل الكلمة اللاّحقة : 'أُنْقُص' و'أُعبدوني' وعندما تسبق بأحد الأصوات كالنّون مثلاً تصبح الضّمّة حركة للنّون وصلاً، أي بوصل (انقص) بـ (أو)، وبوصل (اعبدوني) بـ (أن)، هكذا:

أنْ أعبدوني ـــــــــأنُ عْبُدوني ، إذ ينجم عن هذا تغيير في موقع النّبر، وتغيير في البنية المقطعيّة للكلام"[1]. بحيث تكون المقاطع بشكل، وتصبح بشكل آخر، هكذا:

أنْ/ أُعْ/ بُـ/ دُو/ ني ـــــــــــ أ/ نُعْـ/ بُـ/ دُو/ ني

فالاختلاف واضح بين الصّيغة الأصليّة وصيغة الوصل.

وقد أشار إلى أنّ هذا الضّم ليس أصلاً دائماً، فقد تكون همزة الوصل مكسورة، كما في ﴿أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: 27]، بقوله: "الكسرة هذه هي في الحقيقة همزة الوصل الّتي تلحق بالفعل (اصنع)، فهذا يشبه قولنا : 'أنِ اسمع، وأنِ اعمل، وأوِ اذهب ... وغيرها'، وقد تكون هذه الكسرة محوّلة من الضّمّة في قراءة من قرأ : ﴿أَوِ ٱنقُصْ﴾ [المزمل: 3]، بكسر الواو، و﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾ [يس: 61]، بكسر النّون"[2].

وعلى ذلك اِتّضح لديه أنّ الكسر ليس واحداً في جميع الحالات، فقد يكون أصلاً، وقد يكون محوّلاً من الضمّ[3].

ولعلّ هذا الّذي أشار إليه سمير إستيتيه هو ما جعل تمّام حسّان وعبد القادر عبد الجليل يعتقدا أنّ هناك مقطعاً يبدأ بمصوّت قصير (ع س) نحو: 'أُدرس'، 'أُكتب'، 'اِسم'، 'اِبن'، وهذا كما سبقت إشارتنا إليه، مخالف لما تتميّز به اللّغة العربيّة من خصائص . والصّواب فيما اِلتمسناه من أمثلة همزة الوصل، أنّ هذه الكلمات إن كانت في بداية الكلام تحوّلت همزة الوصل فيها إلى همزة القطع عند رسم المقاطع؛ تجنباً البدء بالسّاكن، أمّا إن كانت هذه الكلمات في وسط الكلام، نحو: 'فاَكتب'، 'أوِ اُدرس'...، فإنّ هذا يجري عليه ما أشار إليه سمير إستيتيه؛ يعني أنّ همزة الوصل تسقط، ويبقى فقط المصوّت القصير والّذي يصبح بدوره حركة للصّامت السّابق نحو م ا رأينا في

[1] ينظر: تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي: د. سمير شريف إستيتيه، ص 81.

[2] السابق: الصفحة نفسها.

[3] نفسه: ص 81.

النّون والواو عندما تجاور همزة الوصل . وقد يحدث الأمر نفسه مع بعض الأصوات الأخرى عندما تجاور همزة الوصل، نحو : الذال، والتاء، في ما جاء من قوله تعالى : ﴿وَإِذِ إِعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ [الكهف: 16]، و﴿ ءَاتَتْ اكُلَهَا ﴾ [الكهف: 33]، فإن جزءنا هذه الآيات إلى مقاطع نلاحظ سقوط همزة الوصل في كلا الآيتين وظهور مقطع مشترك بين الكلمتين بهذا الشّكل : في الأولى (ذِعْ)، وفي الثّانية (تُكْ) وهو مقطع متوسّط مغلق ، وقد لا يحدث الأمر نفسه في ﴿فَالُواْ إِتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَداً﴾ [الكهف: 4]؛ ذلك لأنّ همزة الوصل تتحوّل في هذه الحالة إلى همزة قطع عند رسم المقاطع؛ تفادياً لالتقاء السّاكنين، لذلك لا يراعى النّطق فقط أثناء التّشكيل المقطعي، بل حتّى الرّسم يكون له دور في بعض الأحيان.

وممّا لحظناه من كلام إستيته أنّه غيّب الفتح، وأشار فقط إلى الضّمّ والكسر عند اقترانها بهمزة الوصل، في حين بإمكان همزة الوصل أن تذوب في الفتح أيضاً نحو : ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: 24]، بحيث يتشكّل مقطع من الواو والذّال بهذا الشّكل : (وَ ذْ)، والفتح هنا أصلي. أيضًا من قوله تعالى ﴿فَمَنَ اَظْلَمُ مِمَّنِ إِفْتَرِىٰ﴾ [الكهف:15]، يشكّل مقطع بين النّون والظّاء، هكذا (نَظْ)، ويتشكّل مقطع بين النّون والفاء بعد سقوط همزة الوصل بهذا الشّكل : (نِفْ) وفي هذه المرّة نجد الكسر هو من أخذ مكان الهمز، وهو أصل وليس محوّل عن ضمّ أو فتح.

ومن هذه الأمثلة يتأكّد لدينا أنّ الفتح والكسر والضّمّ هي حركات لهمزة الوصل وليس للصّامت السّابق. فعند سقوط همزة الوصل في درج الكلام تبقى حركتها دالّة عليها، والّتي تظهر كأنّها حركة لما سبقها من صوت.

ففي بعض القراءات القرآنية تتداخل الكلمات، بحيث تكوّ ن عدداً متكاملاً من المقاطع حال النّطق بها ولا يفصل بينهما إلاّ معرفة المعنى، لذلك التّركيب اللّغوي هو الّذي يبيّن كيفية التّقسيم المقطعي.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإدغام هو الآخر قد يؤدّي إلى نوع من التّداخل بين الكلمتين نحو ما نجد في قوله تعالى ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16]، لكن هذا التّداخل لا

[1] ينظر: أصوات اللغة العربية: د. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة- القاهرة، ط 3، 1416هـ- 1996م، ص 212.

يشبه التّداخل الّذي يحصل مع همزة الوصل، ففي هذه الحالة لا يجب فك الإدغام أثناء التّقسيم المقطعي؛ تجنباً لاجتماع السّاكنين، يعني تبدأ الكلمة (تِّجارتهم) بمقطع قصير مفتوح دون اشتراكها في المقطع مع الكلمة السّابقة، يقول عبد الغفار حامد هلال : "أمّا إذا اِلتقى المثلان متحركين جاز الإدغام في بعض القراءات- بإسكان الأوّل وإدغامه في الثّاني- كما في قوله تعالى : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: 20]، ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ اِلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: 7]، ﴿حَيْثُ ثَفِقْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: 191]، فالمقاطع (هب ب)- (كة ت)- (حيث ث) بالإدغام مقاطع مغلقة، وقد ترتّب عليها خلط أجزاء كلمتين بعضها ببعض، ومنشأ ذلك وقوع صوتين صامتين بين حركتين، وقد نسبا إلى مقطع واحد نطقاً، لكن المعنى القائم على طبيعة التّراكيب اللّغويّة يقتضي الفصل بينهما بجعل كلّ صامت ينتسب إلى كلم ة تختلف عن الأخرى، ... ولو وازنّا بين هذه القراءة، وقراءة الفك لوجدنا أنّ صورة المقاطع مختلفة، فهي مقاطع مفتوحة 'ب ب- ت ت- ث ث'"[1].

وهو يقصد بطبيعة التّراكيب اللّغويّة السّكون والحركات الّتي ترتديها الصّوامت، فبفضلها تتحدّد المقاطع، وتتحدّد الكلمات، وتتوقّف معرفة حدود الكلمات على المعاني، بحيث يعمل الحدّ المقطعي عمله في إضافة أجزاء إلى كلمة أو حذفها منها، وضمّها إلى صاحبتها أو استقلالها عنها.

والأمر نفسه في غير القراءات، فلو أخذنا مثلاً بيت من الشّعر، سنطبق عليه ما رأيناه من تقسيم مقطعي، يقول شاعر:

نُفَلِّقُ هاماً لم تَنَلْه سُيوفُنا بِأيمانِنا هامَ الملوكِ القماقمُ[2]

نُ/ فَلْ/ لِ/ قُ/ها/ من/لم/ تَ/ نَلْ/هُ/سُ/ يو/ فُ/نا/ بِ/ أَيْ/ ما/نِ/نا/ها/ مَلْ/ مُ/لو/ كِلْ/ قَ/ مَا/ قِ/ مُ

ص م/ص م ص/ص م/ص م/ص م-/ص م ص/ص م ص/ص م/ص م ص/ص م/ص م-/ ص م/ص م-/ص م/ص م ص/ص م-/ص م/ص م-/ص م-/ص م ص/ص م/ص م-/ص م/ص م

[1] الصوتيات اللغوية: عبد الغفار حامد هلال، ص 276- 277.

[2] الخصائص: ابن جني، 3/ 169.

فواضح أنّ "الكلمة ليست في الحقيقة إلا جزءاً من الكلام، تتكوّن عادة من مقطع واحد، أو عدة مقاطع، وثيقة الاِ تّصال بعضها ببعض، ولا تكاد تنفصم في أثناء النّطق، بل تظلّ مميزة، واضحة السّمع ويساعد- بلا شك- على تمييز تلك المجاميع معانيها المستقلّة في كلّ لغة"[1].

والأذن الموسيقيّة بإمكانها أن تقسّم الكلام العربي إلى مجاميع من المقاطع بمجرد معرفة حدود المقاطع ولو لم يفهم المعنى، غير أنّ بعض القراءات أباحت ما سُمّي بالإدغام الكبير في كلمتين وفي هذه الحالة لا يسهل التّمييز بين حدود الكلمتين إلا بمراعاة المعنى.[2]

وعلى هذا فالسّيّاق وطبيعة البنية كفيلان ببيان وتحديد أوائل الكلمات وأواخرها ومقاطعها، وأيّ تغيير في البنية المقطعيّة يؤدّي إلى تغيير في موقع النّبر.

11- أهمّيّة المقطع في تفسير بعض الظّواهر اللّغويّة

لا شكّ أنّ المقطع أو جزء منه يؤثّر في غيره من الأصوات المجاورة في السّلسلة الكلاميّة، ونخصّ بالذّكر هنا الأصوات المطبقة وما تتميّز به من تفخيم، يقول سمير إستيتيه : " قد تؤثّر الأصوات المطبقة، والمفخمة بصورة عامة، في طبيعة الأصوات المجاورة، حتّى وإن لم تكن في نفس المقطع"[3].

وذهب عصام أبو سليم إلى أنّه يوجد للمقطع "أهمّية كبيرة في تفسير قاعدة توزيع التّفخيم في الكلمات الّتي تحتوي على أصوات مفخمة تؤثّر في الأصوات المجاورة سواء أكا نت صوائت أم صوامت، بحيث تجعلها مفخمة، كما في الكلمات : فَصْل، طابع، مطار، وغيرها "[4]. موضّحاً أنّ "القاعدة هنا هي أنّ الصّوت المفخم مثل (ص) أو (ط) يؤدّي إلى إضافة سمة التّفخيم على الأصوات المجاورة الّتي تشترك معه بنفس المقطع، ففي كلمة (فَصْل) المكوّنة من مقطع واحد، نلاحظ أنّ جميع الأصوات تصبح مفخمة بسبب وجود الصّامت المفخم مثل (ص) في ذلك المقطع. أمّا في كلمة طابع فنلاحظ أنّ الصّائت (ا) في المقطع الأول (طا) يصبح مفخماً بسبب اِشتراكه مع الصّوت المفخم (ط) في مقطع واحد. أمّا المقطع الثّاني (بع) فلا يشمله التّفخيم، وذلك

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص163.

[2] ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.

[3] الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : د. سمير إستيتيه، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2003م، ص 303.

[4] البنية المقطعية في اللغة العربية: عصام أبو سليم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد33، 1987م، ص 47.

لعدم اِحتوائه على صامت مفخم في نفس المقطع . وفي كلمة (مطار) نلاحظ أنّ الصّائت (ا) والصّامت الختامي (ر) يصبحان مفخمين، بسبب اشتراكهما مع الصّامت (ط) في المقطع الثّاني من الكلمة، في حين أنّ المقطع الأوّل (م) يبقى بلا تفخيم"[1].

وعليه قد ثبت لديه أنّ سمة التّفخيم على المستوى الصّوتي هي سمة خاصّة بالمقطع لا بالصّوت أو بالكلمة.[2]

وقد اِنتقضه سمير إستيته في الرّأي، ونحن نؤيّده في ذلك عندما قال: "أمّا أنّ التّفخيم لا يمتدّ إلى مقطع مجاور فينقضه كثير من كلمات اللّغة في مستوياتها كافّة، الفصيح منها والعاميّ، ففي المستويين العاميّ والفصيح، يصبح المقطع الثّاني [رَ] في كلمة (طار) مفخمًّا، على الرّغم من أنّ الطّاء واقع في المقطع الأوّل [طا]، وأنّ الراء وفتحتها يشكّلان مقطعاً آخر . ومثل ذلك يقال عن (صار) المكوّنة من مقطعين [صا] و[رَ]، وهذا الحكم ينسحب على الاِ ستعمالات اللّغويّة في مستوييها الفصيح والعامّي، والأمثلة التي تدلّ على ما قلناه ليس لها حصر"[3].

أما ما ذهب إليه في اِنتقاضه هذا أنّ 'اللاّم' ترقّق في (ظِلْف) و(ضِلْع)، فنحن لا نتفق معه في الرّأي عندما قال: "وأهم من ذلك، أنّ أصواتاً تقبل التّفخيم في سياقات كثيرة . ولكنّها لا تتأثّر غالبًا، بصوت مفخم تشترك معه في تكوين مقطع واحد . وهذا واضح في نطق اللاّم في الكلمتين الآتيتين (ظِلْف وضِلْع)، فإنّ اللاّم في هذه الكلمات ليست مفخمة، على الرّغم من أنّها مجاورة للضّاد في مقطع واحد في الكلمة الثّانية (ضِلْع)"[4].

أمّا ما نراه نحن أنّ هذه اللاّم مفخّمة في كلتا الكلمتين لمجاورتها صوت مفخّم، وما يؤكّد كلامنا هذا: اللاّم في 'له' وفي 'اللّيل' وفي 'اللّسان' إذا نطقنا بهما وجدنا اللاّم مرقّقة، وكذلك لو قلنا بِالله، أو في الله، فهذه اللاّم غير اللاّم في ظِلْف أو ضِلْع، فهي مرقّقة كذلك، وقد ورد عن ورش تفخيم اللاّم إذا سبقها حرف مطبق، يقول اِ بن الجزري: "وقولهم: الأصل في اللاّم التّرقيق... وذلك أنّ اللاّم لا تغلظ إلاّ لسبب وهو مجاورتها حرف الاِ ستعلاء وليس تغليظها إذ ذاك بلازم بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاِ ستعلاء اللاّزم... ورووا من طريق الأز رق وغيره عن ورش تغليظ اللاّم إذا

---

[1] البنية المقطعية في اللغة العربية: عصام أبو سليم، ص 47.

[2] نفسه: الصفحة نفسها.

[3] الأصوات اللغوية دراسة عضوية ونطقية وفيزيائية: سمير شريف إستيتيه، ص 304.

[4] نفسه: ص 305.

جاورها حرف تفخيم"[1]. وقال: بن أبي طالب القيسي : "وعلة من فخم هذا النّوع، أنّه لمّا تقدّم اللاّم حرف مفخم مطبق مستعل، أراد أن يقرّب اللاّم نحو لفظه، فيعمل اللّسان في التّفخيم عملاً واحداً "[2].

وعليه ما اِ دّعاه سمير إستيتيه غير صحيح؛ لأنّ الكسرة في صوت مطبق لا تنطبق عليها القاعدة الّتي تقول أنّ اللاّم إذا سُبق بالكسر يرقّق . فهذه القاعدة تجوز في غير مجاورة الأصوات المطبقة.

وخلاصة القول أنّه قد يجري على المقطع بعض التّغيّرات والتّبدّلات الصّوتيّة الّتي يفرضها السّيّاق ما يجري على الصّوت بفعل التّجاور الصّوتي، فلو تأملنا مثلاً عبارة "الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ"، نلاحظ أنّه تمّة فرقاً في التّلفظ باللاّم من كلمة إلى أخرى بسبب التّجاور الصّوتي، وصفة الصّوت المجاور، فالمقطع (لَا) مفخم –في كلمة صلاة– لتجاوره مع مقطع مطبق (صَ)، أمّا في الكلمات الأخرى (السّلام– ورسول) فهو مرقّق لأنّه لم يخضع لتلك القاعدة، بينما اللاّم مرقّق في الله؛ لأنّه سُبق بالكسرة. والأمر نفسه عندما نقول: "صِلة الأقارب واجبة على كلّ مسلم "، فالحركة في الصّوت المطبق لا تغيّر شيء، مقطع اللاّم في كلمة (صلة) مفخم، بينما هو مرقّق في كلمة (مسلم).

12– أهمّية دراسة المقطع:

تكمن أهمّية دراسة المقطع الصّوتي في كونها تعرّفنا بالصّيغ الجائزة وغير الجائزة في اللّغة المدروسة، ففي العربية مثلاً، تعيننا على معرفة الخصائص الصّوتيّة والبنيويّة للكلمة العربيّة، مما يساعدنا على التّفريق بينها وبين الكلمات ذات النّسيج غير العربي، كما تفيدنا الدّراسة المقطعيّة في معرفة موسيقا الشّعر وموازينه، إلى جانب فوائد أخرى الّتي لها أهمّيتها في دراسة بنية الكلمة مقطعيّاً.[3]

---

[1] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج2، ص 111.

[2] كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع: ابن أبي طالب القيسي، ص 219.

[3] المقطع الصوتي وبنية الكلمة : د. الشريف ميهوبي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة– الجزائر، العدد 14، 2000م، ص 168. نقلا عن علم الأصوات اللغوية: د. مناف مهدي المسوي، ليبيا، 1993م، ص 122.

ثانـيا: النّـــــــبر

سبقت إشارتنا إلى أنّ البناء اللّغويّ يتجسّد في عمومه من تزاوج السّلسلتين المقطعيّة والفومقيّة، وأنّ مسرب تواردهما يقتضي مجيء الثّانية في أثر الأولى؛ لأنّها الفضاء الّتي تتبلور فيه، ونقصد ههنا النّبر والتّنغيم بوصفهما ظاهرتين أدائيتين ترتبطان بالمقطع ارتبا طاً تلازميًّا، إذ لا يمكن أن نفصل إحداهما عن الأخرى أو نسقطها لتكامل عملهما الوظيفي.[1]

وإذا كانت الضّرورة قد دعتنا إلى دراسة السّلسلة الأولى لأنّها سبباً في الثّانية، دعتنا من جديد إلى تفريق السّلسلة الثّانية- النّبر والتّنغيم- قصد تتبّع مسائل كلّ منها على حدة، ومعرفة ما للأولى من أثر في تشكيل الثّانية.

1. **تعريف النّبر لغة**: جاء في اللّسان نبر: النّبر بالكلام: الهمز، قال: وكلّ شيء رفع شيئاً فقد نبره، والنّبر: مصدر نبر الحرف ينبره نبراً همزه، ...ورجلٌ نبارٌ صيّاحٌ، والنّ بر عند العرب ارتفاع الصّوت، ونبر الرّجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علوّ. والمِنْبر: مَرْقاةُ الخاطب، سميّ منبراً لارتفاعه وعلوّه، وانتبر الأمير: ارتفع فوق المنبر.[2] ومنه المنبر في المساجد[3]. يتّضح من المعنى اللّغوي أنّ النّبر هو همز ورفع.

2. **أمّا في الاصطلاح**: يطلق على درجة ارتفاع الصّوت[4]، وهو وضوح نسبيّ يتميز به صوت أو مقطع من بقيّة الأصوات أو المقاطع الّ تي تجاوره في البنية التّر كيبيّة، ويسخر المتكلّم لتحقيق هذه الحالة جهداً عضليًّا أعظم[5]. إذ يصاحبه نشاط فجائي يعتري أعضاء النّطق أثناء التلفظ بمقطع من مقاطع الكلمة، ويؤدّ ي هذا النّشاط إلى زيادة واحد من الأمور الآتية: مدة المقطع، أو شدّ ته، أو حدّته. فيسمّى نبر مدّة إن أدى إلى زيادة طول المقطع المنبور بالنّسبة لما يجاوره من المقاطع، ويدعى نبر شدّة إذا أدّ ى إلى زيادة شدّ ة المقطع المنبور بالنّسبة لما يجاوره من المقاطع .[6] لأجل ذلك عدّوه

---

[1] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي: بوروبة المهدي، ص 293.

[2] لسان العرب: ابن منظور، مادة (نبر)، ج 14، ص 18- 19.

[3] علم الأصوات: كمال بشر، ص 512.

[4] مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، ص 81.

[5] ينظر: مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 160، وعلم الأصوات: مالمبرج، ص 187، ودراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 221.

[6] دراسات في فقه اللغة: مُحَمَّد الأنطاكي، ص 205.

المحدثين نشاط ذاتي للمتكلم ينجم عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع قياساً لما يحيط به.[1]

وعليه فالنّبر في الدّرس الصّوتي يدلّ على معنى يقترب مما ورد في المعنى اللّغوي من أنّ النّبر ارتفاع الصّوت، أو كلمة فيها علوٌّ، غير أنّ المحدثين يربطون بين النّبر والمقطع الصّوتي.

والمرء حين ينطق بلغته، يميل عادة إلى الضّغط على مقطع خاصّ من كلّ كلمة، ليجعله بارزاً أوضح في السّمع من غيره من مقاطع الكلمة، وهذا الضّغط هو الّذي نسميه بالنّبر.[2] على حدِّ قول إبراهيم أنيس.

2 -**حدوث النبر من الناحية العضوية:**

لقد فسّر لنا الدكتور أنيس كيفية حدوث النّبر بقوله : "النّبر هو نشاط في جميع أعضاء النّطق في وقت واحد، فعند النّطق بمقطع منبور، نلحظ أنّ جميع أعضاء النّطق تنشط غاية النّشاط؛ إذ تنشط عضلات الرّئتين نشاطاً كبيراً، كما تقوى حركات الوترين الصّوتيين ويقتربان أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرّب أقلّ مقدار من الهواء، فتعظم لذلك سعة الذبذبات، ويترتّب عليه أن يصبح الصّوت عالياً واضحاً في السّمع، هذا في حالة الأصوات المجهورة، أمّا مع الأصوات المهموسة فيبتعد الوتران الصّوتيّان أحدهما عن الآخر أكثر من اِ بتعادهما مع الصّوت غير المنبور؛ وبذلك يتسرّب مقدار أكبر من الهواء، وكذلك يلاحظ مع الصّوت المنبور نشاط في أعضاء النّطق الأخرى، كأقصى الحنك واللّسان والشّفتين"[3].

وهذا بخلاف المقطع غير المنبور على حدِّ قول إبراهيم أنيس عند النّطق به "نلحظ فتوراً في أعضاء النّطق، فالمسافة بين الوترين الصّوتيين مع المجهورات تتّسع، وبذلك يقلّ ضغط الهواء في أثناء تسرّبه، وتقلّ سعة الذّبذبات . كما نلحظ أنّ تلك المسافة تزداد اِ تساعاً فوق اِ تّساعها مع المهموسات، وكذلك تقتربا في أعضاء النّطق، فلا يسدّ أقصى الحنك الفراغ الأنفي سداً محكماً، كما يحدث في الصّوت المنبور. وكذلك نلحظ أنّ الوضع اللّساني يكون أقلّ دقّة وإحكاماً، ويضعف نشاط الحركة في الشّفتين . ويترتّب على كلّ هذا الخمول في عضلات النّطق، أن يقلّ

[1] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 221.

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 171.

[3] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 170-171. والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1966م، ص 25- 26.

وضوح الصّوت في السّمع، وينخفض الصّوت فيصعب تمييزه من مسافة، عندها يمكن تمييز الصّوت المنبور"[1].

والصّوت المنبور يتميّز بالوضوح السّمعي بمقارنته مع الأصوات المجاورة، ومرجع هذا الوضوح في السّمع حسب رأي تمّام حسّان عنصرين يرتبط أحدهما بظاهرة علو الصّوت وإنخفاضه وهي على حدِّ قوله: "ترتبط بدورها بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرّئتين ليفرغ ما فيهما من هواء فتؤدّي زيادة كمّية الهواء إلى إ تساع مدى ذبذبة الأوتار الصّوتية فيكون من ذلك علوّ الصّوت "[2]، ويربط العنصر الآخر "بتوتّر إلتماس بين أعضاء النّطق في مخرج الصّوت "[3]، وعلى ذلك إتّضح لديه أنّ "النّبر يأتي من التّوتر والعلوّ في الصّوت اللّذين يتّصف بهما موقع معيّن من مواقع الكلام"[4].

وهكذا فإنّ دور أعضاء النّطق في إحداث تأثير سمعي يحدّد ماهية النّبر حين يتحدّث الإنسان بلغته، يميل في العادة إلى الضّغط على مقطع خاصّ من كلّ كلمة، ليجعله بارزاً أوضح في السّمع ممّا عداه من مقاطع الكلمة وهذا الضّغط هو الّذي يسميه المحدثون من اللّغويّين بالنّبر.[5]

النّبرة عند جان كانتينو "هي إشباع مقطع من المقاطع بأن تقوّي إمّا إ رتفاعه الموسيقي أو شدّته أو مداه أو عدّة عناصر من هذه العناصر في المقاطع المجاورة"[6].

وعليه قد استخلص الدّارسون المحدثون تبعاً لهذا التّعريف ثلاثة أشكال للنّبر وهي : النّبر التّوتريّ أو الزّفيريّ أو الدّيناميكيّ، والنّبر الطّوليّ أو المديّ أو الكميّ أو الزّمنيّ، والنّبر الموسيقيّ أو التّنغيميّ.[7]

---

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص171.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص 171.

[3] السابق: الصفحة نفسها.

[4] نفسه: ص 171.

[5] علم الأصوات: د. حسام البهنساوي، ص 153.

[6] دروس في علم أصوات العربية: ص 194.

[7] ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : عبد الصبور شاهين، ص 26. وينظر: علم الأصوات: مالمبرج، ص 187. وينظر: دراسات في فقه اللغة: مُحَمَّد الأنطاكي، ص 205.

3- موقف الباحثين المحدثين من الزيّر في العربيّة القديمة:

النّبرة عند القدماء تدلّ على الهمزة، يقول سيبويه عن الهمزة "أنّها نبرة في الصّدر تُخرج باجتهاد"[1]. وقد تبث أنّ النّبر عند العرب هو اِرتفاع الصّوت.

ومع ذلك قد اِ ختلفت آراء العلماء حول وجود النّبر في العربيّة الفصحى، وموقعه من الكلمة، لذلك يرى بعض الدّارسين المعاصرين أنّ العرب القدامى لم يهتمّوا بهذا النّوع من الدّراسة، وأنّ اللّغة العربيّة لغة غير نبريّة، مع أنّ العربيّ شديد الحرصّ على بيان مقاصده الكلاميّة وأغراضه النّطقيّة، وهذا لا يتحقّق إلاّ باستخدام هذا الملمح التّمييزي ، فيضغط على بعض أجزاء كلامه للبيان، والتّوضيح، ثمّ إنّ الزيّر يعرف من فعل المتكلّم لا من فعل السّامع[2].

ومن هؤلاء اللّذين أنكروا النّبر على اللّغة العربيّة هنري فليش بقوله: "نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماما لدى نحّاة العرب، بل لم نجد له اِ سماً في سائر مصطلحاتهم، تلك الّتي كانت بالرّغم من ذلك وافرة غزيرة. ذلك أنّ نبر الكلمة لو يؤدّي أي دور في علم العروض العر بي، وهو المؤسس على تتابع مجموعة من المقاطع الطّويلة والقصيرة المحدّدة، فهو على هذا كمّي، ولقد لزم واضعوا هذا العروض الصّمت إزاء موضوعه، تماما كما فعل النّحاة"[3].

واِتّجه برجشتراسر الاِ تجاه نفسه، عندما قال : " نتعجب كلّ العجب، من أنّ النّحويين والمقرئين القدماء، لم يذكروا النّغمة ولا الضّغط أصلاً، ...فلا نصّ نستند عليه في إجابة مسألة : كيف كان حالّ العربيّة الفصيحة في هذا الشّأن؟ وممّا يتّضح من اللّغة العربيّة نفسها، ومن وزن شعرها، أنّ الضّغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد؛ وذلك أنّ اللّغة الضّاغطة كثيراً ما يحدث ف يها حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها، وتضعيفها، ومدّ الحركات المضغوطة، وقد رأينا أنّ كلّ ذلك نادر في اللّغة العربيّة "[4]، إلى أن يقول : "وإذا نظرنا إلى اللّهجات العربيّة الدّارجة وجدنا فيها كلّها- فيما أعرف- الضّغط، وهو في بعضها قويّ، وفي بعضها متوسّط، غير أنّها تتخالف في موضعه من الكلمة في كثير من الحالات، فمن المعلوم أنّ المصريين يضغطون في مثل : (مطبعة)

[1] الكتاب: 3/ 548.

[2] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 244.

[3] العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي : هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب- القاهرة، ط2، 1997م، ص 64.

[4] التطور النحوي: برجشتراسر، ص 72.

المقطع الثّاني، وغيرهم يضغطون الأوّل، فلو أنّ الضّغط كان قويًّا في الزّمان العتيق، لكانت اللّهجات على أغلب الإِحتمال، حافظت على موضعه من الكلمة، ولم تنقله إلى مقطع آخر"[1].

ولقد تأكدّ عند بعض الباحثين أنّ ما ذهب إليه هؤلاء غير صحيح، والدّليل على ذلك أنّ الهمزة صورة من صوّر النّبر كما أشار إليها سيبويه [2]، واتّضح لدينا من التّعريف اللّغويّ أنّ النّبر عند العرب هو ارتفاع الصّوت، ونبر الرّجل نبرة إذا تكلّم بكلمة فيها علو[3]، ويؤكّد كارل بروكلمان، وجود النّبر في العربيّة القديمة الّذي يسير من مؤخرة الكلمة إلى مقدّمتها، وهو ممّا تغلب عليه الموسيقيّة ويعتمد على كميّة المقاطع، يقول : "في اللّغة العربيّة القديمة، يدخل نوع من النّبر، تغلب عليه الموسيقيّة، ويتوقّف على كميّة المقطع، فإنّه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدّمتها، حتّى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإنّ النّبر يقع على المقطع الأوّل منها. غير أنّه في اللّهجات الحديثة، قد ساد النّبر الرّفيري في كلّ منها"[4].

وكرد على ما ذكره برجشتراسر، يقول رمضان عبد التواب "أمّا أنّه ليس لدينا نصّ نستند إليه في معرفة حالة النّبر في العربيّة القديمة، فهذا صحيح، وأمّا أنّ العربيّة لم تكن تنبر، فإنّنا نشكّ في ذلك الّذي قاله برجشتراسر وهو يغفل في كلامه التّطور اللّغويّ، وتأثير الشّعوب المختلفة الّتي غزتها العربيّة بعاداتها القديمة في النّبر، وأثر ذلك في اِ ختلاف موضعه من الكلمة، كما يبدو لنا الآن في تعدّد طرق النّبر في مثل كلمة (مطبعة)"[5].

ويؤكّد رمضان عبد التّواب "أنّ قدامى اللّغويّين العرب لم يدرسوا النّبر بمعنى الضّغط على بعض مقاطع الكلام، فإنّ بعضهم قد لاحظ أثره في تطويل بعض حركات الكلمة ويسمّيه ابن جني 'مَطْلُ الحركات'"[6].

ويورد الدكتور رمضان عبد التواب دليلاً على النّبر في العربيّة الفصحى فيقول : "من طبيعة العربيّة الفصحى، أن تقصّر الحركة الطّويلة في المقطع المفتوح، إذا كان يسبق مقطعاً آخر منبوراً، ذا

---

[1] التطور النحوي: ص 72- 73.

[2] ينظر: الكتاب: 3/ 348.

[3] لسان العرب: ابن منظور، 14/ 18- 19.

[4] فقه اللغات السّاميّة: كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض- المملكة العربية السعودية، د . ط، 1397هـ- 1977م، ص 45.

[5] المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ص 104.

[6] نفسه: ص 105.

حركة طويلة، فأصل مصدر "فاعل" في العربيّة القديمة هو "فيعال" نبر المقطع الثّاني، وقد ترتّب على خلوّ المقطع الأوّل من النّبر، أن قصّرت حركته، فصار المصدر "فِعَال" مثل "قاتل قتالاً، بدلاً من "قتل قيتالاً"[1].

ويعلّق الدكتور خليل إبراهيم العطية : " أمّا إنكار معرفة اللّغويّين العرب للنّبر بادّعاء جهلهم لمصطلحه- على رأي فليش- فإنّه مردود بعدِّهم الهمز والنّبر شيئًا واحداً، دالاً على الضّغط وهو مؤدّي توضيح لمعنى الهمز "[2]. وقد ورد عن اِبن منظور أنّ الهمْزُ مثل الغَمْزِ والضَّغْطِ، ومنه الهمزُ في الكلام لأنّه يُضْغَطُ[3].

ومهما كان الاختلاف بين المحدثين في إثبات أو نفي النّبر عن الدّراسات العربيّة القديمة، فالمصطلح كان موجود، وقد اِ ستخدمه القدماء بمعنى الهمز، والواقع في حدود ما اِهتدينا إليه، لحظنا خلو الدّرس اللّغويّ القديم من الدّراسة النّظريّة فقط، أمّا الدّراسة التّطبيقي ة فهناك تلميحات وإشارات مهمة بثّها النّحاة واللّغويّون وتبعهم في ذلك الفلاسفة ومن سلك مسلكهم في هذا المجال.

فقد تردّد مصطلح النّبر في موروثنا اللّغوي، لكن بمعنى الهمز، وقد ورد عن اِ بن منظور في الحديث، قال رجل للنّبيّ صلي الله عليه وسلم: يا نبئ الله، فقال: لا تُنْبِر باسمي أي لا تهمز[4]. وكان وكان للفلاسفة المسلمين نصيب من هذه الدّراسة، تقترب في مضمونها من الدّرس اللّغوي الحديث . فقد عرض الفارابي إلى مصطلح النّبر ومشتقاته في أكثر من موضع من كتابه، مقرناً إيّاه مرّةً بالنّغم، ومرّةً أخرى بالهمز، قاصداً به الهمز والضّغط، يقول: "النّبرات نغم قصار، أطول مدّاتها في مثل زمان النّطق بالوتد"، ويقول : " الحروف المتحركة إذا مُدّت حركاتها أدنى مدّ أو قرنت حركاتها بنبرات، ...كانت قريبة من سبب خفيف "[5]. وهنا يقيّد مدى حدوث النّبر بالزّمن الّذي يضاهي زمن حدوث سبب خفيف، الّذي يناظره في الدّرس الحديث مقطع متوسّط مغلق بصامت، بهذا الشّكل (ص م ص).

---

[1] التطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ص 128.

[2] في البحث الصوتي عند العرب: خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر- بغداد- العراق، د. ط، 1983م، ص 65.

[3] لسان العرب: ابن منظور، مادة (همز)، 15/ 132.

[4] لسان العرب: ابن منظور، مادة (نبر)، 14/ 18.

[5] كتاب الموسيقى الكبير: الفارابي، ص 1084.

ومن نصوص الفارابي الّتي تشعرنا أنّها تقترب في مضمونها عمّا هو عليه في الدّرس اللّساني الحديث قوله الّذي أشار فيه إلى أنّ النّبر في العربيّة يفضّل المقطع الطّويل في الكلمة، وفي ذلك يقول: "متى توالت متحرّكات كثيرة وتناهت إلى متحرّك ووقف عليه، فإنّه ربّما جعل المتحرّك الأخير ممدوداً أدنى مدّ أو مقروناً بنبرة "[1]. فهو هنا يشير إلى النّبر المدّي أو الطّولي كما هو في الدّرس الحديث.

كما أنّ الفارابي يشاطر النّحاة واللّغويّين القدامى في عدّ النّبر مرادفاً لل همز، إضافةً إلى أنّه يربط بين النّبر والنّغم؛ لأنّ التّنغيم لا يكون بدون نبر، فيقول : "أمّا الهمز والنّبر فيجعل اِ فتتاح كلّ واحد من المصوّتات الإثنى عشر ... والأجود أن تجعل اِ فتتحات الألف والممزوجات الّتي تميل إلى الألف، وإن جُعِلت افتتاحاً لحرف الياء، وما م ال إليه من الممزوجات، أو المتوسّطات بين الياء والألف لم يبشع به مسموع النّغمة، ومتى جُعلت اِ فتتاحاً للواو والممزوجات المائلة إليها أكسبت النّغم بشاعة المسموع"[2]. ثمّ في موضع آخر يعمد إلى التّفريق بين الهمز والنّبر مقرّراً "أنّ النّبرة هي أيضاً همزة بوجه ما، وبينهما فرق يسير"[3]. ولعلّه يقصد من وراء هذا أنّ الهمزة صورة من صوّر النّبر، وليس النّبر هو الهمز.

وبهذا يكون الفارابي مرّة أخرى قد أعطى صورة تلمس في إحدى جنباتها الدّرس اللّساني الحديث في مجال النّبر والتّنغيم. ولعلّ هذا يكون ردًّا على من أنكر النّبر على اللّغة العربيّة القديمة

وقد أشار عبد السلام المسدي إلى أنّ اِبن سينا هو الآخر من الّذين أشاروا إلى النّبر في عدّة مواضع من كتابه الشّفاء، عندما كان يتطرّق إلى قضيّة الزينة في الكلام، فبيّن أنّ الكلام يزدوج تركيبه من الحروف وممّا يقترن به إلى جانب الحروف"من هيئة ونغمة ونبرة" على حدّ تعبيره[4].

فابن سينا وهو يتحدّث عن تحسين وجوه الكلام والتّفقه في زينته ، يذكر أن "هذه التّفاصيل تحسن عند المخاطبة بالنّبرات الّتي تُقطع وتصل"[5]. وفي موضع آخر يقول: "وأمّا اللّفظ المتخلخل ،

---

[1] كتاب الموسيقى الكبير: الفارابي، ص 1085.

[2] السابق: ص 1117- 1118.

[3] نفسه: ص 1117.

[4] التفكير اللساني في الحضارة العربية: د. عبد السلام المسدي، ص 265.

[5] الشفاء- المنطق، السفسطة، الخطابة، والشعر: ابن سينا، تحقيق: أحمد فؤاد الإهوانى، تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مذكور، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، الخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية- إيران، ج 4، ط2، 2012م، ص 226.

وهو المقطع مفرداً مفرداً، فهو شيء غير لذيذ؛ لأنّه لا يتبيّن فيه الاتّصال والانفصال في الحدود الّتي تتناهى إليها القضايا وغير القضايا أيضاً الّتي هي مثل النّداء والتّعجب والسّؤال، إذا تمّت. فإنّ لكلّ شيء منها حداً وطرفاً يجب أن يُفصل عن غيره بوقفة، أو نبرة، فيُعلم "[1]. فهو بهذا يربط بين المقطع والنّبر والتّنغيم. والأكثر من ذلك نجد ابن سينا يشير إلى دور النّبرة في تحديد الدّلالة، مفرقاً في ذلك بين النّبر والتّنغيم، قائلاً : "ومن أحوال النّغم : النّبرات، وهي هيئات في النّغم مديّة، غير حرفيّة، يبتدئ بها تارة، وتخلّل الكلام تارة، وتعقب النّهاية تارة، وربّما تكثر قي الكلام، وربّما تقلّل . ويكون فيها إشارات نحو الأغراض. وربما كانت مطلقة للإشباع، ولتعريف ا لقطع، ولإمهال السّامع ليتصور، ولتفخيم الكلام. وربّما أُعطيت هذه النّبرات بالحدّة والثّقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل إنّه متحيّر أو غضبان، أو تصير به مستدرجة للقول معه بتهديد أو تضرّع أو غير ذلك. وربّما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أنّ النّبرة قد تجعل الخبر اِ ستفهاماً، والاستفهام تعجباً، وغير ذلك. وقد تورد للدّلالة على الأوزان والمعادلة؛ وعلى أنّ هذا شرط، وهذا جزاءً؛ وهذا محمول، وهذا موضوع"[2]. وفي موضع آخر يقول : "واعلم أنّ اِختلاف النّغم عند محاكاة المحاكي إنّما يكون من وجوه ثلاثة: الحدّة، والثّقل، والنّبرات"[3].

يتّضح من هذه النصوص أنّ اِ بن سينا كان على وعي بالنّبر كما هو عليه في الدّرس اللّساني، إلا أنّه لم يفرق بينه وبين النّغم، فدائماً نجد هذا المصطلح يحاذي مصطلح النّبر في نصوصه، كما أنّه لم يهتمّ كثيرا بالدّراسة النّظرية شأنه شأن النّحاة واللّغويّين في هذا المجال.

وعليه العربيّة القديمة لم تخل من الدّراسة النّبريّة وقد برزت بقوة في القراءات القرآنية، وعند المجيدين من القرّاء؛ لارتباط اللّفظ بالأداء، هذا "المعيار الّذي نطمئن إليه في نطق أصوات الفصحى ونبر مقاطعها"[4]، ولمّا كان الأ مر كذلك حاول إبراهيم أنيس بعد سماعه نطق القرّاء المجيدين أن يضع قواعد لمواضع النّبر في الكلمة العربيّة.

---

[1] الشفاء: ابن سينا، ص 222.

[2] السابق: ص 198.

[3] نفسه: ص 199.

[4] ظواهر التشكيل الصوتي: بروبة المهدي، ص 307.

3 **قواعد النّبر**: نوجزها فيما يأتي[1]:

1. يُنظر إلى المقطع الأخير من الكلمة فإن كان من النّوع الرّابع أو الخامس، أي مقطع طويل مغلق بصامت (ص م¯ص)، أو مقطع طويل مغلق بصامتين (ص م ص ص) كان هو موضع النّبر، ولا يكون إلاّ في حالة الوقف، مثل: نَسْتَعين من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: 5]، أو في المستقرّ من قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ۝١٢﴾ [القيامة: 12]، نجد النّبر على المقطعين 'عين'، 'قرّ'.

2. أمّا إذا كانت الكلمة لا تنتهي بهذين النّوعين من المقاطع نظرنا إلى المقطع الّذي قبل الأخير، فإن كان من النّوع الثّاني أو الثّالث (أي: ص م ص أو ص م¯ص) كان ذلك موضع النّبر، أمّا إذا كان من النّوع الأول نظرنا إلى ما قبله إذا كان مثله أي من النّوع الأوّل هو أيضا، كان النّبر على المقطع الثّالث، حين نعدّ من الشّمال إلى اليمين.

3. لا يكون النّبر على المقطع الرّابع حين نعدّ من الآخر إلاّ في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثّلاثة الّتي قبل الأخير من النّوع الأوّل، مثل: عربة، حركة، ففي هذه الحالة يكون النّبر على المقطع الرّابع أي على (عَ، حَ).

4. أمّا في الفعل الماضي الثّلاثي مثل 'كتب، فرح، صعُب' فالنّبر يكون على المقطع الثّالث حين نعدّ من آخر الكلمة، وكذلك في الكلمات أمثال: 'اِجتمع، اِنكسر'، أو أمثال المصادر 'لعبٌ، فرحٌ'، أو الأسماء 'عنبٌ، بلحٌ' نجد النّبر على المقطع الثّالث.

وقد أضاف مُحَمَّد الأنطاكي نقطة أخرى أشار فيها إلى أنّ الكلمة إذا كانت مؤلّفة من مقطع واحد فموضع النّبر يقع عليه، نحو: صهْ، قُمْ، ، لا، لم . أما إذا كانت الكلمة مؤلّفة من مقطعين فموضع النّبر يقع على ثانيهما، نحو: قام (قا)، بِها (بِ)، لكم (لَ).[2]

والخلاصة أنّه لمعرفة مواضع النّبر في الكلمة العربيّة ينظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإن كان من النّوع الرّابع أو الخامس كان ذلك موضع النّبر، وإلاّ نظرنا إلى المقطع قبل الأخير، و موضع النّبر في الكثرة الغالبة من الكلمات العربيّة هو المقطع الّذي قبل الأخير عندما نعدّ من آخر الكلمة، وهو في

[1] ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 173- 174. وينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : عبد الصبور شاهين، ص 27.

[2] ينظر: دراسات في فقه اللغة: مُحَمَّد الأنطاكي، ص 207- 208.

الغالب من النّوع الثّاني (ص م ص) أو الثّالث (ص م¯ ص)، مثل: اِسفَهْمْ، أو ينادي، وقد يكون من النّوع الأوّل فيقع عليه النّبر إذا لم يكن المقطع الّذي قبله مثله، نحو : قاتلٌ، يكتُبُ، أمّا إذا كان المقطع الّذي قبله هو الآخر من النّوع الأوّل، اِ نزاح موضع النّبر إلى هذا الأخير، نحو : اِجتمع، اِندمج.

5- انتقال النّبر:

قد تدعو أسباب موقعيّة وتركيبيّة إلى اِ نتقال موضع النّبر من مقطع إلى آخر في الكلمات العربيّة، نذكر أهمّها فيما يلي:[1]

1. **الاشتقاق:** عند صياغة كلمة من فعل ماضي ثلاثي، نحو : 'كَتَبَ'، نلاحظ أنّ النّبر يقع على مقطعها الأوّل (كَ) لتوالي ثلاثة مقاطع من نوع واحد، أمّا عند صياغة المضارع- من الكلمة نفسها- 'يكتب'، فالنّبر ينتقل إلى المقطع الّذي قبل الأخير، وهو (تُ) لاِنطباق القاعدة الخاصة بنبره في هذا الموقع. ومثل ذلك المصدر 'اِنكسار' على وزن اِنفعال يقع النّبر فيه على المقطع الّذي قبل الأخير (سا) فإذا جيء منه بالفعل الماضي اِنكسر، وقع النّبر فيه على المقطع الثّاني، وهو الّذي يسبق ما قبل الأخير (كَ).

2. **إسناد الفعل إلى الضمائر** : ففي بعض صوّر إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرّفع المتحركة ينتقل النّبر من مكانه الّذي كان فيه قبل الإسناد . فلو أخذنا على سبيل المثال الفعل (نجح) يقع النّبر فيه على المقطع الأوّل (نَ)، وعند إسناده إلى ضمير المتكلّم، أو المتكلمين، أو المخاطب، أو المخاطبين، يصير (نجحتُ-نجحنا، نجحتَ- نجحتم) نلاحظ اِنتقال النّبر إلى المقطع (جح) وهو المقطع ما قبل الأخير . ويلاحظ أنّ إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرّفع السّاكنة - كألف الاِثنين أو واو الجماعة- لا يغير من موضع النّبر، فإذا قلنا (الطّالبان نجحا) أو (الطّلاب نجحوا في الاِمتحان) بقي النّبر على المقطع الأوّل في كلا الفعلين لتوالي ثلاثة مقاطع متماثلة.

3. **جزم المضارع** : يتغيّر موضع النّبر على حسب رفع الفعل المضارع وجزمه، فإذا قلنا مثلاً : (ينهض زيد) فالنّبر يقع على المقطع ما قبل الأخير (هـ) من الفعل، حسب القاعدة المذكورة، وإذا

[1] ينظر: الصوتيات اللغوية: عبد الغفار حامد هلال، ص 307- 308. ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 177- 178.

جزمنا الفعل (لم ينهض) تغيّر نوع المقاطع الّتي يشتمل عليها فأصبح مكوّناً من مقطعين من النّوع الثّالث، لذلك يقع النّبر فيه على المقطع الأوّل (ين).

ويؤكّد إبراهيم أنيس أنّ هذه القواعد- الّتي سبق شرحها- هي الّتي تحدّد موضع النّبر في كلّ الحالات مهما أصاب الكلمة من تغيير في نسجها.[1]

وعلى الرّغم من أنّ النّبر ظاهرة تطريزية خاصّة بالمقطع، فإنّ له تأثير حتّى على بقيّة المقاطع المجاورة؛ لأنّ مجاله في الكلمة ليس المقطع المنبور وحده، بل الكلمة بعدّها الوحدة المنبورة، الّتي يهيئ المتكلّم نفسه ليضغط على بعض أجزائه ا على حساب بعضها الآخر [2]، ليحدث بعدها نغمة مميّزة تتمثّل بتوظيف النّبر . فلا ريب أنّ للنّبر وظيفة نطقيّة تتّصل بنظام أداء الكلام، أي : بتوقيعات المتكلّم، الّذي يقسم الحدث المنطوق إلى أقسام ترتبط بأهمّية المقاطع الّتي يؤدّيها من ناحية، وبإيقاع تنفّسه الطّبيعي من ناحية أخرى[3].

ثالـثا: التّنغيــم:

1 -**تعريفه:** جاء في اللّسان "نغم: النّغمة: جرْس الكلمة وحُسْن الصّوت في القراءة وغيرها، وهو حسن النّغمة، والجمع نَغْمٌ، ... وقد تنغّم بالغناء ونحوه . والنّغم: الكلام الخفيّ. والنّغمة: الكلام الحسن، وقيل هو الكلام الخفيّ...، وسكت فلان فما نغم بحرف وما تنغّم مثله وما نغم بكلمة"[4].

أمّا في الاصطلاح هو "تتابعات مطردة من مختلف أنواع الدّرجات الصّوتية على جملة كاملة، أو أجزاء متتابعة. وهو وصف للجمل وأجزاء الجمل، وليس للكلمات المختلفة المنعزلة"[5].

ويمكن تعريف التّنغيم بأنّه اِرتفاع الصّوت وانخفاضه أثناء الكلام[6]، أو هو تتابع النّغمات الموسيقية، أو الإيقاعات في حدث كلامي معين [7]. ولذلك هناك من يطلق عليه اِ سم موسيقى الكلام[8]، أو

[1] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص178.

[2] ينظر: علم الأصوات: مالمبرج: ص 197. وينظر: دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 225.

[3] علم الأصوات: مالمبرج، ص 198.

[4] لسان العرب: ابن منظور، مادة (نغل)، 14/ 222.

[5] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 229.

[6] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 164.

[7] أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، ص 93.

[8] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص 176. وينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 533.

النّبر الموسيقي[1]، ويشيرون إليه أيضاً بالتّلوين الموسيقي[2]، لِما "يقصد به من تنويع في الأداء الكلامي الكلامي بحسب المقام المقُول فيه . فكما أنّ لكلّ مقام مقالاً، فكذلك لكلّ مقال طريقة في أدائه تناسب المقام الّذي اِقتضاه، فالتّهنئة غير الرّثاء، والأمر والنّهي سطوة وردعاً غيرهما شفقة، وهما غير التّأنيب والتّوبيخ، والتّساؤل والاستفهام غير النّفي وهكذا "[3]. والتّنغيم في العربيّة لا يختلف عن غيره من اللّغات الأخرى، فهو لا يخرج عن كونه "مجموعة من العادات الأدائيّة المناسبة للمواقف المختلفة، من تعجب، واستفهام، وسخرية، وتأكيد، وتحذير، وغير ذلك من المواقف الانفعالية "[4]. إنّه يدلّ على الحالة النفسيّة للمتكلم، كما يعدّ عاملاً مهمًّا من عوامل توضيح المعاني وتفسيرها، وتمييز أنماط الكلام بعضها من بعض [5]. فالجملة الواحدة قد يتنوّع معناها بتنوّع صوّر نطقها، نحو : نجحت في الامتحان . نجحت في الامتحان ! فالتّعجب هنا يغير المعنى بين الجملة الأولى والجملة الثّانية.

والتّنغيم في المنطوق قد تدلّ عليه علامات التّرقيم في الكتابة، يقول تمّام حسّان : "والتّنغيم في الكلام يقوم بوظيفة التّرقيم في الكتابة، غير أنّ التّنغيم أوضح من التّرقيم في الدّلالة على المعنى الوظيفي للجملة"[6]. وربّما يعود سبب ذلك إلى أنّ التّنغيم قد يكون عند العامي والفصيح، يعني بدون الاعتماد على التّرقيم في الكتابة، أمّا التّرقيم فلا يتّضح إلاّ بالأداء، أي بالتّنغيم الذي يتطلبه هذا السّيّاق الكلامي من اِستفهام أو تعجّب أو تحسّر أو نداء أو نحو ذلك، غير أنّ الّذي يتوضّح أكثر من كلام تمّام حسّان 'أنّ التّنغيم أوضح من التّرقيم في الدّلالة'؛ ذلك لأنّ التّنغيم قد يدلّ على الفرح أو الحزن أو الخوف أو الألم ممّا قد يرتسم على وجه المتكلّم، ويتّضح من خلال صوته، وتغيب دلالته من خلال التّرقيم في الكتابة . لذلك التّنغيم أقوى تأثّراً في السّامع، وأشمل دلاليّاً من التّرقيم، فإن كان لعلامات الـتّرقيم دور في إظهار المعنى الوظيفي للجملة المكتوبة، فللتّنغيم الدّور الأكبر في دلالة الكلام المنطوق لِاتساعه وتعدّده، ومحدودية علامات التّرقيم.

---

[1] علم الأصوات: مالمبرج، ص 209.

[2] علم الأصوات: كمال بشر: ص 534.

[3] المختصر في أصوات اللغة العربية: د. مُحَمَّد حسن جبل، ص 177.

[4] علم الأصوات: مالمبرج، ص 209.

[5] علم الأصوات: كمال بشر، ص 534.

[6] اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص 226.

والتّنغيم وإن غاب نظريًّا من مؤلفات العرب القدامى كما هو الحال مع النّبر، فهو موجود وحاضر بقوة في اِستعمالهم اللّغوي من نثر وشعر، بل هو موجود حتّى في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، ومن شواهدهم عليه قول عمر بن ربيعة:

ثــمّ قــالوا: تُحِبُّهـــا، قُلـتُ بهـــراً عـَدَدُ الـنُّجُمِ والحَـصَى والــتُّرابِ

فإنّ جملة (تحبّها) جملة اِستفهامية مع أنّ لا أثر لأداة الاستفهام فيها، والتّقدير : أتحبّها؟ فحذف الهمزة، واكتفى بالتّنغيم لإظهار الاستفهام.[1]

وأمّا شواهد التّنغيم في القرآن الكريم فقد وردت في مواضع كثيرة، نذكر منها قوله تعالى : ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ﴾ [آل عمران: 47]، ومن قوله تعالى أيضا ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ﴾ [آل عمران: 40]، وفي موضع آخر يقول: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ ۝١ أَلَمۡ يَجۡعَلۡ كَيۡدَهُمۡ فِي تَضۡلِيلٖ ۝٢﴾ [الفيل: 1-2]، فهذه الآيات تدلّ على الاستفهام والتّعجب في الآن نفسه وإن لم يُصرح بهما، لكن تفهم من سيّاق الكلام، وكلتاهما من صوّر التّنغيم، والتّنغيم يقوم على المعنى والأداء في كثير من الأحيان. يقول الزركشي (ت 794هـ) في كتابه البرهان "فمن أراد أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله، فإن كان يقرأ تهديداً لفظ به لفظ المتهدّد، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفظ به على التّعظيم"[2]. وقد أوضح الزّركشي "أنّ القارئ المجيد هو الّذي تكون تلاوته على معاني الكلام وشهادة وصف المتكلّم، من الوعد بالتّشويق، والوعيد بالتّخويف، والإنذار بالتّشديد "[3]. بمعنى أنّ القارئ لابدّ أن يكون له تنغيم خاصّ لكلّ من الوعد، والوعيد، والتّهديد، والتّعظيم، والإنذار، وبفضل التّنغيم تتّضح المعاني.

وأمّا ما جاء من شواهد التّنغيم في الأحاديث الشّريفة فكثير أيضاً نذكر منه ما ورد "عن مُعاذ بن جبل قال: قُلْت يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي مِنْ النَّارِ، قَالَ " :لَقَدْ سَأَلْت عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَ هُ اللَّهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ،

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص 227- 228.

[2] البرهان في علوم القرآن: بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث- القاهرة، ج1، د. ط، 1957م، ص 450.

[3] البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج2، ط3، 1404هـ- 1984م، ص 181.

وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ : أَلَا أَدُلُّك عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ ﴾ حتى بلغ ﴿ يَعۡمَلُونَ ﴾[السجدة: 16- 17]، ثُمَّ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُك بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ؟ قُلْت: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ: رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُك بِمَلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ فقُلْت : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ وَقَالَ: كُفَّ عَلَيْك هَذَا. قُلْت: يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: ثَكِلَتْك أُمُّك وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ عَلَى وُجُوهِهِمْ – أَوْ قَالَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ –إلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟ !". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [رقم:2616] وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[1].

فهذا النّصّ وإن بذا طويلاً إلاّ أنّه يغنينا عمّا اِ صطلح عليه المحدثون بالتّنغيم، وإن ظهر في بداية زمانه خالٍ من علامات الوقف، فهو غير خالٍ من التّنغيم، والقراءة التي تربطنا بالمعنى والأداء الحسن خير دليل على ذلك؛ لأنّه "لم يكن لدى العرب نظام للتّرقيم كالّذي نعرفه الآن، وربّما كان ذلك قصداً للتّعليق بالنّغمة حيث بإمكاننا أن نفهم معنى الدّعاء، أو الاستفهام، أو التّقرير، أو التّأنيب أو نحو ذلك "[2]. وهذا النّصّ هو مصحوب أيضاً بقرائن التّنغيم (أعضاء الجسم، فأخذ بلسانه وقال: كُفَّ عليك هذا)، الّتي تعدّ من القرائن الحالية[3].

2 ظاهرة التّنغيم في التّراث العربي:

الباحث عن مدى وعي علماء اللّغة القدماء بظاهرة التّنغيم، يجد غير إشارة في مصنفاتهم تدلّ على هذه الظّاهرة الصّوتية، من ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه في باب النّدبة: "اعلم أنّ المندوب مدعو ولكنه متفجّع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأنّ الندبة كأنّهم يترنّمون فيها"[4]، والترنّم في معاجم اللّغة من رنم والرّنيم والترنيم بمعنى تطريب الصّوت، وتحسين الصّوت بالتّلاوة، ويطلق على الحيوان والجماد، ورنّم الحمام والمكاء والجندب، والحمامة تترنّم، وللمكاء

[1] متن الأربعين النوويّة: أبو زكريا يحي بن شرف النووي (ت 676هـ)، دار زاد المهاجر للنشر والتوزيع– الجزائر، 2006م، ص 36- 37.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 227- 228.

[3] نفسه: ص 228.

[4] الكتاب: 2/ 220.

ترنيم[1]، وهو كلّ ما اسْتُلِذَ صوتُه، إذا طرّب بصوته وتغنى [2]. وكأنّ سيبويه يريد أن يوضّح لنا من خلال قوله 'يترنّمون فيها' أي أنّهم يلوّنونها بموسيقى معيّنة ونمطٍ من تنغيم خاصّ[3].

وقد ورد عن ابن جني هو الآخر نصّ يتناول فيه التّ نغيم، يقول فيه : "لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التّعجّب استحال خبراً، وذلك قولك : مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرّجل في الفضل، ولست مستفهماً"[4].

فالملاحظ من هذه النّصوص أنّ القدماء كانوا على وعي بالتّنغيم، وبالخصوص ما ورد عن ابن جني؛ لأنّ تضام الاستفهام والتّعجب لا يمكن حدوثه إلا بصورة تنغيميّة.

وقد ورد عنه دليلا آخر ينبئ عن وعيه بموسيقى الكلام وتلوين نغماته، يقول فيه عند حذف الصّفة "وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: يسير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثّناء عليه؛ فتقول : كان والله رجلاً ! فنزيد في قوة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللاّم وإطالة الصّوت بها (وعليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكّن الصّوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز"[5].

فابن جني لم يقتصر في هذا النّصّ على موسيقى الكلام، ودور نغماته في الفهم والإفهام، وتنميط تركيب أجناسه الدّلالية فحسب، بل تعدّاه إلى فن أداء الكلام، الّذي جمع فيه بين البنيات

---

[1] لسان العرب: ابن منظور، ج 5، مادة (رنق)، ص 334.

[2] المعجم الوسيط، مادة (رنق)، ص 376.

[3] علم الأصوات: كمال بشر، ص 550.

[4] الخصائص: 3/ 269.

[5] الخصائص: 2/ 370- 371.

الدّاخلية التّركيبية والبنيات الخارجية الأدائية المتعلقة بالنّبر والتّطريز والتّفخيم لبعض الأصوات والمقاطع، وفقاً لمقصود الكلام وتناسباً مع مقتضى الحال، إضافةً إلى إشارات جسميّة تلائم المقصود من مثل المدح أو القدح، وعليه التّنغيم عند اِبن جني من خلال نصّه هذا يلامس التّنغيم في الدّرس اللّساني الحديث في كثير من جوانبه.

وإذا تأملنا نصوص الفارابي وجدناه هو الآخر مدرك تمام الإدراك لمفهوم التّنغيم كما اصطلح عليه المحدثون، حيث يقول: "ومن فصول النّغم الفصول الّتي بها تصير دالّة على انفعالات النّفس، والانفعالات عوارض النّفس، مثل: الرّحمة والقساوة والحزن والخوف والطّرب والغضب واللّذة والأذى وأشباه هذه، فإنّ الإنسان له عند كلّ واحد من هذه الانفعالات نغمة تدلّ بواحد واحد منها على عارض عارضٍ من عوارض نفسه وهذه إذا استعملت خيّلت إلى السّامع تلك الأشياء الّتي هي دالّة عليها"[1]. فهذا النّص يوضّح أنّ صاحبه متفطّن إلى العلاقة بين التّنغيم والانفعالات النّفسية الّتي قد تدلّل على المقصود تبعا لمقتضى الحال.

وفي موضع أخر من كتابه نجده يحصي حتّى بعض وظائف التّنغيم كما حدّدها المحدثون، قائلاً: "وسائر الأحوال الأخر، سوى الّتي وصفناها، أربعة، منها ما يفيد السّامع اللّذاذة وأنق المسموع ويكسب اللّحن بهاء وزينة، ومنها ما يوقّع في النّفس تخيّلات أشياء ... ومنها ما يكسب الإنسان اِنفعالات النّفس، مثل الرّضا والسُّخط والرّحمة والقساوة والخوف والحزن والأسف وما جانس ذلك. والرّابع هو الّذي يكسب الإنسان جودة الفهم لِما تدلّ عليه الأقاويل الّتي قُرِنت حرُوفها بنغم الألحان"[2].

ولما كان الأمر ك ذلك قرّر كمال بشر "أنّ التّنغيم ظاهرة صوتيّة مهمّة في الفهم والإفهام وتنميط الجمل إلى أجناسها النّحويّة والدّلاليّة المختلفة"[3].

3 دلالة التّنغيم عند المحدثين:

على الرّغم من أنّنا لا نوافق تمّام حسّان في ذكره أنّ التّنغيم في العربيّة الفصحى غير مسجل ولا مدروس، غير أنّه أجاد تمثيل الظّاهرة أحسن تمثيل عندما ذكر أنّ "للنّغمة دلالة وظيفيّة على معاني الجمل في صلاحية الجمل التّأثّرية المختصرة نحو لا !، نعم!، يا سلام!، الله!، إلخ، لأن تقال

[1] كتاب الموسيقى الكبير: ص 1071.

[2] كتاب الموسيقى الكبير: ص 1171.

[3] علم الأصوات: ص 552.

بنغمات متعدّدة ويتغيّر معناها النّحوي والدّلالي مع كل نغمة بين الاستفهام و التّوكيد والإثبات لمعان مثل الحزن والفرح والشّك والتّأنيب والاعتراض والتّحقير وهلم جرا، حيث تكون النّغمة هي العنصر الوحيد الّذي تسبّب عنه تباين هذه المعاني؛ لأنّ هذه الجملة لم تتعرّض لتغيّر في بنيتها ولم يضف إليها أو يستخرج منها شيء، ولم يتغيّر فيها إلا التّنغيم وما قد يصاحبه من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم ممّا يعتبر من القرائن الحالية "[1]. فهو بهذا قد ربط التّنغيم بالمعنى، أي أنّ اختلاف النّغمة قد تؤدّي بالضّرورة إلى اختلاف المعنى.

إضافة إلى أنّه ربط بين التّنغيم وعلامات التّرقيم في الكتابة، غير أنّه لاحظ أنّ التّنغيم أوضح من التّرقيم في الدّلالة على المعنى الوظيفي للجملة، نظرا لمحدودية علامات التّرقيم، وتوسيع التّنغيم إلى قرائن أخرى تدلّ عليه كحركة أعضاء الجسم وملامح الوجه والحالة النّفسية الّتي تصطحب مقتضى الحال في الإبلاغ عن المراد المقصود.

وكمال بشر هو الأخر ربط التنغيم بالفهم والإفهام، وذكر أنّ : " إمكانات التنويع في النغمات واسعة إلى حد كبير، وفقا لنوع الكلام وظروفه . وهذا التلوين الموسيقي يعطي الكلام روحا ويكسبه معنى: إنّه يدلّ على الحالة النفسية للمتكلم، كما يعدّ عاملاً مهماً من عوامل توضيح المعاني وتفسيرها، وتمييز أنماط الكلام بعضها من بعض"[2].

كما أنّه قد أتبث أنّ النّبر عامل مهمّ من عوامل التّنغيم وليس التّنغيم هو النّبر كما يظنّ بعضهم. فالنّبر وضوح نسبي في نطق مقطع من المقاطع، بالإضافة إلى عوامل أخرى، ذاتية وغير ذاتية كطبيعة الصّوت، وهيئات التّراكيب . أمّا نغمات الكلام دائما في تغير من أداء إلى آخر ومن موقف إلى موقف، ومن حالة نفسيّة إلى أخرى . وللنّغمات مدى من حيث الارتفاع والانخفاض تحسّه الأذن المدرّبة[3].

أمّا أحمد مختار عمر فإنّه يميّز بين النّغمة والتّنغيم بذكره أنّ "هناك نوعان من اختلاف درجة الصّوت يمكن تمييزهما: نوع يسمّى بالنّغمة tone، وهنا تقوم درجات الصّوت المختلفة بدورها

[1] اللغة العربية معناها ومبناها: ص 228.

[2] علم الأصوات: كمال بشر، ص 534.

[3] نفسه: ص 533- 534.

المميّز على مستوى الكلمة ولذا تسمّى تونات الكلمة. ونوع يسمّى بالتّنغيم intonation، وهنا تقوم درجات الصّوت المختلفة بدورها المميّز على مستوى الجملة أو العبارة أو مجموعة الكلمات"[1].

ويرى أنّ "معظم اللّغات يمكن أن تسمّى لغات تنغيميّة؛ لأنّها تستخدم التّنوعات الموسيقيّة في الكلام بطريقة تميزيّة تفرق بين المعاني، وإلى اِ ختلاف التّنغيم يرجع الفضل في أنّنا يمكننا أن نعبر عن كل مشاعرنا وحالاتنا الذّهنية من كلّ نوع، ويمكن في معظم اللّغات أن نغيّر الجملة من خبر إلى استفهام إلى توكيد إلى انفعال إلى تعجّب... دون تغيير في شكل الكلمات المكوّنة، ومع تغيير فقط في نوع التّنغيم"[2].

ويبدو من حديث أحمد مختار عمر أنّه حديث عام لم يخصّصه للغة من اللّغات، يقول : "أنّ لكلّ لغة لها بالنّسبة لكلّ مجموعة من الكلمات أو الجمل نماذج من التّنغيم متميزة تماماً إلى الحدّ الّذي يمكّن الشّخص من أن يتعرف على اللّغة المتكلّمة أمامه حتّى إذا لم يميّز فعلاً واحدة من كلماتها"[3].

ويرى إبراهيم أنيس أنّ المعنى يتوقّف على التّنغيم، يقول: "ويتوقّف كلّ معنى من المعاني على درجة الصّوت حين النّطق بالكلمة، ويمكن أن نسمّي درجة الصّوت بالنّغمة الموسيقية، ففي اللّغة الصّينية كلمة [فان] تؤدّي ستّة معان لا علاقة بينهما هي : [نوم، يحرق، شجاع، واجب، يقسم، مسحوق]، وليس هناك من فرق سوى النّغمة الموسيقية في كلّ حالة "[4]. فهو بهذا يربط النّغمة بالسّيّاق ومقتضى الحال.

وقد أوضح عبد الغفار حامد هلال أنّ التّنغيم يرتكز على ما للمتكلّم من قدرة على التّحكم في عضلات نطقه، ويتدخل في طبيعة النّطق والتّنغيم موقف الكلام، وحالة المتكلم النّفسيّة وطبيعة المخاطبين والبيئة الّتي يلقي فيها الكلام وغير ذلك من الظّ روف المحيطة.[5] معنى ذلك أنّ التّنغيم يختلف من موقف إلى آخر، فتنغيم الخطابة الدّينيّة غير تنغيم التّهنئة أو الحزن وغيرها من المواقف، فلكلٍّ أسلوبه وطرائقه في نطق العبارات ونبراتها الصّوتيّة، كما أنّ حالة المتكلّم وعواطفه من

[1] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ص 225.

[2] السابق: ص 229- 230.

[3] نفسه: ص 231.

[4] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص176.

[5] أصوات اللغة العربية: عبد الغفار حامد هلال، ص 229.

مودّة أو كراهيّة، أو تقدير أو اِ حتقار، أو صدق أو كذب أو نحو ذلك، لها آثارها في التّعبير وموسيقا الكلام. وفي كل ذلك تعبير عن اختلاف المشاعر ومقتضيات الأحوال وتغيير الجمل، من الاستفهام إلى التّوكيد، ومن الدّهشة إل التّعجب وما شاكل ذلك، مما يخلق اختلاف في النّغمات الصّوتيّة.

ويفرق تمام حسا ن بين 'النّغمة' و'اللّحن'،[1] بينما يجعل عصام نور الدّين 'النّغم' مرادف 'للتّنغيم'[2]. ويرى عبد القادر عبد الجليل أنّ "التّنغيم والنّغم، مصطلحان متماثلان في الدّلالة على المنحى اللّحني في سلسلة أحداث الكلام، وتبدو الصّلة وثيقة بينه وبين النّبر، وأنّ العلاقة بي نهما تلازميّة"[3]، ويبين أنّ التّنغيم يلعب دوراً فاعلاً في التّقرير، والتّوكيد، والتّعجب، والاستفهام، والنفي، والإنكار، والتّهكم، والزّجر، والموافقة والرّفض والقبول وغيرها من أنواع الفعل الإنساني، كالغضب، واليأس، والأمل والفرح، والحزن، وبيان الحال، الغنى وال فقر، والشّك واليقين والإثبات واللامبالاة والإقناع، عن طريق التّلوين في الدّرجات التّنغيمية "[4]. وعلى هذا سجّل المحدثون تنوّع في مستويات النّغمة بحسب اِ ختلاف درجة الصّوت إلى نغمتين رئيسيتين : النّغمة الهابطة، والنّغمة الصّاعدة، بالنّظر إلى النّهاية، أما الوحدات الدّاخليّة فتنتظّم عدداً من التّنوعات الجزئيّة الكثيرة[5].

الرّنغمة الهابطة: سمّيت كذلك للاتّصاف بالهبوط في نهايتها على الرّغم ممّا قد تنتظمه من تلوينات جزئيّة داخليّة . وأمثلتها تتجلّى بوجه خاص في الجمل التّقريريّة، والجمل الاِ ستفهاميّة، والجمل الطّلبيّة.

1) الجمل التّقريريّة: وهي الجمل الّتي تفيد معنى تام، نحو: الوالد في المزرعة. أو أحمد يراجع دروسه.
2) الجمل الاستفهامية: شرط أن ترفق بأداة الاستفهام، نحو: أين أحمد؟، أو من بالبيت؟
3) الجمل الطّلبية: وهي الجمل التي تتضمّن فعل أمر أو نحوه، مثل : أخرج من القسم . أو قم بواجبك المنزلي. أو راجع دروسك.[6]

[1] مناهج البحث في اللغة: ص 166.
[2] علم وظائف الأصوات اللغوية: ص 119.
[3] الأصوات اللغوية: عبد القادر عبد الجليل، ص 256.
[4] نفسه: ص 257.
[5] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 534.
[6] ينظر: نفسه: ص 534- 535- 536.

النّغمة الصّاعدة: سمّيت كذلك للاتّصاف بالصّعود في نهايتها، بالرّغم من تنوّع وحداتها الجزئيّة الدّاخليّة، وتتجلّى غالباً في الجمل الاستفهامية الّتي تتطلّب الإجابة بنعم أو لا، والجمل المعلّقة الّتي ترتبط بما بعدها، ومن أمثلتها:

1) الجمل الاستفهاميّة الّتي تستوجب الإجابة بنعم أو لا، مثل: الوالد في البيت؟، أو هل جاء زيد؟

2) الجمل المعلقة: ويعنى بها الجمل غير التّامّة لارتباطها بما بعدها، ويظهر ذلك بوجه خاص في الجزء الأول من الجمل الشّرطيّة ونحوها، مثل : إذا اِجتهدت، تنجح. أو عندما تأتي، نتفاهم. فهذا النّوع من الأمثلة ينتهي بنغمة هابطة؛ لأنّ الكلام قد تمّ وأصبحت الجملة كلّها تقريريّة، أمّا الجزء الأوّل وهو جملة الشّرط فهو كلام معلّق، أي لم يتم ويتوقف تمامه على الجواب، فهذا الجزء الأوّل يدلّ على نغمة صاعدة.[1]

لأجل ذلك قد تأتي الجملة تتضمّن النّغمتين معاً، أي النّغمة الصّاعدة والهابطة في منطوق واحد، كما في المثال السّابق.

كما أنّه قد تأتي **النّغمة مستوية** وتكون في الجمل الخبريّة.[2] وتسمّى أيضاً بالنّغمة المسطّحة[3] لا هي بالصّاعدة ولا هي بالهابطة، ومن أمثلة ذلك الوقف عند كلّ فاصلة مكتوبة في الآيات الآتية :

﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلۡقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ۝٩ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ۝١٠﴾[القيامة: 7- 8- 9- 10]. يرى تمّام حسّان أنّ الوقف على 'البصر' و'القمر' أولاً، و'القمر' ثانياً، وقف على معنى لم يتمّ فتظلّ نغمة الكلام مسطّحة دون صعود أو هبوط، أمّا الوقف عند 'المفرّ' فالنّغمة فيه هابطة؛ لأنّه وقف عند تمام معنى الاستفهام بغير الأداة أي الاستفهام بالظّرف[4]. وتبرز النّغمة المستوية أيضاً في قوله تعالى : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١﴾[الإنسان: 1]، فهذه الآية تقرأ بنغمة صوتيّة مستويّة حسب رأي خليل عمايرة، ويقول المفسّرون والنّحاة أنّ هل هنا ليست للاستفهام وإنّما هي بمعنى

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 536- 537.

[2] في نحو اللغة وتراكيبها : د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404هـ- 1984م، ص 173.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص 230.

[4] نفسه: ص 230.

(قد) الّتي تفيد التّحقيق والتّوكيد [1]. وقد يخطئ الكثير منّا في قراءتها على الوجه المطلوب، كونها تتضمّن أداة الاستفهام فيضيع المعنى، "فكم من سؤال فقد غايته على الرّغم من وجود الأداة، وكم من تقرير تحوّل إلى سؤال بنغمته المميّزة دون إثبات للأداة"[2].

وعموماً قد اهتد الدّارسون المحدثون إلى تصنيف التّنوعات النّغميّة بناءً على درجة سماعها، إلى نغمتين إحداهما صاعدة أو عالية : وهي الّتي تشعر السّامع ببعض الأشيا ء الّتي لم تتمّ، بحيث يتوقّع أن يتلقّى بقيّة الكلام، أو يتوقّع إجابة، وتنتهي هذه النّغمة بأعلى درجة إسماع . في حين تنتهي النّغمة الهابطة بأقلّ درجة إسماع، وهي الّتي تنبئ بنهاية الجملة[3].

وهذه الاختلافات النّغميّة هي الّتي يميّز السّامع بها الكلمة عن الأخرى، وفي أغلب اللّغات تكون النّغمة هي العامل الأساس في البنية الصّوتيّة للكلمة أو للجملة، ولها من حيث المبدأ نفس الدّور الّذي تؤدّيه الوحدات الصّوتية الّتي تكوّنت منها الكلمة.[4] وإنطلاقاً من هذا يبرز دور التّجاور الصّوتي الّذي لولاه ما كان هذا البناء من أصله، والّذي يبدأ من الصّوت الإفرادي ثمّ التّركيبي وصولاً إلى التّنغيم.

4 -وظائف التنّغيم:

حدّد العلماء المحدثون وظائف التّنغيم في الجملة انطلاقاً من التّحليل اللّغوي الّذي يقوم على التّواصل الاجتماعي بين المتكلّمين . فـ"تنغيم الجملة الواحدة بطرق مختلفة- ودون أيّ تغيير في مكوّناتها الفونيمية والمرجعية- يميّز الجملة أو الصّيغة الإخباريّة، من الاستفهاميّة، من التّعجبيّة، من الطّلبيّة...الخ"[5].

فلو تأمّلنا نطق العبارة التّالية (سافر زيد) وتلحينها، وكيف ينقلها التّنغيم من باب إلى آخر... وكيف يغيّر معانيها دون أن يحدث أيّ تغيير في مكوّناتها الدّاخلية، أدركنا الوظائف المتنوّعة الّتي يمكن أن يقوم عليها التّنغيم.

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها: خليل أحمد عمايرة، ص 174.

[2] النبر والتنغيم في اللغة العربية- دراسة وصفية وظيفية: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات، إعداد الطالب: والي دادة عبد الحكيم، إشراف: د. عبد الجليل مرتاض، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1997- 1998م، ص 87.

[3] ينظر: علم الأصوات: مالمبرج، ص 192.

[4] ينظر: نفسه: ص 194.

[5] علم وظائف الأصوات: عصام نور الدين، ص 221.

-سافر زيد. ⟵ خبرية.

-سافر زيد !! ⟵ تعجبيّة إنفعالية (إذا أخبرك أحدهم وتفاجأت فرددت العبارة بعده متعجبا).

-سافر زيد؟ ⟵ استفهامية.

-سافر زيد. ⟵ إذا لم يكن مسافراً... وأردت السّخرية بتكذيب الخبر.

-سافر زيد. ⟵ زجر واستغراب ودهشة ورفض.

واعتماداً على التّحليل اللّغوي لمثل هذه العبارة حُدّدت الوظائف، نذكر منها أربعة لأهمّيتها:

الوظيفة الأولى: وهي الوظيفة الأساسية للتّنغيم والّتي تسمّى الوظيفة النّحويّة، إذ هي العامل الفاعل في التّفريق بين أنماط التّركيب والتّفريق بين أجناسها النّحوية انطلاقاً من إطارها الصّوتي وكيفيات أدائها الفعلي، فالتّنغيم بأنماطه المختلفة عامل أساس في بيان أنّ المنطوق تام في مبناه ومعناه أم غير تام، ويتجلّى ذلك بوضوح في الجمل الشّرطية، كما في قولنا مثلا : إن تجتهد، تنجح. فجملة الشّرط تنتهي بنغمة صاعدة دليل على عدم تمام الكلام، فتمامه يحصل بجملة جواب الشّرط الّذي ينتهي بنغمة هابطة، دليلاً على اكتمال المعنى والمبنى معاً . ومن أهم الوظائف النّحوية للتّنغيم دوره في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من تقريرية واستفهامية وتعجبية حيث تختلف النّبرات الصّوتية حسب المعاني المقرّرة، فالجملة التّقريرية تنتهي بنغمة هابطة دليل على تمامها، أما الجمل الاستفهامية بالخصوص تلك الّتي تستوجب الإجابة بلا أو نعم تنتهي بنغمة صاعدة، نحو : أ فهمت؟ الجواب يكون مثلاً: لا، دليل على أنّ الجملة لم تتم بعد، تنتهي عند تمامها بنغمة هابطة (لا لم أفهم)، فالأداء التّنغيمي هنا هو الفيصل في هذا التّصنيف المذكور.[1]

ويلفت كمال بشر نظرنا إلى قصّة تناسب هذا المقام وهي قصّ ة ابنة أبي الأسود الدؤلي مع أبيها، حين ألقت على مسامعه عبارتها المشهورة : "ما أجملُ السّماءِ؟" فقال: "نجومها"، فقالت: ما إلى هذا قصدتّ وإنّما أردت أن أتعجب من جمالها فقال الرّجل: فقولي إذن: "ما أجملَ السّماءَ".[2]

فمن الواضح أنّ الابنة لم توّفق في أداء العبارة باللّون الموسيقي المناسب لأسلوب التّعجب، وأتت به على وجه يناسب الاستفهام، وعلى ذلك كانت إجابة الوالد 'نجومها' لعدم فهمه المقصود،

[1] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 541- 542.

[2] نفسه: ص 546.

وعندما فهم ما تعنيه الابنة صحّح العبارة . فهناك فرق بين خطاب الاستفهام وأسلوب التّعجب، وهذا دليل على أنّ أبا الأسود الدؤلي بذوقه اللّغوي كان يدرك هذا الفرق وما يمكن أن يحدثه التّغيير في النّغمات. فتغيير في النّغمة يؤدّي إلى تغيير في المعنى . وعليه المعنى الصّحيح يقوم على الأداء التّنغيمي الصّحيح، فالنّزوح من الاستفهام إلى التّعجب بالكلمات نفسها، أو من التّقرير إلى الاستفهام أو ما شابه ذلك يعني تغيير في النّغمة، وبالتالي هو تغيير في الدّلالة.

ومن الجمل الّتي تنتهي بنغمة هابطة مثل الجمل التّقريريّة أو الخبريّة أو حتّى الاستفهاميّة، نحو "قولهم: مررت برجلٍ عجوزٍ أمّه. خفضت 'عجوزاً' ، وليس من نعت 'الرّجل'، إلاّ أنّه لمّا كان من نعت 'الأمّ' خفضتّه، على القرب والجوار، وكذلك تقول: مررت بامرأةٍ شيخٍ أبوها . خفضتّ 'شيخاً'، وهو من نعت 'الأب' إلاّ أنّه لما جاور 'امرأةً' خفضت، ورفع 'أباها' على الابتداء. وإذا كان الجوار هذا اسماً يعني أنّه لم يكن نعتاً، فإنّه لم يخفض، تقول : مررتُ برجلٍ زيدٌ أبوه، ومررت برجل حديدٌ بابه . رفعت 'زيداً' و'حديداً'، على الابتداء والخبر، ولم تخفض لأنّه اسمٌ، وليس بنعت"[1]. وإن كان التّنغيم لا يعنى بالوحدات الدّاخلية كما يعنى بالصّبغة الخارجية الأدّائية، إلاّ أنّ لها دور في تحديد المعنى، وليس هذا إلاّ من تلك.

الوظيفة الثّانية: وظيفة دلاليّة سياقيّة، حيث ينبئ اختلاف النّغمات، وفقا لاختلاف المواقف الاجتماعية، عن حالات أو وجهات نظر شخصيّة في عمليّة الاتّصال بين الأفراد، وتبعاً للظّروف والمناسبات الّتي يلقى فيها الكلام، وتبعاً أيضاً للحالة النّفسيّة الّتي يكون عليها المتكلّم، فبفضل النّغمات المختلفة يستطيع المتكلّم التّعبير عن جميع أنواع الحالات النّفسيّة والعاطفيّة [2]. ويظهر ذلك في حالات الفرح، أو الحزن، أو الألم، أو الغضب، أو التّعجب، أو الدّهشة، أو الدّعاء، حيث تأتي العبارة أو الجملة نفسها بنغمات مختلفة . وقد تكون النّغمة مصحوبة ببعض الإشارات أو حركات الجسم إضافة إلى السّمات المرسومة على الوجه كلّ ذلك يشترك في إحداث نغمة لها دلالة معيّنة توافق مقتضى الحال.

ويشير إبراهيم أنيس إلى نوع من أنواع النّبر يسمّى بنبر الجمل يناسب هذا المقام، وهو أن يعمد المتكلم إلى كلمة في جملته فيزيد من نّبرها، ويميزها على غيرها من كلمات الجملة، رغبة منه في

[1] ينظر: كتاب الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1405هـ- 1985م، ص 173- 174.

[2] ينظر: علم الأصوات: مالمبرج، ص 192. وينظر أيضا: علم الأصوات: كمال بشر، ص 540.

تأكيدها أو الإشارة إلى معنى خاص . ففي جملة مثل: هل سافر أخوك أمس؟، يختلف المعنى فيها باختلاف الكلمة الّتي زيد نبرها. فعند زيادة نبر كلمة 'سافر' في هذه الجملة، قد يكون معناها أنّ المتكلّم يشكّ في حدوث السّفر من أخ السّامع، بل يظنّ أنّ حدثاً آخر غير السّفر هو الّذي ثمّ، فإذا ضغط المتكلّم على كلمة 'أخوك'، فهم من الجملة أنّ المتكلم لا يشكّ في حدوث السّفر وإنّما الّذي يشكّ فيه هو فاعل السّفر، فربّما كان أباه أو عمّه أو صديقه لا أخاه. وأخيراً إذا زيد نبر كلمة 'أمس' فهم من الجملة أنّ الشّكّ في تاريخ السّفر.[1]

فتغيير في نبرة الكلمات يؤدّي حتماً إلى تغيير في الدّلالة.

الوظيفة الثّالثة: ويمكن تسميتها بالوظيفة الطّبقيّة؛ لأنّها تفرق بين الطّبقات الاجتماعيّة والثّقافيّة المختلفة تبعاً لاختلاف طرائق أداء الكلام، وقد لاحظ علماء الاجتماع أنّ موسيقا الكلام تختلف من طبقة إلى أخرى وفقاً لمواقع كلّ طبقة في المجتمع ومحصولها الثّقافي .[2] يعني من طريقة الكلام نعرف المثقّف من دونه، كما أنّه بإمكاننا التّمييز بين الطّبيب والإمام الخطيب، وبين المدرّس والّذي لا يفقه شيء. ومن التّنغيم أيضاً يمكننا أن نفرّق بين الغني والفقير، وبين الّذي يرتجف برداً وبين الّذي لا يشعر بذلك . كما أنّه بفضل التّنغيم يمكننا أن نّعرف من بكاء الصّبي أنّه جائع، ومن توجّع الشّيخ أنّه مريض.

الوظيفة الرّابعة : وهي وظيفة ذات إطار خاص، ويمكن تسمّيته ا بالنّغمة المعجميّة، كونها تعنى بالتّفريق بين معاني الكلمة المفردة وفقاً لدرجة الصّوت؛ يعني أنّ الكلمة الواحدة يتنوّع معناها بتنوّع النّغمة، ففي إحدى اللّغات الصّينية كلمة [ma] تعني الأم إذا نطقت بنغمة مستويّة، ولكنّها تعني الحصان إذا نطقت بنغمة صاعدة هابطة، وكلمة فان أيضاً يتغيّر معناها بتغير نغماتها كما رأينا سابقاً. ويقوم الاختلاف في درجة النّغمة في بعض اللّغات بالتّمييز بين الأجناس الصّرفيّة للكلمة كما يظهر ذلك مثلاً في التّفريق بين أزمان الفعل وهي على ذلك تسمّى باللّغات النّغميّة [3]. وعليه هذه الوظيفة لا تخصّ اللّغة العربيّة بل تعنى بلغات أخرى.

والقاسم المشترك بين هذه الوظائف كلّها هو الأداء الصّحيح الّذي يقوم على المعنى الصّحيح ويؤدّي إلى المقصود الصّحيح، فالتّنغيم أو موسيقا الكلام عامل مهمّ في تنميط التّراكيب ودلالة

[1] ينظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص175.

[2] ينظر: علم الأصوات: كمال بشر، ص 540.

[3] ينظر: نفسه: ص 541.

صحّتها الخارجيّة الّتي تعنى بمطابقة الحال ومقصود المتكلّم، فهو الّذي يعطي الكلام صبغته الحقيقية، باعتباره "عنصر مكمل للمنطوق لا ينفك عنه وأمارة صحّته ووفائه بالمعنى المقصود وفقاً لنوعيات التّراكيب ونوعيات مقامات الكلام"[1].

وطبعاً في كلّ هذا يؤدّي التّجاور الصّوتي دوره الفعّال، فلولاه ما كان البناء الصّوتي بين الأصوات المفردة في الكلمة الواحدة، ولا بين الكلمات في الجملة، ولا بين الجمل في المحاضرات أو الخطابات الرّسميّة، فهو الجسر الّذي بواسطته نصل إلى المقصود، وأيّ تغيير في إحدى تراكيبه يؤدّي إلى تغيير في المعنى، فلو تأمّلنا مثلاً عبارة 'جاء الأستاذ' فهنا يكون الاهتمام بالمقدّم أكثر من غيره يعني بالمجيء أكثر من الأستاذ فقد يكون أيّ أحد غير الأستاذ جاء، أمّا إذا كان هو المقدّم (الأستاذ)، نقول 'الأستاذ جاء' ينعكس الأمر فيصبح العنصر المهتمّ به أكثر من غيره هو الأستاذ يعني هو بعينه الّذي جاء وليس غ يره. والعامل المتحكّم في كلّ هذا يرجع إلى عنصر التّنغيم، فقد يختلف المعنى بإحداث أيّ إشارة أو حركة تساعد على تبليغ المقصود تبعاً لمقتضى الحال.

والتّلوينات الموسيقيّة في الكلام المنطوق لم يطرأ عليها أيّ تغيير بين القديم والحديث، إلاّ أنّ العرب القدامى في ذلك الزّمان لم يولون اهتماماً كبيراً بهذه الدّراسة، أمّا الممارسة والتّطبيق اللّغوي من طرف هؤلاء يؤكّد وعيهم بظاهرة التّنغيم وتلويناتها المختلفة، والّتي يؤدّي كلّ منها إلى المعنى المراد تبليغه.

فالتّنغيم بوصفه ظاهرة صوتيّة مهمّة في عمليّة الفهم والإفهام وتنميط الجمل إلى أجناسها النّحويّة والدّلاليّة المختلفة، كان مستقرّاً أمره في وعي علماء العربيّة وإن لم يأتوا فيه بدراسة نظريّة شاملة، تحدّد كنهه وطبيعته ودرجاته.[2]

والتّنغيم تستخدمه معظم اللّغات بطريقة تمّيزية تفرق به بين المعاني؛ إذ يمكن في معظم اللّغات أن نغيّر الجملة من خبر إلى اِ ستفهام أو توكيد أو اِ نفعال أو تعجّب، دون تغيير في شكل الكلمات المكوّنة.[3] فالنّغمة الصّوتيّة أصل في اللّغة المنطوقة واللّغة المنطوقة أصل اللّغة.

---

[1] علم الأصوات: كمال بشر، ص 547.

[2] نفسه: ص 552.

[3] دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة- التنغيم- رؤى تحليلية: د. عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2004م، ص 52.

الخاتـــمة

من خلال هذه الدّ راسة حاولنا أن نكشف عن جوانب مهمّ ة في نظام اللّغة العربيّة، فقد وضّحنا ما تتمتّع به العربيّة في مرونتها من ظواهر تحدث أثناء التّجاور الصّوتي، تتمثّل في انسجام صوامتها، وتآلف صوائتها، وقد يتمّ العدول عن الأصل إلى الفرع لتحقيق الانسجام الصّ وتي أثناء تدفق الكلام، ولم يكن ذلك ناشئًا من فراغ، أو مخالفا للقواعد الّ تي تعارف عليها العرب، بل جاء متّسقاً مع الذّوق الإستعمالي ومع بقيّة القواعد المنظّمة لجوهر العربيّة، انطلاقاً من الصّوت الإفرادي ثمّ التّركيبي وصولاً إلى آخر محطة وهي التّنغيم الدّلالي.

وبعد رحلة في أسرار العربيّة استطاع البحث المفصّل إلى نتائج تناثرت في ثناياه، أهمّها يتلخص في الآتي:

- لقد استطاع علماء العربيّة أن يضعوا بفكرهم الثّاقب ونظرهم الدّقيق، ما يشبه أن يكون قواعد صوتيّة، لما ينبغي أن يكون عليه تأليف الكلمة من أصوات، آخذين بعين الاعتبار نظام توزيع أصوات لغتهم على مدارج النّطق، ونظام التّناسق والإنسجام بين هذه الأصوات.

- ليس كلّ صوت صالحاً لأن يجاور صوت آخر في المقطع، وشكل المقطع، ومخرج الصّوت المجاور وصفاته، والملحقات الصّرفيّة وغير ذلك، هي العوامل الّتي تحدّد ورود صوت بعينه في موقع بعينه، أو عدم وروده.

- قد يكون الصّوت في ذاته سهل النّطق، وهو مفرد لا يجاور غيره من الأصوات، فإذا جاور غيره، أو وجد في موضع خاصّ من الكلمة استلزم النّطق به في هذا الموضع الخاصّ جهداً عضليّاً أكبر، مما قد يؤدي إلى قلب هذا الصّوت إلى صوت آخر.

- إنّ العربيّة قد تهتدي إلى تفادي الثّقل الّذي ينجم عن تنافر الأصوات، وما يصاحبه من إسراف في الجهد العضلي بالاستعانة ببعض الظّواهر كالإدغام والإبدال ونحوهما.

- تتأثّر بعض الأصوات اللّغويّة المتجاورة في الكلمة الواحدة، ممّا يؤدّي إلى أنّ الصّوت قد يكسب أو يفقد من بعض خصائصه أو كلّها على حساب الصّوت الآخر، قصد التّقارب في الصّفة أو المخرج أو كليهما، تحقيقاً للانسجام الصّوتي، وطلباً لتيسير عمليّة النّطق، وتوفيراً للاقتصاد في الجهد العضلي.

- مجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتّصل، هي السرّ فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثّر

- إذا تجاور صوت مجهور مجاورة مباشرة مع نظيره المهموس لا يحدث تأثير بينهما، لذلك وجب قلب أحدهما إلى الآخر، ليصبح الصوّتان مهموسين أو مجهورين، ولأجل ذلك تقلب التاء المهموسة في (افتعل) إلى نظيرها المجهور (الدال) عندما يكون فاؤه صوتاً مجهوراً مثل (الدّال، والذّال، والزّاي).

- الانسجام الصوّتي يستثقل تجاور صوتين متنافرين لما في ذلك من جهد على أعضاء النّطق، لذلك تلجأ العربيّة إلى تغيير أحدهما ليسهل نطق الكلمة.

- كل ما يؤدّي إلى تأثير الأصوات بعضها ببعض بقصد الاستخفاف والتّيسير والانسجام الصوّتي سواء كان من الأصوات الصّامتة أو المصوّتة، وسواء كانت المجاورة مباشرة أو غير مباشرة، كان من باب المماثلة الصوّتية.

- في بعض الأحيان يحدث تجاور صوتين متماثلين ثقلاً مستكرهاً، فتلجأ العربيّة إلى قلب أحد المتماثلين صوتاً آخر غالباً ما يكون من الأصوات المصوّتة الطّويلة أو أحد الأصوات المائعة (ل، م، ن، ر) وذلك تيسيرا للنّطق، وتحقيقاً للانسجام الصوّتي في الكلمة.

- قد تعدل العربيّة من الأصل إلى الفرع لوجود ثقل مستكره، أو لتعذر النّطق بالأصل، باحثة عن الاقتصاد في الجهد المبذول أثناء سير عمليّة الكلام، عن طريق اللّجوء إلى الفرع وفق قاعدة تصريفيّة معيّنة، قد تكون الإعلال، أو الإبدال، أو الإدغام أو الحذف...

- تميل العربيّة إلى العدول عن مجاورة بعض الأصوات باستبدال بعضها بأخرى، بغية الانسجام الصوّتي.

- الإقلاب يصنّف ضمن ا لمماثلة الجزئيّة المدبرة المتّصلة، بينما الإخفاء الشّفوي متضمّ ن في الإقلاب، والإقلاب متضمّن في الإبدال.

- الإقلاب يصنّف ضمن الإبدال عند اللّغويّين، وبالتّالي كلّ إقلاب إبدال وليس العكس، وكلّ إقلاب إخفاء شفوي وليس العكس.

- الصّوت عند مجاورته لصوت أخر يلزمه ببعض الخصّائص ممّا يؤدّي إلى ظهور بعض الظّواهر الصّوتيّة كالتّرقيق، والتّفخيم، والإدغام، والتّماثل، والتّخالف، والقلب، والإبدال وغيرها من الظّواهر الّتي قد تنتاب الصّوت اللّغوي من وهن أو حذف أو تفاعل مع جيرانه أو تبدّل في مواقعه وتناوب.

- قد تؤثر المصوّتات في نطق الأصوات المجاورة لها فينتج عن ذلك تغيّرات مختلفة تلحق هذا النّطق، فقد يطرأ على المصوّتات ما يطرأ على الصّوامت من عمليّات صوتيّة مثل التّماثل والتّباين والقلب، نحو ما وقع على سبيل التّجانس في قولهم "في رِجْلِهِ" عوض قولهم "في رِجْلِهُ".

- فقد تكون بعض الأصوات المتجاورة نفسها في اللّفظة المتعسّرة؛ لكن تغيير الحركة يؤدّي إلى نقلها من باب التّنافر إلى باب التّلاؤم؛ لأنّ الحركة قد تخلّص الكلمة ممّا أصابها من ثقل في النّطق.

- فأحياناً تعدل اللّغة العربيّة عن بعض الأحكام بغية التّناسب الصّوتي والتّجانس، لذلك لا نرى الجمع بين ضمّتين في كلمة واحدة استثقالاً لورود ذلك في القرآن، وحين تحرص اللّغة على التّناسب الصّوتي، فإنّها تضحّي بقضايا لغويّة أخرى من مثل الجرّ للمجاورة أو الخفض للجوار.

- إنّ العربيّة كما حاولت أن تنتقي الأصوات وتباعد بينها أو تقارب ليسهل النّطق بها، حاولت أن تنظر إلى حركات الأصوات وسكونها، وموقعها من الكلام، فوظّفت الحركات في الأماكن الّتي تتناسب معها، وسمحت بأن يكون في الموضع الّذي لا يتنافى معه الانسيّاب النّطقي.

- كما أنّه قد يتأثّر الصّوت بالصّوت بفعل التّجاور الصّوتي، قد يتأثّر اللّفظ باللّفظ وقد يتعدّى لأكثر من ذلك، ويتجلّى ذلك بوضوح على مستوى الحركات البنائيّة أو الإعرابيّة.

- التّجاور الصّوتي يحدث من بناء وتركيب أصوات وكلمات وجمل يفرضها نظام معيّن في اللّغة المعيّنة.

- التّجاور بين الألفاظ الّتي لها دلالة معيّنة في نفسيّة المتكلّم يخضع لترتيب معيّن ومحدود، قابليّة التّركيب اللّغوي تساوي قابليّة التّجاور الصّوتي.

- البناء اللّغوي بين الأصوات والكلمات والجمل يحتاج إلى لُحمة تصل مراحل البناء بعضها ببعض، وتوطّد العلاقة في السّلسلة اللّغويّة بشكل لا ينهار بناها، وتلك اللُحمة هي الرّبط والدّمج ومن ثمّ التّفريع؛ لأنّ الكلمة الواحدة بإمكانها أن ترتبط بكلمة معيّنة عن طريق الدّمج الملائم، وبالتّالي التّفريع الموافق للسّيّاق والمقام، فلولا الرّبط لما استدعت اللّفظة نظيرتها ولما استقطبت الجملة مثيلتها ولما كان هناك تعلّق بين الكلم.

- التّجاور الصّوتي له علاقة بالمعنى، فليس بإمكاننا أن نجد كلمة متجاورة مع كلمة لا تناسبها في المعنى، والكلمات ترتبط بعضها ببعض لتشكّل جملة، والجملة كالعقد الّذي يجمع بين حباته سلك

وثيق، ولا بدّ أن يبقى ذلك السّلك متّصلاً، وإلاّ ما استطاع الرّائي أن يفهم من شكله معنى العقد، وهذا الارتباط هو شكل من أشكال التّجاور الصّوتي.

- فالكلمة ليس لها دلالة في ذاتها، أمّا وإن دخلت في سيّاق معيّن، فإنّها مختارة بسبب ما يتجاور معها من كلمات، أي بحسب ما يناسبها من معان. فالألفاظ تترتّب بحكم أنّها خدم للمعاني.

- تقوم أحوال التّجاور الصّوتي في البنية العربيّة اعتماداً على مزج الأصوات بعضها ببعض وما يجوز في ذلك وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصحّ، سواء تعلّق الأمر بالألفاظ المفردة أو المركّبة، وهذا ما يحدّد لنا معرفة الأبنية وما يأتلف منها من قطع صوتيّة ومقاطع و ما يلزم ذلك من شروط تنظيميّة صارمة تتحدّد من خلالها أضرب التّأليف في العربيّة، كما أنّها تيسّر لنا إدراك العلاقات الوظيفيّة بين الأصوات اللّغويّة، وكلّ ما يرتبط بتجاورهما في أبنية الكلمات تنافراً أو تلا ؤماً على مذهب استواء المتقاربين، أو استواء المتباعدين، وأضرب تأليفهما في هذه الأبنية، آخذين بعين الاعتبار الطّرق الّتي تتحقّق بها السّهولة في اللّفظ والخفّة في النّطق؛ لأنّ الكلمة تخفّ وتثقل بحسب الانتقال من صوت إلى صوت لا يلائمه قرباً أو بعداً . ومن هذا المنطلق يسهل على المتكلّم المدرك لهذه الحقائق التّنظيميّ لعلاقات الأصوات في السّلسلة الكلاميّة فهم خصوصيّات الظّواهر الوظيفيّة من مماثلة أو مخالفة أو إبدال أو إدغام وغيرها من الظّواهر الصّوتيّة في السّيّاقات الملائمة لها.

- إذا اجتمع في الكلمة صوتان يتّصف كلّ منهما بصفة تناقض صفة الآخر، كالجهر والهمس أو الإطباق والانفتاح، وكان في تحقيق الصّفتين المتناقضتين للصّوتين المتجاورين مشقّة وعسر ا، مال المتكلّم إلى خلع صفة أحدهما على الآخر توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام . فالانسجام، أو التّآلف الصّوتي في الكلام، يلزمه أن تتّسق الأصوات بعضها مع بعض، بحيث إذا تجاور صوتان متن افران يؤدّي نطقهما إلى حدوث الثّقل، فلا بدّ من تغيير أحدهما ليسهل نطق الكلمة.

- إنّ اللّغة العربيّة وليدة قانون الاقتصاد في الجهد، والسّهولة واليسر في أثناء النّطق، من خلال تخلّصها من الأصوات العسيرة، بسبب التّقارب في المخرج أو في الصّفة، فيحدث أن يؤثر أحدهم ا في الأخر ليقلبه من جنسه فتحدث المماثلة الصّوتيّة، أو ربّما يكون الصّوتان متماثلين، فيحدث ذلك مشقّة وثقلاً في النّطق، فتلجأ العربيّة حينئذ إلى التّخلص منه عن طريق إبدال أحد المتماثلين صوتاً آخر، غالباً ما يكون صوت علّة أو صوتاً من الأصوات المائعة.

- بفضل تتابع السّكون والحركات الّتي ترتديها الصّوامت تتحدّد المقاطع، وتتحدّد الكلمات، وتتوقّف معرفة حدود الكلمات على المعاني، بحيث يعمل الحدّ المقطعي عمله في إضافة أجزاء إلى كلمة أو حذفها منها، وضمّها إلى صاحبتها أو استقلالها عنها، وعلى هذا فالسّيّاق وطبيعة البني ة كفيلان ببيان وتحديد أوائل الكلمات وأواخرها ومقاطعها، وأي تغيير في البنية المقطعية يؤدّي إلى تغيير في موقع النّبر.

- سمة التّفحيم أو التّرقيق سمة خاصة بالمقطع لا بالصّوت أو بالكلمة، لذلك قد يجري على المقطع بعض التّغيرات والتّبدّلات الصّوتيّة الّتي يفرضها ال سّيّاق ما يجري على الصّوت بفعل التّجاور الصّوتي.

- القدامى كانوا على وعي بالدّراسات الفومقية، وإن لم يُنظّروا لها، فقد وظّفوها في استعمالهم اللّغوي.

- النبر له علاقة بتجاور المقاطع، فلمعرفة موضع النّبر في الكلمة العربيّة ن قوم بفحص مقاطعها من آخرها إلى أوّلها.

- المعنى الصّحيح يقوم على الأداء التّنغيمي الصّحيح، فالعدول من الاستفهام إلى التّعجب بالكلمات نفسها أو من التّقرير إلى الاستفهام، يعني تغييراً في النّغمة، وبالتّالي هو تغيير في الدّلالة.

- التّجاور الصّوتي له دور كبير في البناء اللّغوي، فبفضله كان الكلام الم نطوق والمكتوب والّذي يبدأ بالصّوت الإفرادي ثمّ التّركيبي ليصل إلى آخر محطة وهي التّنغيم الدّلالي . فلا حياة لصوت أو لكلمة دون جيرانها في أي لغة من اللّغات، فكما أنّ الكائن الحي ليس بإمكانه العيش وحيدا فكذلك الصّوت، وأيضا الكلمة.

ومن التوّصيات الّتي خرجنا بها ونلحّ عليها، ضرورة العودة والاهتمام بالتّر اث اللّغوي العربي، ومحاولة اِستنطاقه، لمعرفة القضايا الّ تي توصّل إليها القدماء ومازالت لم تجد النّ ور في الدّ راسات الحديثة، أو لمعرفة القضايا الّتي لها جذور في الدّراسات القديمة مثل موضوعنا هذا.

قائمـة المصـادر والمراجـع

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم (قرص مضغوط).

القرآن الكريم: برواية ورش عن نافع (قرص مضغوط).

المصادر والمراجع:

01 – إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي : عبد الرحمن بن إبراهيم (665هـ)، تحقيق: إبراهيم عوض، دار الكتب العلمية– القاهرة، 1891م.

02 – الإبستمولوجيا التكوينية: جان بياجيه، ترجمة وتقديم: د. السيد نفادي، راجعه وقدم له: أ.د مُحَمَّد علي أبو ريان، الناشر: دار التكوين– دمشق، دار العالم الثالث– القاهرة، بيروت، 2004.

03 – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : أحمد بن مُحَمَّد البنا (ت1117هـ)، ج1، تحقيق شعبان مُحَمَّد إسماعيل، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1978م.

04 – أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم : د. فدوى مُحَمَّد حسان، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، 2011م.

05 – أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 1425 هـ - 2004م،.

06 – إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، قدم له وشرحه وبوبه : علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ط1، 1996م.

07 – أحكام التلاوة والتجويد الميسرة: عماد علي جمعة، دار النفاس، الأردن، ط 1، 2004م.

08 – أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود مُحَمَّد شاكر، د . ط، 1312هـ، 1991م.

09 – أسس علم اللغة : ماريوباي، ترجمة وتعليق : أحمد مختار عمر، عالم الكتب– القاهرة، ط8، 1419هـ- 1998م

10 – إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت 244هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر– عبد السلام مجمد هارون، دار المعارف، مصر، د. ط، د. ت.

11 – أصوات اللغة العربية : د. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة– القاهرة، ط 3، 1416هـ- 1996م.

12 – أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني– القاهرة، ط2، 1968م.

13 – الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : د. سمير إستيتيه، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2003م.

14 – الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، ط 4 ، 1971م.

15 – الأصوات اللغوية : د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان، ط1، 1431هـ، 2010م.

16 – الأصوات اللغوية: مُحَمَّد علي الخولي، مكتبة الخريجي – الرياض، 1987 م.

17 – الأصوات ووظائفها: مُحَمَّد منصف القماطي، دار الوليد– طرابلس، ط 2، 2003م.

18 – أصول تراثية في علم اللغة : كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، ط2، 1985م.

19 – الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي : د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، ط1411هـ– 1991م.

20 – الأصول في النحو: أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج 316 هـ، ج3، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1985م.

21 – الإضاءة في بيان أصول القراءة : علي مُحَمَّد الضّباع، المكتبة الأزهرية للتراث– جامع الأزهر الشريف، ط1، 1420هـ– 1999م.

22 – الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق : صباح عبد الله بافضل، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1418 هـ – 1997م.

23 – الإقناع في القراءات السبع : أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري (ت 540 هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيد، تقديم : د. فتحي عبد الرحمان حجازي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ– 1999م

24 – الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة): د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م.

25 – الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنيّة): د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط2، 1406هـ– 1986م.

26 – الألسنية العربية: ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان، ط2، 1981م.

27 – الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2003م، 1424هـ.

28 – البحث اللغوي عند إخوان الصّفاء : د. أبو السّعود أحمد الفخراني، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1411هـ- 1991م.

29 – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : عبد الرحمان الحاج صالح، ج 1، موفم للنشر – الجزائر، 2007م.

30 – البرهان في علوم القرآن : بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث- القاهرة، ج1، د. ط، 1957م. والجزء الثاني- ط3، 1404هـ- 1984م

31 – البنية المقطعية في اللغة العربية: عصام أبو سليم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 33، 1987م.

32 – البيان والتبيين: الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: عبد السّلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت، ج1.

33 – تاج العروس من جواهر القاموس : مُحَمَّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: د. نواف الجرّاح، دار الأبحاث، ط1، 2011م.

34 – التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تحقيق : غانم قدوري الحمدُ، دار عمار، عمان، الأردن، 1421هـ. 2000م، ط1.

35 – التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد: أبو عمرو الداني، تحقيق: أحمد عبد التواب الفيومي، مكتبة وهبة- القاهرة، 1993.

36 – التحليل البنيويّ للمعنى والسّياق : أ.د. عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 2010م.

37 – تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح دراسة استقصائية في القاموس المحيط، د . وفاء كامل فايد، عالم الكتب- القاهرة، د.ط، 1991م.

38 – التشكيل الصوتي في اللغة العربية- فونولوجيا العربية: د. سلمان حسن العاني، ترجمة : د. ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي- جدة- السعودية، ط1، 1403هـ- 1983م.

39 – التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : د. الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، مطبعة جمهورية تونس– المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

40 – التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1410هـ، 1990م.

41 – التطور النحوي للغة العربية : برجشتراسر ،ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط2، 1414هـ– 1994م.

42 – تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب : الرازي فخر الدين(604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط1، 1401هـ، 1981م.

43 – التفكير اللساني في الحضارة العربية: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب– تونس، ط1، 1981م، ط2– 1986م.

44 – تقويم اللسان: ابن الجوزي، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعرفة – بغداد، ط1 ، 1966م.

45 – تيسير الرحمان في تجويد القرآن : سعاد عبد الحميد، مجمع البحوث الإسلامية– الأزهر الشريف، ط3، 1424هـ– 2003م.

46 – تيسير علم التجويد: أحمد بن أحمد مُحَمَّد عبد الله الطويل : دار ابن خزيمة– المملكة العربية السعودية– الرياض، ط1، 1421هـ– 2000م.

47 – الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور : ضياء الدّين بن الأثير الجزري، تحقيق وتعليق: د. مصطفى جواد، د . جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د . ط، 1956م– 1375هـ.

48 – الجمل في النحو : أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة– دار الأمل، إربد– الأردن، ط1، 1404هـ– 1984م.

49 – جمهرة اللغة: أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد، تحقيق : د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط1، 1987م، ج1.

50 – جهد المقل: مُحَمَّد بن أبي بكر المرعشي (ت 1150هـ)، تحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار– عمان، ط2، 1429هـ– 2008م.

51 – الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الكويت، 1399 هـ، 1979م.

52 – الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ج2- ج3، د. ط، د. ت.

53 – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر- العراق، د. ط، 1980م.

54 – دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني: د. عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1424هـ- 2004م، ج2.

55 – دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة- التنغيم- رؤى تحليلية: د. عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2004م.

56 – دراسات في علم اللغة : د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

57 – دراسات في فقه اللغة- والفنولوجيا العربية: د. يحي عبابنة، دار الشروق للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2000م.

58 – دراسات في فقه اللغة : د. صبحي الصّالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط3، 2009م.

59 – دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : د. عبد المقصود مُحَمَّد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ- 2006م.

60 – دراسة الصوت اللغوي : أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة، د .ط، 1418هـ، 1997م.

61 – دراسة المصوتات العربية عند الفلاسفة المسلمين : د. ديدوح فرح، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية- الجزائر.

62 – دروس في النظام الصوتي للغة العربية: عبد الرحمان بن إبراهيم الفوزان، 1428 هـ.

63 – دروس في علم أصوات العربية : جان كانتينو، نقله إلى العربية : صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية– تونس، 1966م.

64 – دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه : أبو فهد محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي– القاهرة، 1404هـ– 1984م.

65 – رسالة أسباب حدوث الحروف : ابن سينا (370– 428هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حسّان الطيّان، يحي مير علم، تقديم ومراجعة : د.شاكر الفحّام، أ . أحمد راتب النّفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403هـ– 1982م.

66 – رسالة الصّاهل والشّاحج لأبي العلاء المعري (363– 449هـ): د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1404هـ، 1984م.

67 – الرعاية: مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار، الأردن– عمّان، ط 3، 1417هـ– 1996م.

68 – سر الفصاحة: ابن سنّان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1982م– 1402هـ.

69 – سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط2، 1993م، ج1.

70 – شرح التسهيل : ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمان السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1966م.

71 – شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتب– بيروت، د. ط، د. ت، ج3، ج8، ج9.

72 – شرح شافية ابن الحاجب : الاستراباذي، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن– مُحَمَّد الزفزاف– مُحَمَّد محي الدين عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د ط، د ت، ج3.

73 – الشفاء– المنطق، السفسطة، الخطابة، والشعر : ابن سينا، تحقيق : أحمد فؤاد الإهوانى، تصدير ومراجعة : د. إبراهيم مذكور، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، الخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية– إيران، ج 4، ط2، 2012م.

74 – الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس، تعليق ووضع الحواشي : أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 1418هـ– 1997م.

75 – الصحّاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 398هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، دار الحديث– القاهرة، 1430هـ، 2009م، مادة (جوز).

76 – صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1427هـ، 2006م.

77 – صراع الأنماط اللغوية: رانيا سالم الصرايرة، دار الشروق – عمان، ط1، 2002.

78 – الصوائت والمعنى في العربية : د. مُحَمَّد مُحَمَّد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

79 – الصوتيات العربية : منصور بن مُحَمَّد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض– السعودية، ط 1، 1431هـ، 2001م.

80 – الصوتيات اللغوية– دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية–: عبد الغفار حامد هلال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008م.

81 – الطرازات المعلمة في شرح المقدّمة : عبد الدائم الأزهري (ت 870هـ)، تحقيق : د. نزار خورشيد عقراوي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 1424هـ– 2003م.

82 – ظاهرة التخفيف في النحو العربي : د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1417هـ– 1996م.

83 – ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموقعها في القرآن الكريم : د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الأزهر، د. ط، 1985م.

84 – ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة– مصر، 1989م.

85 – العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي : هنري فليش، تعريب وتحقيق : د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب– القاهرة، ط2، 1997م.

86 – عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ط1، 1423م، ج1.

87 – العروض وإيقاع الشعر العربي: د. سيد البحراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.

88 – علم الأصوات العام: د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، بيروت، 1988م.

89 – علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا: د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني– بيروت، ط1، 1992م.

90 – علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية: د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011م.

91 – علم الأصوات بين القدماء والمحدثين : علي حسن مزبان، دار الكتب الوطنية بنغازي، دار شموع الثقافة– الزاوية– ليبيا، ط1، 2003م.

92 – علم الأصوات : برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة : عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب– القاهرة، 1984م.

93 – علم الأصوات : كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 16، 2000م.

94 – علم التجويد دراسة صوتية ميسرة : غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 1426هـ– 2005م.

95 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي : د. منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2010م.

96 – علم الصرف: د. سميح أبو مغلي، دار البداية– عمان، ط1، 1431هـ– 2010م.

97 – علم اللغة العام: د. توفيق مُحَمَّد شاهين، مكتبة وهبة، عابدين– القاهرة، ط1.

98 – علم اللغة العام : فردينان دي سوسير، ترجمة : د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة : د. مالك يوسف المطلبي، دار الأفاق العربية– بغداد، ط3، 1984م.

99 – علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : أ.د يحي عبابنة، د .آمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، 2005م.

100 علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : د. محمود السعران، دار النهضة العربية- بيروت، د. ط، د.ت.

101 علم اللغة : علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 9، 2004م.

102 علم وظائف الأصوات اللغويّة الفونولوجيا : د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م.

103 العميد في علم التجويد : محمود علي بسة، تحقيق : مُحَمَّد الصادق قمحاوي، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر، ط2، 1418 هـ - 1997م.

104 -غاية المريد في علم التجويد: عطية قابل نصر، القاهرة، ط 4، 1414هـ، 1994م.

105 الفتوحات المكيّة : أبي بكر محي الدين مُحَمَّد "المعروف بابن عربي " (ت 638هـ)، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج1.

106 فقه اللغات السّاميّة : كارل بروكلمان، ترجمة : د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض- المملكة العربية السعودية، د. ط، 1397هـ- 1977م.

107 فقه اللغة وخصائص العربية: مُحَمَّد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1383هـ- 1964م.

108 فن التقطيع الشعري والقافية : د. صفاء خلوصي، منشورات مكتبة المثنى- بغداد، ط5، 1977م.

109 الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة : الحاج مُحَمَّد بن يالوشة الشريف، ناشر ومصحح الشرح حفيد المؤلف عبد الواحد بن إبراهيم، المطبعة التونسية بسوق البلاط - تونس، عدد 58، ط 4، 1357 هـ - 1938 م.

110 في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : د. غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية منشورات وزارة الثقافة والإعلام سلسلة دراسات (364)، 1984م.

111 في البحث الصوتي عند العرب : خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر- بغداد- العراق، د. ط، 1983م.

112 -في النحو العربي قواعد وتطبيق : مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي- القاهرة، ط1، 1966م.

113 -في نحو اللغة وتراكيبها : د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ- 1984م.

114 -القراءات القرآنية في ضو ء علم اللغة الحديث : د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1966م.

115 -الكامل: أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) حققه: د. مُحَمَّد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، مج2، ط3، 1417 هـ - 1997م.

116 -كتاب الإبدال: أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللّغوي الحلبي (ت 351هـ)، تحقيق: عز الدّين التّنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ج2، 1380هـ- 1961م.

117 -كتاب الإدغام الكبير : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق : د. عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1424هـ- 2003م.

118 -كتاب الإقناع في القراءات السبع : أبو جعفر بن خلف الأنصاري بن الباذشِ (ت 540هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطاش، دار الفكر- دمشق، ج1، ط 1، 1403هـ.

119 -كتاب الأمالي: أبو علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج2، د. ط، د.ت.

120 -كتاب الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، مؤسّسة الرسالة- بيروت، ط1، 1405هـ- 1985م.

121 -كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق :د. مهدي المخزومي، د . إبراهيم السامرائي، طبعة دار الهجرة- إيران، ج1، ط2، 1409هـ.

122 -كتاب القلب والإبدال: ابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية الآباء اليسوعيّين، بيروت، 1903م.

123 -كتاب الموسيقى الكبير : أبو نصر مُحَمَّد الفارابي، تحقيق وشرح غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير مُحَمَّد أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت.

124 -الكتاب: سيبويه ، تحقيق (عبد السلام مُحَمَّد هارون) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة- دار الرفاعي بالرياض، ط 2، 1402هـ- 1982م.

125 الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : أبو مُحَمَّد بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت.

126 لحن العامة والتطور اللغوي : د. رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق- القاهرة، ط2، 2000م.

127 لحن العوام: أبو بكر مُحَمَّد بن حسن بن مذحج الزُّبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط2، 1420هـ- 2000م.

128 لسان العرب: ابن منظور (ت711هـ): دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ-1999م.

129 اللسانيات العامة وقضايا العربية : مصطفى حركات، المكتبة العصرية، بير وت، ط 1، 1998م.

130 اللسانيات- المجال والوظيفة والمنهج- : د. سمير شريف استيتيه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، ط2، 2008م.

131 اللسانيات وأسسها المعرفية : د. عبد السلام المسدي، الدّار التونسية للنشر- تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، د. ط، 1986م.

132 اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، طبعة 1994.

133 اللغة: فندريس، ترجمة :عبد الحميد الدواخلي، مُحَمَّد القصاص، تقديم فاطمة خليل، إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة 2014م.

134 اللهجات العربية في التراث : أحمد علم الدين الجندي، ج 1، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، سنة 1978 م.

135 مبادئ علم الأصوات العام: ديفيد ابركرومبي، ترجمة: مُحَمَّد فتيح، ط1، 1988م.

136 مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي ، دار القصبة ، الجزائر، ط2 ، 2000 م.

137 متن الأربعين النوويّة: أبو زكريا يحي بن شرف النووي (ت 676هـ)، دار زاد المهاجر للنشر والتوزيع- الجزائر، 2006م.

138 متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية : مُحَمَّد بن الجزري الشافعي (المعروف بالدقائق المحكمة في شرح المقدمة: زكريا الأنصاري)، مكتبة القطر المصري، د. ط، د. ت.

139 متن تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن : سليمان الجمزوري، المحقق: علاء الدين محمود ماردِيني، مؤسسة القرآن الكريم والسنة النبوية، الشارقة، ط1، 1436هـ، 2014م.

140 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير (ت 637هـ)، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ط، د. ت، ج1.

141 محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2004.

142 المحكم في نقط المصاحف : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق : د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان- دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1418هـ- 1997م.

143 المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : مُحَمَّد الأنطاكي، دار الشرق العربي- بيروت، ط3، د. ت، ج1.

144 المختصر في أصوات اللغة العربية : د. مُحَمَّد حسن جبل، مكتبة الآداب- القاهرة، ط4، 1427هـ- 2006م.

145 المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللّخميّ (ت 577هـ)، تحقيق : د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.

146 المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 3 ، 1417هـ - 1997م.

147 مدخل إلى علم اللغة: إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، ط1، 1430هـ - 2010 م.

148 مدخل إلى علم اللغة : د. محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، 1998م.

149 المذكرة في التجويد: د.مُحَمَّد نبهان بن حسين مصري: جامعة أم القرى، ط 44، 1429هـ- 1430هـ.

150 المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي، طبعه : مُحَمَّد سعيد الرافع صاحب المكتبة الأزهرية، مصر، 1325هـ.

151 مشكلات فلسفية 8، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية : د.زكريا إبراهيم، مكتبة مصر- الفجالة، د.ط، د.ت.

152 المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر : عبد القادر مرعي الخليل، المكتبة الوطنية- عمان، ط1، 1993م.

153 المصطلح الصوتي في الدراسات العربية:د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، 1998م.

154 معاني القرآن : أبو زكريّا يحي بن زياد الفرّاء (ت 207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403هـ- 1983م، ج3.

155 معجم الصوتيات : أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ط1، 1428هـ- 2007م.

156 معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد (قاموس المصطلحات الصوتية العربية عند ابن الجزري): د. بلقاسم مكريني، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، د. ط، 2013.

157 المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 1425هـ-2004م.

158 معجم علم الأصوات: مُحَمَّد علي الخولي، ط1، 1406هـ، 1986م.

159 المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها : نوم تشومسكي، ترجمة وتعليق وتقديم د . مُحَمَّد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1413هـ- 1913م.

160 معيار العلم في المنطق: أبو حامد الغزالي (505هـ): تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2013م.

161 معيار العلم: الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، د.ط، 1961م.

162 المغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، دط، 1411هـ، 1991م، ج1.

163 المغني في علم الصرف : د. عبد الحميد مصطفى السيد، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط 1، 1998م.

164 المفردات في غريب القرآن : أبي القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني (502هـ)، تحقيق: مُحَمَّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

165 المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1425هـ، 2004م.
166 المقتضب: أبو العبّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج 1، ط 3، 1415هـ- 1994م.
167 مقدمتان في علوم القرآن : (مقدمة كتاب المباني ومقدمة ابن عطية)، مراجعة : د. أرثر جفري، مكتبة الخانجي- مصر، مطبعة السنّة المحمدية، 1954م.
168 الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م، ج1.
169 من وظائف الصوت اللغوي: د. أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط1، 2006م.
170 مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.
171 المنصف شرح ا بن جني لكتاب التصريف للمازني : ابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى- عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ ، 1954م.
172 المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصّرف العربي : د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع- بيروت، 1400هـ- 1980م.
173 موسيقى الشعر: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط2، 1952م.
174 الموضح في التجويد : عبد الوهاب بن مُحَمَّد القرطبي (461هـ)، تحقيق : د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1421هـ- 2000م.
175 النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ط، د.ت.
176 نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997م.
177 نظرات في التراث اللغوي العربي : د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1993م.

178 النظرية البنائية في النقد الأدبي : د. صلاح فضل، دار الشروق- بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

179 النكت في إعجاز القرآن : أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت 386هـ) نشرت هذه الرسالة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، سلسلة ذخائر العرب : تحقيق: مُحَمَّد خلف الله، ومُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر- القاهرة، ط3، 1376هـ، 1956م.

180 نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، علق عليه د . نصر الله حاجي، دار صادر- بيروت، ط1، 1424هـ- 2004م.

181 نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد : مُحَمَّد مكي نصر الجريسي (ت 1322 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.

182 هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري : عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (ت 1409هـ)، مكتبة طيبة- المدينة المنورة، ط2، 1399هـ.

183 هندسة المقاطع الصوتية وموسيقى الشعر العربي: عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2010م- 1431هـ.

184 الواضح في أحكام التجويد : مُحَمَّد عصام مفلح القضاة، دار النفائس- الأردن، ط 3، 1998م.

2- المجلات:

01 - تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي : د سمير شريف إستيتيه، جامعة اليرموك، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان- الأردن، العدد 47، 1994م.

02 - التسنين الفونولوجي والمسارات المعرفية للإنجاز اللغوي العربي، مصطفى بوعناني، مجلة الطفولة العربية، مجلة علمية بحثية فصلية محكمة تصدرها الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، المجلد5، العدد 19، يونيو 2004م.

03 - الدراسات المقطعية في التراث من إشارات النحاة واللغويين إلى تنظير الفلاسفة المسلمين: د. المهدي بروية، مجلة مجمع اللغة العربية- دمشق، العدد 85، ج2.

04 - دراسة فوق التشكيلية عند الفلاسفة المسلمين : آمنة طيبي، مجلة التراث الع ربي- سوريا، العدد 98، 2005م.

05 – مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت : د. مشتاق عباس معن، مقال منشور في مجلة العميد، مجلة فصلية محكمة، جامعة بغداد– كلية التربية ابن الرشد قسم اللغة العربية، العدد الخامس، ربيع الثاني 1434هـ/ آذار 2013م.

06 – مصادر التراث ا لصوتي: د. أحمد عزوز، مجلة التراث العربي –مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب–دمشق العددان 71 – 72 – السنة 18 – تموز "يوليو" 1998 – ربيع الأول 1418.

07 – المقطع الصوتي وبنية الكلمة : د. الشريف ميهوبي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة– الجزائر، العدد 14، 2000م.

08 – النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية : د. مُحَمَّد رباع، جامعة النجاح (فلسطين)، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1– الجزائر، العدد 13 جوان 2000م.

3– البحوث والرسائل الجامعية:

01 – الإعلال والإبدال عند اللغويين : دراسة صوتية صرفية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة، إعداد الباحث: عثمان مُحَمَّد آدم عبد المحمود، إشراف: أ. د. بكري مُحَمَّد الحاج، جامعة أم درمان الإسلامية– جمهورية السودان، 1426 هـ – 2005م.

02 – الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية : رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص النحو والصرف، إعداد الطالب : أنجب غلام نبي غلام مُحَمَّد، إشراف : أ. د. عبد الله درويش، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة– المملكة العربية السعودية، 1410 هـ– 1989م.

03 – التخريج الصوتي للبنية الإيقاعية شعر أبي القاسم الشابي : مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إعداد الطالب عبد القادر رحماني، إشراف العربي عميش، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2007– 2008.

04 – التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي : بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها: إعداد: صلاح الدين سعيد حسين، إشراف: أ.د. سامي عوض، 2009م.

05 – ظواهر التشكيل الصوتي عند النّحاة واللّغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري : المهدي بوروبة، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان– الجزائر، 2001م– 2002م.

06 – الكافي (في القراءات السبع): للإمام المقرئ أبي عبد الله مُحَمَّد بن شُرَيْح الرُّعيني الإشبيلي (ت 476 هـ) دراسة وتحقيق: سالم بن غرم الله بن مُحَمَّد الزهراني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ج1، 1419 هـ.

07 – المبحث التركيبي في الدراسة اللسانية الحديثة بين كتاب "القواعد" للسنة السابعة أساسي وكتاب "اللغة العربية" للسنة الأولى من التعليم المتوسط : بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات، إعداد الباحث : قدادرة عبد السلام، إشراف : أ. د. السعيد هادف، جامعة منتوري قسنطينة، 1425/ 1426هـ– 2004/ 2005م.

08 – النبر والتنغيم في اللغة العربية– دراسة وصفية وظيفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات، إعداد الطالب : والي دادة عبد الحكيم، إشراف : د. عبد الجليل مرتاض، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1997– 1998م.

4– المواقع الالكترونية:

01 – الأبحاث الصوتية التجويدية– صوت الإقلاب والإخفاء الشفوي بإطباق الشفتين: أ. فرغلي سيد عرباوي، 1425هـ–2005م.

فهرس
الموضوعات

مقدمة .....أ- هـ

الفصل الأول: بنية الأصوات اللغوية العربية 1- 60

أولاً: الأصوات في حالة الإفراد 2- 51

أ - تعريف الصوت اللغوي 3

ب - كيفية حدوث الصوت اللغوي 6

ت - تصنيف الأصوات اللغوية العربية 9

1 - الأصوات الصامتة 9

2 - الأصوات المصوتة 9

3 - علاقة الصوامت بالمصوتات 12

4 - مخارج الأصوات الصامتة 12

5 - صفات الأصوات الصامتة 24

6 - خصائص المصوتات 38

7 - صفات الأصوات المصوتة 42

8 - مخارج الأصوات المصوتة 46

9 - أهمية المصوتات في بنية الكلمة 51

ثانيًا: الأصوات في حالة التركيب 51

1 - مفهوم البنية اللغوية 52

2 - البنية اللغوية المستكرهة 55

3 - البنية اللغوية المستعملة 58

الفصل الثاني: التجاور لســـانيًّـــا 61- 121

I. التجاور لغة واصطلاحًا 63

II. مظاهر التجاور الصوتي عند علماء العربية القدامى 65

أ – النحاة 66
ب – علماء البلاغة 70
ت – علماء التجويد 77
III. علماء الأصوات المحدثون 80
أ – التجاور من منظور اللسانيات العربية 80
ب – التجاور من منظور اللسانيات الغربية 83
1 – الفونيتيك 83
2 – الفونولوجيا 83
2/ 1 القواعد الفونولوجية..... 84
IV. دور الحركات في بنية الكلمة 87
1/ الظواهر التعاملية بين الحركات 90
2/ حدود توالي الحركات 96
V. المصطلحات الدالة على التجاور الصوتي 97
1/ التركيب 98
أ/ التركيب من منظور لساني..... 99
ب/ التركيب من منظور توزيعي 101
1 – التقطيع أو التقسيم 101
2 – التوزيع 102
2/ البناء 104
3/ الربط والدمج والتفريع 107
VI. علاقة التجاور الصوتي بالدلالة 113

1/ ضروريات التجاور الصوتي 113

2/ مراحل الإنجاز اللغوي 117

1) مرحلة الصياغة المفهوماتية 117
2) مرحلة الصياغة المعجمية 117
1 - مرحلة التركيب الدلالي 117
2 - مرحلة الصرف الصواتي 117
3) مرحلة النطق 118

أ/ تحليل مراحل الإنجاز اللغوي 118

ب/ التأليف- الترتيب- والتعليق 119

الفصل الثالث: أثر التجاور الصوتي في عملية التبليغ 122- 192

أولاً: قانون المماثلة (assimilation) 123

1 - تعريف المماثلة الصوتية 124
2 - ألوان التأثر الصوتي 131
1) التأثير بالمخرج 131
2) التأثير بالصفة 131
3) التأثير بالمخرج وبالصفة معًا 133
4) الإدغام 133

4-1 أنواع الإدغام 137

3 - أنواع المماثلة 141
1. التأثر المقبل الكلي في حالة الاتصال 141
2. التأثر المقبل الكلي في حالة الانفصال 142
3. التأثر المقبل الجزئي في حالة الاتصال 143

4. التأثر المقبل الجزئي في حالة الانفصال 144
5. التأثر المدبر الكلي في حالة الاتصال 145
6. التأثر المدبر الكلي في حالة الانفصال 147
7. التأثر المدبر الجزئي في حالة الاتصال 148
8. التأثر المدبر الجزئي في حالة الانفصال 149

ثانيًا: قانون المخالفة (dissimilation) 153

1 - تعريفها 153
2 - أنواع المخالفة 158
1) المخالفة المقبلة (تقدمية) 158
2) المخالفة المدبرة (رجعية) 161
3) المخالفة المتصلة 161
4) المخالفة المنفصلة 164
3 - مجيء المخالفة إعلالاً 166
4 - مجيء المخالفة إبدالاً 167

ثالثًا: الإقلاب الصوتي 170

1 - تعريف الإقلاب 170
2 - الإقلاب عند اللغويين 170
1) حروف الإقلاب وصوره وأمثلته وحكم النون الساكنة والتنوين قبله 172
2) مجيء الإقلاب إبدالا 173
3 - الإقلاب عند القراء 180
1 - تحليل وشرح التعريف وإظهار ما اختلف فيه 180
2 - التعريف بالإخفاء الشفوي 184
3 - القائلون بإظهار الميم الساكنة وإخفائها 185
4 - القائلون بإطباق الشفتين على الميم الساكنة المخفاة 187

5 - الفرق بين الإقلاب والإخفاء الشفوي 188
6 - الفرق بين الإخفاء الحقيقي والإخفاء الشفوي 188
7 - تنبيهات متعلقة بالإقلاب 189
8 - التحليل الصوتي 190

الفصل الرابع: الأصوات الفومقية 193- 242

أولا: المقطع 195

1 - تعريفه لغة 195
2 - تعريفه اصطلاحا 195
3 - المقطع عند القدماء 195
4 - المقطع عند المحدثين 200
5 - خصائص المقطع في العربية 204
6 - أنواع المقاطع 205
7 - التوزيع المقطعي في الكلمة العربية 208
8 - السمات البنيوية للمقطع العربي 209
9 - ماهية همزة الوصل في النسيج المقطعي 210
10 - المصوتات والوصل في النسيج المقطعي 211
11 - أهمية المقطع في تفسير بعض الظواهر اللّغويّة 215
12 - أهمية دراسة المقطع 217

ثانيـــا: الـــــنبر 218

1 - تعريفه لغة واصطلاحا 218
2 - حدوث النبر من الناحية العضوية 219
3 - موقف الباحثين المحدثين من النبر في العربية القديمة 221
4 - قواعد النبر 226

5 - انتقال النبر 227

ثالثـــا: التنغيـــم 228

1 - تعريفه 228
2 - ظاهرة التنغيم في التراث العربي 231
3 - دلالة التنغيم عند المحدثين 233
4 - وظائف التنغيم 238

الخاتمـــــــة 243- 248

قائمة المصادر والمراجع 249- 266

فهرس الموضوعات .....267 - 273

ملخص:

تعد المجاورة الصوتية من العوامل المؤثرة في التغيرات الصوتية، وهذه المؤثرات تعد داخلية . حيث يؤدي تجاور الأصوات في الكلمة، أو بين كلمتين في الجملة إلى تأثيرات متبادلة ينجم عنها التغيرات بالإبدال، أو القلب، أو الإعلال، أو الإدغام، أو الحذف ... والدافع الصوتي في هذه الحالة ذاتي، ناجم عن حركة داخلية؛ ينتج عنها ما يسمى بالشد والجذب، والتخالف والتماثل... والهدف من كل هذا هو الجنوح نحو تسهيل اللفظ والاقتصاد في الجهد.

الكلمات المفتاحية: الصوت، الانسجام، التآلف، الاقتصاد، التأثير والتأثّر.

Résumé :

Le rapprochement phonétique est considéré parmi les facteurs affectant les changements phonétiques. Donc ces effets sont considérés internes. Le rapprochement phonétique dans un mot ou entre deux mots d'une phrase cause des effets réciproques qui donnent : un changement d'une lettre par une autre (consonne ou voyelle), un renforcement de la phonétique d'une lettre, ou carrément l'effacement de la lettre… La motivation phonétique dans ce cas est causée par un mouvement interne; qui donne comme résultats ce qu'on appelle la traction et l'attraction et la dissimilation et l'assimilation… L'objectif derrière tout ça est simplification du mot et l'économie d'énergie lors de la prononciation.

Les mots clés: Phonétique, cohésion, harmonie, économie, influencer et être influencer.

Abstract :

The phonetic closeness is considered one of the factors affecting phonetic changes. So these effects are considered internal. The phonetic closeness in one word or between two words in a sentence causes reciprocal effects which give the following changes: one letter by another (consonant or vowel), reinforcing the phonetic of a letter or completely deletes the letter… The phonetic motivation is caused by an internal movement; which gives the following results we call traction and attraction and dissimilation and assimilation… The objective behind all of this is the simplification of the word and the economy of the energy when pronouncing it.

Key words: Phonetic, cohesion, harmony, economy, influencing and influenced.